جامعة الجزائر -3-

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

الحراك السياسي العربي و أثره على الأمن في المتوسط:

دراسة حالة ليبيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص دراسات سياسية متوسطية

إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذ:

بوكليخة عائشة د غازلي عبد الحليم

لجنة المناقشة

أ.د فول مراد	جامعة الجزائر 3	رئيسا.
د.غازلي عبد الحليم	جامعة الجزائر 3	مشرفا و مقررا.
د.بيسان مصطفى موسى	جامعة الجزائر 3	مناقشا.
د.حنان دريسي	جامعة الجزائر 3	مناقشا.
د.عبد الوهاب عميري	جامعة بومرداس	مناقشا.
د.عبد المالك حطاب	جامعة خميس مليانة	مناقشا.

السنة الجامعية:2019-2020

بسم الله

الرحمان الرحيم

شكر و تقدير

أشكر الله سبحانه و تعالى على نعمه الكثيرة،و أحمده على نعمة العقل،و توفيقه لي في إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف **غازلي عبد الحليم** على توجيهاته نصائحه و صبره الطويل طيلة مراحل إنجاز الأطروحة.

أتقدم بالشكر إلى عائلتي على دعمها المستمر في إتمام العمل،و جعل الصعوبات تسهيلات،و هنا أخص بالذكر الوالدين الكريمين حفظهما الله،زوجي على صبره و تحمله المسؤولية معي في إتمام العمل.

الشكر الخالص لعمال مكتبة قسم العلوم السياسية جامعتي الجزائر -3-،و جامعة تلمسان على تعاونهم.

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد إلى كل المعلمين و الأساتذة طيلة المسار العلمي أقدم لكم هذه الأطروحة ثمرة مجهودكم.

أتوجه بالشكر و التقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة الأطروحة شكرا.

الإهداء

إلى مدرستي الأولى التي علمتني أن العلم أخلاق و مفتاح الحياة: أمي الغالية شفاها الله.

إلى من أمدني بالقوة و علمني الكد و الصبر للنجاح:أبي العزيز.

إلى شريكي و سندي في الحياة،و من يتقاسم معي المسؤولية دون ملل: زوجي.

إلى فلذة كبدي و نور عيني ابنتي الغالية جنان حفظها الله.

إلى من لا تحلو بدونهم الحياة،و من تقاسموا معي الفرحة في كل نجاح أختاي هاجر فاطمة و زوجها و أخواي عيسى و إلياس.

إلى من لا تغادر الابتسامة وجهه رغم المرض ابن أختي أمين و الغالية ريماس.

إلى عائلة زوجي الوالدين الكريمين، إخوته،أخواته و أبناءهم.

إلى من صبر معي و قدر الصعوبات :الأستاذ المشرف غازلي عبد الحليم.

إلى كل من حمل رسالة العلم بأمانة و إخلاص،إلى كل من مثل رمز العطاء: المعلمين و الأساتذة.

مقدمة

شهدت المنطقة العربية أواخر سنة 2010 الحراك السياسي و الاجتماعي الذي اختلفت أسبابه من دولة لأخرى،إلا أنها اجتمعت حول فشل و عجز الدولة بمختلف مؤسساتها في القيام بوظائفها التنظيمية،التوزيعية،الاستجابية لمطالب الشعب،الفشل الذي تم ترجمته في الحياة الاقتصادية الاجتماعية،السياسية،و التي لم تعد تتماشى و طموحات المواطن العربي،فكانت الانطلاقة من تونس مهد الحراك العربي لتنتقل بعد أيام إلى الدول المجاورة على غرار ليبيا مصر سوريا...

الحراك الذي حمل في البداية مطالب اجتماعية تدعو لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع،لتدعو بعد ذلك بضرورة تطبيق الديمقراطية،المساواة و احترام الحريات و الحقوق...،هذا الانتقال في نوعية المطالب"عدالة في التنمية و احترام الحريات"،جعل من دول الحراك السياسي جزء مهم من التفاعلات الحاصلة في العلاقات الدولية لاسيما المتوسطية منها،فالمنطقة العربية تعد جزء مهم من التفاعلات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الحاصلة في المتوسط الذي يتميز بدينامكية و الحركية المؤثرة في النظام الدولي،و أهمية المنطقة في المعادلة الاقتصادية و الأمنية على المستوى العالمي، فمثلا نجد أن حجم المبادلات التجارية العالمية في المتوسط تفوق الأربعين بالمائة من حجم المبادلات العالمية.

الحراك السياسي و الاجتماعي العربي أخد بعدا أخر على المستوى الداخلي انتهى بوجود دول فاشلة عاجزة عن إدارة و تنظيم مؤسساتها،و السيطرة على مواردها،أما على المستوى الخارجي فشهدت المنطقة ارتفاع التهديدات الأمنية بفعل فشل الدولة داخليا كالهجرة، الإرهاب و الاتجار بالسلاح و البشر،الأمر الذي أدى بالحراك السياسي يأخذ بعدا دوليا عبر تدخل عدة قوى إقليمية دولاتية و مؤسساتية.

تعد ليبيا جزءا من الحراك السياسي الذي أنهى نظاما سياسيا دام لأكثر من أربعين سنة،و أدخل ليبيا في منعرج الدول الفاشلة بعد أن انتشر العنف و الفوضى من جهة،و ورث دولة تغيب فيها كل مقومات الحياة الديمقراطية،كرس الوضع الليبي الداخلي منطق الدولة الفاشلة،لغياب مؤسسات قادرة

على القيام بوظيفتها،ما كان انعكاسه بارزا على المشهد الداخلي بتفشي الانقسامات و الاقتتال بين مختلف مكونات المجتمع الليبي و انتشار العنف و الفوضى و تأثير ذلك على البيئة الإقليمية عبر تنامي الظواهر العابرة للحدود كالإرهاب الدولي الهجرة المخدرات و التطرف الديني.

حتمت الأوضاع المعقدة داخل ليبيا،و حالة الفوضى التي نجمت عن الحراك السياسي في البلاد على الدول المجاورة لاسيما المتوسطية أن تضاعف الجهود من أجل احتواء الوضع،و إنهاء العنف بإيجاد حل سلمي للأزمة،ما دفع دول المتوسط على غرار الجزائر تونس إيطاليا..إلى جر الأطراف المتنازعة داخل ليبيا إلى طاولة الحوار،لمنع تدفق المزيد من المشاكل خارج الحدود الليبية،لأن غياب الدولة له تبعات سلبية على ليبيا و المنطقة المجاورة لليبيا.

سنعمل عبر هذه الأطروحة تحليل ظاهرة الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية،و تأثير الحراك على الاستقرار و الأمن في المتوسط،مع أخد الحالة الليبية محور تحليل للدراسة،و تبيان انعكاس ما حصل في ليبيا على الأمن و الاستقرار في البيئة الأمنية المتوسطية.

أولا:أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الموضوع في دراسة جانبين الأول نظري و الثاني عملي:

فيما يتعلق بالجانب النظري تسعى هذه الدراسة لفهم و تفسير طبيعة و أسباب الحراك السياسي التي تشهده المنطقة العربية ،و أثر ذلك على أمن المتوسط مع أخذ الحالة الليبية،عبر استخدام و توظيف المقاربات النظرية المناسبة لاسيما ما تعلق منها بتحليل ظاهرة الحراك السياسي في المنطقة العربية عامة،و الليبية خاصة،و هو ما يدفع للبحث في العلاقة ما بين تطور الحراك السياسي و استمراره و إمكانية الاعتماد عليها لفهم أثر ذلك على منطقة المتوسط.

كما تهدف الدراسة إلى التقصي عن أسباب الحراك السياسي و محاولة البحث عن أطر نظرية مناسبة تفسره،كما تتمحور الفكرة الجوهرية للدراسة حول دور الحراك السياسي العربي في التأثير على

العلاقات المتوسطية لاسيما ما تعلق منها بالجانب الأمني بمختلف مضامينه الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية،و كيف يمكن للحراك السياسي في ليبيا أن يكون له تأثير على أمن و استقرار المتوسط.

أما فيما يتعلق بالجانب العملي فالدراسة تحاول تسليط الضوء على ما يحدث في المنطقة العربية عامة و ليبيا خاصة من خلال التعرض لطبيعة الحراك السياسي ،و محاولة تشخيص أسبابه الحقيقية،و تأثير ذلك على الأمن و الاستقرار في المتوسط لاسيما و التي تعد أحد الأقطاب الدولية الأكثر حركية و نشاطا في العلاقات الدولية.

ثانيا:الهدف من الموضوع.

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف كالآتي:

-تسليط الضوء على أهمية المنطقة المتوسطية،انطلاقا من الثقل الحضاري الاقتصادي البشري و حتى الاجتماعي للمنطقة،و تأثيره على العلاقات المتوسطية إما إيجابا أو سلبا.

-معرفة الأهمية ليبيا في تحقيق الأمن المتوسطي،و تأثير التغير الذي مس ليبيا على علاقات ليبيا الخارجية.

-إبراز دور ليبيا في تحقيق الأمن الأوروبي،بمعرفة ما صحة أو تفنيد مقولة ليبيا شرطي أوربا في مكافحة الهجرة غير الشرعية،و استمرار الوظيفة الليبية حتى بعد إزاحة القدافي.

ثالثا:إشكالية الدراسة.

تتمحور دراسة الحراك السياسي العربي و تأثيره على الأمن في منطقة المتوسط دراسة حالة ليبيا حول إشكالية تأثير العلاقات العربية- المتوسطية منذ الحراك السياسي،و تأثير الحراك الليبي على الأمن المتوسطي،الأمر الذي يدفع لطرح الإشكالية التالية:**كيف يمكن للحراك السياسي العربي لاسيما في ليبيا أن يؤثر على الأمن و الاستقرار في منطقة المتوسط؟**

و حتى تسهل الإجابة عن هذه الإشكالية تم وضع التساؤلات التالية:

-ما هي أسباب و طبيعة الحراك السياسي العربي؟

-هل ما يحدث في المنطقة العربية من حراك سياسي كان له انعكاسات على تطور العلاقات العربية - المتوسطية؟

-ما هي تداعيات الحراك السياسي العربي على الوضع الداخلي في ليبيا؟

-هل انعكاسات الوضع الداخلي في ليبيا لها علاقة بتحقيق الأمن في المتوسط؟

-ما مستقبل الدولة الليبية في ظل دور القوى الإقليمية و الدولية ؟

رابعا:الفرضيات.

تقوم الدراسة على اختبار مجموعة من الفرضيات كالآتي:

-**الفرضية الأولى:**حدث الحراك السياسي العربي لانعدام الأسس الديمقراطية في إدارة شؤون الحكم،و عجز المؤسسات في أداء وظيفتها.

-**الفرضية الثانية:**تعد الطبيعة الاقتصادية،الاجتماعية،النفسية المتردية سببا لاندلاع الحراك السياسي العربي،إلى جانب التغيرات الدولية القائمة على نشر الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان عاملا في تفاعل الأطراف الخارجية مع الحراك لاسيما الليبي.

-**الفرضية الثالثة:**أتى الحراك السياسي العربي بثماره الإيجابية منها و السلبية،لكن ما طغى على الحراك في ليبيا تفشي العنف و الفوضى،غياب المؤسسات و دورها،إلى جانب الغياب التام للدولة في أداء وظيفتها،هذا سيكون له بطبيعة الحال تأثير على البيئة الداخلية و البيئة الخارجية –المتوسطية،و من التداعيات التي تخشاها القوى المتوسطية،الإرهاب الدولي،الهجرة غير الشرعية،انتشار السلاح.

خامسا:مبررات اختيار الموضوع.

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى مبررين الأول يتعلق بالأسباب الذاتية للباحث أما الثانية فتتعلق بالأسباب ذات العلاقة بالموضوع.

-الأسباب الذاتية.

كون الموضوع ضمن الميول الشخصية للباحثة،باعتبارها مهتم بالشأن المتوسطي و معرفة كل المتغيرات الحاصلة ضمن الوحدات السياسية المشكلة له هذا من جهة،و اختيار ليبيا كنموذج للحالة محل الدراسة يرجع إلى إزاحة اللبس لدى الباحثة حول معرفة حقيقة ما يحدث في ليبيا هل هو من صنع البيئة الداخلية أم يرجع إلى البيئة الخارجية،كما أن الموضوع يندرج ضمن اختصاص الباحثه ألا و هو الدراسات السياسية المتوسطية.

-الأسباب الموضوعية.

يعد الموضوع من الملفات الساخنة التي تشغل صناع القرار و مراكز البحث الأكاديمية،و محاولة التنبؤ بمستقبل الدولة الليبية،و الغاية منه أن يكون هناك إسهاما من طرف الباحثة في إثراء البحث العلمي،و تفسير ما يحدث في ليبيا من الحراك السياسي وتداعياته على البيئتين الداخلية و الخارجية.

سابعا:أدبيات الدراسة.

مثل الحراك السياسي العربي أرضية و مجال واسع للبحث لدى الأكاديميين في مختلف التخصصات البحثية لاسيما منها السياسية و الأمنية،و لكن ما ميز طبيعة موضوع الدراسة أي الحراك السياسي العربي و تأثيره على الأمن في المتوسط دراسة الحالة الليبية ،وجود دراسات قليلة تناولت الموضوع،و من بين الدراسات نذكر ما يلي:

-المجموعة الأولى باللغة العربية:

- **الدراسة الأولى:**مقال تحت عنوان:**الربيع العربي بين الثورة والفوضى** ل كعسيس خليدة.[1]

- **الدراسة الثانية:**كتاب تحت عنوان"**ثمن الحرية ليبيا و السنوات العجاف**"لبهلول الشتيوي[2].

- **الدراسة الثالثة:** كتاب بعنوان **"ليبيا ثلاث سنوات انتقالية دامية"** ليوسف شاكير [3]

- **الدراسة الرابعة:** كتاب بعنوان:**تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط** "لأستاذة ليندة اعكروم[4].

ما ميز هذه الدراسات أنها تناولت ظاهرة الحراك السياسي الذي تشهده المنطقة العربية من خلال التعرض للأسباب الداخلية للحراك السياسي و طبيعة النظم السياسية للدول قبل و بعد الحراك ،كما تم التعرض لخصائص هذه الدول في ظل الحراك السياسي مع إعطاء نظرة حول التدخل الأجنبي لاسيما الأمريكي في المنطقة،دون التطرق للتدخل المتوسطي،بالإضافة إلى التهديدات الأمنية من الإرهاب الدولي و الهجرة غير الشرعية في المتوسط، و أهم مجالات التعاون بين ضفتي شمال و جنوب المتوسط قبل الحراك السياسي،كما تعرضت هذه الدراسات لأسباب و واقع الوضع الأمني لدول الحراك السياسي داخليا لاسيما في ليبيا،باعتبارها محل الدراسة دون أن تتعرض لتأثير الحراك السياسي العربي على أمن و استقرار المتوسط،و التهديدات الأمنية للحراك السياسي على العلاقات بين ضفتي المتوسط،و هو ما ستتناوله دراستنا بالتعرض لتأثير الحراك العربي الليبي على الأمن المتوسطي.

- **المجموعة الثانية:باللغة الأجنبية.**

و التي نذكر منها ما يلي:

---

[1]-) - كعسيس خلاصي خليدة ،الربيع العربي بين الثورة والفوضى،**المستقبل العربي**،العدد421،مركز الدراسات الوحدة العربية،مارس2014

[2] - البهلول اشتيوي،**ثمن الحرية ليبيا و السنوات العجاف**،ط1،بيروت،منتدى المعارف،2013

[3] - يوسف شاكير،**ليبيا ثلاث سنوات انتقالية دامية**،بيروت:دار العربية للعلوم،ط2015،1.

[4]-ليندة اعكروم،**تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**،عمان:دار ابن بطوطة لنشر و التوزيع،2011.

-**الدراسة الأولى** مقال تحت عنوان ***development of conflict in arab spring libya and syria from revolution to civil war »*** ل: ***Maya Bhardwaj.***

-**الدراسة الثانية:**مقال تحت عنوان ***La Libye révolutionnaire*** لAli Bensaâd[1] .

لقد تعرضت هذه الدراسات إلى ظاهرة الحراك السياسي من المنطلق السياسي الاجتماعي،عبر عرض أهم التطورات التي سبقت الحراك،بتبيان مختلف المحطات التاريخية للوضع الديمقراطي في الدول العربية،و الذي اعتبرته جل هذه الدراسات سبب وراء قيام الحراك،بسبب عدم التطبيق و التوافق في مفهوم الديمقراطية بالمعنى الغربي لها،كما تم التعرض لطبيعة النظام الاقتصادي،الاجتماعي،السياسي لدول الحراك السياسي لاسيما الحالة الليبية كالتركيز على طبيعة النظام السياسي دون الخوض في الأسباب الخارجية للحراك أو تأثير الحراك على البيئة الإقليمية.

تختلف هذه الدراسات عن دراستنا في كون هذه الدراسات لم تتعرض لتأثير الحراك السياسي العربي على البيئة الإقليمية لاسيما المتوسطية،و هو ما سيتم التعرض له في هذه الدراسة عبر إبراز التفاعل بين البيئة الداخلية لدول الحراك السياسي العربي،و تأثير الحراك على البيئة الخارجية المتوسطية،عبر تبيان نتائج الحراك الليبي كحالة داخلية و انعكاسه على الأمن المتوسطي،بالإضافة إلى تطور العلاقات المتوسطية أثناء الحراك من حيث الجديد،الفاعلية،النتائج،كما سيتم تناول أهم التهديدات و التحديات الأمنية التي تواجه البيئة المتوسطية منذ الحراك السياسي الليبي.

ثامنا:منهجية الدراسة.

لقد تم الاعتماد على مجموعة متنوعة من المناهج و الاقترابات،و ذلك يرجع لطبيعة الموضوع الذي يندرج ضمن العلاقات الدولية التي تتميز بالحركية المستمرة،و التي يعطى فيها الاهتمام للعوامل التاريخية و السياسية الاقتصادية و الأمنية...،و التي نذكر منها ما يلي:

[1]-Ali Bensaad ,la Libye révolutionnaire ,politique Africaine, n125,mars 2012 .

أولا:المناهج.

-منهج دراسة الحالة:

تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة كمنهج أساسي،و ذلك من خلال اختيار الحالة الليبية عن الحراك السياسي العربي،و تأثير ما يحدث داخل ليبيا على الأمن و الاستقرار في البيئة المتوسطية ،بهدف إعطاء تحليل و تفسير أكثر دقة لموضوع الدراسة ،و التوصل لنتائج أكثر واقعية و قابلية لتوظيف.

ثانيا:الإقترابات.

كما تم الاعتماد على مجموعة من الاقترابات التي نذكر منها ما يلي:

-اقتراب الدولة الفاشلة: تعتبر نظرية فشل الدولة الأساس السياسي لتفسير عجز دول الحراك السياسي،و فهم طبيعة الأسباب التي تقف وراء عجز هذه الدول،تربط هذه النظرية الفشل الذي تعاني منه الدول بالنظام السياسي،و غياب دور الدولة في القيام بوظائفها على جميع المستويات،و يمكن إبرازها كالآتي:

-تتميز دول الحراك السياسي بالغياب التام لمؤسسات الدولة،و هشاشتها في القيام بدورها،على غرار ليبيا سوريا التي تنعدم فيها مؤسسات قائمة بذاتها،كالأحزاب السياسية البرلمان القضاء الجيش،و فقدان أغلب أنظمة الحراك السياسي لقدراتها لاسيما التنظيمية و التوزيعية،و التغلغل في كافة إقليم الدولة.

-يرجع فشل معظم دول الحراك السياسي إلى غياب السلطة الفعلية القادرة على إدارة المرحلة الانتقالية دون التدخل من الأطراف الأخرى،كالجماعات المسلحة و التنظيمات الإرهابية،كما هو حال بالنسبة لليبيا تدخل الميليشيات في فرض بعض القوانين كقانون العزل السياسي لسنة 2013.

-تفتقد دول الحراك السياسي إلى مشروعية الأنظمة السياسية على الرغم من انتخابها من قبل الشعب،إلا أن ذلك لم يكسبها الثقة ،و ذلك ما رده إلا لغياب السلطة أولا،و الإصلاحات ثانيا،أما ثالثا فتتمثل في غياب صبر المجتمعات على هذه الأنظمة و مطالبتها بالإصلاح،و هو ما تفسره المظاهرات التي ميزت جل دول الحراك السياسي،كمصر تونس ليبيا سوريا اليمن بعد فترة من تولي النخب الجديدة السلطة.

- عجز النخبة التي تولت الحكم في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع لاسيما الأمن الغداء العلاج العمل،و افتقاد هذه النخبة لسلطة الإكراه المادي في فرض القانون،و توفير الأمن الذي أنيط للجماعات المسلحة،كما هو الحال في ليبيا اليمن.

-عجز السلطة عن التغلغل في كافة إقليم الدولة،و التحكم في مؤسسات البلاد و خيراتها،و فرض سلطتها على جميع الإقليم،و عدم السماح بقيام مؤسسات موالية لسلطة كالجماعات المسلحة،و التنظيمات الإرهابية للقيام بنفس دور الدولة.

تعد نظرية فشل الدولة من بين الأطر التي تساعد على فهم و تفسير فشل دول الحراك السياسي في التعاطي مع المرحلة الانتقالية الجديدة،بالتركيز على الدور السياسي لدولة من أجل القيام بالوظيفة الاقتصادية،و الاجتماعية و الأمنية،إذ تعد الدولة هي السلطة الوحيدة التي لها القدرة على الاحتكار المادي و المعنوي لبناء المؤسسات،و حفظ الأمن و فرض القانون عبر كافة الإقليم.

-**الاقتراب البنائي**:تعد النظرية البنائية من بين النظريات التي تساهم في تحليل ظاهرة الحراك السياسي العربي،عبر تحليل و تفسير البناء المؤسسي و الاجتماعي،السياسي،الاقتصادي،الأمني لدول الحراك السياسي،و الحراك الليبي بصفة خاصة،و تمكين من معرفة آليات التأثير الجديدة من وسائل الاتصال و دورها في الحراك،و هنا الحديث عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل الحراك السياسي،الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني التي تعد محور علاقات النظام السياسي داخل الدولة،و كيف لعبت دور في تحريك و توجيه الحراك السياسي في العديد من الدول تونس مصر و

غيرها،إلى جانب الدور الذي تلعبه القوى الاجتماعية القبلية و العرقية داخل المجتمع في تحقيق التفاعل،التوازن و الاستقرار،فالحراك السياسي العربي من منطلق المقاربة البنائية يقوم على تفاعل مختلف الأبنية الاجتماعية الثقافية الأمنية السياسية داخل الدولة،و دور البنى غير الرسمية لاسيما الاتصالية و مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الحراك السياسي،بالإضافة إلى دور النظرية البنائية في تحليل العلاقات المتوسطية من منطلق دور القوى الاقتصادية الاجتماعية و السياسية في تحقيق و حماية البيئة الأمنية للمتوسط من مختلف التهديدات الأمنية كالإرهاب و الهجرة غير الشرعية التي تعد ظاهرة اجتماعية و اقتصادية بدرجة أولى،و التأثيرات التي تتركها أمنيا على الصعيد المجتمعي و الهوياتي للمتوسط.

-اقتراب الدور: كإطار تحليلي من خلال توظيف نتائج الداخلية للحراك السياسي من غياب الدولة،و انعدام الأمن و انتشار الفوضى،و تأثيرها على البيئة الإقليمية عبر انتقال عدة ظواهر كالهجرة غير الشرعية و الإرهاب الدولي،و دورها في تحقيق التفاعل بين البيئة العربية خاصة و المتوسطية عامة عبر الحالة الليبية،و تأثير ذلك على البيئة الأمنية في المتوسط عبر البوابة الليبية.

تاسعا:المجال الزماني و المكاني لدراسة.

-المجال الزماني.

تم اختيار الفترة الزمنية (2010 -2017) من بداية الحراك في معظم دول المنطقة العربية و ليبيا محل الدراسة،لقد تم اختيار هذه الفترة لاعتبارين الأول يتعلق بمتغير الدراسة أي الحراك السياسي،و الثاني يتعلق بالتغيرات التي طرأت على ليبيا منذ بداية الحراك.

كما أن اختيار هذه الفترة الزمنية من الناحية العلمية الأكاديمية يعد منطقيا،كون الدراسة تبحث كل ما له علاقة بالحراك السياسي و تأثيره على منطقة المتوسط التي شهدت تطورات كثيرة في هذه الفترة لاسيما على المستوى الأمني.

-المجال المكاني.

ترجع الحدود المكانية للبحث إلى دراسة منطقة جغرافية مهمة ألا و هي المتوسط،باعتباره مجال تخصص الباحثة،بالتحديد الضفة الجنوبية أي المنطقة العربية عبر متغير الحراك السياسي،بالتحديد ليبيا باعتبارها فاعل أساسي في المنطقة المتوسطية،و دولة تأثرت كثيرا بالحراك السياسي مقارنه بالدول الأخرى،و ما يفسر اختيار ليبيا كمجال للدراسة هو التحركات الدبلوماسية لصناع القرار سواء من البيئة الإقليمية أو الدولية،بالإضافة إلى الفوبيا الأمنية التي خلقها انهيار الدولة في ليبيا لدى البيئة الإقليمية أي المتوسطية و حتى الدولية.

عاشرا:صعوبات الدراسة.

تتميز دراسة موضوع الحراك السياسي بالتعقيد،الأمر الذي خلق صعوبة في تحقيق الربط بين مختلف المتغيرات لاسيما ما تعلق بالمتغير الأمني الذي يعد محور الدراسة،و قلة المعطيات الرقمية المتوفرة حول الموضوع،و إن وجدت هناك خلط و عدم الاتفاق في المصادر حول الأرقام،بالإضافة إلى نقص الكتب و المجلات المتخصصة في الموضوع لاسيما لتأثير الحراك السياسي على البيئة المتوسطية أمنيا.

الحادي عشر:خطة الدراسة.

فيما يتعلق بخطة الدراسة فقد تم تجزئتها على النحو التالي:

الفصل الأول:خصص لدراسة الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة من خلال التعرض للمفاهيم المتعلقة بدراسة الموضوع كمفهوم الحراك السياسي و أهم النظريات التفسيرية،بالإضافة إلى مفهوم الدولة الفاشلة و مفهوم الأمن،و ذلك عبر إسقاط أبجديات هذا المفهوم على المنطقة العربية عامة و الليبية خاصة،بالإضافة إلى الأسباب و تطورات الحراك العربي.

أما **الفصل الثاني**:فيتعلق بدراسة العلاقات المتوسطية في ظل الحراك العربي،عبر دراسة العلاقات المتوسطية- العربية،و ما الجديد فيها؟ في ظل الحراك،و أهم مواقف و الآليات المنتهجة في التعامل مع الحراك من قبل دول الشمال المتوسطي.

فيما يتعلق **بالفصل الثالث**:فسيتناول دراسة الحراك السياسي العربي عبر الحالة الليبية،إذ سيتم التعرض للوضع الليبي قبل الحراك السياسي،بالإضافة إلى إبراز طبيعة الأسباب و العوامل التي تقف وراء الحراك في ليبيا،و النتائج المترتبة عنه،و استظهار ملامح فشل الدولة في ليبيا،و تداعيات الفشل على البيئة الداخلية.

أما **الفصل الرابع**: فقد خصص لدراسة تداعيات الحراك الليبي على الأمن في منطقة المتوسط،فالمبحث الأول تعرض للسياسات الأمنية التي انتهجتها الدول المتوسطية الأوروبية في مواجهة أثار فشل الدولة في ليبيا منذ الحراك،و ذلك عبر السياسات المؤسساتية و الدولاتية،بالإضافة للمبحث الثاني تناول السياسات الأمنية لبعض دول الجوار الليبي كالجزائر و مصر تجاه الحراك الليبي،أما المبحث الثالث فقد خصص لأهم عمليات التسوية لاحتواء الأزمة الليبية.

أما فيما يخص **الفصل الخامس** فقد خصص المبحث الأول لموقف بعض القوى غير المتوسطية من الحراك الليبي،و أثر ذلك على الدولة الليبية الجديدة،كما تعرض المبحث الثاني لاستشراف مستقبل الدولة الليبية في ظل مجموعة من المعطيات الداخلية و الدولية،و بناءا على التطورات المتسارعة الحاصلة على الأرض من التوازنات الهشة بين الفرقاء الليبين.

الفصل الأول:التأصيل المفاهيمي و النظري للدراسة

الفصل الأول:التأصيل المفاهيمي و النظري لدراسة.

شهدت المنطقة العربية أواخر سنة 2010 الحراك السياسي و الاجتماعي نتيجة التدهور الاقتصادي و تدني الخدمات الاجتماعية و تجدر الفساد في ظل عجز الحكومات عن إيجاد الحلول المناسبة،خرجت الشعوب كاشفة عن فشل الأنظمة في القضاء على الفقر و البطالة،مطالبة بالتغيير و الإصلاح.

كما أن الحراك السياسي الذي مس المنطقة العربية لم يتوقف عند سقوط أنظمة أو إدخال تعديلات،وإنما تعداه إلى خلق كيانات سياسية تسبح في النزاعات على أنواعها لاسيما الاجتماعية التي قامت على أساس تقسيم الثروة والمناصب والجغرافيا ،أصبحت الدول مركز تهديد ليس لمواطنيها فقط،و إنما لمحيطها الإقليمي أي المتوسطي عبر تصدير العنف بمختلف أشكاله.

نحاول في هذا الفصل دراسة مجموعة من المفاهيم و المقاربات النظرية ذات العلاقة بالدراسة كمفهوم الحراك السياسي، الدولة الفاشلة،النزاعات الاجتماعية،الأمن.

المبحث الأول:الحراك السياسي العربي-تعريفه-أسبابه –نتائجه.

شهدت المنطقة العربية نهاية سنة 2010م الحراك السياسي،بفعل لمجموعة من الأسباب،لعل أبرزها فشل الأنظمة السياسية في القيام بوظائفها تجاه شعوبها و تحقيق الرفاه المادي والمعنوي لمواطنيها،ما دفع الشعوب العربية المطالبة بحقوقها عبر الحراك السياسي.

المطلب الأول:تعريف الحراك السياسي العربي.

لقد عرف مصطلح الحراك السياسي أو ما أطلق عليه البعض لاسيما الإعلام بالربيع العربيthe arabe Springs،جدالا واسعا بين الباحثين و الأكاديميين الذين يرون في مصطلح الربيع العربي أنه دخيل على البيئة العربية،ولا يرتبط بما يحدث في المنطقة مند سنة2010م،وأن المصطلح تم استيراده من البيئة الغربية،بالتحديد من تشيكوسلوفاكيا ربيع براغ لسنة1968م.[1]

[1]-عمراني كربوسة،مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011م،**مجلة المفكر** ،العدد 11،2011،ص235.

تعتبر المجلة البريطانية الانديبندنت"the independent"أول من أطلق تسمية الربيع العربي على ما يحدث في المنطقة العربية[1]،ليبقى الجدال واسع بين الأكاديميين حول ما تعيشه المنطقة العربية هل هو حراك أم ثورة أم انتفاضة...؟

الفرع الأول:تحديد المصطلحات المشابهة للحراك السياسي.

أولا:الثورة:revolution.

يعد أرسطو واحدا من بين الذين اهتموا بموضوع الثورة و التي يرجعها أرسطو إلى عدة أسباب منها عدم الرضا و الرغبة في المساواة الكلية أو الجزئية،و يعتبر أن المذاهب و الاتجاهات السياسية تعترف بحقوق الأفراد في المساواة لكن الواقع يكشف العكس،الأمر الذي يؤدي بالطبقة الدنيا لأن تثور للحصول على المساواة مع الطبقة العليا،و هذه الأخيرة كذلك تثور في حال شعورها بأنها لم تعد مميزة بغرض الحفاظ على تفوقها وتميزها.[2]

أما الثورة في الفكر الماركسي مشروع لابد أن يتم دون انقطاع عبر تحليل أوضاع الطبقية داخل المجتمع،و الصراع ما بين ملكية وسائل الإنتاج الممثلة في الطبقة البرجوازية و هي فئة قليلة،و قوى الإنتاج الممثلة في الطبقة البروليتارية،و التي تمثل غالبية المجتمع[3]،الأمر الذي يدفع الطبقة البروليتارية نتيجة القهر المتزايد للقيا م بالثورة.

فالثورة طبقا للفكر الماركسي تقوم على الصراع مابين الطبقة البرجوازية و الطبقة البروليتارية،و أن المهمة التاريخية للبروليتارية هي التحرر عبر تحطيم و القضاء على كافة الطبقات،و هو ما عبر عنه كارل ماكس في رسالته للجنة المركزية لعصبة الشيوعيين سنة 1850"تتلخص مصالحنا و مهامنا في

---

[1]-سليم بوسكين،تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري2010-2014،**مذكرة ماجستر**،جامعةبسكرة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2014-2015،ص 104.

[2]-مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**،ط1،ليبيا،جامعة السابع من أبريل،2007،ص100.

[3]-إدارة البحوث و الدراسات،قراءات نظرية في الثورات السياسية-المفهوم و الأبعاد،المعهد المصري لدراسات السياسية و الاستراتجية،أفريل 2016،ص15

جعل الثورة بلا انقطاعات طالما لم يتم إقصاء جميع الطبقات الميسورة إلى هذا الحد أو داك عن السيادة،طالما لم تظفر البروليتاريا بسلطة الدولة"[1].

الثورة عند الماركسيين تعد عملية تاريخية مستمرة تقوم على الصراع ما بين الطبقات عامة ،و الطبقة البرجوازية و البروليتارية خاصة،إذ تسعى هذه الأخيرة للظفر بحقوقها الاقتصادية و الاجتماعية لتحقق المطالب السياسية،و الثورة لا تتوقف ما لم تحقق البروليتارية مكانتها في الدولة ،و تفرض نفسها،لذلك نصل إلى مبدأ الماركسية القائم على المادية التاريخية أي الصراع عبر التاريخ من خلا دراسة الأوضاع و الظروف للطبقات،و المادية الجدلية أي دراسة التناقضات و الاختلافات مابين الطبقات.

عرفت موسوعة علم الاجتماع مصطلح الثورة على أنها التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، أي تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا و جوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ و قيم وإيديولوجية الثورة،و قد تكون الثورة عنيفة كما تكون سلمية،كما تكون فجائية وسريعة أو بطيئة تدريجية.[2]

إذن الثورة تعني التغيير الجدري و الكلي لكافة الهياكل و المؤسسات و البنى،تؤدي إلى الانتقال إلى وضع جديد و مختلف تماما عن سابقه ،من حيث الوسائل و الآليات و القيم التي تأتي بها الثورة،كما أن هذه الأخيرة لا تحدث نتيجة التخطيط أو الدراسة المسبقة،و إنما تحدث نتيجة لتراكمات و إرهاصات تؤدي إلى تفجير الثورة دون سابق إنذار،كما أنها تأخذ مسارين إما السلمية أو العنف،و أهم ما تتميز به الثورة بصفة عامة هو الفجائية و التغيير الكلي.

كما تأخذ الثورة عدة أنماط لكن هناك نوعين أساسين:[3]

---

[1]-منشورات 30 غشت،حول إشكالية الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية بعض قضايا الإستراتجية الثورية،مارس 2016،ص5

[2]- **المرجع نفسه**،ص99

[3]-**المرجع نفسه**،ص101.

-الثورة السياسية:تعني التغيير المفاجئ الذي يطرأ على المؤسسات و البنى السياسية،و هي لا تقتصر على تغيير نظام الحكم بل تتعداه إلى تبديل النسق السياسي الذي كان سائدا،و تغيير الميكانيزمات العمل لدى المؤسسات،و إحداث تغييرات جذرية في إيديولوجية و فلسفة الحكم.

-الثورة الاجتماعية:هي صراع بين مختلف مكونات المجتمع من الطبقات و الأحزاب و المؤسسات لتغيير علاقة لا مساواة داخل المجتمع يضم الجميع.

فالثورة تعتبر ظاهرة الاجتماعية،السياسية،الثقافية لا تهدف للتغيير فقط،و إنما التغيير البناء الذي يرمي إلى إعادة تأسيس النظام السياسي و الاجتماعي وفق آليات،و معايير جديدة تقوم على ما هو ايجابي لسلطة والشعب،كما أن الثورة لا تكتفي بتغيير رأس النظام،و إنما تهدف لتغيير دواليب الحكم وإرساء قيم جديدة نيابة عن القيم التقليدية التي ثار ضدها الشعب،بمعنى إحداث القطيعة بين النظام السياسي والاجتماعي السابق،و إحلال نظام جديد وفق مبادئ و أهداف الثورة.

ثانيا:التحولtransition.

أخد مصطلح التحول مجموعة من التعريفات كغيره من المصطلحات في العلوم السياسية،إذ يعتبر أودونيل و شمبيترSchumpeter بأن التحول هو المرحلة الفاصلة بين النظام السياسي و أخر،و أثناء عملية الانتقال و في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد،و تنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد،و عملية الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم،فهي قد تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي، و إقامة نظام ديمقراطي أو العودة إلى نظام أكثر تسلطية.[1]

أما هيرمت فيعرف التحول على أنه وضع انتقالي بطبيعته،و لا يمكن اعتبار نتيجة التحول أمر مفروغا منه، فهناك خطورة تكمن في عملية التحول،فقد ينقلب الوضع إلى ديكتاتورية في حالة الفشل،أو قد تتوقف عملية الديمقراطية قبل أن تكتمل.[2]

---

[1]-فاطمة مساعدية،**الانتخابات و عملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**،عمان:دار الراية لنشر و التوزيع،2011،ص95

[2]-محمد سعد أبو عامود،**الرأي العام و التحول الديمقراطي**،ط1 ،الإسكندرية :دار الفكر الجامعي،2010،ص130.

التحول هو الفترة أو المرحلة التي تعقب عملية الانتقال من وضع معين إلى وضع أخر،بمعنى الانتقال من نظام دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي أو انتقال إلى نظام أكثر ديكتاتورية،و في حال فشل عمليات الانتقال يكون التحول،بإدخال إصلاحات و ترميمات لنظام القائم ،و هذا الإصلاح بدوره قد يذهب نحو الإيجاب أو السلب و الاعوجاج أكثر.

ثالثا:التغير.

التغيير كما أشار إليه الفيلسوف الإغريقي هيراقليس على أنه قانون الوجود،و الاستمرار على الحالة نفسها موت،لأن الواقع و التاريخ حسبه يشهدان بأن المجتمعات الإنسانية لا يمكنها الثبات على نفس الحالة و الوضع.[1]فالتغيير يقصد به جعل الظاهرة أو الحالة على غير وضعها الحالي،و ذلك بنقلها من وضع معين إلى وضع أخر أكثر تطورا و حداثة من الوضع التقليدي،و التغيير عادة ما يكون نحو الأفضل و تحسين للوضع السابق.

يتضمن التغيير نوعين من العمليات الأولى تعمل في الحفاظ على النسق الاجتماعي و السياسي،و ضمان استمراره،أما الثانية فتكون بإدخال تعديل وفق ما يواجه النسق من المتغيرات،و المستجدات الآتية من البيئة الداخلية و الخارجية.[2]التغيير يكون إحساس نابع من الذات و الإرادة،و ذلك عبر إحداث تطور و نقل المجتمع بقيمه و عاداته و أفكاره إلى مجتمع أكثر ارتقاء و حداثة ،فهو عملية عقلانية تمس كافة القطاعات ليس فقط المجتمعية و إنما السياسية و الاقتصادية و الأيدلوجية،و لكن ما يهمنا في الدراسة هو التغيير الاجتماعي و السياسي و عليه ما المقصود بهما؟

التغير الاجتماعي جاء في معجم العلوم الاجتماعية على أنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء بناءه أو وظائفه خلال فترة زمنية معينة،و يشمل ذلك كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بناءه الطبقي و نظمه الاجتماعية،أو في أنماط العلاقات الاجتماعية ،أو في القيم و المعايير التي تؤثر على سلوك الأفراد،و التي تحدد مكانهم و أدوارهم في مختلف التنظيمات

[1]-محمد سعد أبو عامود،**مرجع سابق الذكر**،ص 131.

[2]-**المرجع نفسه**،ص131.

الاجتماعية التي ينتمون إليها،[1]كما أنه كل تحول يمس الأنساق،و الأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى البناء أو الوظيفة،و من تم فهو عملية حركية مستمرة و متتابعة،تتضمن الاختلافات و التعديلات التي تطرأ على أنماط العلاقات الاجتماعية كالسلوك الاجتماعي.[2]

أما التغير السياسي:فهو عملية مستمرة تمس كل التطورات التي تحدث على أنماط السلوك السياسي،و علاقات القوة في المجتمع إلى جانب المؤسسات السياسية،و ما يتعلق بها من بناء و وظائف خلال فترة زمنية معينة،و يحدث التغير السياسي نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية،[3]و أشار صامويل هنتغتون إلى التغير السياسي على أنه العلاقة القائمة بين المشاركة السياسية و المأسسة السياسية.[4]

التغير الاجتماعي الذي يمس الأبنية و الأنساق الاجتماعية إلى مرحلة أكثر تطورا،و هو العملية الاتصالية بين مختلف التفاعلات داخل المجتمع،إذ يعد حلقة التفاعل المستمر و لا يتوقف على الفترة الزمنية معينة ،و إنما يقوم بنقل و إدخال الجديد و الثراء الحضاري،باستمرار على السلوكيات و التفاعلات الاجتماعية،و هو ما ينعكس على سلوك الأفراد عبر تطوير نشاطهم في الجوانب المختلفة لاسيما السياسية،فيتم أخد التغيير الاجتماعي على سلوكهم، و نقله إلى المؤسسات السياسية عبر المشاركة السياسية،و هو ما يترجم إلى تطوير البنى و الأنساق السياسية.

كلما كان هناك تغير اجتماعي نحو الأفضل كلما أدى ذلك إلى إحداث تغيير سياسي أكثر دينامكية،و فاعلية عبر المشاركة السياسية المرتفعة و الإيجابية،و هو ما يؤدى إلى تطوير البنى السياسية،و خلق مؤسسات أكثر فاعلية و استقرار.

---

[1]-حجيلةرحالي،التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري"المفهوم و النموذج"،**مجلة الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية**،العددالسابع،جوان 2010،ص ص131-132.

[2]-محمد سعد أبو عامود،**مرجع سابق الذكر**،ص131.

[3]-**المكان نفسه .**

[4]-نداء صادق الشريفي،**تجليات العولمة على التنمية السياسية** ،عمان:دار جهينة،2007،ص142.

التغير بصفة عامة هو إحداث التطور نحو الأفضل،و ذلك على جميع الأصعدة لاسيما الاجتماعية و السياسية،يحدث التغير نتيجة لتفاعل مجموعة من الأسباب،و العوامل الداخلية و الخارجية،ما يؤدي بالمجتمع إلى خلق تنمية لمختلف الأنساق و التفاعلات المجتمعية.

رابعا:الإصلاح السياسيpolitical reform.

يقصد بالإصلاح إدخال التعديل و التغيير نحو الأفضل،و الإصلاح لا يقتصر على جانب معين،إنما قد يكون قطاعي يمس قطاع معين الاقتصاد مثلا أو متعدد الجوانب،و الغرض من الإصلاح إزالة الفساد و تعديل الاعوجاج نحو الأفضل،بمعنى نقل وضع معين إلى وضع أخر عبر تصحيح مساره،و يشتمل الإصلاح إلى جانب التعديل إحداث التغيير المهم يكون إيجابي و نحو الأفضل.

أما فيما يتعلق بالإصلاح السياسي كما عبر عنه حسن أبشر الطيب"جهد سياسي و إداري،الاقتصادي، الاجتماعي،الثقافي هادف لإحداث تغيرات إيجابية في السلوك،و النظم و العلاقات و الأساليب و الأدوات تحقيقا لتنمية القدرات،و إمكانات الجهد الإداري بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة،و الفعالية في إنجاز الأهداف.[1]

يقصد بالإصلاح السياسي كذلك أنه إعادة تشكيل النظام السياسي بما يتوافق و المستجدات،كما يمثل أحد الإستراتجيات التطوير و التغيير،لأنه نابع من داخل النظام لإعادة تشكيل و بناء نظام يتوافق و متغيرات الجديدة.[2]

فالإصلاح السياسي انطلاقا من التعريفين السابقين هو كل عملية يضطلع بها النظام السياسي،إما إراديا و رغبة منه إحداث و إدخال تعديلات على وظائفه،و مؤسساته بعد شعوره بالحاجة إلى الإصلاح حتى يضمن الاستقرار و الاستمرارية،و قد يكون الإصلاح نزولا عند رغبة مختلف الفواعل و حاجتها إلى الإصلاح بعد إدراكها الكلي لحالة الجمود و الركود التي يعيش فيها

---

[1]-بومدين طاشمة،**دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا و إشكاليات**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2011،ص19.

[2]-محمد سعد أبو عامود،**مرجع سابق الذكر**،ص133.

النظام السياسي بإدخال تعديلات و التغييرات،تتماشى و متطلبات هذه الفواعل حتى يكون هناك انسجام و استقرار في علاقة النظام بالشعب،و هنا تبرز قدرة النظام السياسي على الاستجابة و الاستخراج و التنظيم،باعتبارهم وظائف أساسية للاستمرار عمل أي نظام سياسي.

خامسا:الحركات الاجتماعيةsocial movement

الحركات الاجتماعية هي تلك الجهود التي يبدلها مجموعة من المواطنين بغرض تغيير الأوضاع و السياسات و الهياكل القائمة،لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة،و يرى هربرت بلومرHerbert blumer بأن الحركات الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين.[1]

الحركات الاجتماعية هي تلك الإطار الذي تنظمه مجموعة من المواطنين،و من مختلف الشرائح و الفئات يتبنى أهدافهم و أسبابهم حول القيام بالتفاف حول هذا التنظيم،و الغرض من هذه الحركات هو تغيير و تحسين أوضاعهم الاجتماعية بعد إدراك مواطنين،بأنه لا جدوى من وصول مطالبهم سوى بالتنظيم لتغيير أوضاعهم و تحسينها، بإدخال أفكار وقيم هذه الحركات التي تتعارض أو تتنافى و قيم المجتمع.

تتكون الحركات الاجتماعية من جملة من العناصر و هي كالآتي:[2]

-الحملة:campaignمجهود منظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة.

-ذخيرة الحركة الاجتماعية: social movement repertoireعبارة عن توظيف لتوليفات الممكنة من بين أشكال العمل السياسي "خلق جمعيات ذات أهداف ، مسيرات،مظاهرات حملات مناشدة".

-مؤهلات التحرك:تمثيل المشاركين لجملة من الصفات العامة الموحدة هي:الجدارة ،الوحدة ،الزخم العددي الالتزام.

---

[1]-ربيع وهبة،**الحركات الاجتماعية تجارب و رؤى الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**،ط1،بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية،يناير2011،ص41.

[2]-**المرجع نفسه**،ص ص 42-43.

الحركات الاجتماعية تشمل مجموعة من المواطنين يحملون أفكار و قيم تهدف إلى تغيير الأوضاع التي سئموا العيش فيها،فينتظمون في جماعة من أجل تحديد أهدافهم و مبادئهم،بشكل رسمي و علني للمطالبة بها بطريقة راقية و حضارية ،و بآليات أكثر فاعلية و تأثيرا.

سادسا:الانتفاضة.

تعرف الانتفاضة بأنها العمل الشعبي الصاخب الذي يتخلله فعل ثوري رافض لسلطة العليا،قد تكون الانتفاضة منظمة تقودها فئات سياسية من الأحزاب و المنظمات تتوحد تحت قيادة واحدة.[1]

تكون الانتفاضة عفوية غير منظمة أو مخطط لها،تقوم بها الشعوب ضد الأنظمة السياسية،تقوم الانتفاضة في الأساس من أجل التعبير على رفض السياسات والتوجهات لدى مختلف الأنظمة،و ليس للانتفاضة هدف محدد، لأن من يقوم بها هو الشعب على اختلاف أطيافه و شرائحه السياسية ،الاجتماعية،الثقافية.[2]

تتميز الانتفاضة بالسرعة الزمنية في تفجرها نتيجة مجموعة من التراكمات،و الإرهاصات التي يعيشها الشعب إلى درجة عدم قدرته على الاستمرار في نفس النهج،فيعبر عن استيائه بالانتفاض دون تخطيط مسبق يحتوي هذا الشعور،بالرفض و التذمر من الأوضاع.

الفرع الثاني:تعريف الحراك السياسي.

بعد أن تم التطرق لمجموعة المفاهيم السابقة ذات العلاقة بالحراك السياسي،سنحاول إعطاء تعريف للحراك السياسي و تبيان ما يحدث في المنطقة العربية،هل هو حراك أم ثورة أم انتفاضة....؟،و يعد مصطلح الحراك السياسي كغيره من المفاهيم المتداولة في العلوم السياسية،و التي لم يحدث الاتفاق حولها بين الأكاديميين في إعطاء تعريف دقيق للمصطلح.

يعرف الحراك السياسي على" أنه تأثير مجموعة من الأفراد و الجماعات في حركة النظام السياسي،و هذه التنظيمات تشكل جزء من النظام السياسي في بعده الشامل و ليس شرط أن

---

[1]-حسنة أبا مولاي، **قراءة في المفهوم الكلاسيكي للانتفاضة**،21نوفمبر2012،من موقع:http://www.upes.org/bodyarticulos.asp?field=articulos&id=2199

[2]-**المرجع نفسه.**

يكون التغيير الناتج عن الحراك السياسي يسير نحو الأفضل"،كما يشير الحراك السياسي كذلك إلى حالة الجمود و التدهور التي فرضت على الطبقة المثقفة،و القوى السياسية و الجماعات،باعتبارها العنصر الأكثر وعيا و حيوية في المجتمع،و الأكثر قدرة على التقدم و الحركة عبر إدخال تغييرات،و تقديم البديل للخروج من الجمود،و انتشال الأمة من الضياع إلى أفاق التقدم و الرقي و احترام حقوق الإنسان[1].

الحراك السياسي هو ذلك التفاعل الذي يحدث بين مختلف القوى السياسية،الاجتماعية،الثقافية،إذ تعمل هذه القوى على إيجاد مكان لها داخل المجتمع،و تعبئة مختلف الشرائح المجتمعية للمشاركة السياسية، بغرض الارتقاء بالمجتمع إلى درجة عالية من التفاعل و الحرية،و المشاركة في مختلف التنظيمات دون أي قيود من السلطة السياسية.

فالحراك السياسي تلك العملية التي تنتج نتيجة كسر قيود الصمت و الخوف لدي مختلف الأفراد،الجماعات، التنظيمات بعد أن كانت تعيش في حالة من السكون،و المضايقات التي فرضت عليها من قبل النظام السياسي،إذ تعمل هذه الجماعات على فرض نمط معين لاسيما على المستوى السياسي، و غالبا ما تستحوذ المطالب السياسية على حصة الأسد مقارنة بالمطالب الأخرى،لأنها تتعلق بإحداث تعديلات قانونية و فنية على النصوص و التشريعات،بعكس المطالب الاجتماعية التي تتطلب فترة زمنية و موارد كبيرة لتحقيقها،إذ تحاول مختلف التنظيمات و الجماعات الاستفادة من الامتيازات المترتبة عن الحراك السياسي،و التي حرمت منها سابقا كالحرية المساواة و العدالة أمام القانون....

و هناك نوعين من الحراك السياسي نوردها كالآتي:[2]

-الحراك السياسي الفردي:انتقال الفرد من درجة إلى درجة متقدمة من السلم السياسي.

---

[1]-علي الزعبي،السياسات التنموية و تحديات الحراك السياسي في العالم العربي حالة الكويت،**سلسلة الإصدارات الخاصة**،العدد41،الكويت:مركز دراسات الخليج و الجزيرة العربية،ماي2015،ص ص28-29.

[2]-علي الزعبي،**مرجع سابق الذكر**،ص ص 28-29.

-الحراك السياسي الجماعي:الذي يتم في إطار تنظيم قد يكون جماعة الحزب السياسي يقصد به تحقيق درجة أعلى أو أدنى في سلم التدرج السياسي مقارنة بالجماعات الأخرى،كما يمكن أن يشتمل الحراك السياسي كذلك جميع الطبقات الاجتماعية من حيث تغير مراكزها.

يشمل الحراك السياسي نوعين من القوى و الفواعل و هي كالآتي:[1]

-القوى الدافعة للحراك أو الداعمة له:تقوم بالعمل السياسي مباشرة،و ذلك بأخذ الواجهة عبر تبنيها للعملية الحراك،و يأخذ العمل السياسي الذي تتبناه هذه القوى ثلاث أشكال:

- ✓ حراك قانوني يتوافق مع الدستور و المواثيق.
- ✓ الشكل الدستوري غير عنيف.
- ✓ الشكل العنيف.

-القوى المعارضة أو الرافضة للحراك: تسعى و تعمل بكل الطرق للحفاظ على الوضع الراهن،لأنه يخدم مصالحها و يحصن موقعها داخل النظام السياسي،و تسعى هذه القوى إلى الحلول الوقائية.

يقوم الحراك السياسي في الأساس على الثنائيات المضادة تتمثل في الفرد/الجماعة،بمعنى أن الحراك يكون قائم إما على دعامة الفرد أو الجماعة،و إما يجد معارضة تقف في طريقه،كما يعتبر الحراك السياسي عملية معقدة تتداخل فيها مجموعة من الفواعل سواء أفراد أو تنظيمات قد تكون موحدة الرؤى،و قد تتصارع فكريا فيما بينها،و هذا في حد ذاته يعد أساس قيام الحراك السياسي الذي سبق وذكرنا أنه يكون نتاج للجمود و السكون الذي يعيشه المجتمع عقب فرض حالة الروتين من قبل النظام السياسي،و هو ما ترفضه النخبة المثقفة و الجماعات بمختلف أطيافها السياسية.

الفرع الثالث:واقع الحراك السياسي العربي.

قام الحراك السياسي العربي أواخر سنة2010م، بعفوية و دون تخطيط من قبل التنظيمات السياسية و الاجتماعية،ما جعل الكل يطرح تساؤلات عدة:من الذي قام بالحراك؟و على أي

[1]-**المكان نفسه.**

أساس قام الحراك؟و لأي غاية يهدف هذا الحراك؟ فسرعان ما كانت الإجابة سريعة أن الذي قام بالحراك هم عامة الشعب،بالتحديد فئة الشباب التي طال التهميش حياتها في شتى الميادين،كما أن الحراك قام على أساس المطالب الاجتماعية و الاقتصادية تتعلق بتحسين الأوضاع المعيشية و الاجتماعية،و خلق فرص العمل لشباب لاسيما الجامعيين منهم.

كما أن الحراك السياسي لم تكن ملامحه واضحة إلى درجة إسقاط الأنظمة،إذ كانت المطالب الاجتماعية محضة و سرعان ما تم تسييسها،و اختلفت حدة الحراك في المنطقة العربية من دولة إلى أخرى،على الرغم من أنه كان سلميا إلا أنه لم يسلم من العنف الذي مارسته الأنظمة السياسية ضد الشعوب،و لم يمنع ذلك استمرار الحراك و كسر الحلقة المفرغة التي دارت فيها الشعوب لسنوات،و فك حاجز الخوف و الصمت، نتيجة لتحالف بين الأنظمة و القوى الأجنبية.[1]

الحراك السياسي العربي لم يكن ثورة أو تغيير انتهت بالتغيير الجدري للأنساق،و الأبنية في مختلف الميادين أو أفضت بتغيير الكلي للأنظمة السياسية،و لا يمكن اعتباره إصلاح سياسي عبر عن طموح الشعوب العربية،كالذي انتهجته بعض الأنظمة العربية كالمغرب الجزائر البحرين و السعودية،و يمكن تصنيف ما حدث في المنطقة العربية ضمن دائرة التحول،باعتبار هذا الأخير حلقة الوصل بين النظام السياسي السابق،و الانتقال نحو النظام السياسي أخر ليس بالضرورة أن يقضي نحو نظام جديد ديمقراطي بل قد يكون أكثر شمولية من سابقه.

الحراك السياسي العربي مثل نقطة تحول غيرت مسار الأنظمة العربية،و الذي قادت إليه مجموعة من التراكمات و التطورات لا يمكن أن تحسن المشهد الحالي دون استدعائها و التدبر فيها،[2]إذ أن نجاح الحراك و تحقيق عملية التحول على أكمل وجه تتطلب القيام باستقراء لفهم الأسباب،و الظروف التي أدت إلى الحراك دون سابق إنذار حتى يكون هناك على الأقل نتيجة إيجابية للحراك السياسي في الدول العربية.

---

[1]-نادية محمود مصطفى،**الثورات العربية في النظام الدولي**،ط1 ،مصر:دار بشير لثقافة و العلوم،2014،ص25.

[2]-نادية محمود مصطفى،**مرجع سابق الذكر**،ص20.

دفع الحراك العربي الذي عاشته معظم الكيانات السياسية العربية،بالعديد من المفكرين إلى تسميته بالموجة الرابعة لديمقراطية،لأنه ببساطة استطاع أن يسقط الأنظمة التسلطية عمرت لعقود من الزمن،و أن يغير رأس السلطة كفأل خير على تغيرات أعمق وصلت إلى الدستور،و هو ما عرفته تونس مصر اليمن كأعرق أنظمة تسلطية عرفتها المنطقة العربية.[1]

تميز الحراك السياسي العربي بطابعه الشبابي حتى أصبح يسمى بربيع الشباب و ثورة الشباب...،و الذي كان بعيد عن أي تأطير سياسي أو نقابي،بحيث كان حراك غير مسيس و غير منظم تغلب عليه الحماسة و العفوية و السرعة و الاندفاع،[2] ما جعل هذا الحراك يتطور إلى الأمام سواء من حيث المطالب أو الاستمرارية،و ذلك لما يتميز به الشباب من طموح و مغامرة و عدم الرجوع إلى الوراء خصوصا بعد تأكدهم من أن تحقيق مطالبهم لن يكون إلا بالضغط و الصمود،و هو ما خيم على جل دول الحراك لاسيما مصر اليمن تونس،كأحداث ميدان التحرير في مصر التي تميزت بالاعتصام و المسيرات دامت لشهور،لولا تدخل الآلية الأمنية التي فرقتهم بالقوة.

الحراك السياسي العربي حمل في طياته المطالب السياسية و الاجتماعية،عبرت عن واقع المنطقة التي عرفت منذ الاستقلال نظما تسلطية قمعية لم تعمل على خدمة شعوبها،و تحقيق التنمية الفعلية،ما شكل احتقان كبير في نفوس الشعوب التي انفجرت بعد عقود من الصمت،و انتفضت بطريقة سلمية مثلت الوعي الذي وصلت إليه الشعوب العربية التي أخذت أعتق الأنظمة إلى التراجع،و السقوط بعد ضغط الشعوب.

---

[2]- خليدة كعسيس خلاصي،الربيع العربي بين الثورة والفوضى،**المستقبل العربي**،العدد421،مركز الدراسات الوحدة العربية،مارس2014، ص ص226-227.

لقد أثبت الحراك السياسي العربي أن الشعوب وصلت إلى مرحلة لا يمكنها التراجع،و هو ما لم تتقبله و تتحمله العديد من الأنظمة العربية على غرار النظام الليبي و السوري،قامت بمواجهته بكل الوسائل،و قد انتهى الحراك إلى ثلاث أنواع:

-الحراك السياسي العنيف: كالذي عاشته كل من ليبيا سوريا اليمن على الرغم من أنه بدأ سلميا إلا أن الممارسات القمعية للأنظمة غيرت مساره نحو العنف،و أخذت هذه الدول نحو الفشل و النزاعات الداخلية،إذ أشعلت نار الاقتتال بين أفراد الشعب الواحد.

-الحراك السياسي السلمي نوعا ما: كالذي عرفته كل من تونس و مصر.

-الحراك السياسي السلمي: عبر استجابة الأنظمة لمطالب الشعوب،و الإسراع في القيام بإدخال الإصلاحات بعد إدراكها و شعورها،بزعزعة استقرارها كالجزائر المغرب البحرين السعودية.

المطلب الثاني:أسباب الحراك السياسي"فشل الدولة في أداء وظيفتها".

شهدت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ظاهرة الدولة الفاشلة التي بدأت تجلياتها منذ سنوات التسعينات عندما تفشت ظاهرة انهيار الدول و تزايد العنف منذرة بحالة من الفوضى العالمية الجديدة[1]،إذ أظهرت عجز و فشل الدولة في تلبية أدنى الحاجات لمواطنيها في مختلف مجالات الحياة اليومية،الأمر الذي أصبح يهدد استقرار و استمرارية الدولة في حد ذاتها،الدولة لم تعد قائمة على الأركان التقليدية"الإقليم الشعب السلطة السيادة"،بقدر ما أصبحت تقاس بقدرتها على توفير الأمن و الرفاه لشعوبها،و في ظل نظام دولي يوصي بضرورة حماية و احترام حقوق الإنسان ...و غيرها من القيم.

[1]-عبد الحليم غازلي،الإهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير و الممارسة،**مجلة الجزائرية لدراسات السياسية**،العدد الثاني،ديسمبر2014،ص42.

كما أن الفشل أصبح ميزة طبيعية لمعظم دول العالم الثالث نتيجة فشل عملية التنمية،و الأزمات الناتجة عن التكييف الهيكلي،و الحروب التي كانت نتاج ما يسمى بعقدة فشل التطوير[1]،و التي جاءت تحت مظلة العولمة بشتى أنواعها،و ما خلفته من إفرازات هزت مختلف الأقاليم في النظام الدولي لاسيما المنطقة العربية،و التي كانت مخبر لظاهرة العولمة إذا ما تم مقارنتها بباقي المناطق في العالم،فالمنطقة العربية كغيرها من الأقاليم شهدت عمليات التغيير في فترة التسعينات على غرار الجزائر سوريا مصر ليبيا ...،هذه الدول كشفت عجزها للعلن بعد أن وقعت في الأزمات الاقتصادية،السياسية،الأمنية.

الفرع الأول:التعريف بمفهوم الدولة الفاشلة.

يعتبر مصطلح الدولة الفاشلة أحد مفاهيم العلوم السياسية التي وقع الاختلاف حوله بين الباحثين،و الأكاديميين في إعطاء تعريف دقيق للمصطلح،و تعود الاستخدامات الأولى للمصطلح سنة1993م في مقال تم نشره في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية،لجيرالد هيلمان و ستيفن راتنر تم فيه وصف الدول التي تعجز عن تقديم الخدمات لشعوبها بالفاشلة،و عجزها عن القيام بمسؤوليتها كعضو في الجماعة الدولية،ليأخذ مصطلح الدولة الفاشلة مرحلة جديدة سنة 1994[2]عندما تم استعماله ضمن الأجندة السياسية لوكالة الاستخبارات الأمريكية،إذ تم طرح الدول الفاشلة على أنها الفوضى الجديدة التي جاءت لتهدد آمن الدول المتقدمة.

كما عرف مصطلح الدولة الفاشلة شيوعا كبيرا من قبل الساسة و الأكاديميين بعد أحداث 11سبتمبر2001م[3] التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية،إذ أشارت وثيقة إستراتجية الأمن القومي

---

[1]-José Manuel puresa,*three deconstructions*, peace building and failed states some theoretical notes, oficina de C E S, N256,p2.

[2]-José Manuel,*ibid*,p2.

[3]Jiepen gren ,*are You not failing the fallacy of failing state conception of the developing worl*d ,Lancaster university,p1.

الأمريكية، أن أفغانستان دولة فاشلة و مركز لإيواء الإرهاب و الإجرام،الأمر نفسه دعت إليه كلا الوثيقتين لسنة2002 و2006- 2010 ،كما أشارت الوثيقة الإستراتجية للإتحاد الأوروبي للآمن لسنة 2003 على أن الدول الفاشلة تمثل أبرز التهديدات التي تواجه الإتحاد الأوروبي إلى جانب عدة تهديدات أخرى.

ليعرف مصطلح الدول الفاشلة إعادة الرواج مع الحراك السياسي بعد أن أصبحت الدول العربية تنهار واحدة تلو الأخرى بداية من تونس مصر و ليبيا و سوريا، لتقبع هذه الدول في خانة الدول الفاشلة ،إذ أصبحت تشكل تهديد حقيقي لمواطنيها و المنطقة العربية و المتوسطية ككل،تعد ليبيا و سوريا مثال بارز على الدولة الفاشلة.

الدول الفاشلة هي دول مريضة على حسب تعبير هيلمان و راتنر[1]، تعاني من مجموعة من الأزمات التي تحول دون قيام الدولة بوظائفها على أكمل وجه،تتمثل هذه الأزمات كما جاء بها لوسيان باي في"أزمة الهوية،أزمة الشرعية،أزمة التغلغل،أزمة التوزيع،أزمة المشاركة السياسية،أزمة الاستقرار السياسي،أزمة التنظيم السياسي"[2]،إذا اجتمع ثلاثة من هذه الأزمات تعد الدولة فاشلة،لأن سقوط الدولة في هذه الأزمات يعني فقدانها لسلطانها و قدرتها داخليا و خارجيا،ما يجعل وجود الدولة صوريا فقط،و عليه سنستعرض أهم الأزمات كالآتي:[3]

-أزمة الشرعية:تعاني الدول الفاشلة من فقدان السيطرة على أدوات الإكراه المادي،و كذا فاعليتها التي تستمدها في الأساس من رضا المحكومين،و المشروعية تفقد نتيجة عجز الحكومة عن أداء وظيفتها على أكمل وجه.

---

[1] Jose Manuel, *ibid*,p3.

[2] -اسماعيل بوقنور،التخلف السياسي في الدول العربية،**مجلة دفاتر السياسة و القانون**،العدد التاسع،جوان 2013،ص21.

[3] -أحمد وهبان،**التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية،رؤية جديدة للواقع السياسي**،عمان:دار الجامعية،2003،ص ص 33-99.

-أزمة الهوية:يكون ولاء الفرد في الدولة الفاشلة للجماعات العرقية و الاثنية دون الدولة،ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار و التكامل داخل الدولة.

-أزمة التغلغل:يرجع فشل الدول كذلك إلى عجز في التواجد داخل كافة الإقليم،و بسط الدولة سيطرتها و تنفيذ سياستها على كافة الفئات،و الجماعات المشكلة لدولة.

-أزمة التوزيع:يرتبط بعجز الدولة في توزيع المنافع،و الموارد بين مختلف الفئات و الطبقات داخل الدولة،مهما كانت هذه المنافع "ثروة دخل التعليم الخدمات الاجتماعية"،تفشل الدولة عندما يشعر المواطنون بالحرمان الاقتصادي،إما لأن الموارد الموجودة غير كافية أو لغياب عدالة التوزيع،و هو ما يثبت فشل الدولة في تحقيق التوزيع العادل داخل كافة الإقليم و بين مختلف الشرائح.

-أزمة تنظيم السلطة:عندما يصبح الحكم داخل الدولة قائم في يد فئة صغيرة،تعتمد على الآليات غير دستورية في حكمها و تداولها على السلطة،إذ يلغى العمل بالدستور و هو ما يميز النظم الأوليغارشية.

-أزمة الاستقرار السياسي:تصبح الدولة فاشلة عندما يغيب فيها التجانس الاجتماعي نتيجة التعدد العرقي،و الإثني ما يؤدي إلى انتشار القلاقل و الفوضى التي تأتي نتيجة لغياب الديمقراطية،و آلياتها في ممارسة الحكم لاسيما ما تعلق بالتداول على السلطة.

-أزمة المشاركة السياسية:تحدث نتيجة فقدان الثقة بين القاعدة"الشعب"،و القمة"السلطة"نتيجة فشل هذه الأخيرة في القيام بوظائفها،فيلجأ المواطنون لآلية العزوف عن المشاركة في مختلف النشاطات.

على الرغم من وجود الأزمات سالفة الذكر،و عدم وجود تعريف دقيق لدول الفاشلة،إلا أنه يمكن تحديد بعض الخصائص التي تميز هذه الدول،إذ تتميز بإفلاس التام للمؤسسات ،وجود حروب

عرقية و الانقسامات الإثنية و الجغرافية،بالإضافة إلى انتشار الفقر و غياب الآمن[1]،كما يمكن تمييز الدول الفاشلة عبر انتشار الغوغاء و شيوع الفوضى[2]،و يرجع انتشار الفوضى لغياب المؤسسات و السلطة التي تحتكر الإكراه المادي الذي من شأنه فرض النظام و القانون داخل الدولة، و منع الانفلات الأمني و العنف.

غياب سلطة تحتكر الإكراه المادي يؤدي إلى ظهور التنظيمات و الجماعات الموازية للقوات النظامية،تصبح تمارس العنف على أساس الإثني و الجغرافي انتقاما من التمييز الممارس عليها سابقا،ما يؤدي إلى الحروب الأهلية و النزاعات الاجتماعية،و هذا كله نتيجة فشل الدولة في قدرتها على التنظيم و التوزيع و التغلغل و الاستجابة،لكافة الفئات الاجتماعية و على كل الإقليم.

إن عدم وجود تعريف دقيق أدى إلى وجود اختلاف حول التسمية الدولة الفاشلة،إذ تطلق عليها عدة تسميات الضعيفة weak الهشةfragile،ضعيفة الأداء poor lyperforning ،الانهيار التام collapse"[3].

انطلاقا من هذه التسميات نعرض مجموعة من التعاريف التي أعطيت حول الدولة الفاشلة:

-تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية:بأن الدول الهشة تلك التي تفتقر فيها هياكل الدولة إلى الإرادة و القدرة السياسية اللازمة،للحد من الفقر و تحقيق التنمية وحماية آمن سكانها و حقوقهم الإنسانية،كما إنها الدول غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات و القدرات من خلال العملية السياسية.

---

[1]- Donald potter ,*state responsibility* sovereignty and failed states ,Australasian political studies association conference,29 September 1october2004,p3.

[2]- David Carmen,*assessing state failure Implication for theory and policy* ,third world quarterly ,vol24,no3,2003,p407.

[3]-عبد الحليم غازلي،**مرجع سابق الذكر**،ص44.

-تعريف حافظ النويني:الدول التي تتميز بطابع استمرارية العنف و توجيهه ضد النظام القائم،بحيث يكون غرضه و هدفه الأساسي تحقيق المطالب السياسية و الجغرافية،كالمطالبة باستقلال مثلا ذلك هو العنف الذي تعرف به الدولة الفاشلة و يظهر فشل الدولة القومية.[1]

-تعريف قاموس بنغوين للعلاقات الدولية:الدول التي حدث فيها انهيار للقانون و النظام و الخدمات الأساسية في دول متعددة الإثنيات،و تقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير و قومية إثنية عنيفة،و روح عسكرية و ربما صراع إقليمي مستوطن.

-تعريف وكالة العمل الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة:دول غير راغبة أو عاجزة عن الالتزام بالمواصفات المقبولة،و مسؤولية السيطرة السيادية لإقليمها الذي قد يؤدي إلى تدهور اقتصادي حاد،و اضطراب سياسي يهدد الاستقرار الداخلي و الإقليمي.[2]

تعريف ويليام ألسون Williams Alan"الدولة الفاشلة هي الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها و بقائها و استمرارها للخطر".

-تعريف رونالد زيمرمان Zimmerman Roland:هي الدول التي تملك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها،و هي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون.[3]

انطلاقا من التعاريف السابقة نجد أن الدول الفاشلة تتميز بمجموعة من المعايير و التي يمكن تلخيصها في التالي:

-فقدان الشرعية:إذ تفقد الدولة قدرتها الداخلية والخارجية نتيجة لغياب الديمقراطية في الحكم و التداول على السلطة،و نتيجة تعاظم دور الجيش في العمل السياسي و قمع المعارضة بمختلف أطيافها

---

[1]-حافظ النويني،أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي،**المستقبل العربي**،العدد،ص32.

[2]-إسماعيل بوقنور،**مرجع سابق الذكر**،ص25.

[3]-سميرة شرايطية،تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي و التهديدات الأمنية الجديدة،**مذكرة ماجستير**:جامعة بسكرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2010،ص58.

السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية،بالإضافة إلى سيطر ة الحكومة على وسائل الإعلام و توجيهها طبقا لمصالحها،و غياب الحريات المدنية و السياسية،ما يؤدي إلى عزل الدولة و فقدانها شرعيتها على المستوى الدولي نتيجة لانتهاكات أبجديات السياسة الدولية،كاحترام حقوق الإنسان توفير الحماية و الأمن الإنساني لمواطنيها...

-فشل الخدمة:تفشل السلطة في توفير و ضمان كافة الخدمات الأساسية لشعبها:"النقل الصحة التعليم المياه الصرف الصحي الأمن القضاء على الفقر"،أي عجز السلطة عن توفير الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي لسكانها.

-فشل السلطة في بسط سيطرتها على كافة إقليم الدولة و حماية مواطنيها من العنف بمختلف أشكاله.

تعريف الدولة الفاشلة لدى حلف الشمال الأطلسي "الناتو-NATO"

لقد تم التطرق لنظرة حلف الناتو لدول الفاشلة،لقيامه بعملية التدخل في الحراك السياسي الليبي،تصنف الدولة على أنها فاشلة حسب حلف الناتو،انطلاقا من عدة متغيرات،كما يلي:[1]

-**المعيار الاقتصادي و الاجتماعي:** الدول التي تقبع في دائرة الفقر،إذ أصبح يطلق عليها بدول المليار الأسفل،بالإضافة إلى الدول التي تعيش في صراعات داخلية،و تتميز بسوء التسيير،بالإضافة إلى النزاع على الموارد.

-**المعيار الأمني:**الدول التي تعد ملاذ للتنظيمات الإرهابية،و الجماعات المسلحة،إذ أطلق عليها الثقب الأسود،نظرا لما تحتويه من الجماعات المتطرفة و الإرهابية.

[1] - NATO, opinion ;LECTURE 5 failed and failing states will they keep us busy in the next 20 year,26 \01\2010, https://www.nato.int/cps/en/natolive/opinions_84767

-**المعيار الطبيعي**:الدول التي تشهد كوارث الطبيعية من الفيضانات و الأعاصير الزلازل،فإن عجز الدول عن التعامل مع هذه الظواهر عبر تقديم الخدمة الصحية و الإسكان تعد الدولة فاشلة.

انطلاقا من المعايير السالفة الذكر يمكن إعطاء تعريف للدول الفاشلة،بأنها جميع الدول التي تقبع في دائرة الفقر و النزاعات الداخلية و سوء التعامل مع الأزمات الطبيعية و السياسية و الاقتصادية،و هي كل الدول التي تعيش في العنف و الاقتتال.

و قد تم تحديد ثلاث مؤشرات لفشل الدولة،كالآتي:[1]

-الضغوط السكانية:الأماكن التي تشهد اكتظاظ سكاني و تعيش حالة الفقر،تصبح نتيجة الضغط مكان خصب لظهور الإرهاب.

-النزاعات الداخلية:وجود وارتفاع عدد المشردين و اللاجئين.

-الظلم الاجتماعي:يعد من أخطر المؤشرات لفشل الدولة لأنه يؤدي إلى النزاعات و الإبادة الجماعية و ظهور العنف المادي "الإرهاب".

يقدم حلف الناتو مجموعة من القواعد لنجاح التدخل في الدول الفاشلة،انطلاقا من تجربة اللورد Paddy Ashdown خلال تجربته في البلقان،كالآتي:

-تجنب الصراع قدر الإمكان و تغليب العمل الدبلوماسي بتوفير كافة الظروف و الشروط اللازمة لعدم حدوث النزاع.

-معرفة خصوصيات الدولة الفاشلة لاسيما الاجتماعية من حيث التوزيع العرقي و القبلي و الديني،و الاقتصادية الموارد و الإمكانات المتاحة،و الأمنية أي الأطراف الفاعلة في النزاع من حيث العتاد و العدد،و حتى الفواعل السياسية.

[1] -ibid

-توفير الأمن لعملية التدخل من خلال توفير كافة الشروط الأمنية من العتاد المادي و البشري و حتى التقني لإنجاح عملية التدخل و إخراج الدولة من الفشل.

سنعرف تجربة نجاح حلف الناتو في الحراك الليبي،و قدرته على انقاد الدولة من خانة الفشل،بعد تدخله سنة 2011،و الأسباب التي آلت لتدخل الحلف في ليبيا.

الفرع الثاني: نظرية فشل الدولة.

يعتبر روبرت جاكسون من المفكرين الأوائل الذين تعرضوا لهذه المشكلة تحت مسمى "شبه الدول quaisi stats"،حاول تبيان عجز الدولة الوظيفي و الدور الذي تتمتع به الدولة صاحبة السيادة،و أهم المشاكل و العراقيل التي تقف في وجه الدولة من أجل القيام بوظيفتها على المستوى الداخلي[1]، أعطى روبرت جاكسون من خلال هذه المقاربة تفسير لضعف الدولة في أداء وظائفها تجاه مواطنيها لاسيما توفير الأمن،و الاستقرار اللذان لا يتحققان إلا بتحقيق الدولة لقدراتها التنظيمية و التوزيعية تجاه شعبها،و هو ما عجزت عنه أغلب الدول في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية في فترة السبعينات من القرن الماضي.

نفس الأمر الذي دعا إليه باري بوزان الذي يرى أن الحكم على قوة أو ضعف النظام السياسي لم يعد يرتبط بالمستوى السياسي و الاقتصادي،إنما بدرجة الانسجام و التناسق الاجتماعي الذي يرتبط بمدى قدرة النظام السياسي على خلق شعور السياسي و الاجتماعي[2]داخل الدولة،عبر تحقيق الثقة و تقليص الفجوة بين السلطة و الشعب،من خلال الاستجابة لمختلف تطلعات المواطنين،والذين يقومون بنشاطهم تجاه النظام السياسي عبر المشاركة السياسية القوية و في مختلف النشطات.

---

[1]-شاكر ظريف،البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات،**مذكرة ماجستير**،جامعة باتنة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2010،ص82.

[2]-شاكر ظريف،**مرجع سابق الذكر**،ص82.

أشار باري بوزان إلى ثلاث أبعاد لفشل الدولة و هي كالآتي:[1]

-الافتقاد إلى مصادر الشرعية.

-العجز على مراقبة الإقليم الجغرافي.

-طبيعة الهياكل المؤسسية و قدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف و لجميع فئات المجتمع دون استثناء.

نجد كذلك مقاربة كالفي هولستيkalvi j holsti أهم المقاربات التي جاءت عقب الحرب الباردة،و التي اهتمت بفشل الدول،إذ أشار في مؤلفه "الدولة الحرب و حالة الحرب"" the stats war and the stats of war"،أن المشكلة التي ستواجه العالم في الألفية القادمة ليست الحروب بين الدول،إنما الحرب داخل الدولة و التي أسماها هولستي "حروب الجيل الثالث"[2]،طبقا لهولستي فإن هذه الحروب تكون نتيجة لفشل الدولة الداخلي في تحقيق الأمن،و تحقيق التجانس الاجتماعي الذي لا يتحقق إلا بقدرة الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية،و الاقتصادية لكافة الفئات و الطبقات داخل الدولة.

كما يرى هولستي أنه على الرغم من فشل الدولة داخليا،إلا أنها تحافظ على سيادتها على المستوى الخارجي شأنها شأن الدول الأخرى،فهي عضو فاعل في الجماعة الدولية،و تتمتع بنفس الوضع البشري لدول القوية لكنها تفتقد لمقومات السيادة الداخلية[3].

يركز هولستي على نقطتين في تصنيفه لدول الضعيفة و هما كالآتي:[4]

أولا:الخصائص البنيوية لدول الضعيفة: تتضمن ما يلي:

---

[1]-**المكان نفسه.**

[2]-سميرة شرايطية،**مرجع سابق الذكر**،ص39.

[3]-**المرجع نفس** ،ص40.

[4]-علي مدوني ، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاساتها على الأمن و الاستقرار في إفريقيا،**رسالة دكتوراه**،جامعة بسكرة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2014،ص119.

-عدم التزام الشعب بالقوانين الصادرة باسم السلطة.

-عدم تمييز القادة بين شخصيتهم و شخصية الدولة.

-تتكون الدولة الضعيفة من عدة طوائف و أقليات تساهم السلطة في بث النزاعات بينها،بسبب ما تمارسه من الهيمنة و لا عدالة.

ثانيا:إشكالية العجز في الدول الضعيفة: عندما تتفشى المشاكل داخل الدولة تحاول السلطة التدخل لإيجاد حل لكن تعجز،بسبب المقاومة التي تواجهها داخليا نتيجة الفساد و البيروقراطية و غياب التجانس الاجتماعي،و ندرة الموارد التي تعد أداة في يد الدولة لمواجهة هذا العنف،مما يؤدي إلى انتشار الغضب داخل المجتمع،تصبح الدولة مسرحا للحروب الأهلية التي تؤدي إلى انهيار الدولة.

-دور نظرية فشل الدولة في تفسير فشل دول الحراك السياسي.

تعتبر نظرية فشل الدولة الأساس السياسي لتفسير عجز دول الحراك السياسي،و فهم طبيعة الأسباب التي تقف وراء عجز هذه الدول،تربط هذه النظرية الفشل الذي تعاني منه الدول بالنظام السياسي،و غياب دور الدولة في القيام بوظائفها على جميع المستويات،و يمكن إبرازها كالآتي:

-تتميز دول الحراك السياسي بالغياب التام لمؤسسات الدولة،و هشاشتها في القيام بدورها،على غرار ليبيا سوريا التي تنعدم فيها مؤسسات قائمة بذاتها،كالأحزاب السياسية البرلمان القضاء الجيش،و فقدان أغلب أنظمة الحراك السياسي لقدراتها لاسيما التنظيمية و التوزيعية،و التغلغل في كافة إقليم الدولة.

-يرجع فشل معظم دول الحراك السياسي إلى غياب السلطة الفعلية القادرة على إدارة المرحلة الانتقالية دون التدخل من الأطراف الأخرى،كالجماعات المسلحة و التنظيمات الإرهابية،كما هو

حال بالنسبة لليبيا تدخل الميليشيات في فرض بعض القوانين كقانون العزل السياسي لسنة 2013،و توقيف مسار تمديد مرحلة انتقالية لسنة إضافية[1] و اليمن مثلا.

-تفتقد دول الحراك السياسي إلى مشروعية الأنظمة السياسية على الرغم من انتخابها من قبل الشعب،إلا أن ذلك لم يكسبها الثقة ،و ذلك ما رده إلا لغياب السلطة أولا،و الإصلاحات ثانيا،أما ثالثا فتتمثل في غياب صبر المجتمعات على هذه الأنظمة و مطالبتها بالإصلاح،و هو ما تفسره المظاهرات التي ميزت جل دول الحراك السياسي،كمصر تونس ليبيا سوريا اليمن بعد فترة من تولي النخب الجديدة السلطة.

- عجز النخبة التي تولت الحكم في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع لاسيما الأمن الغداء العلاج العمل،و افتقاد هذه النخبة لسلطة الإكراه المادي في فرض القانون،و توفير الأمن الذي أنيط للجماعات المسلحة،كما هو الحال في ليبيا اليمن.

-عجز السلطة عن التغلغل في كافة إقليم الدولة،و التحكم في مؤسسات البلاد و خيراتها،و فرض سلطتها على جميع الإقليم،و عدم السماح بقيام مؤسسات موالية لسلطة كالجماعات المسلحة،و التنظيمات الإرهابية للقيام بنفس دور الدولة.

تعد نظرية فشل الدولة من بين الأطر التي تساعد على فهم و تفسير فشل دول الحراك السياسي في التعاطي مع المرحلة الانتقالية الجديدة،بالتركيز على الدور السياسي لدولة من أجل القيام بالوظيفة الاقتصادية،و الاجتماعية و الأمنية،إذ تعد الدولة هي السلطة الوحيدة التي لها القدرة على الاحتكار المادي و المعنوي لبناء المؤسسات،و حفظ الأمن و فرض القانون عبر كافة الإقليم.

الفرع الثالث:أسباب فشل دول الحراك السياسي العربي.

[1]-يوسف شاكير،**ليبيا ثلاث سنوات انتقالية دامية**،بيروت:دار العربية للعلوم،ط1،2015،ص 202.

ترجع أسباب الفشل الذي تعيشه معظم الدول النامية منذ ستينات القرن الماضي إلى مجموعة من الأسباب،و منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية و هناك أسباب ترجع في الأساس للبيئة الخارجية.

أولا:الأسباب الداخلية.

تنحصر الأسباب الداخلية لفشل الدول الحراك العربي بين العوامل السياسية،الاجتماعية،الاقتصادية،و يمكن تلخيصها في التالي:

1-1:الطبيعة السياسية:

-أولا:أزمة الشرعية و المشروعية.

أصبحت الدولة في المنطقة العربية قائمة على الفساد الذي تمارسه النخبة الحاكمة،لأن هذه الأنظمة قائمة على غياب الشرعية و المشروعية في الحكم،إذ أن اعتلاء الحكم في الدول العربية منذ الاستقلال كان بنفس الطريقة،إما عن طريق الانقلاب أو الثورة ما حدث في مصر1952"ثورة الضباط الأحرار"،ليبيا1969،و تونس1957م،و الجزائر1965م[1]، ما جعل شرعية هذه الأنظمة على المحك،لأنها منذ الاستقلال بنيت على الأساليب ملتوية غير الديمقراطية.

فشلت النظم العربية في مواجهة أزمة الشرعية و التداول على السلطة،و التي تعد أحد أسباب الحراك السياسي العربي،بعد أن أغلقت كل الأبواب أمام الشعوب و القوى المعارضة،للتعبير عن مواقفها و المطالبة بالإصلاح و التغيير لاسيما التوزيع العادل للثروة و العدالة الاجتماعية،إذ أن الشعوب تيقنت أنه لا وجود لفرص التغير في ظل أنظمة وصلت للحكم عن طريق القوة و فرضت نفسها بالقوة،فكان لابد من مواجهة هذه الأنظمة سلميا،كما حدث في تونس اليمن المغرب،و

[1]-لوهاب احدرباش،العوامل السياسية لثورات العربية ،**المجلة الجزائرية لدراسات السياسية**،العدد الرابع،ديسمبر2015،ص100.

هناك أنظمة أخرى رفضت التغيير و التخلي عن السلطة،فلجأت إلى العنف و استعمال القوة كليبيا و سوريا.

رغم أن بعض الأنظمة عملت على إدخال الإصلاحات السياسية،الاقتصادية،إلا أن هذه الأخيرة جاءت متأخرة،و في غير خدمة الشعوب بل لتمرير مشاريع تخدم السلطة نفسها،كالتعديل الدستوري في مصر سنة2007م الذي يمنح الرئيس صلاحيات واسعة،و يفتح المجال أمام توريث السلطة،لعب العجز الوظيفي لمختلف الأنظمة العربية دور في تشكيل التراكمات و الإرهاصات لدى الشعوب،و التي تغذت جيدا من كذب السلطة و لم تعد لها المناعة على الاستجابة للمزيد من الأكاذيب خصوصا،و أن النظم العربية فشلت في تحقيق الديمقراطية حتى في أشكالها البسيطة،كتحقيق انتخابات حرة و نزيهة،و التداول على السلطة الذي أصبح حلم مستحيل التحقيق بعد أن أصبحت الانتخابات محسومة النتائج مسبقا،بنتائج خيالية تفوق نسبة التسعين بالمائة،و في المقابل أصبح المواطن العربي يمارس لعبة العزوف السياسي في شتى الأنشطة،إذ لا تتعدى المشاركة نسبة العشرين بالمائة[1].

لم تكتفي هذه الأنظمة بالاستيلاء على السلطة،إنما وصلت إلى حد جعل هذه الدول مؤسسات خاصة أو ملكيات خاصة"مملكة القذافي مملكة مبارك مملكة علي عبد الله صالح مملكة بن علي في تونس"،رغم أن هذه الدول جمهوريات إلا أن الأسرة الحاكمة بدأت مشاريع التوريث السلطة،فكانت البداية مع سوريا عندما تجسد ملف التوريث واقعيا مع الرئيس بشار الأسد الذي خلف والده حافظ الأسد،و الثانية كانت من مصر مع جمال مبارك بعد أن تم تعديل الدستور في سنة2007،[2]و الأخرى في ليبيا مع سيف الإسلام القذافي و اليمن.

-ثانيا:الفساد السياسي.

[1]-اشتيوي البهلول،**ثمن الحرية ليبيا و السنوات العجاف**،ط1،بيروت،منتدى المعارف،2013،ص214.
[2]-لوهاب احدرباش،**مرجع سابق الذكر**،ص101.

الأنظمة العربية لم تتوقف عند مشروع توريث السلطة بل تعداه إلى إقامة مشاريع ضخمة باسم العائلة،كما هو حال عائلة القذافي و المشاريع التي أقامتها خارج ليبيا،و التي قدرت ب60مليار دولار سنة2006 عقب تأسيس الهيئة الليبية لإستثمار لاسيما في إيطاليا و بريطانيا[1]،و هناك بعض التقارير تقدر ثروة القدافي كلها ما بين 130 و 150مليار دولار [2]،و الحال نفسه مع عائلة بن علي التي قدرت ثروتها طبقا لتقرير صادر عن منظمة الشفافية الدولية سنة 2014 ب 13 مليار دولار[3]،و قدرت ثروة الرئيس المصري حسني مبارك ما بين 40 و 70 مليار دولار طبقا لتقرير أصدرته صحيفة الغار ديان البريطانية[4]،إذ أصبحت الدول العربية مركز لجمع الثروة و تكوين النفوذ و القوة لنخبة الحاكمة،لاسيما الدول النفطية التي كانت محل استغلال واسع من قبل هذه الفئة،بسبب القفزة التي عرفتها أسعار النفط،و وصولها أسعار خيالية شكلت فرصة مهمة في يد النخبة الحاكمة من أجل و استنزاف ثروات دولهم دون خدمة التنمية.

إن فشل الأنظمة العربية في تحقيق مطالب مواطنيها،و القيام بدورها التنظيمي و الاستجابة و التوزيع العادل للفرص،و الاستخراج الإيجابي في التعامل مع كافة متطلبات البيئة الداخلية من المعارضة السياسية،الاقتصادية، الاجتماعية،و البيئة الخارجية و شروطها السياسية بضرورة إدخال المزيد من الإصلاحات،فكان لابد أن يحدث الإصلاح و التغيير من قبل السلطة،كما حصل في مصر و ليبيا و البحرين و الجزائر ....،و الذي قابله الفشل لأنه جاء من رحم السلطة و يخدم مصالحها،و إما التغيير

---

[1]-يوسف بوفجلين،**كشف المستور حول ثروة القدافي و عائلته**،قنطرة،25 فيفري2011،من موقع:
https://ar.qantara.de/content/mbrtwry-al-lqdhfy-lmly-kshf-lmstwr-hwl-thrwt-lqdhfy-wylth

[2]-العربية نت،**بينما يعيش ثلث الشعب تحت خط الفقر.. ثروة عائلة القذافي 130 مليار دولار**،24 فيفري 2011،من موقع:http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/24/139061.html

[3]-مونت كارلو الدولية،**ثروة أسرة بن علي تقارب 13 مليار دولار منها 5 للرئيس المخلوع**،23 فيفري 2016،من موقع:
http://www.mc-doualiya.com/articles/20160223

[4]-**ثروة آل مبارك بالسعودية و الإمارات**،من موقع:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/14/

المفروض من طرف الشعب و هو ما حدث مع الحراك الذي عبر عن رغبة المواطن العربي في التغيير و الإصلاح.

ما ميز هذه الدول هو تركيز جل الصلاحيات و السلطات في يد شخص واحد،هذا التمركز في السلطة انجر عنه أزمات عدة نتيجة احتكار السلطة في يد أشخاص لا علاقة لها بالممارسة الديمقراطية،و أغلب هذه الأزمات تم الإشارة إليها سابقا،و التي تتمحور حول المشاركة السياسية التي عرفت تراجعا كبيرا،بسبب فقدان الثقة بين الحكام و المحكومين،وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية في مصر سنة2007 نسبة20 بالمائة حسب الإحصائيات الرسمية،و ربما أقل إذا ما تم مقارنتها بالكثافة السكانية[1]،بالإضافة إلى أزمة تغلغل السلطة في كافة الإقليم،و التوزيع العادل لثروة بين كافة الشرائح الاجتماعية،نتج عن هذه الأزمات وجود دول قائمة على التفاوت،و عدم التجانس الذي يعد مصدر تهديد لاستقرار و استمرارية الدولة.

1-2:الطبيعة الاقتصادية و الاجتماعية:

تعتبر دول الحراك السياسي من أغنى الأقاليم،لتوفرها على أنواع عديدة من الموارد الطبيعية على غرار النفط و الفوسفات و الذهب.....الخ،إلا أن هذه الوفرة صاحبها سوء التسيير و الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا و الخبرة اللازمة لاستغلال مواردها،و غياب السياسات الاقتصادية ناجعة دون أن ننسى الدور الذي تلعبه الفئة الحاكمة،و استيلائها على موارد الدولة و استغلالها بطرق غير صحيحة،وتكوين ثروة قائمة على منافع و خيرات الشعوب،إذ أصبحت دول العالم الثالث عامة و العربية خاصة "الدول الغنائمية"[2].

[1]-اشتيوى البهلول،**مرجع سابق الذكر**،ص214.

[2]-للمزيد حول الموضوع أنظر مؤلف أديب نعمة،**الدولة الغنائمية**،ط1،بيروت،2014.

الأمر الذي كانت تداعياته واضحة لاسيما على المستوى المعيشي،إذ أصبح المجتمع يتميز بانقسامات حادة تتمثل في وجود طبقتان الأولى: غنية جدا تتمثل في حاشية الرئيس و أسرته و المقربين،و الثانية تتمثل في عامة الشعب من ذوي الدخول الضعيفة و المتوسطة.

تعد المنطقة العربية أحد الأقاليم الدولية الأكثر كثافة و ارتفاعا من حيث نسبة السكان لاسيما فئة الشباب،إذ ارتفعت نسبة الشباب من سنة 1980إلى غاية 2010من 40مليون شاب إلى 90 مليون شاب[1]،هذا الارتفاع الكبير في نسبة النمو الديمغرافي لم يصاحبه ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي،فالنمو الديمغرافي أصبح يسير في طريق مستقيم بوتيرة أسرع على عكس النمو الاقتصادي الذي تميز بالجمود و التراجع،و القاعدة تقول النمو الديمغرافي يتماشى جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي حتى يتم تحقيق التنمية على مختلف الأصعدة.

لكن ما ميز المنطقة العربية على العكس تماما ارتفعت نسبة البطالة إلى نسب قياسية في الفترة من 2005إلى غاية 2008 أي ما يعادل 24بالمائة،و منها 50بالمائة تمثل خمسين بالمائة نسبة الشباب،[2] ،فارتفاع البطالة و غياب المشاريع التنموية و السياسات الرشيدة،للحد من ظاهرة البطالة عقد من مهمة الأنظمة في إيجاد العلاج المناسب خصوصا لدى الشباب الجامعي الذي أغلقت أمامه كل الفرص،لتحسين أوضاعه سواء داخليا أو عبر الهجرة التي أصبحت معقدة كثيرا لاسيما بعد الأزمة الاقتصادية،و ظاهرة الإرهاب التي جعلت من الدول الغربية تغلق كل المنافذ أمام الهجرة التي ترى فيها سببا لتنامي ظاهرة الإرهاب.

1-3:الطبيعة النفسية.

عرف المواطن العربي مجموعة من الضغوطات الاقتصادية و الاجتماعية،التدهور المعيشي،الفقر،البطالة،تدني الخدمات من الصحة و النقل إلى التعليم،بالإضافة إلى العيش في الأماكن

---

[1]-الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية،**الربيع العربي**،ط1،شرق الكتاب،2013،ص14.

[2]- الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ،**مرجع سابق الذكر**،ص 14.

غير اللائقة من البيوت الهشة و القصديرية،الأمر الذي شكل له الضغط النفسي من التوتر و القلق المتزايد،و تفشي العنف في شتى مستوياته الأسري مثلا،إذ ارتفعت مستويات الطلاق ما بين سنوات التسعينات و الألفية إلى أضعاف،و العنف الرياضي،إذ أصبح الفرد يبحث عن فرصة لتنفيس في الملاعب عبر التكسير و الضرب كتعبير عن المعاناة عما يعيشه يوميا، أصبح المواطن العربي يبحث تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و العيش بكرامة كبقية الشعوب،فوجد من الحراك الفرصة التي تتيح له تغيير وضعه،لذلك نجد أن الحراك العربي لعبت فيه العوامل النفسية دور كبير،إذ لم يعد المواطن قادر على إخفاء المعاناة،و هو ما يفسره استمرار الحراك في العديد من الدول رغم العنف الممارس من قبل السلطة على غرار مصر ليبيا سوريا اليمن.....

1-4:الطبيعة الثقافية.

أخذت ثورة المعلومات دور كبير في التأثير على الثقافة لدى الشعوب العربية نتيجة،ما أفرزته من انفتاح عالمي على وسائل الاتصال،بمختلف أنواعها السمعية و البصرية...و دورها في تحقيق التواصل بين مختلف الشعوب،و نقل مختلف القيم،الثقافات،الأجناس،الديانات لاسيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي"الفيسبوك تويتر انستغرام"،لإتاحتها و سهولة تداولها لدى شرائح عديدة من المجتمع.

فما صاحب ثورة المعلومات كان له أثر كبير على تحول الثقافة السياسية لدى المواطن العربي خصوصا لدى فئة الشباب،و الذي أصبح على دراية واسعة بما يحدث حوله،كما تعلم كيفية المطالبة بحقوقه،و التي اكتسب فنونها عبر الاحتكاك و التواصل بمختلف الثقافات،إذ أصبح المواطن العربي يرى ضرورة إشراكه و إقحامه في عملية صنع القرار،باعتباره صاحب السلطة و الأحق بها.

إذ تحولت الثقافة لدى المواطن العربي لاسيما الشباب من ثقافة شعبوية غير فاعلة إلى ثقافة واقعية،تدعو إلى المطالبة بحق الحرية و المساواة و العدالة الاجتماعية و المشاركة،[1]فالثورة المعلومات كانت أحد الأسباب الرئيسية في تعميم الحراك على مستوى كامل المنطقة العربية بعد أن

[1]- الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ،**مرجع سابق الذكر**،ص16.

أصبح"المواطن العربي هو الصحفي"[1]،و ناقل المعلومة و الوسيلة هي مواقع التواصل الاجتماعي،و المستقبل هي الشعوب و الأنظمة إلى جانب الدور الذي لعبته السلطة الرابعة أي الإعلام بمختلف أنواعه في تغذية الحراك و تغطيته بكل الأحداث.

من خلال التعرض لأهم الأسباب التي تقف وراء فشل الدول الحراك،و التي تتعلق أساسا ببناء الدولة إذ فقدت الدول الحراك قدراتها التوزيعية و التنظيمية و الإست جابية لتعامل مع ثرواتها المادية و البشرية،إذ لا تستطع الدول التعامل عبر الجعل من الاختلاف و التنوع قوة،بل جعلت من التنوع و الاختلاف عقدة و مشكل في تحقيق التقدم و التطور،و على أي حال يمكن القول أن الأسباب الداخلية لفشل أغلب الدول تتعدد و تتداخل بين ما هو السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

ثانيا:الأسباب الخارجية لفشل دول الحراك السياسي.

2-1:ظاهرة الإرهاب الدولي و التدخل الأجنبي.

دفعت الهجمات الإرهابية للحادي عشر من سبتمبر2001م بالقوى الكبرى،لإعادة النظر في استراتجياتها الأمنية،و التي صارت تعتقد أن ما يهدد الأمن الدولي و أمنها هي الدول الفاشلة[2] ،و الدول المارقة تعتبرها ملاذ للإرهاب و الجريمة على أشكالها،و في هذه الأثناء صنفت العديد من الدول العربية على أنها دولا فاشلة و مارقة، لمعارضتها و تهديدها لسياسة الأمريكية "العراق السودان اليمن سوريا"،كانت البداية بإفشال العراق في سنة 2003 ،و تقسيم السودان و ممارسة العزل الدولي على سوريا،لقد مهدت هذه المرحلة للغرب الفرصة لتمرير أدبيات الديمقراطية الغربية،و تبرير التدخل باسم حقوق الإنسان،مسؤولية الحماية،إسقاط الأنظمة التسلطية....،و الحقيقة كان تدخل الغرب في الدول التي تعارض سياستها،و بالمقابل توقيع عقد مع الأنظمة الراعية و الداعمة لسياسة الأمريكية على غرار السعودية ومصر الأردن...،و السكوت على ممارسات هذه الدول ضد شعوبها.

---

[1]-عمراني كربوسة،**مرجع سابق الذكر**،ص6.

[2]-شهرزاد ادمام،الطبيعة اللا تماثلية لتهديدات الأمنية الجديدة،**مجلة ندوة لدراسات القانونية** ،العدد الأول،2013،ص2.

إن الحراك السياسي كان نتيجة تحالف الغرب مع الأنظمة العربية على حساب شعوبها،فبعد تكريس عقود من التسلط و الاستبداد التي خلقت فراغ كبير بين الحكام و المحكومين،استغل الغرب هذه الفجوة عبر إرسال الخطابات و الشعارات،بضرورة الاهتمام بالمواطنين و حقوقهم،و ذلك بعد أن كان الغرب هو الذي يحمي هذه الأنظمة،فمن لا يقدم الخدمة و التعاون في مجال مكافحة الإرهاب يصنف من الدول المارقة التي تهدد الأمن العالمي.

تعتبر الخسائر التي تلقتها الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب في كل من العراق،و أفغانستان في إطار مكافحة الإرهاب من بين الأسباب إذ كان لابد من تعويضها،بالاتجاه نحو الدول العربية و دعوتها لإحداث الإصلاح،و هو ما لم تستطع هذه الأخيرة التعامل معه،[1]لأنه لا يخدم الأنظمة التي كبرت مصالحها بإدخال تعديلات تمس استقرار و استمرار هذه النظم.

بعد احتلال العراق سنة2003م تم كشف النقاب عن القصور العربي في دعم العراق و مساندته، إنما فتحت المجال أمام التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للعرب على غرار الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و روسيا الصين إيران،أصبحت تتنافس على إيجاد نفوذ لها في المنطقة بأي طريقة،هذا القصور العربي يعد فعل طبيعي من الأنظمة الفاشلة أساسا في حماية دولها و مكافحة أطروحة التدخل الأجنبي في حماية شعوبها، لم تعد تستجيب لسياسات أنظمتها لاسيما في ظل ثورة المعلومات التي أصبح بسببها الخبر مجاني و عالمي و ينتشر بسرعة.

2-2:الأزمة الاقتصادية العالمية و مخلفاتها.

خلفت الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد العالمي أواخر سنة2007م،و بداية سنة2008م أثار كبيرة على الاقتصاديات الكبرى،و التي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء،ما أدى بالعديد من الدول إلى العجز عن توفير الغذاء لكافة المواطنين لاسيما الدول غير النفطية لم تستطيع تجاوز أزمة الغداء

[1]-سليم بوسكين،**مرجع سابق الذكر**،ص129.

بسهولة و دون أضرار،ساهمت الأزمة الاقتصادية تضييق الخناق على الأنظمة العربية في إيجاد الحلول،و إدخال الإصلاحات الاقتصادية لمواجهة الأزمة العالمية.

في ظل الأزمة الاقتصادية كانت كبريات القوى الاقتصادية"الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية"،تبحث عن الحلول المناسبة للقضاء على أزمة الكساد،لتجد أن الحل يكمن في تصريف سلعها المدنية و العسكرية إلى الدول غير المتضررة النفطية أي أسواق الشرق الأوسط الغنية،[1] فالنفط السلعة الوحيدة على الأقل التي لم تتأثر بالأزمة بل على العكس ساعدت الدول العربية على تغطية العجز،بعد أن تجاوزت أسعار البترول 100دولار للبرميل.

إن سياسة الدول العربية اقتصاديا و اجتماعيا غلب عليها طابع الفشل، أصبحت دولا غنية تحوي شعوب فقيرة غير قادرة على شراء المنتجات الأوروبية المرتفعة،ما جعل غالبية الفئات الاجتماعية تعتمد على المنتجات من الدرجة الثانية،و الثالثة بدل السلع الأوروبية التي تتميز بجودتها،ما رده إلا للفقر المرتفع بين غالبية السكان،بسبب فشل السياسات الحكومية في تحقيق الرفاه،الأمر الذي دفع بالدول الأوروبية لإعادة النظر في سياساتها تجاه المنطقة العربية،بدعم الشعوب عبر تفعيل العلاقات الاقتصادية،الاجتماعية أكثر من العلاقات السياسية و الأمنية،و إيجاد فرص لتحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية عبر دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تفعيل دور المجتمع المدني.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية كانت تداعياتها على المنطقة العربية متباينة،بسبب اختلاف الاقتصاديات،و غياب اقتصاد قوي يعتمد على الصناعة،التجارة الزراعة،أما من حيث التأثير فقد مس الدول التي تعتمد مداخيلها على السياحة كمصر و تونس المغرب الأردن،و التي عرفت تراجع كبير لعدد السياح بسبب الأزمة الاقتصادية،ما أدى إلى تراجع المداخل بنسبة وصلت إلى ثلاثين بالمائة ،بالإضافة إلى ارتفاع البطالة بسبب تراجع القطاع السياحي الذي يشغل ما نسبته 3 ملايين

---

[1]-يوسف على خان،**الربيع العربي و الأزمة الاقتصادية العالمية**،من
موقع: http// :saotaliassar.org/writer/yousef ali/arabish ruehling01/htm

عامل في مصر[1]،بالإضافة إلى تأثر الدول التي تعتمد على عائدات المهاجرين في الخارج التي تراجعت بنسب كبيرة،إذ أغلب المهاجرين ينتمون إلى الفئة دوي الدخل المتوسط،ما جعل الأزمة الاقتصادية تؤثر عليهم ،بالتالي على دولهم كما هو حال المغرب الذي تشكل عوائد 23،5 بالمائة ودائع البنوك و تمثل 9 بالمائة من الناتج المحلي[2] لكن مع الأزمة الاقتصادية تراجعت المداخيل من 50مليار درهم سنة 2007 إلى 30،8 مليار درهم سنة 2009 بتراجع وصل إلى 14 بالمائة.[3]

2-3:العولمة و التبعية و تداعياتها الثقافية.

كما أن ثورة المعلومات ساهمت في كشف أسرار النظم العربية و ثرواتهم ،و مدى استبدادهم و الصفقات السرية التي تعقدها،و هو ما كشفت عنه تسريبات موقع ويكيليكس،و موقع بنما حول الحكام العرب في كل من تونس مصر ليبيا و العديد من الدول نشر مراسلات تبين درجة الفساد و الصفقات المشبوهة للأنظمة العربية،ساهمت هذه المواقع في تحريك العديد من الأصوات المناهضة للفساد عبر مواقع التواصل الاجتماعي،و الجمعيات الحقوقية التي تدعو لمكافحة الفساد و تحقيق الحرية و العدالة الاجتماعية، أثبتت درجة الوعي الذي وصلت إليه الشعوب العربية تجاه ممارسات أنظمتها الفاسدة.

بالإضافة إلى وجود نخبة سياسية داخل دول الحراك السياسي تدافع عن مصالح الدول الأجنبية،و تمنع وصول النخبة السياسية التي تعارض سياسات القوى الأجنبية،فتلقى هذه النخب العميلة الدعم السياسي و الاقتصادي من أجل القيام بدورها،ما يمنع تطور دول الحراك و يجعل منها دول تدور في فلك الصراعات و الخلافات دون الاهتمام،بالمرحلة الانتقالية و مرحلة إعادة بناء الدولة وفق الأسس الديمقراطية،و هو ما ميز العديد من دول الحراك التي لاقت معارضة قوية من داخلها.

---

[1]-تسريح ألاف العمال في قطاع السياحة المصري،**العربي الجديد**،21 يناير 2016،من موقع العربي:www.alaraby.co.uk/economy/2016/1/21

[2]-محمود معروف،**بسبب الأزمة المالية تحويلات العمال المهاجرين المغاربة تتراجع**،الدليل السويسري،18 ماي 2009،من موقع:www.swissinfo.ch/ara/7404226

[3]-زايو سيتي،**تحويلات مغاربة الخارج من الرخاء إلى الأزمة**،3فيفري2014،من موقع/zaiocity.net/110786

المطلب الثالث:تطورات الحراك السياسي العربي.

جاءت تداعيات الحراك السياسي العربي متفاوتة من دولة إلى أخرى نتيجة مجموعة من الأسباب، لعل أبرزها كيفية تعاطي الأنظمة السياسية مع الحراك، هناك دولا انتهى فيها الحراك بأقل الأضرار مقارنة بالدول الأخرى على غرار تونس مصر الأردن المغرب،و هناك دولا لم تكن تنتظر الحراك الذي جاء كالفاجعة على نظمها الاستبدادية،فواجهته بكل الوسائل القمعية لتأخذ دولها إلى مسار غير معروف على غرار ليبيا سوريا اليمن،كان للحراك السياسي مجموعة من النتائج منها ما كان سلبي،و منها الإيجابي،و التي تنحصر في مجملها في التالي:

-الفرع الأول:الإصلاح السياسي.

تمثلت أبرز نتائج الحراك العربي على المستوى السياسي في إسقاط الأنظمة،إذ تم إسقاط النظام السياسي في تونس برئاسة زين العابدين بن على بعد أن حكم أكثر من عشرين سنة،ليكون توالي الإسقاط في مصر و تخلي حسني مبارك عن الحكم نتيجة للضغط الشعبي، بعد أن بقي في السلطة أكثر من ثلاثين سنة،أما الثالثة كانت في ليبيا بعد عدة شهور من المواجهة بين نظام القذافي و الشعب،و الذي رفض التخلي عن السلطة،واجه المتظاهرين بالقوة لينتهي به الأمر مقتولا بعد أن بقي في الحكم لمدة فاقت الأربعين سنة، أما فيما يتعلق باليمن فهي الأخرى كانت على موعد مع إزاحة الرئيس علي عبد الله صالح بعد العديد من المحاولات منه للبقاء في السلطة أو تمريرها إلى ابنه لكن بعد إدراكه،بأن لا مجال للمناورة مع المعارضة القوية من الشعب و ضرورة تنحيه عن السلطة، ليتم في الأخير نقل السلطة و عزله عن الحكم.

منذ انطلاق الحراك العربي لم يكن أحد يتوقع السقوط السريع للأنظمة، بسبب الدعم الذي كانت تتلقاه على المستوى الخارجي من جهة،و تجذر الفساد و القمع الذي كانت تمارسه الأنظمة ضد شعوبها،لكن إرادة و يأس الشعوب من التغيير و ترك هذه الأنظمة لسلطة،كان لابد من استرجاع ما أخذ بالقوة يرجع بالقوة،كما أن الحراك السياسي كان له وقع إيجابي أخر من خلال إجبار بعض

الأنظمة على تخفيف قبضة التسلط،و إدخال الإصلاحات بعد أن رأت السقوط المتوالي،لنظم العربية الأخرى في الوقت الذي كانت تبدو فيه أنها ستصمد أمام شعوبها لكن سارت الرياح بما لا تشتهي السفن.

أدخلت دول مثل السعودية،المغرب،الجزائر،الأردن،سلطنة عمان،البحرين إصلاحات من أجل شراء الاستقرار و السلم الاجتماعي،فالمملكة العربية السعودية لوحدها قامت بتخصيص 110مليار ريال أي ما يعادل 29مليار دولار لمساعدة العاطلين عن العمل،و تكوين هيئة لمكافحة الفساد إلى جانب رفع الأجور،أما المغرب فقام بالإفراج عن 190معتقل سياسي من بينهم خمسة قيادات متهمة في الضلوع بالإرهاب،و تم تشكيل لجنة لتعديل الدستور و إقرار مشاريع تتعلق بمكافحة الفساد،أما الأردن فقام الملك عبد الله الثاني بإقالة حكومة سمير الرفاعي التي كانت تحكم منذ2009،بالإضافة إلى تشكيل لجنة لإعادة النظر في الدستور و إدخال التعديلات عليه.[1]

أما فيما يتعلق بالدول التي شهدت سقوط للأنظمة كما تم الإشارة إليها سابقا لاسيما تونس و مصر،فقد عرفت إقامة انتخابات ديمقراطية لأول مرة عبرت عن طموح الشعوب،ما ميز هذه الانتخابات هو اكتساح تيار الإسلام السياسي"حركة النهضة في تونس و الإخوان المسلمين في مصر"،لنتائج بعد أن كان هذا التيار سابقا مضطهد،دخلت هذه الدول مرحلة انتقالية و التي تعد مرحلة صعبة محفوفة بالأزمات خصوصا في ظل المجتمعات غير المؤطرة سياسيا أو ذات تجربة مع العمل الديمقراطي،بعد أن عاشت لعقود في نظم تسلطية قائمة على الديكتاتورية،فالشعوب العربية تنتظر قطف ثمار الحراك الذي قام على أساس المطالب الاجتماعية و الاقتصادية،وهذا الأمر صعب التحقيق في فترة زمنية قصيرة بل يتطلب الوقت و يكلف كثيرا،الأمر الذي جعل المستوى السياسي يأخذ

[1]-محمد الشيوخ،**انعكاسات الثورات العربية على الإصلاح السياسي في الوطن العربي**،تم الاطلاع يوم22 مارس2016 ،من موقع:http://www.middle-east-online.com/?id=147764

حصة الأسد من الحراك،لأنه يتوقف على إدخال إصلاحات و تعديلات على الدستور و القوانين فقط.

كما أن من تداعيات الحراك أنه كشف عن تحول الثقافة السياسية لدى المواطن العربي،و تكوين ثقافة أكثر واقعية تتماشى مع الفكر الديمقراطي،و الدليل أن الحراك بدأ بمظاهرات و مسيرات سلمية بينت مدى تشبع الشعوب العربية بثقافة السلم ،و السلمية للمطالبة بحقوقها بطرق حضارية حتى يكون لها التأييد المحلي و الدولي في حال تم قمعها ،كما حدث في اليمن و سوريا وليبيا.

-الفرع الثاني:تفجر النزاعات الاجتماعية.

انتهي الحراك السياسي العربي إلى تفجر مجموعة من النزاعات ذات الطابع الاجتماعي،بسبب ارتفاع معدلات العنف و استعمال القوة،و يقصد بالنزاعات الاجتماعية طبقا لويس كوزر هي تلك التي ترتبط بالقيم و المطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة و المميزة و القوة و الموارد،إذ تكون أهداف الفرقاء تحديد أو إيذاء أو القضاء على الخصم،أما كريس بروغ فيرى أن النزاعات الاجتماعية تحدث عندما يحدث عدم التوافق و التناقض في أهداف بين مختلف الفئات الاجتماعية داخل الدولة.[1]

انطلاقا من التعريفين السابقين يمكن اعتبار النزاعات الاجتماعية نتيجة طبيعية و حتمية للاختلاف و التناقض في الأهداف و المصالح بين مختلف الفئات الاجتماعية الإثنية و العرقية داخل الدولة التي تحاول فرض نفسها بالقوة حتى و إذا كان ذلك يتطلب الإقصاء الكلي للطرف الآخر و القضاء عليه،و غالبا ما تحدث النزاعات الاجتماعية من أجل تحقيق العدالة و المساواة في شتى مجالات الحياة لاسيما في النظم التي تعرف حكم الأقلية على الأغلبية ما يولد الحرمان و غياب العدالة لباقي الفئات التي تضطهد و تعلن تمردها من أجل المطالبة بحقوقها.

[1]-مريم الشوفي، تعريف النزاع،**الحوار المتمدن**،21جانفي2014،من موقع:http://m.ahewar.org/s.asp?aid=396917

و النزاع الاجتماعي يمكن أن يحدث بين الأفراد أو بين الجماعات أو بين الأفراد و الجماعات،أو بين الجماعات و بعضها البعض أو داخل الجماعة أو الجماعات ذاتها،و يفسر ذلك لويس كوزر إلى حقيقة أن النزاع في حد ذاته أحد السمات الرئيسية لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية.[1]

تحدث النزاعات الاجتماعية لإشباع الحاجات الأساسية،الأمن،الاعتراف،القبول،بلوغ المشاركة السياسية و الاجتماعية،و التي تكون عن طريق العنف و ذلك نتيجة الحرمان من حاجات الأمن و غيرها و هو نزاع داخلي.[2]

تحدث النزاعات الاجتماعية عندما تحرم المجتمعات من إشباع حاجاتها الأساسية انطلاقا من أسباب تتعلق بالهوية،و يتعلق الحرمان من إشباع الحاجات بمجموعة من الأسباب و الظروف التي تنطوي بدور الدولة و نمط الروابط الدولية إلى جانب مجموعة الظروف الأولية"الإرث الاستعماري و دوره في تقسيم المجتمع،التعدد الطائفي في المجتمع".[3]

الحراك السياسي أدخل المنطقة العربية في دوامة النزاعات الاجتماعية كدول سوريا ليبيا اليمن،إذ كشفت التقارير الدولية لاسيما الصادرة عن شبكات حقوق الإنسان،و منظمة العفو الدولية أن المنطقة العربية خسرت حوالي ربع مليون شخص في سوريا فقط،و حوالي 50ألف شخص في ليبيا و800 ألاف شخص في مصر،و حوالي 500شخص في تونس ناهيك عن ألاف المفقودين و المعتقلين[4]،نتيجة استخدام القمع و العنف من قبل الأنظمة خصوصا النظام السوري و الليبي و

---

[1]-منير محمود بدوي، **مرجع سابق الذكر** ، ص 37.

[2]-مريم الشوفي، **مرجع سابق الذكر.**

[3]International Alert "A Theory of Protracted Social Conflict."
http://conflict.care2share.wikispaces.net/file/view/Azar+-+Fact+Sheet.doc

[4]-منظمة العفو الدولية،**الربيع العربي بعد مرور خمس سنوات**،من موقع: https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/01/arab-spring-five-years-on/

اليمن،بالإضافة إلى تداخل العديد من الفواعل الدولاتية و غير الدولاتية المحلية و الأجنبية،فمثلا سوريا لوحدها يوجد فيها أكثر من جهة تقاتل"تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام،أو ما يسمى بتنظيم داعش و حزب الله،النظام السوري،الجيش الحر..."

بالإضافة إلى الهجرة التي شهدتها دول الحراك بحثا عن الأمن،و تهجيرها نتيجة العنف المستمر،وصل عدد اللاجئين السوريين فقط حوالي 11مليون لاجئ خلال خمس سنوات[1]،و تعد أكبر موجة لجوء مند الحربين العالميتين،بالإضافة إلى التهجير لقسري لمدن بأكملها لأسباب القبلية،العرقية،الدينية، كما هو الحال بالنسبة لمدينة تاغوراء في ليبيا و مدينة حمص و حلب في سوريا فيما يتعلق بتوزيع السلطة و تقاسم الثروات،بل زادت حدتها إلى استعمال القوة و العنف نتيجة تحول هذه الدول إلى دول فاشلة تحتكر فيها القوة من قبل الجماعات، التنظيمات،الميليشيات،و هو ما تعيشه ليبيا و اليمن و سوريا بدرجة كبيرة.

-الفرع الثالث:التراجع الاقتصادي.

صحيح أن الحراك السياسي العربي بدأ بالمطالب الاقتصادية و الاجتماعية نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء،و تدني المستويات المعيشية و ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى مستويات قياسية،ما دفع بمختلف الشرائح الاجتماعية للمطالبة بتحسين أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية و تحقيق التوزيع العادل لثروة،لكن لم تكن نتائج الحراك إيجابية،بسبب نقص الخبرة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية الناتجة عن عمليات التحول السياسي،و الفساد السياسي الذي نهب كل الثروات و خيرات الشعوب،و غياب النشاط الاقتصادي الحقيقي القائم على الأسس و آليات الفعلية،إذ كشفت العديد من التقارير أنه بعد مرور خمس سنوات على الحراك العربي التي شهدت المنطقة تراجعا حاد في اقتصادياتها،عرف الاستثمار الأجنبي تراجعا حادا بقيمة 16،7بليون دولار،أما الأسواق المال فقد شهدت خسائر بقيمة18،3بليون دولار في حين عرف قطاع السياحة خسائر كبيرة ب103 مليون

[1]-**المرجع نفسه.**

سائح سنويا،و عرف الإنفاق ارتفاع بسبب موجة اللاجئين إذ وصل الإنفاق إلى 48،7 بليون دولار.[1]

مست الخسائر الاقتصادية سبع دول بدرجة كبيرة مصر تونس ليبيا اليمن العراق لبنان سوريا،إذ بلغت الخسائر 35بالمائة أي ما يعادل 245مليار دولار سنويا،طبقا لتقرير الصادر عن بنك"hsbc" لسنة2015 ،تشمل معظم الخسائر البنية التحتية و الاستثمارات الأجنبية و السياحة و كلفة اللاجئين،و طبقا للمنتدى الاستراتيجي العربي فقد خسرت المنطقة العربية إجمالا ما قيمته 2 تريليون دولار خلال أربع سنوات من الحراك السياسي.[2]

تعد تونس و مصر أكثر الدول تضررا، لاعتمادهما بدرجة كبيرة على قطاع السياحة،يمثل هذا الأخير 7بالمائة من الناتج المحلي لتونس،و 11 بالمائة من الناتج المحلي لمصر،[3]فقطاع السياحة يوفر ما قيمته 10بالمائة من القوة العاملة أي 350ألف منصب شغل في تونس،أما مصر فإن 1من 6مصريين يعملون في قطاع السياحة[4]،و عرف قطاع السياحة في مصر و تونس تراجعا كبير يفوق 70بالمائة،راجع بدرجة كبيرة للاعتداءات الإرهابية التي طالت الأجانب في كلا بلدين على غرار

---

[1]-دليل أبو غزالة،883بليون دولار خسائر المنطقة من الربيع العربي،**جريدة الحياة**،12ديسمبر2015،من موقع:-http://www.alhayat.com/Articles/12808138/833-%D8%A8%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%

[2]-أحمد الضبع،ترليونا دولار خسائر الدول العربية من العنف بعد الربيع العربي،**اليوم السابع**،23ديسمبر2015،من موقع:
http://www.youm7.com/story/2015/12/23/%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D

[3]-**تحديات الاقتصادية في تونس و مصر بعد الربيع العربي**،29أكتوبر2015،من موقع:https://arabic.rt.com/news/798566-%D9%

[4]-أحمد حلمي عبد اللطيف،اقتصاديات دول الربيع العربي الواقع و الأفاق،**المجلة**،29ديسمبر 2012،من موقع:http://arb.majalla.com/2012/12/article55241203/%D8%A7%D9%82%D8%

تفجيرات شرم الشيخ و سوسة،و التي أعطت ضربة قوية لقطاع السياحة في الدولتين و كان وقعها كبير على اقتصاديات الدول العربية.

كما أفرز الحراك مجتمعات عربية تعاني تزايد معدلات البطالة نتيجة تدهور اقتصادياتها،إذ وصلت البطالة ذروتها ب: 48بالمائة في سوريا و 17،3بالمائة في اليمن، و13،5بالمائة في مصر و16بالمائة في تونس و 15بالمائة في ليبيا[1]،أما الفقر فقد ارتفع إلى مستويات قياسية فاقت 40بالمائة سنة2013 في مصر و اليمن فقط[2]،و تفوقها في سوريا نتيجة ارتفاع العنف و سياسة الحصار،و التجويع ضد الشعب من طرف النظام السوري،و الوضع لا يختلف تماما في ليبيا و تونس و لبنان،فالحراك كشف المستور عن واقع المنطقة العربية من حيث معدلات البطالة و الفقر،و التي كانت تحجبها الإحصائيات الرسمية لنظم قبل الحراك.

-الفرع الرابع:التدهور النفسي.

شهدت دول الحراك تداعيات نفسية خطيرة،بسبب ارتفاع معدلات العنف و التعذيب و القتل سواء من قبل الأنظمة أو من قبل الأفراد،إذ أشارت التقارير الصادرة عن المعهد الدنمركي ضد التعذيب عن تزايد معدلات الأمراض النفسية كاكتئاب،إذ أشار المعهد أن نسبة ثلثي الشعب الليبي يعانون من مشكلات نفسية"29بالمائة يعانون من التوتر في حين 30بالمائة يعيشون حالة اكتئاب"،أما منظمة الصحة العالمية حذرت من ارتفاع معدلات الانتحار في دول الربيع العربي،إذ أن" 1،7حالة انتحار لكل 100ألف شخص في مصر،و 2،4حالة انتحار لكل 100ألف شخص في تونس،و3،7حالة لكل100ألف شخص في اليمن"[3].

---

[1]-عبد الحافظ الصاوي،**الخيارات الاقتصادية الصعبة لدول الربيع العربي**،11جانفي2014،من موقع :http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/1/11/

[2]-**المرجع نفسه.**

[3]-الاضطراب النفسي نقمة ثورات الربيع العربي على شعوبها،**جريدة العرب**،27ديسمبر2014،ص 6.

كما أن التداعيات النفسية كان وقعها كبير على شريحة الأطفال التي تعاني يوميا من العنف،و فقدان الأهل و الأصدقاء و ترك مقاعد الدراسة،ما يجعل هذه الفئة معرضة للانتهاكات النفسية و الجسدية،بدرجة كبيرة مقارنة بالفئات الأخرى،و هو ما ينعكس على مستقبل هذه الشريحة نتيجة فقدانهم السلم و الأمان في المحيط الأسري و الاجتماعي.

المبحث الثاني:الأمن:مفهومه-تهديداته.

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم المختلفة التي دخلت حقل العلوم السياسية من الباب الواسع لاسيما حقل العلاقات الدولية،و ذلك بسبب المواضيع التي يعالجها و كذلك المجالات التي يحتويها،الأمر الذي جعل منه يأخذ حيز خاص به في الدراسات الأكاديمية تحت مسمى الدراسات الأمنية،و ما رد ذلك إلا لأهمية الأمن في السياسية الدولية،و الأمن أصبح معرض لعدة تهديدات منذ الحراك السياسي بمختلف جوانبه،إذ أصبح الحديث عن فقدان و تحقيق الأمن هدف أساسي لدول الحراك و البيئة الإقليمية لاسيما المتوسطيةو عليه سنحاول في هذا المبحث التعرض لمفهوم الأمن.

المطلب الأول:مفهوم الأمن.

سيتم التطرق لتعريف مصطلح الأمن و أهم الخصائص المميزة للأمن عبر التالي:

الفرع الأول:تعريف الأمن security.

يعتبر مصطلح الأمن كغيره من مفاهيم العلوم السياسية التي لم يحدث حولها الاتفاق،و الإجماع ما بين الدارسين و الأكاديميين حول إيجاد تعريف موحد للمصطلح،و ذلك تبعا للزاوية التي ينظر إليها كل باحث لموضوع الأمن،بالإضافة إلى البيئة و المجال الذي يتم به معالجته الأمن.

يرى باري بوزان Barry Buzan أن الأمن مفهوم معقد،و ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل البدء بالسياق السياسي للمفهوم،و المرور بالأبعاد المختلفة له،و الانتهاء بالغموض و

الاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولي،[1]انطلاقا من قول باري بوزان نجد أن مصطلح الأمن أخد عدة تعريفات،و من زوايا عدة التي نورد بعضها في الأتي:

-تعريف مارتن غريفيش و تيري أوكلاهان الأمن "أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى"[2]،فالأمن طبقا لهذا التعريف القصد منه الشعور بالراحة و الطمأنينة،و التحرر من الخوف و القلق.

-تعريف الموسوعة السياسية"يقصد بالأمن تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الخارجية،و الداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت السيطرة الأجنبية نتيجة الضغوط الخارجية أو الانهيار الداخلي"[3]،أما **تعريف دائرة المعارف البريطانية**"حماية الدولة الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"[4]،فالأمن طبقا لهذان التعريفان يتعلق بحماية الدولة،و سلامتها من التهديدات التي قد تأتيها من البيئتين الداخلية و الخارجية،كما أن الأمن يهدف لتوفير الحصانة لسيادة الدولة من الاختراق الأجنبي.

-تعريف بترسون Peterson **و سيبنيون** sepenious "الحفاظ التام على المؤسسات و القيم الجوهرية للمجتمع"[5]، طبقا لهذا التعريف يتعلق بحماية الدولة و المجتمع معا،عبر حماية القيم الأساسية التي تقوم عليها مؤسسات الدولة و المقومات المجتمع،الأمن هو الجمع ما بين القاعدة المجتمعية،و القمة المؤسساتية لدولة من أجل تحقيق أمن الدولة.

-تعريف روبرت مكنمار"الأمن يعني التطور و التنمية سواء منها الاقتصادية الاجتماعية السياسية في ظل حماية مضمونه،و الأمن الحقيقي لدولة ينبع من معرفتها العميقة،بالمصادر التي تهدد مختلف قدرتها و مواجهتها"[6]،طبقا لمكنمار يتعلق بإدراك الدولة لقدراتها و مصادر قوتها،بالإضافة لإدراكها لمصادر

---

[1]-سليمان عبد الله الحربي،مفهوم الأمن مستوياته صيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر،**مجله العربية للعلوم السياسية**،العدد19،صيف 2008،ص2.

[2]-مارتن غريفيش و تيري أوكلاهان ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،الإمارات العربية:مركز الخليج لأبحاث،2008،ص78.

[3]-عبد الوهاب الكيالي،**الموسوعة السياسية**،الجزء الأول،بيروت:المؤسسة العربية لدراسات و النشر،ص335.

[4]-منذر سليمان،**نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي و مرتكزا ته**،اللجنة العربية لحقوق الإنسان،من موقع www.achr.eu/art381.htm :

[5]-**المرجع نفسه.**

[6]-**المرجع نفسه.**

التهديدات التي تواجهها،و الأمن لا يرتبط فقط بتأمين القوة العسكرية،إنما هو عملية تنموية تشمل كافة القطاعات الاقتصاد،السياسية، المجتمع،الأمن هو تحقيق الرفاه للمجتمع و الدولة معا عبر التنمية.

-تعريف Arnold Wolfers"الأمن في جانبه الموضوعي غياب أية تهديدات تجاه القيم المكتسبة،أما جانبه الذاتي غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم"[1] ، طبقا لهذا التعريف يعني غياب الخوف و التهديد للقيم المكتسبة للمجتمعات،كما أن الأمن لا يعني غياب التهديد فقط،إنما الشعور بغياب التهديد الذي من شأنه زعزعة الطمأنينة.

أما باري بوزان Barry buzan فيعرف"في حالة الأمن يصبح النقاش حول مسعى التحرر من التهديد،إذا نقلنا النقاش إلى النظام يصبح الأمن متعلقا بقدرة الدول،و المجتمعات في الحفاظ على هويتها المستقلة و تكاملها الوظيفي"[2]

من خلال التعاريف السالفة الذكر نستشف أن الأمن يرتبط بتحقيق الرفاه المادي و المعنوي لأفراد،و المجتمعات و الدول في شتى المجالات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية...،و الهدف من تحقيق الأمن هو الشعور بالطمأنينة،و تبديد الشعور بالخوف لاسيما ما تعلق بحماية القيم المكتسبة،الأمن يعني غياب التهديد و الترهيب و وجوب توفير الحصانة لأفراد،الدول،المجتمعات من التهديدات الآتية من البيئتين الداخلية و الخارجية.

الفرع الثاني:خصائص الأمن.

يتميز مفهوم الأمن بمجموعة من الخصائص و السمات التي نوردها في التالي:

1-التغيير و الديناميكية:يتميز مفهوم الأمن بالتغيير و عدم الجمود،تبعا لظروف الزمان و المكان،و وفقا لاعتبارات الداخلية و الخارجية ،فالأمن حالة حركية دينامكية مركبة لا تتصف بالجمود.[1]

[1]-عادل زقاع،**إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجنمعي**،من موقع:boulemkahel.yolasite.com
[2]-أحمد فريجة و لدمية فريجة،الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة،**دفاتر السياسة و القانون**،العدد4،جانفي 2016،ص161.

2-النسبية:الأمن حقيقة نسبية و ليس مطلقة،إذ ينشأ من خلال السعي المستمر و المتزايد للدول لزيادة قوتها،ما يؤدي إلى شعورها بغياب الأمن بدلا من أن يكون الشعور بالأمن[2] ،فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن،إنما تسعى دائما إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف،و غياب الثقة في العلاقات الدولية،الأمر الذي يجعلها دائما تسعى نحو زيادة القوة دون الاعتراف بتحقيق التوازن،ما يولد انعدام الأمن تلقائيا لدى باقي الدول و الفواعل في النظام الدولي.[3]

3-الصفة المركبة:يجمع مصطلح الأمن في مضمونه معاني عدة تتصف:بالغموض و الوضوح و الحقيقة و التضليل في نفس الوقت،كما له معنى ضيق يتعلق بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار،و معنى واسع يتعلق بتأمين كيان الدولة و المجتمعات من الأخطار التي تهددها داخليا و خارجيا[4]،مفهوم الأمن يحمل في طياته الثنائيات المضادة ما يجعل منه يتصف بالتركيب،ما بين الصفات السالفة الذكر"الغموض-الوضوح""الحقيقة-التضليل""الضيق-الواسع".

كما أن الأمن له مفهومين الأول يتمثل في الأمن الخشن أو الصلبhard security الذي يتميز بالطابع العسكري يعود إلى الشؤون الدفاعية،و تكون فيه التهديدات عسكرية محضة و مباشرة،أما المفهوم الثاني فيتمثل في الأمن الناعم soft security تختفي فيه التهديدات العسكرية تواجه الدول فيه تهديدات جديدة الاقتصادية البيئية الاجتماعية...[5]،يعد الأمن الصلب هو المفهوم التقليدي للمصطلح يعتمد على القوة الصلبة "العسكرية" لتحقيقه،و حتى طبيعة التهديدات تكون عسكرية،أما الأمن الناعم يأخذ المعنى الحديث للمصطلح يعتمد على القوة الناعمة "الدبلوماسية" لتحقيقه دون التخلي على القوة العسكرية،و حتى طبيعة التهديدات تكون مرنة تتعلق بالأفراد و المجتمعات مثل الهجرة غير الشرعية،الإرهاب،الجريمة المنظمة.

---

[1]-سليمان عبد الله الحربي،**مرجع سابق الذكر**،ص2.
[2]-**المرجع نفسه**،ص3.
[3]-عبير بهلولي،النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق،**مذكرة ماجستير**:جامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية و الإعلام،2003،ص30.
[4]-سليمان عبد الله الحربي،**مرجع سابق الذكر**،ص3.
[5]-عبير بهولي،**مرجع سابق الذكر**،ص31.

الفرع الثالث:مستويات تحليل الأمن.

بعد أن تم التطرق لتعريف مصطلح الأمن،و الذي تبين أنه غاب عنه الإجماع ما بين الأكاديميين في إعطاء تعريف جامع مانع للمصطلح،نفس الأمر خيم على مستويات التحليل،لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

- التطور الذي شهده مصطلح الأمن على مستوى طبيعة و مصادر التهديد.

-التطور الذي شهده موضوع الأمن بعد نهاية الحرب الباردة،إذ لم يعد الحديث عن الدولة كموضوع للآمن،بقدر ما أصبح للفرد و الجماعات و المنظمات دور في تحقيق الأمن.

-التغيير الذي مس الوسائل و الآليات في تحقيق الأمن،بغض النظر عن الآليات العسكرية،تم فتح المجال للآليات الاقتصادية و الثقافية و غيرها تحقيق الأمن.

أما فيما يخص مستويات تحليل الأمن فقد حدد Muller ثلاث مستويات لدراسة الأمن بين فيها موضوع الدراسة،و القيم المهددة و هي تخص العناصر التي وردت في تعريف wolfers للأمن و هي كالآتي:[1]

الكيان موضوع الدراسة	القيم المهددة
الدولة	السيادة و القوة
المجموعة	الهوية
الفرد	البقاء و الرفاه

كما قدمت كل من Bertel Heurlin و Kristensen ستة تصنيفات لمستويات الأمن كالآتي:[1]

[1]-عادل زقاع،**مرجع سابق الذكر**،ص6.

1-الأمن الفردي: individual security

2-الأمن المجتمعي:societal security

3-الأمن الوطني:national security

4-الأمن الإقليمي:regional security

5-الأمن الدولي:international security

6-الأمن العالمي:global security

كما أن التصنيفات الستة نفسها قدمها باري بوزان في مقاربته للآمن،و المتمثلة في الفرد/ المجموعة /الدولة الإقليمي/ النظام الدولي/العالمي،يرى باري بوزان" أن مشكلة الأمن القومي تبدو مشكلة أمنية نظامية يقوم فيها الأفراد و الدول و النظام بالدور حيث يكون للعوامل الاقتصادية الكونية،المجتمعية،البيئية ذات أهمية مثل المستويات القطاعات السياسية ،القوى العسكرية..."[2]

انطلاقا من المستويات التي تم سردها نحاول إعطاء تصنيف يشتمل جميع الدراسات المذكورة كما يلي:

1-**الأمن الفردي:**يتعلق بآمن الفرد و حماية حقوقه و صيانته من التهديد الذي يحيط به،بالإضافة إلى ضمان سلامته الجسدية و المعنوية،تكون من مسؤولية الدولة.

2-**الأمن المجتمعي:**يعني لدى باري بوزان قدرة المجتمع على الاستمرار،و تماسك شخصيته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة أو الفعلية[3]،بحماية الجماعات التي تشترك في

---

[1] Bertel heurlin and kristensen ,international security ,international relations, vol 2,p6.

[2] -Marianne stone, security according to Buzan comprehensive security analysis, security discussion papers , series 1,spring 2009,p10.

[3]-فخر الدين سلطاني و أخرون،**مستويات التحليل في العلاقات الدوليةو نظرية المركب الأمني الإقليمي**،ترجمة زين عابدين بولبنان،ص3،من موقع::www.academia.edu.

القيم من الأخطار،و التهديدات التي تضرب تماسكها و تجانسها الاجتماعي،بغض النظر عن مصدر التهديدات إن كانت من البيئة الداخلية أو الخارجية.

3-الأمن الوطني:حماية الدولة و صيانة سلامتها و سيادتها من التهديدات الداخلية و الخارجية،تقع مسؤولية الحماية على الدولة عبر زيادة قدرتها الدفاعية و العسكرية،و تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي.

4-الأمن الإقليمي:يعرف باري بوزان الأمن الإقليمي في نظريته **"المركب الأمني الإقليمي-** regional security complex" الوضع الذي تكون فيه القضايا الأمنية لدول متصلة بعضها البعض[1]،فالأمن الإقليمي يكون عملية تشترك فيها مجموعة من الدول التي ترى من تحقيق الأمن مصلحة مشتركة،بحيث يتم تحقيقه في ظل الجماعة الإقليمية التي تشترك في القيم"اللغة التاريخ الهوية المشتركة"،كما تنتمي لنفس الإقليم الجغرافي و تشترك في الحدود السياسية.

5-الأمن الدولي:ارتبط تحقيق هذا النوع من الأمن بالمنظمات الدولية "هيئة الأمم المتحدة"،و هو يتميز بثلاث سمات:[2]

-وجود منظم حركة دولي لردع العدوان"هيئة الأمم المتحدة".

-وجود إطار قانوني لتجريم العدوان "القانون الدولي".

-وجود إجراءات لدحر العدوان"الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة".

6-الأمن العالمي:يتعلق بحماية الأفراد و الجماعات تحت المفاهيم الجديدة التي طالت مستوى العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة"مسؤولية الحماية-الدولة الفاشلة-الإرهاب-تلوث المناخ"،إذ تتولى

[1]-فخر الدين سلطاني،المرجع سابق الذكر،ص4،.
[2]-خالد معمري،التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر2001، **مذكرة ماجستير** :جامعة باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2007-2008،ص30

دولة أو مجموعة الدول أو منظمة مسؤولية تحقيق الأمن لأفراد و الجماعات في أي مكان من العالم،و ذلك حتى لو كان مصدر التهديد الدولة نفسها.

صحيح أن هناك اختلاف ما بين الأكاديميين حول عدد مستويات تحليل الأمن،و لكن الحقيقة الوحيدة كون هذه المستويات متداخلة فيما بينها،لا يمكن دراستها بمعزل عن بعضها البعض،فتحقيق الأمن الوطني لا يتحقق إلا بتحقيق الأمن للأفراد و الجماعات التي عند درجة شعورها بالطمأنينة،تسعى للحفاظ على آمن الدولة عبر مختلف الآليات الاقتصادية عبر زيادة الإنتاج،و الآليات السياسية من خلال المشاركة السياسية الإيجابية،و الآليات العسكرية عبر التجنيد و العمل بكل جهد،كما أن تحقيق الأمن الوطني يدفع الدولة لزيادة قوتها و قدرتها السياسية و العسكرية،لمواجهة التهديدات الخارجية و يعطيها مبدأ الأفضلية و الشرعية،لتحقيق الأمن الإقليمي و الدولي،و يمنحها مصداقية في حالة تبنيها مبادرة عالمية لتحقيق الأمن "مكافحة الإرهاب الدولي"مثلا.

المطلب الثاني:النظرية الأمنية لتحليل الحراك السياسي العربي.

بعد نهاية الحرب الباردة شهدت العلاقات الدولية عدة تغيرات لاسيما على مستوى الفواعل،و طبيعة المواضيع المعالجة، لم تصبح الدولة الفاعل الوحيد،و لا موضوع الدراسة ،و لم يعد الأمن يرتبط بالشق العسكري،بقدر ما أصبح للمنظمات،الأفراد، الجماعات،القضايا البيئية الاقتصادية و الثقافية دور في تسيير العلاقات الدولية،و في هذا الوقت ظهرت المدرسة النقدية الممثلة في مدرسة كوبنهاغن إلى نقد الأطروحات السابقة حول تفسير مفهوم الأمن.

تستمد مدرسة كوبنهاغن جذورها الفكرية من كتاب المفكر باري بوزان المعنون" people states and fear""الناس الدول الخوف"،إذ يفسر الأمن انطلاقا من الجمع بين المستويات الثلاث" الأفراد،الدول،النظام الدولي "و القطاعات الخمس" العسكري الاقتصادي الاجتماعي السياسي البيئي"[1]،بالإضافة إلى كتابات أولي ويفر ole weaver و غيرهم من المفكرين.

[1] -Marianne stone ,ibid, p 5.

عمل ويفر على تطوير مفهوم الأمن المجتمعي الذي يعني قدرة المجتمع على الاستمرار،و تماسك شخصيته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة،إذ أن الهويات الجماعية مثل الأديان و القوميات تعد المرجع الأساس لدراسة الأمن المجتمعي، لاستقلالها عن الدولة.[1]فعندما تشعر القوميات بالأمن تجاه الأفراد،و الجماعات التي تشاركها الإقليم،فإن ذلك يؤدي إلى المأزق الأمني المجتمعي حسب ما يسميه باري بوزان،[2]فالقوميات تستطيع حماية هويتها من التهديدات في القطاع المجتمعي تكون من المصادر مختلفة،إما الداخلية أو الخارجية،[3]فالأمن طبقا لمدرسة كوبنهاغن يبنى اجتماعيا، تم نقل الأمن من مستوى الدولة إلى مستوى المجتمع.

نجد مساهمة مدرسة كوبنهاغن من خلال مفهوم الأمننة الذي تم طرحه عبر ثلاث أسئلة:

-آمن من؟المجتمع.

-لماذا؟حماية الهويات.

-تحت أي ظرف الأخطار و التهديدات.

المجتمعات تسعى لحماية هوياتها من الأخطار و التهديدات التي تختلف طبيعة إدراكها من كيان إلى آخر،ما يجعل قضية التهديد تصبح قضية أمنية،و تعطي الدول و المجتمعات الشرعية،لاتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة التهديدات.[4]

تعد مساهمة مدرسة كوبنهاغن في توسيع دراسة مفهوم الأمن،و إخراجه من المعنى التقليدي الذي يرتكز على الدولة و النظام الدولي،و نقله إلى مستويات أخرى لاسيما عبر المجتمعية،دراسة قطاعات أشمل،قضايا جديدة"الكوارث الطبيعية،الفقر، الدول الفاشلة،البيئة"،بإدخال قضايا جديدة لتفسير الأمن،و اعتماد مفاهيم جديدة للآمن"الأمن الإنساني الأمن العالمي"، لم يعد الحديث عن أمن الدولة

[1]-فخر الدين سلطاني،**مرجع سابق**،ص3.
[2]-عادل زقاع،**مرجع سابق الذكر**،ص7.
[3]-فخر الدين سلطاني،**مرجع سابق الذكر**،ص4.
[4]-فخر الدين سلطاني،**مرجع سابق الذكر**،ص4.

و تأمين قدرتها العسكرية،إنما أصبح لأمن الفرد و المجتمع دور عبر توفير الحماية،و مكافحة التهديدات:كالكوارث البيئية الفقر النزاعات من أجل حماية بقائه و استمراره.

دخلت معظم الدول التي شهدت الحراك السياسي مرحلة من لا الأمن على غرار ليبيا و سوريا و اليمن،بفعل انعدام سلطة تتولى زمام الحكم ما أدى بالعديد من الدول إلى مستقبل مجهول يتسم بالنزاعات،و بروز دولا فاشلة غير قادرة على تحقيق الأمن و الاستقرار في شقيه المادي: المتمثل في تحقيق الرفاه الاقتصادي،الاجتماعي،و المعنوي:المتمثل في تحقيق الأمان و الشعور بالراحة ،و غياب الخوف و العنف.

يمكن تفسير غياب الأمن الذي تشهده دول الحراك السياسي طبقا للنظرية الأمنية، أن حالة غياب الأمن ترجع إلى الغياب التام لدور الدولة،و هو ما يميز حالتي ليبيا سوريا و اليمن،بالإضافة إلى التعدد القومي و الإثني الذي يميز هذه الدول،و بروز النزاعات ما بينها منذ الحراك،يحاول كل طرف فرض نفسه على الساحة السياسية و الاجتماعية،بالإضافة لسعي الفئات الاجتماعية الصغيرة للحفاظ على هويتها،و مكانتها في ظل الجماعات الأخرى،ما دفع بهذه الفئات للجوء إلى العنف، و تشكيل الجماعات المسلحة على أساس جغرافي عرقي قبلي،و قلب الأمن إلى لا الأمن من أجل الحفاظ على هويتها، وبقاءها بالقوة حتى تكون في حالة من الأمن،و هو ما تعيش فيه دول مثل سوريا و اليمن و ليبيا منذ الحراك،و هو ما يطلق عليه الأمن المجتمعي.

المطلب الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية منذ الحراك السياسي العربي.

تتعدد طبيعة التهديدات الأمنية،و تختلف طبقا للزمان و المكان،كون العالم يشهد تطورات عديدة و بوتيرة سريعة،إذ لم يعد الحديث عن التهديدات ذات الطبيعة العسكرية و الاقتصادية،بقدر ما أصبح لتهديدات الاجتماعية أهمية قصوى لدى صناع القرار،بفعل الآثار السلبية الكبيرة الناجمة عنها،و رغم تعدد التهديدات و تطورها،إلا أنه يبقى للتهديد العسكري دور كبير في زعزعة الاستقرار الأمني لمختلف الوحدات.

كما أن مصادر تهديد الأمن أصبحت تتماشى و نوعية التهديدات،إذ لم تعد الدول الفاعل الوحيد أو المسبب في تهديد الأمن،بقدر ما أصبح للفرد و الجماعات دور،و لكن يبقى أول و آخر المتضررين الدولة،و ما تحتويه من الأفراد و الجماعات و غيرها،و ذلك رغم التطور التي تشهدها العلاقات الدولية،إلا أن الدولة تبقى سيدة من حيث مصادر التهديد لاحتكارها شرعية الإكراه،و بسبب المكانة السياسية التي تستحوذ عليها على مستوى النظام الدولي.

يمكن تصنيف التهديدات الأمنية التي رافقت الحراك السياسي العربي إلى نوعين مصدر التهديد و نوعية التهديد كما يلي:

الفرع الأول:الدولة الفاشلة.

يقصد بمصادر التهديدات مكان و منبع التهديد،فالتغيرات التي شهدتها العلاقات الدولية لاسيما على مستوى الفواعل، لم تعد الدولة مصدر التهديد الوحيد ،إذ ظهرت مصادر تهديد جديدة كالتنظيمات المسلحة و التي أخذت من الدولة الفاشلة ملاذ أمن و مكان خصب لتنمو.

رافق الحراك السياسي العربي جملة من التهديدات الأمنية التي كان مصدرها الدولة،كون الحراك مس الدولة لذلك تم مقابلته بالعنف و القوة من قبل النظام،و إن اختلفت حدة العنف و القوة من دولة لأخرى،ففي تونس مهد الحراك كان أقل مقارنة بدول سوريا ليبيا و اليمن،إذ استخدمت الدولة كافة الوسائل المادية و البشرية لمواجهة الحراك،حتى الأسلحة المحرمة دوليا كالأسلحة الكيماوية في سوريا التي راح ضحيتها الآلاف لاسيما من الأطفال،ما دفع المجتمع الدولي لفرض عقوبات على دول سوريا و ليبيا تمنع توريدها الأسلحة و المعدات العسكرية،بسبب الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين، كالقرار الأممي رقم 1970 القاضي بفرض العقوبات على النظام الليبي كفرض الحظر على الأسلحة و الأشخاص ذوي العلاقة بارتكاب العنف ضد المدنين[1].

[1] Conseil de l'union européenne, Libye lue impose un embargo sur les armés ainsi que des sanction ciblée, 7081, presse 41,Bruxelles, 28 février 2011, mailto:press.office@consilium.europa.eu

بالإضافة إلى استخدام مصر للقوة في مواجهة الحراك قبل تنحي الرئيس حسني مبارك،إلى جانب فض الاعتصام بميدان التحرير،لذلك نجد أن الدولة في الحراك السياسي العربي أصبحت مصدر تهديد مباشر للشعوب عبر استخدام المباشر و الصريح للقوة، ففشل دول قبل الحراك القيام بوظيفتها الاستجابية لمطالب الشعوب،و التوزيعية للإمكانات و الفرص،بالإضافة إلى فشل الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية و السياسية،و تحقيق الرفاه المادي و المعنوي للشعوب استمر مع الحراك،إذ أصبحت دول مصدر تهديد لأمن مواطنيها عبر تفشي العنف و الفوضى ،و عجزها عن تحقيق الأمن و الاستقرار ،و هو ما تعيش فيه أغلب دول الحراك،حتى و إن اختلفت الدرجة من دولة إلى أخرى،إذ أصبح ما يهدد الأمن في دول الحراك و البيئة الإقليمية فشل الدولة.

كما رافق فشل الدولة وجد تنظيمات العسكرية غير نظامية،و إن كان بعض التنظيمات موجودة قبل الحراك "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي،تنظيم القاعدة في العراق و الشام"،و لكن وجدت من الحراك الفرصة لتنمو و تنفذ مخططاتها،بالإضافة إلى كسب المزيد من القوة عبر جدب المزيد من المقاتلين الأجانب و الذي تجاوز الآلاف في ليبيا و سوريا،عبر تغذية النزاعات في دول الحراك،نجد ليبيا وصلت التنظيمات المسلحة في بداية الحراك في مدينة بنغازي فقط 45 تنظيم،و العاصمة طرابلس فاقت 100 تنظيم،و تحول بعضها في العمل إلى جماعات تعمل على أساس جغرافي و قبلي،ما يؤدي إلى تغدية النزاعات الاجتماعية،و فشل الدولة تجلى إنشاء جيش موازي لشرطة تحت مسمى اللجنة الأمنية العليا و التي وصل عددها 140 ألف فرد[1].

عملت التنظيمات المسلحة التي ظهرت مع الحراك السيطرة على السلطة بزيادة عددها و قوتها العسكرية،إما من خلال الاستيلاء على السلاح من الجيش أو من خلال التهريب،تنامي التنظيمات المسلحة في ظل فشل الدولة يشكل مصدر تهديد

[1]-عاشور شوايل،تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا،واقع و رؤية،ورقة مقدمة لمؤتمرقطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية،مركز كارنغي للشرق الأوسط،2014،ص 3

إذن يمكن حصر التهديدات الأمنية للحراك السياسي العربي في الدولة الفاشلة و ما تحتويه من التنظيمات المسلحة الموازية التي رافقت الحراك،إذ لعبت دور كبير في ضرب الأمن و الاستقرار لدول الحراك و البيئة الإقليمية بفعل انتقال العنف عبر مجموعة من التهديدات و لكن من حيث النوع.

الفرع الثاني:التهديدات الإرهابية.

شهد الحراك السياسي العربي تنامي عدة ظواهر تهدد الأمن و الاستقرار في دول الحراك،و البيئة الإقليمية،و لكن ظاهرة الإرهاب الدولي استحوذت على اهتمامات صناع القرار،للضرر الذي تخلفه في عدة جوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية،و مصطلح الإرهاب كغيره من المصطلحات في العلوم السياسية و الدراسات الأمنية خاصة، لم يتفق حوله الدارسين و المختصين في إعطاء تعريف جامع مانع للمصطلح.

-1-1:تعريف الإرهاب.

تشتق كلمة إرهاب من الفعل المزيد أرهب،و يقال أرهب فلان أي أخافه و أفزعه،أما الفعل المجرد رهب يرهب و رهب،يعني خاف يقال رهب الشيء أي خافه،بمعنى أن الفعل رهب يقصد منه الخوف و الفزع و الهلع الذي يلحق بالفرد أو الجماعة نتيجة العنف و الظلم،و يعرف الإرهاب في معجم المنجد على أنه الشخص الذي يلجأ إلى إقامة مكانته و نفوذه عن طريق العنف،أما معجم الرائد فيعرف الإرهاب على أنه الرعب الذي تحدثه أعمال العنف كالقتل و إلقاء المتفجرات أو التخريب[1].

نستنتج من هذه التعاريف أن الإرهاب في اللغة ذلك الرعب و الفزع و العنف الممارس ضد الأفراد و الجماعات و الحكومات،و الذي يهدف إلى إلحاق الأضرار المادية و المعنوية.

[1]-محمد الهواري،**الإرهاب المفهوم و الأسباب و سبل المعالجة**،موقع سكينة،ص6،من موقع:.http://www.assakina.com/wp-content/uploads/2

في حين يعرف قاموس أكسفورد oxford dictionary الإرهابي terrorist "ذلك الشخص الذي يستعمل العنف المنظم لضمان نهاية سياسية،و الاسم terrorism بمعنى الإرهاب يقصد به استخدام العنف و التخويف أو الإرعاب،و بخاصة في الأعراض السياسية".[1]

لقد عرف مصطلح الإرهاب عدم الاتفاق حول إعطاء تعريف موحد له،و هو ما توج في المؤتمر الذي عقد سنة 1973 حول الجريمة السياسية و الإرهاب،و الذي انتهى بعدم صياغة تعريف دقيق للمصطلح[2]،لذلك نجد الاختلاف بين التعاريف و التي نذكر منها ما يلي:

-ذلك العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع،قصد تحقيق هدف معين.

-كما تم تعريف مصطلح الإرهاب على المستويين الواسع و الضيق،فيما يتعلق بالمستوى الواسع الإرهاب كل جناية أو جنحة سياسية أو اجتماعية ينتج عن تنفيذها و التعبير عنها،ما يثير الفزع العام لما لها من طبيعة ينشأ عنها خطر عام،أما المفهوم الضيق كل الأعمال الإجرامية التي هدفها الأساسي نشر الخوف و الرعب،كعنصر شخصي ذلك باستخدام وسائل تستطيع خلق حالة من الخطر العام كعنصر مادي[3].

نستنتج من هذه التعاريف أن الإرهاب كل عمل يحمل في طياته العنف،و يؤدي إلى خلق الرعب و الفزع سواء للجماعة أو الفرد،و هذا العمل العنيف يهدف لتحقيق غاية معينة.

---

[1] محمد الهواري،**مرجع سابق الذكر**،ص 6.

[2] -**المكان نفسه.**

[3] خالد السيد،**الإرهاب الدولي و الجهود المبذولة لمكافحته**،مركز الإعلام الأمني.من موقع:
https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/

-يعرف الإرهاب في القانون الأمريكي" كل ما يستهدف المواطنين أو الممتلكات في أكثر من بلد،و هو مدفوع بالعوامل و الأغراض السياسية،و يستهدف أشخاصا غير محاربين.

-معاهدة العربية لمكافحة الإرهاب فقد عرفته سنة 1998 على أنه كل عمل أو تهديد بالعنف بصرف النظر عن بواعثه و مقاصده في سبيل تحقيق الأجندة الجرمية يسعى إلى تخويف الناس من خلال أديتهم و تعريض حياتهم و حريتهم و سلامتهم أو تعريض البيئة و الممتلكات لدمار من أجل أغراض إرهابية.

-منظمة الدول الإسلامية"الإرهاب بأنه أي عمل من العنف أو التهديد به يندرج ضمن مخطط جرمي،و يهدف إلى تروي الناس و تهديدهم في حياتهم و شرفهم و حريتهم و سلامتهم،و بذلك يسبب تهديد لاستقرار،و للوحدة الإقليمية و سيادة الدول المستقلة.[1]

انطلاقا من التعاريف السابقة نجد أن الإرهاب كل عمل يحمل في طياته العنف و التهديد لسلامة الأفراد،الجماعات،الدول،بغية الوصول لهدف معين قد يكون الهدف سياسيا،اجتماعيا،دينيا.

1-2:أسباب الإرهاب.

حددت اللجنة الخاصة بالإرهاب الدولي التابعة للجمعية العامة لأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1979 الأسباب السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،للإرهاب تتلخص في: "سيطرة الدولة على دولة أخرى استخدام القوة ضد الدول الضعيفة،و ممارسة القمع و العنف و التهجير و دم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي،و الاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية للدول النامية،و انتهاك حقوق الإنسان السياسية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية

[1]-علي البيان، ألإرهاب: تعريفه، أسبابه، أطرافه، ووسائل معالجته،**شبكة البصيرة**،من موقع:
http://www.albasrah.net/ar_articles_2014/0614/bayan_170614

،بالتعـذيب أو السـجن أو الانتقـام و الجـوع و الحرمـان و البـؤس و الجهـل،و تجاهـل معانـاة شعب ما يترض لاضطهاد و تدمير البينية".[1]

و انطلاقا من هذه الأسباب التي تم تحديدها من قبل الأمم المتحدة يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

-الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية: يعد الفقر،الجهل،البطالة و غياب التوزيع العادل للثروة من بين الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤدي بالفرد أو الجماعة إلى إتباع طريق العنف،بهدف تحقيق و لو جزئي للأمان الاقتصادي و الاجتماعي،و كذلك الانخراط في العمل الإرهابي يحقق أموال كبيرة لاسيما إذا كانت الجماعة الإرهابية تمتهن نشاطات غير مشروعة،و مربحة كتجارة السلاح و المخدرات الاختطاف الاتجار بالبشر و غيرها.

لذلك نجد أن وقوع الأفراد في العمل الإرهابي يكون سهل،بسبب الإغراءات المادية التي تجنى نتيجة القيام بأعمال العنف.

-الأسباب السياسية و الأمنية: يعد العنف،التهميش،الاضطهاد،التصفية الجسدية، و انتهاكات حقوق الإنسان و التعذيب الممارس على الجماعات و الأفراد لاسيما المعارضين لسياسات الأنظمة أحد العوامل التي تؤدي إلى الانخراط في العمل الإرهابي،بغية تحقيق المكانة و الانتقام من سياسات الأنظمة،و إرغام الحكومات على تقديم تنازلات لهذه الجماعات نتيجة العنف الممارس،و الذي يكون موجه للنظام السياسي و سياساته،كما أن للاستعمار دور في نشأة الجماعات الإرهابية التي لا تجد سبيل أمامها سوى اللجوء للعنف،بسبب استفحال الظلم الاستعماري ضد الشعوب.

-الأسباب الثقافية: نتيجة للتطور العلمي و التكنولوجي الذي يشهده النظام الدولي،و ما يصادفه من جهل لدى الأفراد و الجماعات باستغلال الأمثل و الصحيح للعلم،تقع بعض

[1]-محمد الهواري،**مرجع سابق الذكر**،ص11.

الكفاءات فريسة سهلة في يد التنظيمات الإرهابية لاسيما إذا كانت هذه الكفاءات تتميز بضعف الوازع الديني و الأخلاقي الصحيح،و هنا لا يمكن ربط العمل الإرهابي بالتطرف الديني لاسيما الإسلام كون التطرف موجود في جميع الديانات المسيحية و اليهودية،و هو ما تفسره بعض الأعمال الإرهابية التي شهدها العالم.

1-3:أركان الإرهاب.

حددت اتفاقية جنيف الأولى بمكافحة الإرهاب على وضع تعريف لإرهاب،إذ نصت المادة الأولى الفقرة الثانية أنه كل الأفعال الإجرامية الموجه ضد الدولة،و التي يتمثل غرضها أو طبيعتها في إشاعة الرعب لدى الشخصيات معينة أو جماعات من الأشخاص أو لعامة الشعب".[1]

انطلاقا من هذا التعريف يمكن تحديد أركان الإرهاب الدولي كالآتي:

-الركن المادي:القيام بأعمال العنف و تكون موجه لأشخاص و الجماعات و الدول، و تستهدف تدمير المنشأة و الممتلكات.

-الركن المعنوي:تحقيق العنف،الفزع،الرعب،التخويف لضحايا و المستهدفين.

-الركن الدولي:يكون العمل الإرهابي من خارج الدولة،منفذيه أجانب و الضحايا من جنسيات مختلفة.

انطلاقا مما تم التعرض إليه حول مصطلح الإرهاب،و الأسباب المؤدية إليه و كيفية انتشاره دوليا،نجد أن الإرهاب ظاهرة دولية أصبحت تهدد استقرار القوى الكبرى أنظمة و شعوبا،و الممتلكات الأمر الذي يستدعي تكثيف الجهود لمكافحة الظاهرة،و ذلك لما تحمله

[1]-خالد السيد،**مرجع سابق الذكر.**

في طياتها من العنف،ما دفع بالقوى الكبرى على غرار الولايات المتحدة أوروبا روسيا إلى إعلان الحرب على الإرهاب.

نجد أن الحراك السياسي العربي حمل في طياته هذه الظاهرة بشكل كبير،عبر الهجمات الإرهابية في دول الحراك نفسها،مصر وحدها عرفت في الفترة ما بين 2014-2016 حوالي 1165 هجوم إرهابي في سيناء[1]،و هو ما أثر على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية للبلد ،إذ تأثر قطاع السياحة الذي يعتبر شريان الاقتصاد في مصر و تونس،انخفضت مداخيل قطاع السياحة إلى 55 بالمائة بسبب التهديدات و الهجمات الإرهابية من 24،5مليار دولار سنة 2010 إلى 11 مليار سنة 2014،[2]كما شهدت مصر تنامي التنظيمات الإرهابية بعد عزل الرئيس محمد مرسي كتنظيم أنصار بيت المقدس و تنظيم أجناد مصر،و حصيلة القتلى في مصر فقط نتيجة الهجمات الإرهابية 1000قتيل ما بين 2015-2016 بمعدل ثلاث قتلى يوميا[3] الدول الأخرى على غرار ليبيا التي وجد فيها الإرهاب الملاذ الآمن و الخصب لتطوير أنشطته،و الأسلحة و المال للنمو بعد سقوط نظام القدافي و انتشار العنف و الفوضى بعد ذلك،إذ لم يقتصر العمل الإرهابي على دول الحراك بل تعداه إلى البيئة الإقليمية،انتقل إلى الضفة الشمالية للمتوسط" هجمات باريس سنة2015 و غيرها،و هو ما سيتم التعرض إليه من خلال السياسات الأوروبية في مكافحة الإرهاب منذ الحراك السياسي الليبي خاصة.

الفرع الثالث:الهجرة غير الشرعية.

تعد ظاهرة الهجرة بصفة عامة سواء القانونية أو غير القانونية قديمة قدم المجتمعات الإنسانية كونها ترتبط بطبيعة الإنسان القائمة على الانتقال و الترحال لعدة ظروف منها

[1] Tamer z f Mohamed and tamer Elseyoufi, terrorism and middle east implication on Egyptian travel and tourism ,international journal of religious tourism and pilgrimage ,volume6,issue 3,2018 p93
[2] -ibid,p87
[3] -

الطبيعية،و ذلك بحثا عن الأماكن الخصبة أين تتواجد المياه و الأراضي الصالحة للزراعة،و منها الظروف الاقتصادية بهدف تحسين الأوضاع المعيشية،بالإضافة إلى الأسباب السياسية و الأمنية.

الهجرة ظاهرة طبيعية في المجتمعات لكن بعد التطور الذي شهدته هذه الأخيرة،بظهور الدولة القومية،و ضبط الحدود السياسية بين الدول أضحت الهجرة ظاهرة غير طبيعية بعد أن تم تنظيم حركة و مرور الأشخاص عبر سن مجموعة من القوانين تنظم حركة الانتقال.

1-1:تعريف الهجرة غير الشرعية.

يقصد بالهجرة في أبسط معانيها انتقال الأشخاص سواء بصفة فردية أو جماعية من مكان إلى أخر بحثا عن تحسين الوضع الاقتصادي،الاجتماعي،و حتى السياسي،الأمني الحالي إلى وضع أفضل و أحسن عن سابقه.[1]

كما أن الهجرة نوعان منها ما هو قانوني يتم عن طريق موافقة السلطات المختصة،و ذلك عبر الحصول على تأشيرة الموافقة للانتقال إلى البلد المراد الانتقال له،و هنا نحن بصدد الهجرة القانونية التي تتم بالطرق الرسمية.

أما النوع الثاني فهو الهجرة غير قانونية أو غير الشرعية التي نحن بصدد دراستها،و التي يقصد بها انتقال الأفراد و الجماعات بطرق ملتوية غير مصرح بها من قبل الدولة،و ذلك إما عن طريق التسلل عبر الحدود البرية و البحرية أو عن طريق شراء صك الانتقال إلى دولة معينة من جماعات تهريب و الاتجار بالبشر،و الهجرة غير الشرعية نوعان:

[1]-أبو صهيب،**الهجرة غير الشرعية مفهومها أسبابها و طرق معالجتها**،7مارس 2012،من موقع:http://education-dz.biz/vb/showthread.php?t=2103

-الأول يتمثل في الهجرة من الخارج إلى الداخل:يقصد بها دخول مجموعة من المهاجرين الأجانب من الدول الأجنبية إلى داخل الدولة.

-أما النوع الثاني فهو انتقال العكس انتقال مواطني الدولة اتجاه دولة أخرى.

الهجرة غير الشرعية قد تكون في البداية مشروعة عن طريق دخول أراضي دولة معينة بالوثائق الرسمية من أجل السياحة العلاج الدراسة،و لكن تتحول إلى هجرة غير الشرعية عندما يتم اختراق المدة الزمنية الممنوحة للإقامة.[1]

1-2:أسباب الهجرة غير الشرعية.

أما فيما يخص الأسباب التي تقف وراء الهجرة غير الشرعية،فهي تتمحور حول الأتي:

-**الأسباب الطبيعية:**تعتبر الظروف الطبيعية أحد الأسباب المؤدية إلى الهجرة ،فانعدام المياه و مصادر الثروة الطبيعية الأخرى من النبات،الحيوان،المناخ القاسي سواء من حيث ارتفاع درجة الحرارة أو البرودة القاسية،تعد سبب لدفع الإنسان نحو الهجرة بحثا عن المكان المناسب للاستقرار،و البحث عن تلبية حاجاته من الأكل و المسكن.

-**الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية:**يعد تدني الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية الذي تعاني منه معظم دول العالم المتخلف أحد العوامل نحو دفع سكانها للهجرة، إن ثلث الدول الفقيرة تنتمي إلى الدول المتخلفة،و ذلك نتيجة التطور الاقتصادي و الاجتماعي السريع الذي مس العالم منذ الستينات من القرن الماضي،إذ أصبح العالم الاقتصادي يضم مجموعتين"المتقدمة –المتخلفة" "الشمال الجنوب" "الغنية الفقيرة".

فهذا التقسيم يرجع إلى التفاوت الاقتصادي الحاد ما بين الدول،و إلى الشروط الاقتصادية التي تفرضها المنظمات "كاتفاقية الجات مثلا"،الأمر الذي دفع بشعوب الدول

[1]-المرجع نفسه.

الفقيرة إلى البحث عن تحسين الأوضاع بعد أن وصل الفقر ذروته،"إذ يصل معدل الفقر السبعين بالمائة منها ثلث يعيش في المدن،كما أن البطالة تمثل خط أحمر بعد أن تجاوز معدل النمو الديمغرافي النمو الاقتصادي، تشير التقارير أن 55 مليون بطال ما بين 2005-2020.[1]

فارتفاع معدلات الفقر و البطالة أحد العوامل التي تدفع الإنسان للهجرة نحو المناطق الأكثر تقدما و الأفضل اقتصاديا.

-الأسباب السياسية و الأمنية: الهم الوحيد للإنسان هو البحث عن الأمن و الاستقرار،و العيش في سلام بعيدا عن الصراعات و الحروب،فغياب الدولة و فشلها في تحقيق الاستقرار يجعل مواطنيها يتجهون نحو الهجرة،كحل للهروب من النزاعات،و الذهاب إلى المناطق الأكثر أمنا و استقرارا،كما أن وجود تنظيمات موازية لدولة تفرض سيادتها جعل الشعوب تلجأ إلى الهجرة خوفا من هذه التنظيمات و أهدافها.

كما يمكن ذكر بعض العوامل التي تعد عناصر جذب للهجرة كالأتي:[2]

-التقدم و التطور الحضاري،الاقتصادي،الاجتماعي الذي وصلت إليه الدول المتقدمة،يعد عامل محفز للمهاجرين بغية الانتقال و الاستفادة من الرقي الذي وصلت إليه المجتمعات الأخرى.

-الصورة الإيجابية التي يحملها المهاجرين عن أقرانهم الذين سبقوهم في العملية،و نجحوا في بناء حياتهم و تكوين الثروة يعد حافز للهجرة.

---

[1]-محمد لعقاب،**التحديات الإستراتجية لدول المصدرة و الدول المستقبلة للمهاجرين**،من موقع:
http://aljazairalyoum.com/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8

[2]-أبو صهيب،**مرجع سابق الذكر.**

-التنميق و التسويق الذي تحمله وسائل الاتصال عن الضفة الأخرى من التطور و الرخاء و سهولة العيش في هذه الدول،الأمر الذي يعزز الرغبة للمهاجرين من أجل الانتقال،و العيش في أبسط الظروف دون قيود،و ذلك طبقا لما تصوره وسائل الاتصال بمختلف أنواعها.

-القرب الجغرافي و التقارب الثقافي و الحضاري،و التواصل التاريخي ما بين الدول المستقبلة و المصدرة للهجرة،يعد عامل مهم في نمو ظاهرة الهجرة غير الشرعية،فمثلا ما يربط بين ليبيا و إيطاليا سوى 300 كلم و ما بين المغرب و إسبانيا سوى 4 كلم.

نجد أن الهجرة ظاهرة طبيعية في المجتمعات،و لكن تم تسييسها مع ظهور الدولة و التقدم العلمي الذي مس الحضارة الإنسانية،لتصبح فيما بعد ظاهرة أمنية طبقا لتبعات التي تحملها الهجرة غير الشرعية،و أولى تبعاتها عدم تحقيق الانسجام الثقافي ما بين المهاجرين و السكان الأصليين،شيوع ظاهرة الإرهاب و ما تحمله من العنف و التطرف،و الذي تم ربطه بالمهاجرين،نقص الوعي الثقافي و العلمي، إذ نجد أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين دون المستوى العلمي الكبير الذي يسمح لهم بمواجهة الانتقادات.

تبقى ظاهرة الهجرة غير الشرعية الموضوع الأمني،الاقتصادي،الاجتماعي،و السياسي الذي يستحوذ على أهم القرارات في العلاقة ما بين ضفتي المتوسط خصوصا منذ الحراك السياسي،إذ عرفت ارتفاع ملحوظ لم يسبق للمتوسط أن عرف مثل هذه الأرقام لموجة الهجرة،طبقا لأرقام الصادرة عن وكالة فرونتكس ارتفعت موجة الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي من 2011 ما عدده 141051 مهاجر إلى غاية 2015 ما عدده 1813396مهاجر[1]،هذا الارتفاع تناسب و الحراك السياسي العربي،إذ ارتفعت موجة الهجرة بسبب غياب الدولة في مراقبة الحدود و الشواطئ ليبيا مثلا،و غياب الأمن و

[1] Sénateur jacques LEGENDRE et Gaétan GORCE , rapport d information fait au nom de la commission des affaires étrangers de la défense et la forces armées sur la migrante, sénat, n795, 2016, p17

الاستقرار و انتشار العنف،إذ أصبحت دول الحراك السياسي مركز للعبور إلى الضفة المقابلة عبر ليبيا تونس مصر الجزائر المغرب من جنوب الصحراء الإفريقية،و من آسيا كذلك العدد الكبير كان من سوريا 4،9 مليون مهاجر[1]،دخلوا إلى أوروبا عبر مختلف الدول العربية التي شهدت الحراك،ليبيا،تونس،الجزائر،كما أن هذه النسبة من السوريين موجودة فقط في تركيا و لبنان.

نجد أن موجة الهجرة في منطقة المتوسط عرفت ارتفاع غير مسبوق منذ الحراك،إذ أصبحت الظاهرة الملف رقم واحد لدى صناع القرار الأوروبيين لعدة اعتبارات منها الاقتصادية،إذ ارتفعت اليد العاملة الرخيصة،و انتشار البطالة لدى الأوروبيين،بالإضافة إلى التخوف الأوروبي من الكثافة الديمغرافية التي أصبحت تهدد التواجد الأوروبي لاسيما العنصر الشبابي في ظل المجتمع الأوروبي العجوز من جهة،و الخوف من تأثر الهوية الأوروبية دينيا و ثقافيا،و ضرب الاستقرار الاجتماعي و الأمني،هذا التخوف الأوروبي دفع بالعديد من الدول لاتخاذ عدة سياسات لمواجهة الظاهرة في شتى مستوياتها الاقتصادية الاجتماعية الأمنية،و هو ما سنحاول التعرض إليه عبر السياسات الأوروبية تجاه الحراك في الأجزاء المتبقية للدراسة.

[1] -ibid,p23

خلاصة الفصل

الحراك السياسي أدى إلى صعوبة كبيرة أو بعبارة أخرى مستحيلة في تحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة عامة و البيئة الإقليمية خاصة المتوسطية منها،و ذلك يرجع لعدة أسباب:

-انتشار الدول الفاشلة التي تتميز بغياب المؤسسات الرشيدة و عجزها في تحقيق الخدمات لشعوبها لاسيما الأمن و انتشار العنف داخل المجتمع و تصديره إلى الخارج.

-تفجر النزاعات على اختلاف أشكالها لاسيما الاجتماعية منها.

-التدخل الأجنبي في المنطقة العربية أثناء الحراك السياسي لحماية مصالحه،إما مباشرة كما حدث في ليبيا، سوريا، اليمن، أو بوسائل أخرى كالضغط كما حدث في اليمن ومصر.

أصبحت المنطقة العربية نتيجة الحراك السياسي مصدر للدول الفاشلة التي تتميز بتداعياتها الداخلية و الخارجية، عبر تصدير العنف و الجريمة على أنواعها،و مكان لإيواء التنظيمات الإرهابية،تعد البيئة المتوسطية الواجهة الأكثر تأثيرا بتداعيات الحراك العربي خصوصا على المستوى الأمني،إذ عرفت ظاهرتي الإرهاب الدولي و الهجرة غير الشرعية تنامي غير مسبوق منذ الحراك السياسي،ما دفع الضفة الشمالية لإعادة النظر في مجالات التعاون،بغية تحقيق الأمن والاستقرار في الفضاء المتوسطي من خلال انتهاج جملة من السياسات الأوروبية منذ الحراك السياسي العربي أواخر سنة 2010.

.

الفصل الثاني:العلاقات المتوسطية قبل و بعد الحراك السياسي العربي

الفصل الثاني:العلاقات المتوسطية قبل و بعد الحراك السياسي العربي.

شهدت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة مجموعة من التفاعلات التي أثرت على مجريات السياسة الدولية،تعد منطقة المتوسط جزء من هذه التفاعلات،إذ دخلت المنطقة منذ انعقاد مؤتمر مدريد لسلام سنة 1991م مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات المتوسطية،بعدما شرعت دول المنطقة المتوسطية في إيجاد الحل السلمي، لأعقد نزاع في المنطقة"النزاع العربي الإسرائيلي"،و محاولة إيجاد صيغ بديلة لتفاهم و التعاون بين الدول المتوسطية،عبر الارتكاز على عوامل القرب الجغرافي،الصلات التاريخية،الحضارية،التنوع الثقافي،و على محفزات تحقيق الأمن و الاستقرار و التنمية و الرفاهية لشعوب المتوسط.

تعد اتفاقية برشلونة لسنة 1995م أول اتفاق رسمي يجمع ما بين الدول المتوسطية،يهدف لتنمية العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية في المتوسط،كما يعمل الاتفاق على مواجهة التحديات و الأزمات المشتركة،و يعتبر الحراك السياسي العربي الذي مس جنوب المتوسط أواخر سنة 2010 م اختبار لخمسة عشر سنة من الاتفاق برشلونة،فيما يخص مجال التعاون المشترك في حل مشاكل المنطقة المتوسطية،و ما مدى التفاعل بين ضفاف المتوسط في تشخيص أسباب الحراك،و إعطاء الحلول المناسبة في التعاطي مع الحراك السياسي.

إذ سنحاول في هذا الفصل التعرض لأهم أطر التعاون التي شهدتها منطقة المتوسط قبل الحراك السياسي،و رصد أهم ردود الفعل الأوروبية على الحراك السياسي سواء من خلال إبراز ردود الفعل المؤسساتية أو الدولاتية ،كما سيتم التعرض لأهم السياسات الأوروبية في التعامل مع الحراك السياسي العربي.

المبحث الأول:العلاقات المتوسطية قبل الحراك السياسي..

تعد نهاية الحرب الباردة نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات الدولية،عبر تداعياتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية على الدول،إذ كان لنهاية الحرب الباردة دور مهم في دفع،و إعادة إحياء

العلاقات المتوسطية و تشجيع فرص التعاون بين ضفاف المتوسط، ما دفع الضفة الشمالية الممثلة في الاتحاد الأوروبي للقيام برد فعل و سياسة إستباقية لمنع أي منافس جديد على المنطقة،فبادر بطرح سياسات لتعاون،تتضمن برامج ضخمة ومبالغ تمويلية كبيرة،كما كان لتداعيات الحرب الباردة لاسيما العولمة،و مظاهرها المختلفة دور مهم في توثيق العلاقات المتوسطية،مثلت العولمة دافع قوي في انطلاق عملية الشراكة،فمن أبجديات العولمة زيادة الاندماج و التكامل في شتى المجالات مع إعطاء المزيد من الحرية و الشفافية في التعاملات.

و من إفرازات الحرب الباردة ظهور مفاهيم جديدة أثرت على مجريات العلاقات الدولية،كمفهوم الأمن بمختلف مضامينه،مفهوم الإقليمية،مفهوم التنمية،نشر الديمقراطية ،كلها مفاهيم حملت في طياتها ضرورة تكثيف الجهود بين الدول،لتحقيق طموحات و أهداف الشعوب و الحكومات،فكان لابد من إيجاد إطار لتنظيم علاقاتها لانسجام مع المفاهيم الجديدة،عبر الشراكة و التعاون بين مختلف الفواعل في البحر المتوسط،و هو ما سنحاول التعرض له في هذا المبحث.

المطلب الأول:مسار برشلونة1995م.

في نوفمبر1995 م اجتمع وزراء خارجية كل من البلدان الأوروبية،و المتوسطية في مدينة برشلونة الاسبانية، للإعلان عن ميلاد أول سياسة شاملة،و منظمة يضعها الاتحاد الأوروبي من أجل التعاون مع جيرانه من شرق و جنوب المتوسط[1].

يمثل مسار برشلونة الإطار الأول من نوعه في المتوسط،يهدف لإيجاد التعاون الجماعي والمشترك،لمواجهة التحديات و المشاكل التي تواجهها المنطقة،و يمثل تاريخ الإعلان عن مسار برشلونة توقيت مهم مقارنة بجملة القلاقل التي تعيش فيها المنطقة،بفعل تنامي العنف الذي خيم على بعض دول الضفة الجنوبية للمتوسط على غرار الجزائر المغرب مصر...،كالإرهاب و ما نتج عنه من ظواهر سلبية كانتشار السلاح،الجريمة المنظمة،الهجرة غير الشرعية.

[1]-للمزيد حول الموضوع الإطلاع على موقع:https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/-UE-878Df0A

كما أن منطقة المتوسط شهدت إرساء معالم لسلام،لأعقد نزاع في المنطقة "النزاع العربي – الإسرائيلي"،و ذلك مع توقيع اتفاقيتي السلام في مدريد1991م و أسلو1993م،الأمر الذي أسهب في زيادة فرص التعاون في المنطقة،و الدليل هو عدد الدول المشاركة في عملية برشلونة،و التي بلغت 12الدولة من جنوب المتوسط،عدا ليبيا بفعل العقوبات الدولية المفروضة عليها،عقب حادثة لوكاربي لتنظم بعد ذلك في سنة1999م،كما شاركت 15 الدولة من الاتحاد الأوروبي،و الجديد في الشراكة هو مشاركة دول غير متوسطية الأردن و موريتانيا.

إعلان برشلونة جاء لمعالجة المشاكل و العقبات،عبر تبنيه آلية لتعاون قائمة على الحوار و التعاون،و وضع مؤسسات تتولى مناقشة الملفات المشتركة،و ضبط التوجهات لكل الأطراف ،جاء مسار برشلونة ليعالج جميع القضايا التي تهم المنطقة،فما هي مجالات التعاون التي جاء بها مسار برشلونة؟

أولا:مجالات التعاون في عملية برشلونة.

جاء مسار برشلونة 1995م ليعالج القضايا و المشاكل التي تهم المتوسط، باعتماد الحوار السياسي الدائم و المنتظم كآلية مهمة،لمعالجة كافة الأجندة السياسية الاقتصادية الأمنية،لقد دعا مسار برشلونة في شقه **السياسي و الأمني** إلى ضرورة خلق منطقة متوسطية قائمة على السلام و الاستقرار ،و الذي لا يتحقق إلا بالاعتماد على الحوار ،كوسيلة لنقل قيم الطرفين و معالجة الاختلاف في كلا الضفتين، انطلاقا من احترام مبادئ القانون الدولي، باعتبارها المرجع القانوني و الأساسي الذي يحكم الإنسانية على اختلاف الديانات،الأعراق،الأجناس، شدد الإعلان على ضرورة إقامة نظم سياسية وفق الآليات الديمقراطية،و التي لا مناص منها في تحقيق الاستقرار و السلام الداخلي لدول،و هو ما ينعكس على البيئة الخارجية لدول.[1]

ركزت اتفاقية برشلونة في **البعد السياسي و الأمني** على ضرورة التعاون بين الدول الأطراف في مجال تبادل المعلومات،و إعطاء التقارير الواضحة فيما يتعلق باحترام الحريات و حقوق الإنسان،و

[1]- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان،**وثيقة إعلان برشلونة**،من موقع: http://anhri .net/doc/undocs/pdshtml.

توطيد التعاون في مجال مكافحة الإرهاب،الجريمة المنظمة،المخدرات و انتشار السلاح على أنواعه،و حتى يتمكن الأطراف من تحقيق منطقة يسودها الأمن و الاستقرار،لابد من تنمية علاقات حسن الجوار،و تمتين أواصر الثقة بين الأطراف المتوسطية.

أما فيما يتعلق **بالجانب الاقتصادي** دعا إعلان برشلونة إلى ضرورة جعل من المنطقة المتوسطية فضاء للازدهار و الرخاء الاقتصادي،عبر تسريع عملية النمو الاقتصادي و الاجتماعي،و التخفيف من الفوارق النمو في المنطقة،و تشجيع التعاون و التكامل الإقليمين،و السير تدرجا نحو إقامة منطقة التجارة الحرة، بحلول سنة2010م من خلال توفير كافة المساعدات المادية،و التقنية من الاتحاد الأوروبي إلى شركاءه.[1]

أما فيما يخص **الأجندة الاجتماعية و الثقافية** دعا إعلان برشلونة صراحة لتشجيع الحوار بين الثقافات و تجاوز الاختلافات،عبر مختلف الفواعل لاسيما وسائل الإعلام و التعليم،و تفعيل منظمات المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية الفعلية،تهدف الشراكة كذلك لمكافحة الأفكار و الأشخاص التي تروج للعنف و تعيق التقارب،ركز مسار برشلونة في شقه الاجتماعي على ضرورة التعاون المشرك لمواجهة ظاهرة الهجرة و الإرهاب ...[2]

إن المتتبع لما جاء به مشروع برشلونة يجد الرغبة الأوروبية الملحة في بناء الأمن الأوروبي، انطلاقا من البيئة المحيطة عبر تشجيع إقامة النظم السياسية وفق الآليات الديمقراطية،فالإتحاد الأوروبي يعطي أولوية للمشاريع السياسية،لتحصيل المكاسب الاقتصادية و الأمنية،فرؤية الأجندة المعالجة يجعل الأمر يبدو ضخما،و لكن ما يعيق تحقيق هذه المشاريع هو اختلاف السياسات الأوروبية رغم اجتماعها حول أولوية تحقيق الأمن.

[1]-الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان،**مرجع سابق الذكر**..

[2]-**المرجع نفسه.**

و السؤال الذي يطرح ما هي قيمة الميزانية المخصصة لتمويل هذه المشاريع الضخمة ؟و هل هي متساوية بين كافة الشركاء؟و ما هي المشاريع التي أخذت حصة الأسد من الميزانية؟

ثانيا:آليات التمويل في مشروع برشلونة.

عمل الإتحاد الأوروبي على وضع آلية تمويلية تتماشى و المشاريع المعلنة،و تم وضع آلية تمويلية تقوم على الدعم الذي تقدمة القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي لاستثمار B E I ،و المساعدات الممنوحة من ميزانية الإتحاد الأوروبي نفسه،و تم اعتماد برنامج أو صندوق الشراكة الأورو-متوسطية ميداMEDAكآلية أساسية،لتمويل مسار برشلونة انطلاقا من 23جويلية1996م من قبل المجلس الأوروبي.[1]

يعمل برنامج ميداMEDAوفق آليتين أساسيتين:[2]

-الآلية الأولى المستوى الثنائي:البرنامج الاستدلالي الوطني: Programme Indicatifs Nationaux

يتم إعداد هذا البرنامج من قبل المفوضية الأوروبية،بالتعاون مع كل بلد شريك،يهدف إلى التعديل الهيكلي"تطوير القطاع الخاص الصحة التعليم تأهيل المؤسسات بعد تحديد المبالغ،يتم مناقشتها و مراجعتها سنويا من قبل المفوضية الأوروبية.

-الآلية الثانية المستوى الإقليمي:البرنامج الاستدلالي التأشيري الجهوي: programme Indicatifs Régionaux:يتم وضعه من قبل المفوضية الأوروبية،لتمويل المشاريع الإقليمية ذات المصلحة المشتركة في إطار التعاون الأورو-متوسطي.

---

[1]-مدونة المتخصص،**الشراكة الأورو جزائرية و تأثيرها على المؤسسة الجزائرية**،من موقع:-http://ecomedfot.blogspot.com/2015/02/La-cooperation-economique-et-financiere-dans-le-cadre-du-partenariat-euro-mediterraneen.html

[2]-**المكان نفسه.**

في إطار الآلية الثانية تم وضع برنامج ميدا عبر فترة زمنية محددة من "1996-2006"،و تم تقسيم برنامج ميدا إلى مرحلتين:

جدول رقم-1-الحصص المالية لدول جنوب المتوسط في إطار برنامج ميدا 1 و ميدا 2 للفترة 1995-2006[1]

			الجزائر	المغرب	تونس	مصر	الأردن	لبنان	سوريا	السلطة الفلسطينية	تركيا
		1995	.	30	20	.	7	.	.	3	.
		1996	.	.	120	75	100	10	13	20	33
		1997	41	235	138	203	10	86	42	41	70
		1998	95	219	19	297	8	.	.	5	132
		1999	28	172	131	11	129	86	44	42	140
ميدا 1	أ	1995	164	656	428	586	254	182	99	111	375
	م	1999	30،2	127،6	168	157،1	108،4	1،2	00	54	.
	النسبة المئوية		18،41	19،45	39،25	26،81	42،67	0،66	0	48،65	4
	أ	2000	30،2	140،6	75،7	12،7	15	.	38	96،7	.

.

ميدا 2		م	0،4	39،9	15،9	64،4	84،4	30،7	0،3	31،2	.
	2001	أ	60	120	90	.	20	.	8	.	.
		م	5،5	41،1	69	62،5	10،9	2	1،9	62،2	.
	2002	أ	50	122	92،2	78	92	12	36	100	.
		م	11	101،9	89،5	25،7	49،7	5،7	8،5	80،6	.
	2003 2004	أ	41،6	142،7	48،7	103،8	42،4	43،7	0،7	81،1	.

الالتزامات= أ المدفوعات=م

المصدر:مدونة المتخصص الشراكة الأورو جزائرية و تأثيرها على المؤسسة الجزائرية بالتصرف[1]

نجد أن المبالغ التي تم تخصيصها في إطار برنامج ميدا 1 و 2 للفترة 1996-2006 تقدر ب 5350 مليون يوروا و5350 مليون يوروا على التوالي[2]، تعد مبالغ لا بأس بها من أجل تغطية النفقات المخصصة لإحداث الإصلاح في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي،و لكن ما يأخذ على هذه المبالغ هو التفاوت و عدم المساواة في الحصص المالية بين الأطراف المستفيدة من برنامج ميدا 1 و 2،بالإضافة إلى الحصول على الحصص المالية،إذ أن هناك دول حصلت على ما يعادل 50 بالمائة

[1]- [1]- مدونة المتخصص،**مرجع سابق الذكر**

[2] -European commission ,Europe and the Mediterranean towards a closes partnership, Luxembourg office for official publication,2003,p11.

كتونس مثلا،و في المقابل هناك دول لم تستفد حتى من 5بالمائة من المبلغ المخصص لها كسوريا و لبنان.

نجد أن برنامج ميدا 1 و 2 لم يفي بتعهداته المالية كاملة،إذ لم تتجاوز حتى6،5 بالمائة خلال عشر سنوات المسطرة للبرنامج طبقا للمعهد الأورو-متوسطي لمراقبة و متابعة مسار برشلونة،[1] الاتحاد الأوروبي قدم ما قيمته عشرة مليار يورو خلال الفترة1995-2005 للأطراف العشرة المستفيدة من برنامج ميدا 1 و 2،ما قيمته مليار يورو لكل طرف على مدة عشرة سنوات[2]،بمعدل 100 مليون يورو للطرف خلال السنة،و هو مبلغ غير كافي لتحقيق الإصلاحات،و التغييرات المسطرة في إطار مشروع برشلونة لاسيما ما تعلق بالجانب الاقتصادي.

إن المتتبع لما جاء في مشروع برشلونة على مستوى الوثائق،يجد أن هذا الإعلان طموح جدا وأكثر واقعية من حيث المشاريع والأهداف التي تم طرحها،و لكن يبقى حجم التمويل الذي تم تخصيصه غير كافي، لتغطية البرامج الضخمة التي تم الإعلان عنها،كما أن النتائج التي تم تحقيقها في إطار مسار برشلونة تدل على فشل المشروع،إذ لم تتجاوز حتى نسبة 40بالمئة مما كان مرجو منه.وهنا يصح طرح التساؤلات التالية هل العيب في المشروع وما تضمنه من برامج؟أم المشكل في كيفية تطبيق المشروع أم في أطراف الشراكة أم الأسباب الثلاثة مجتمعة؟

فيما يتعلق بالبرامج نجد أن مشروع برشلونة أعطى أولوية للجانب الاقتصادي،باعتباره عامل مهم لتحقيق الاستقرار والسلام،وهو ما تبنته أغلب الأطراف الموقعة على الاتفاقية، إذ حققت الشراكة نجاح نسبي في مجال الاستثمار الخارجي من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه،رغم عدم المساواة في نسب الاستثمار فأنه من الفترة 1998-2000 زادت الاستثمارات الأوروبية،بدرجة كبيرة نحو مصر تونس وشرق أوروبا،وحسب إحصائيات رسمية تونسية بلغت في عام 2008 قيمة الاستثمارات الأوروبية 2270 مليون دينار تونسي، أي نحو 70 بالمائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في

[1]-فلنتينا جودت حسن مناع،عشر سنوات على إعلان برشلونة تقييم نقدي للنتائج ،**مذكرة ماجستير**،فلسطين:جامعة برزيت،كلية الدراسات العليا،2005-2006،ص88.
[2]-**المرجع نفسه**،ص 91.

تـونس،و بلـغ عـدد الشـركات الأوروبيـة في تـونس نحـو 2500 مـن إجمـالي 2966 مؤسسـة أجنبية.[1]،كما تضاعفت نسبة صادرات تونس إلى دول الاتحاد الأوروبي أربع مرات، من 4.5 مليار دينـار تونسـي عـام 1995 إلى أكثـر مـن 18 مليـار دينـار تونسـي (أي مـا يضـاهي نحـو 10 مليـار يورو)سنة 2009[2].

رغـم إعطـاء الأهميـة الكـبرى للجانـب الاقتصـادي،إلا أنهـا لم تحقـق النتـائج المرغـوب فيهـا بـل علـى العكس زادت من تعقيد الأوضاع في دول الجنوب،إذ انخفضت مستويات المعيشية فيها،ولم تتجاوز 1بالمئة ما بين الفترة 1995-2005،كما أن المبالغ المحددة لمشروع برشلونة لم تفي حتى بـ 50بالمئة من المبالغ المحددة في إطار برنامج ميدا لتغطية المشاريع المعلنة.[3]

أمـا فيمـا يتعلـق بـأطراف الشـراكة نجـد أن مشـروع برشـلونة قـام بـين أطـراف غـير متكافئـة في جـل المعايير،أصبحت دول جنوب المتوسط سوق لتصريف المنتجات الأوروبية،و أكثر ارتباطا في معاملاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي،فاتفاقية برشلونة لم تزل الفوارق بين ضفتي المتوسط،إنما زادت من حدة الهوة الاقتصادية والاجتماعية...،إذ نجد عدم التجانس السكاني الذي يعرف ارتفاع سريع لدى دول الجنوب المتوسط"فلسطين 3،6بالمئة-سوريا3،1بالمئة" مقارنه بانخفاض مريب لدى دول الشمال"في الشـمال المجـر0،1بالمئـة-لاتيفيـا0،2بالمئـة"،للفـترة1975-2003،مـا يـؤدي إلى زيـادة الفجـوة الاجتماعيـة بـين الشـمال الـذي يتميـز بمجتمـع الشـيخوخة،و الجنـوب يتميـز بمجتمـع الشـبابي و هـو العنصـر الإيجابي الوحيـد لـدى جنـوب المتوسـط،و في الوقـت نفسـه سـلبي لعـدم المسـاواة في النمـو بـين النمو الديمغرافي و الاقتصادي.[4]

---

[1]-شمس العياري،اتفاقية التبادل التجاري الحر مع الاتحاد الأوروبي،**جريدة الوسط التونسية**،6-02-2010،من موقع:
http://www.turess.com/alwasat/14627

[2]-المرجع نفسه.

[3]Stéphanie Darbot-Trupiano, **Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite**,2 2 2007,-https://espacepolitique.revues.org/844

[4]-ibid

أما فيما يخص تطبيق الاتفاقية لم تتقيد أطراف الشراكة،بأهم مبدأ في المشروع تبني الحوار والتعاون كأساس جوهري للشراكة،إلا ما تعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي على حساب الاقتصاد،الأمر الذي عزز من فشل مسار برشلونة،كونه لم يتم الاعتماد على خصوصيات وظروف دول الجنوب لحل المشاكل،إنما تجهيز الوصفة لحل المشاكل دون تشخيص الأسباب و مراعاة الظروف لكل طرف.

حمل مسار برشلونة في طياته أمال الحكومات في جعل المتوسط منطقة للسلام و الأمن،و ذلك في الوقت الذي كانت تعيش فيه دول الجنوب أشكالا من التغيرات وانتشار للعنف،فجاء مشروع برشلونة ليتجاوز جميع الظروف والاختلافات بين ضفاف المتوسط لاسيما الشمالية و الجنوبية، و حاول الحد من انتقال التهديدات الأمنية على اختلافها بعد أن تم إلصاق العنف بالضفة الجنوبية،و هو ما عبر عنه الفيلسوف الفرنسي ريجيس دوبريDebray Régisعندما قال سنة1991"صاروخ بحر-أرض إسلامي يطلق على مدينة طولون له نفس مصداقية إنزال سوفيتي على مدينة هامبورغ منذ 40 سنة تعمل 15 دولة على تفادي السيناريو الثاني حيث كل التدابير اتخذت للحيلولة من دون وقوعه بينما يمكن أن يباغتها السيناريو الأول".[1]

عبر محاربة التطرف،الهجرة غير الشرعية،الإرهاب الدولي،الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي للبحث عن آلية لمواجهة هذه التهديدات،عبر البحث في الأسباب التي تتعلق بغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب المتوسط،فكانت الحلول آلية التعاون والشراكة،لتفادي انتقال العنف مسار برشلونة لسنة1995م.

لا يمكن أن نلصق فشل عملية برشلونة في تحقيق أهدافها بالاتحاد الأوروبي،فالعتب الأكبر يقع على دول الجنوب،لعدة أسباب كون هذه الأخيرة يغيب الاتفاق التام بين دولها،عندما دخلت المفاوضات كانت منفردة و ليس مجتمعة الرأي كما الإتحاد الأوروبي،يجعل موقفها ضعيف غير مؤثر

[1]-أحمد كاتب،**خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**،ط1،الجزائر:ابن النديم لنشر و التوزيع،2013،ص17.

علـــى قـــرارات المشـــروع،كما أن الفشـــل يرجـــع لضـــعف الهياكـــل و المؤسســـات الاقتصادية،السياسية،الاجتماعية لـدول الجنوب،بالإضـافة إلى غيـاب الـبرامج الـتي تعـبر عـن رؤى و أهـداف دول جنـوب المتوسـط،بأي شـروط و بـرامج تفاوض،نجـد أن دول الجنـوب فرضـت عليهـا الشراكة بما تضمنته، لم يكن لهذه الأخيرة سوى شرف الحضور و التوقيع على الاتفاقية.

ما زاد من حتمية فشل برنامج برشلونة كون الإتحاد الأوروبي،اختار أطراف الشراكة و هي مجموع الدول المكونة للاتحاد الأوروبي التي يجمعها تنظيم مؤسسي واحد وإستراتجية موحدة،أما الدول الواقعة في جنوب المتوسط و التي لا يجمعها سوى وجودها الجغرافي،[1]إذ لا تتجاوز قيمة المبادلات التجارية بينها طبقا لإحصائيات 1998م 3 بالمائة أي 9،5 مليار دولار و تبلغ 4،5مليار دولار،باستبعاد كل من تركيا و إسرائيل، مقابل 113مليار مبادلات تجاه الاتحاد الأوروبي[2]،ما يقطع الشك باليقين على فشل مشروع برشلونة هو السياسيات اللاحقة التي تم الإعلان عنها من قبل الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني:سياسة الجوار الأوروبية.

تعود فكرة سياسة الجوار الأوروبية إلى سنة2002م،عندما دعا المجلس الأوروبي إلى ضرورة إقامة علاقات مع الدول التي تقع في جنوب و شرق المتوسط[3]،لتعلن فيما بعد المفوضية الأوروبية عن تبنيها لعلاقة ترابطية inter dépendance في المجال السياسي و الاقتصادي،ومع البلدان المجاورة باعتبارها واقع يعكس أوروبا الأوسع widerEurope ،[4]ليتم التأكيد الرسمي على الرغبة الأوروبية في إقامة علاقات مع دول الجوار في الوثيقة الإستراتجية و الأمنية لسنة2003م،تحت عنوان"بناء الأمن في جوارنا"،فالمصلحة الأوروبية أن تكون البلدان الموجودة على حدودها محكومة بشكل جيد،الجيران المنخرطين في النزاع المسلح،الدول الضعيفة التي تزدهر فيها الجريمة المنظمة،المجتمعات الهشة أو الدول

---

[1]-د علي الكنز،**المشروع الأورو متوسطي بين الواقع و الخيال،العلاقات العربية الأوروبية**،القاهرة:مركز البحوث العربية ،ص34.

[2]-**المرجع نفسه**،ص 41.

[3]- نسيمة طويل،سياسة الجوار الأوروبي و أثرها على دول جنوب المتوسط،**مجلة المفكر**،العدد الثامن، ص217.

[4]-بنك ووتش،**دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي و علاقتها بالمؤسسات المالية الدولية**،ص6،من موقع:http://bankwatch.org/sites/default/files/ENI-guidebook-arabic.pdf

التي يكون فيها نمو السكان كبيرا،تمثل مشاكل لأوروبا"هذه الوثيقة التي كشفت عن النية الأوروبية في إتباع سياسة إستباقية،لمنع وصول التهديد إلى أراضيها،عبر تفعيل التعاون و الشراكة بين الدول المصدرة لتهديدات،ليتم الإطلاق الرسمي لسياسة الجوار الأوروبية في سنة2004م بين الدول 25 لإتحاد الأوروبي،و دول الجوار القريب" الجزائر أرمينيا أذربيجان بلا روسيا مصر جورجيا إسرائيل الأردن لبنان مولد يفيا المغرب السلطة الفلسطينية سوريا تونس أوكرانيا ".[1]

تم الإعلان عن سياسة الجوار في مرحلة صعبة كان العالم يعيش خلالها حربا نفسية بعد أحداث11سبتمبر 2001م،و إعلان الولايات المتحدة و حلفاءها لاسيما الدول الأوروبية الحرب على الإرهاب،و انتقال الإرهاب إلى الأراضي الأوروبية بعد هجمات مدريد في سنة2003م،لتصبح مكافحة الإرهاب أولى الأجندة على طاولة صناع القرار الغربيين،كما عرفت هذه المرحلة زيادة الكراهية بين العرب،و الغرب بعد احتلال العراق سنة2003م،عرفت الهجرة غير الشرعية تنامي طبقا لتقرير الصادر عن الهجرة سنة2002م، ارتفعت معدلات الهجرة نحو أوروبا خلال الفترة"1990-2000" 8ملايين مهاجر بزيادةوصلت16بالمئة.[2]

و مع ارتفاع معدلات الهجرة نحو أوروبا عرف النفط قفزة في الأسعار،إذ أنه من الفترة1999-2004 ارتفع سعر برميل البترول من 16دولار للبرميل إلى 43دولار للبرميل[3]،كان لابد لأوروبا من إيجاد بديل لمواجهة ارتفاع أسعار النفط،و الحد من الهجرة عبر إيجاد آلية لتعاون أكثر فاعلية من مسار برشلونة بطرح سياسة الجوار الأوروبية.

---

[1]-المكان نفسه.

[2]-تقرير الهجرة الدوليةلسنة2002،ص3.

[3]-Evolution des prix du Baril de pétrole,2000watt .org, comprendre le business de l'énergie,12 avril2011,www .2000watts.org/index php/energytren.

تقوم سياسة الجوار الأوروبية على ثلاث مبادئ أساسية،إلى جانب الأهداف و المبادئ التي تضمنتها الاتفاقيات السابقة و المواثيق الإقليمية و الدولية،أما فيما يتعلق بالمبادئ فهي كالآتي:[1]

-سياسة تفضيلية.

-إقامة فضاء لرفاه و حسن الجوار.

-إقامة علاقات واسعة و سليمة على أساس من التعاون.

يتم العمل في سياسة الجوار وفق الآلية الثنائية، الشراكة ما بين الإتحاد الأوروبي و كل دول شريكة،تتميز هذه الآلية بالمرونة أي قابلة للمناقشة،و التعديل في إطار ثنائي دون أي قيود،كما أن هذه الآلية على غرار الآليات السابقة تتخذ من الحوار و التفاهم أساس جوهري لمعاملاتها.[2]

أما مجالات التعاون فهي لا تختلف عن مجالات العمل التي تم طرحها في إطار مشروع برشلونة،تتعلق بالحوار السياسي،التنمية،تحقيق الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي،تعالج المسائل المتعلقة بالتجارة و الأسواق و الإصلاح التنظيمي،تركز على المسائل المرتبطة بالعدالة و الحرية و الأمن،بالإضافة إلى المجالات القطاعية:الطاقة،النقل،البيئة البحث و الابتكار،و لمعالجة هذه المسائل خصصت سياسة الجوار ميزانية لتمويل الشراكة بقيمة 8،5 مليار يوروا للفترة"2004-2006"، تم تدعيم هذه الميزانية بمبلغ آخر بلغ 15 مليار يوروا للفترة"2007-2013".

تعد سياسة الجوار التي طرحها الإتحاد الأوروبي بديل واضح،للدول غير مرشحة للانضمام إلى الإتحاد،كما أن الأهداف المعلنة تتجاوز حجم الإمكانات التي تم رصدها،الجديد في سياسة الجوار أكتر إلزامية و تقيدا"المشروطية" مقارنة بمشروع برشلونة،إذ يكون تقديم التمويل و المساعدة بمدى التقدم و الإنجازات المحققة في المجالات المتفق عليها،تعد الشروط المفروضة أكبر و أكثر من حجم

[1] جعفر عدالة،تطور سياسات الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي،**مجلة العلوم الاجتماعية** ،العدد19، ديسمبر2014،ص5.

[2] -**المرجع نفسه**،ص6.

المساعدة الممنوحة،و هو ما عبر عنه جون روبرت هنري jean Robert henry"يفرض الإتحاد الأوروبي على دول الجوار قيما مشتركة و قيود،و لكن يمنح لهم القليل من الحقوق".[1]

يهدف الإتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار إلى إقامة نظام يضم مجموعة من الأصدقاء،يتشاركون في كل شيء و يواجهون كافة التحديات من دون أن يتشارك في المؤسسات،رغم أن سياسة الجوار تحمل الأهداف الأوروبية و تسعى لحماية المصالح الأوروبية،إلا أنها حملت في طياتها مبدأين مهمين:

-مبدأ المشروطية للحصول على المساعدة مبدأ يحسب لسياسة الجوار،يعد قيد للدول التي تنخرط في الشراكة،و تصبح ملزمة بتحقيق الإصلاحات في شتى المجالات،فكلما كان هناك تقدم في مستوى الإصلاحات كلما كان هناك مزيد من الدعم و التمويل و المساعدة.

-مبدأ الالتزام في مواجهة كافة التحديات و التهديدات لاسيما الأمنية،صحيح في هذه الفترة كان هاجس أوروبا تحقيق أمنها،و الذي تم صياغته تحت مقاربة "آمن أوروبا بآمن جيرانها"، المبدأ مهم لدول الجنوب من أجل المناورة من خلاله،للحصول على المزيد من التمويل من قبل الإتحاد الأوروبي لاسيما في مجال مكافحة الهجرة غير شرعية و الإرهاب،إذ أنه كلما كان هناك دعم أكبر و تمويل مستمر كلما كان هناك التزام و تعاون إيجابي في مكافحة التهديدات الأمنية.

لم تحقق سياسة الجوار الآمال الأوروبية في جعل الجوار أكثر أمنا و استقرارا و رفاهية،ما دفع الاتحاد الأوروبي لإعادة صياغة آلية جديدة أكثر فاعلية ديناميكية،لسياساته تجاه جواره بطرح آلية الشراكة و الجوار الأوروبية سنة 2007م من أجل إعطاء دفعة لعمل سياسة الجوار،الجديد في هذه الآلية كونها أكثر إلزامية للأطراف،و اهتماما بترسيخ الأسس الديمقراطية وتحقيق التنمية و خفض مستويات الفقر.

[1]-أحمد كاتب،**مرجع سابق الذكر**،ص24.

جدول رقم 2:الحصص المالية في إطار آلية الجوار والشراكة الأوروبية للفترة2007-2013[1]

تخصيصات آليات الجوار والشراكة الأوروبية		
	الوحدة مليار يورو	
	2010-2007	2013-2011
ثنائية	1034،5	1283،4
الإقليمية	75،247	262،3
ما بين الإقليمية	523،9	757،7
عابرة للحدود	234	293
آلية الاستثمار الجوارية	700	
آلية حاكميه	مبدئيا50مليار يوروا سنويا	

المصدر: بنك ووتش،مرجع سابق الذكر

المطلب الثالث:الإتحاد من أجل المتوسط.

انطلاقا من فكرة بول هنري سباك وزير الخارجية البلجيكي "أن أوروبا لها رئتان للتنفس الأولى تتمثل في حوض الراين حتى الشمال الاسكندينافي و الثانية هي المتوسط شرقا و جنوبا"[2]،أعلن وزير الداخلية الفرنسي نيكولا ساركوزي مشروع يضم جميع الدول المطلة على البحر المتوسط ،و ذلك

[1]-بنك ووتش،مرجع سابق الذكر،ص13.

[2]-أحمد مختار الجمال،**الإتحاد من أجل المتوسط بداياته تطوره و مستقبله**(،القاهرة،المركزالدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،ديسمبر2008)،من موقع:http://mokhtarelgammal.typepad.com/articles

خلال حملته الانتخابية في 7فيفري 2007م بعد تصريحه بأن الحوار الأورو-متوسطي قد فشل في تحقيق أهدافه ما جعل ساركوزي يطرح مبادرة جديدة للتعاون في المتوسط.

في أكتوبر2007م بمدينة طنجة المغربية جدد الرئيس الفرنسي طرحه معلنا أن الاتحاد من أجل المتوسط لم يأتي لإلغاء المبادرات السابقة لاسيما عملية برشلونة1995م،و إنما جاء ليكمل ما توقف عنده الإعلان مع إعطاء دفعة و حافز جديد لذهاب بعيدا[1]،باعتباره مختلف تماما عن الاتحاد الأوروبي في حد ذاته سواء من حيث المؤسسات أو السياسات و حتى التمويل[2]،و بالفعل هو ما لوحظ على الاتحاد من أجل المتوسط الذي جاء مغايرا تماما للمبادرات السابقة،إذ يقوم على التعاون الجماعي و ليس الشراكة في تعاملاته،و هو ما عمل ساركوزي على إقناعه لدول المشاطئة للمتوسط لاسيما الأوروبية.

نجح ساركوزي في عقد قمة ثلاثية في 20 ديسمبر 2007 جمعت رؤساء كل من إيطاليا فرنسا إسبانيا،و التي انتهت بالاتفاق على تسمية المشروع الجديد و انتقال المبادرة من كونها فرنسية إلى مبادرة مشتركة بين ثلاث دول،ليتحول إلى مشروع أوروبي يمثل كافة القارة العجوز لاسيما بعد النزاع الذي حدث بين فرنسا و ألمانيا التي هددت بالتوسع نحو شرق أوروبا،ليعلن بعد ذلك نيكولا ساركوزي في 3مارس 2008 أن المشروع هو مشروع يضم كل دول الإتحاد الأوروبي بحيث لا يمكن استثمار أموال لتمويل مشاريع ليست للإتحاد.[3]

و في 14 مارس تم تزكية المشروع من قبل المجلس الأوروبي بإطلاقه تحت مسمى "عملية برشلونة الإتحاد من أجل المتوسط"،ليتم بعد ذلك بعاصمة الأنوار في 13 جوان ميلاد المشروع بمشاركة جميع دول الاتحاد الأوروبي،بالإضافة إلى جميع الدول المتوسطية ماعدا ليبيا التي رفضت المشاركة،و قد

---

[1]- الإتحاد من أجل المتوسط،من موقع:http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2008/2008/7/13/

[2]-جويدة حمزاوي،التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية أوروبية شاملة و هوية إستراتجية في المتوسط،**مذكرة ماجستير**،الجزائر:كلية العلوم السياسية و والعلاقات الدولية،2011،ص120.

[3]- سنين فلورونسا،"**الإتحاد من أجل المتوسط تحديات و طموحات**"،**الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط2010**،(عمان دار الفضاءات للنشر و التوزيع،2010)،ص63.

تمحورت القمة حول التأكيد على أن ما جاء في عملية برشلونة الإتحاد من أجل المتوسط ما هو إلا استمرارية لإعلان برشلونة1995 م من جعل منطقة المتوسط منطقة لسلام و الاستقرار و إعطاء دفعة جديدة لمشروع برشلونة عبر ثلاث مستويات:

-رفع المستوى السياسي للإتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين.

-العمل على تحسين تقاسم المسؤولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف.

-إضفاء الطابع الملموس لعلاقات و مشاريع تفيد مواطني المنطقة.[1]

فمنطقة المتوسط شهدت ميلاد منظم حركة جديد جاء ليتجاوز العجز و الفشل الذي مس المبادرات السابقة،و هو ما عبرت عنه آنجيلا ميركل"الاتحاد من أجل المتوسط يمكنه الاستفادة من 13 بليون يوروا التي لم تنفق خلال عملية برشلونة التي بدأت1995م،و الذي يعد الإتحاد من أجل المتوسط مكملا لها".

لقد صاحب قيام الإتحاد من أجل المتوسط مجموعة من العوامل و الأسباب التي نستعرضها كالآتي:

-الأسباب الاقتصادية:شهدت الفترة المصاحبة لإعلان الإتحاد ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية و التي أسقطت دولتين في الإتحاد الأوروبي فيما بعد على قائمة الدول المفلسة فكان البديل لفرنسا و الاتحاد الأوروبي إيجاد آلية تمويل جديدة لتفادي الأزمة فكانت الدول المتوسطية هي المشروع خصوصا و أن دول الجنوب المتوسطي كانت في مرحلة البحبوحة المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

- الأسباب السياسية:جاء الإتحاد من أجل المتوسط كوصفة علاج لأوروبا نتيجة فشل الدستور الأوروبي الموحد فكان لابد من توجيه الرأي العام الأوروبي نحو مشروع جديد،و كذلك من أجل كسب وقت لإيجاد حلول للأزمة الاقتصادية،كما أن إتحاد من أجل المتوسط جاء لسد العجز الذي صاحب المبادرات السابقة على غرار سياسية الجوار الأوروبية.....،كما حاول الإتحاد تحقيق

[1]-أحمد مختار الجمال ،**مرجع سابق.**

الاستقرار في المنطقة و إعادة العلاقات بين مجموعة من دوله"الجزائر المغرب""لبنان سوريا"التي عرفت تعثرا كبيرا في تلك السنوات إلى جانب تطبيع العلاقات مع إسرائيل،كما أنه جاء بديلا لتركيا عن الانضمام لإتحاد الأوروبي.

-الأسباب المؤسساتية:ترجع لفشل المبادرة الأورو-متوسطية التي كلفت أموال كبيرة دون أي فاعلية تذكر،و كذا فشل الآليات الأوروبية الموجهة لمنطقة المتوسط التي بنيت أساسا على خصوصيات و مصالح أوروبية ،و هو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي "بأنه يحلم بربط دول شمال المتوسط بجنوبه على أساس المساواة".

-الأسباب الجيو-بليتيكية:كما يعود تأسيس الإتحاد من أجل المتوسط إلى رغبة فرنسا للعودة خلق منطقة نقود خاصة لاسيما في ظل المنافسة الدولية على المنطقة "الصين الولايات المتحدة الأمريكية روسيا"،كما أن الرؤية الأوروبية للمتوسط هي نفسها الفرنسية التي تراه جغرافيا و حضاريا و تاريخيا منطقة أوروبية خالصة.[1]

كما أن الإتحاد من أجل المتوسط يسعى لتحقيق مجموعة من **الأهداف** و التي تم تحديدها في القمة التأسيسية في باريس و هي كالأتي:

- ✓ مكافحة التلوث في المتوسط "و ذلك بإزالة 80بالمئة من مصادر التلوث بحلول 2020 حسب المفوضية الأوروبية و ذلك بتكلفة ملياري يورو".
- ✓ إنشاء طرق بحرية وبرية لتحسين تدفق التجارة بين ضفتي المتوسط.
- ✓ الحماية المدنية لمواجهة الكوارث الطبيعية.
- ✓ وضع خطة لطاقة الشمسية في المتوسط.

---

[1]-"الإتحاد من أجل المتوسط"،**موسوعة المقاتل**،من

موقع:http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.

- ✓ تطوير جامعة متوسطية.
- ✓ مساعدة الشركات الصغيرة و المتوسطة على التطور و النمو.

أما فيما يتعلق **بالتمويل** لمشاريع الإتحاد من أجل المتوسط فإنه يأتي من مصادر عدة:القطاع الخاص و الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى جانب البنك الأوروبي للاستثمار،و المؤسسات المالية و البنوك الإقليمية في المتوسط و الدول الأعضاء في الاتحاد نفسه.

واجه الإتحاد من أجل المتوسط مجموعة من العقبات التي حالت دون فاعليته في المنطقة،و التي كانت سببا في فشله قبل انطلاقه و من جملة هذه التحديات نذكر ما يلي:

- ✓ التعدد المؤسساتي في منطقة المتوسط"الإتحاد الأوروبي جامعة الدول العربية الإتحاد الإفريقي" الأمر الذي حال دون فاعلية الإتحاد إلى جانب سيطرة الإتحاد الأوروبي في إدارة و اقتراح و مواجهة جل ما يتعلق بمنطقة المتوسط.
- ✓ التنافس الدولي على المنطقة لاسيما الأمريكي الصيني و الروسي و تدخل هذه القوى في الشؤون الداخلية للمنطقة.
- ✓ الهوة الاقتصادية بين ضفتي المتوسط وتفاقمها لاسيما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية.
- ✓ مشروع الإتحاد من أجل المتوسط هو مبادرة أوروبية حملت خصوصيات تتماشى و الوضع في الضفة الشمالية و هو ما يعد سبب قوي وراء عدم نجاحه أو فاعليته.
- ✓ غياب الحوار العربي الموحد مع الضفة الشمالية التي تفاوض من مركز قوة بسب وحدة الموقف على عكس العرب ما يجعل تمرير أي قضية أو معالجتها مستحيل في ظل عدم الاتفاق.
- ✓ تعدد المصالح و اختلافها بين الضفتين إذ أن الضفة الشمالية تفاوض حول الطاقة و الأمن و الجنوب يفاوض حول لا شيء و إنما يوافق على ما طرح فقط.

✓ القضية الفلسطينية التي تعد عقبة حقيقية في وجه فاعلية و استمرار الإتحاد و القيام بدوره كمنظمة سياسية قانونية اقتصادية في المنطقة المتوسطية،و هو ما عبر عنه لوران فابيوس "طموح الإتحاد لم يستطع تجاوز العثرات الأولى".

نستنتج أن العلاقات المتوسطية منذ إعلان برشلونة1995م اتسمت بعدة خصائص:

-عرفت العلاقات المتوسطية نشاط كبير لا مثيل له على مستوى الأوراق و المفاوضات إذ شهدت العلاقات رواج كبير مع كل مبادرة يتم طرحها إلا و يتم التشهير لها عبر البرامج و التمويل لكن على مستوى التنفيذ يبقى بمدى مصالح الأطراف .

-شهدت العلاقات المتوسطية ركود و عدم التفاعل بسبب غياب التنسيق بين الأطراف، وهذا يتم إرجاعه لوضع برامج تخدم مصلحة طرف على حساب الطرف الأخر أي تأكد على ضرورة تحقيق الأمن الطاقة و مكافحة الهجرة غير شرعية و الإرهاب،و ذلك على حساب تقليص الفارق الاقتصادي و الاجتماعي على الرغم من تخصيص الموارد الضخمة التي تضمنتها كافة المبادرات لاسيما سياسة الجوار الأوروبية.

-صحيح أن الشراكات التي ميزت منطقة المتوسط لم تحقق أهدافها المعلنة و لم تحقق نجاحات كبيرة إلا أنها تعد مؤشر لتطور العلاقات بشكل قانوني و أعطت للعلاقات المتوسطية دفعا لتجاوز الخلافات و بناء الثقة بين ضفاف المتوسط.

-كل المبادرات التي تم طرحها في المتوسط إما عرفت تنفيذ خاطئ لبرامجها و عدم اكتمالها كما هو حال مسار برشلونة 1995م،و إما شهدت ميلاد متعثر كالإتحاد من أجل المتوسط أو إعادة طرح آليات جديدة لتعديلها و محاولة إنجاحها بزيادة التمويل و فرض القيود و الشروط حتى تكون أكثر فاعلية كما هو حال سياسة الجوار الأوروبية لسنة2004م.

-قد يكون عدم تحقيق نجاحات كبيرة في العلاقات المتوسطية لعامل المصلحة لكل طرف من أطراف الشراكة"، و قد يكون السبب هاجس غياب الثقة بين الأطراف أو السببين معا ،كما يمكن أن يرجع السبب لغياب الحوار و الاتصال باعتبارهما الأساس لنجاح أي شراكة.

المبحث الثاني:المواقف الأوروبية على الحراك السياسي العربي.

تمثلت المواقف الأوروبية في مجموعتين الأولى تمثلت في موقف الإتحاد الأوروبي والثانية تمثلت في موقف القوى الأوروبية الكبرى وهي كالآتي:

المطلب الأول:موقف الإتحاد الأوروبي من الحراك السياسي العربي.

يعد الاتحاد الأوروبي منظم الحركة الوحيد الأكثر فاعلية واستجابة مع الحراك السياسي العربي و الممثل لدول الضفة الشمالية،فمند بداية الحراك جاءت مواقف الاتحاد متباينة بتبنيه مقاربة دعنا نرى و ننتظر "wait and see"[1]،إذ كانت استجابة الإتحاد الأوروبي متأخرة تجاه الحراك في تونس وغير واضحة إلا بعد تنحي الرئيس بن علي،فاتخذ الاتحاد الأوروبي دور الجار الذي يقدم يد المساعدة لتونس ما بعد بن علي بغية تجنب عواقب غير معروفة العواقب.

جاء رد الفعل الأوروبي داعما للحل السلمي و انتقال الديمقراطي لسلطة في تونس،و هو ما عبرت عنه مسؤولة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي كاثرين آشتون التي دعت إلى ضرورة تطبيق الديمقراطية و تكريس القانون في الوطن العربي[2]،إذ يمثل الرد الأوروبي تجاه الأحداث في تونس عن الرغبة في تحقيق الاستقرار و السلام لأنه يمثل مؤشر الآمان لضمان المصالح الأوروبية داخل تونس هذا من جهة،و كذا استباق منع انتقال أي آثار سلبية في حال فشل انتقال السلمي لسلطة داخل تونس،و قد مثل الحراك التونسي دور في طرح الإتحاد الأوروبي لمبادرات جديدة لتعاون في منطقة المتوسط.

---

[1]-محمد مطاوع،**الغرب و قضايا الشرق الأوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي الوقائع و التفسيرات**،ط1،بيروت:مركز الدراسات للوحدة العربية،2014،ص268.

[2]-خليل سامي أيوب،موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية،**الحوار المتمدن**،العدد:3564،2ديسمبر2011،من موقع:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741

أما فيما يتعلق بموقف الإتحاد الأوروبي من الحراك في مصر فهو متباين،إذ جاء في بادئ الأمر حياديا بين دعمه للمتظاهرين و بين مطالبته للنظام بإدخال إصلاحات جديدة،و هو ما عبر عنه رئيس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبوي بتأسفه من عدم اتخاذ الاتحاد الأوروبي لموقف موحد من أحداث التي تشهدها مصر[1]،ليعرف رد الفعل الأوروبي تطورا مع تطور الأحداث داخل مصر و هو ما جاء على لسان كاثرين آشتون أن الإتحاد الأوروبي قلق تجاه تصاعد العنف و استخدام القوة تجاه المتظاهرين،ليخرج بعد ذلك الاتحاد في موقف أكثر صراحة عندما دعا النظام المصري إلى ضرورة إنهاء العنف و ...و بدء عملية الإصلاح الضرورية"[2]،فموقف الاتحاد الأوروبي تجاه ما حدث في مصر ظل ثابت ما بين دعم المتظاهرين و حماية النظام متتبع سياسة ضرب عصفورين بحجر واحد،إذ تدعم تطبيق الديمقراطية من جهة مع الحفاظ على النظام القائم من جهة أخرى،فموقف الإتحاد بقي يتعلق بمدى تطور الأحداث إلى غاية رحيل الرئيس حسني مبارك أين أعلن الاتحاد الأوروبي عن ضرورة نقل السلطة سلميا إلى الشعب دون ممارسة العنف[3]،وبعد تنحي الرئيس مبارك دعا الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة الحوار لتشكيل حكومة موسعة،و تقديم الدعم من أجل الانتقال السلمي للسلطة والمساعدة على إقامة انتخابات حرة و نزيهة[4].

ما يلاحظ على موقف الإتحاد الأوروبي تجاه الحراك في كل من تونس ومصر هو الخوف وعدم التسرع في إصدار أي موقف من شأنه أن يؤثر على طبيعة العلاقة بين الطرفين لاسيما بعد تنحي رأس السلطة-في كلا البلدين،كما أن عدم وضوح موقف الاتحاد يعود لغياب الثقة بين الأقطاب الكبرى في الاتحاد على غرار فرنسا إيطاليا ألمانيا بريطانيا و هو ما يفسر التجاذب في المواقف بين التأييد و الرفض و الحياد،فالاتحاد الأوروبي واجه اختبار السياسة الخارجية الموحدة و فشل فيه مرة أخرى و ذلك بعد تبني كل دولة لموقف خاص دون الرجوع للمفوضية الأوروبية.

---

[1]-تسلسل زمني:الأصداء و ردود الفعل الدولية على أحداث مصر،11 فبراير 2011،من موقع: www.bbc.com/arabic/middeleast/2011/02/110203

[2]-إبراهيم عبد الكريم و أخرون،**ثورة 25 يناير المصرية،تقرير تحليلي**،مركز دراسات الشرق الأوسط،أبريل 2012،من موقع:www.mesc.com.jo/studies/studies-la-20

[3]-محمد مطاوع،**مرجع سابق الذكر**،ص271.

[4]-تسلسل زمني :الأصداء و ردود الفعل الدولية على أحداث مصر،**مرجع سابق الذكر.**

الاتحاد الأوروبي في استجابته للحراك التونسي و المصري وقف أمام اختبار تطبيق مبادئه المعلنة بين نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان،وبين سياسته الداعمة للأنظمة والتي تخالف مبادئه فما كان على الاتحاد سوى تبنى سياسة الصمت تارة والحياد تارة أخرى.

أما فيما يتعلق برد الفعل الأوروبي على الحراك في ليبيا فكان أكثر برهان على غياب السياسة الخارجية الموحدة،وذلك في الوقت الذي خرجت فيه كل من فرنسا وبريطانيا تدين قمع المتظاهرين وتتبنى دعم المعارضة،وفي المقابل عارضت ألمانيا وإيطاليا ذلك واعتبرت أن زوال نظام معمر القذافي يضرب مصالحها،[1]هذه المواقف المتباينة في الرؤى أثبتت من جديد استحالة تبني موقف موحد للاتحاد الأوروبي لاسيما بين أقطابه الكبرى ذلك لتحكم المصالح في سياسة كل دولة.

أما الموقف الرسمي تحت مظلة الاتحاد الأوروبي فكان ببحث كاثرين آشتون للأوضاع في ليبيا مع رئيس الجامعة العربية،إذ عبرت عن قلق الاتحاد من تفاقم العنف في ليبيا ودعت كل الأطراف إلى ضرورة الوقف الفوري للقمع والعنف[2]،ليبقى الموقف الأوروبي تجاه ليبيا متضارب و غير منسجم بين أعضاء الاتحاد بين مؤيد لاستعمال القوة العسكرية وبين معارض لذلك،ولكن ما يمكن تأكيده تجاه الموقف الأوروبي تجاه الأوضاع في ليبيا ظل غير واضح وذلك لتجنب أي تجاذب لاسيما بعد ما حدث في تونس ومصر عقب سقوط أكبر حليفي لأوروبا،فأي موقف من الاتحاد كان من شأنه التأثير على مستقبل العلاقات بين الطرفين فليبيا كانت تمثل حصن منيع لأوروبا في مجال مكافحة الهجرة غير شرعية.

تعد ليبيا من أكبر ممول للطاقة للإتحاد الأوروبي،إذ تحتوي على أكبر احتياطي الغاز في منطقة جنوب المتوسط،و أي موقف من الإتحاد الأوروبي سيؤثر على مستقبل العلاقات بين الطرفين لذلك اتخذ الاتحاد موقف الحياد باعتباره ورقة مضمونة في كلتا الحالتين سواء سقوط النظام أو فوز المعارضة،بعد سقوط نظام القذافي كان الإتحاد الأوروبي أول الوفود التي قامت بزيارة ليبيا في

---

[1]-**محمد مطاوع،مرجع سابق الذكر،ص271.**

[2]-خليل سامي أيوب،**مرجع سابق الذكر.**

12نـوفمبر 2011م،[1]هـذا مـا يفسـر سـرعة الاتحـاد الأوروبي لحمايـة مصـالحها في ظـل الحكومـة الجديـدة،كما بـادر الاتحـاد بتقـديم المسـاعدة الماديـة و الفنيـة مـن أجـل ضـمان الأمـن والاسـتقرار في ليبيا،والذي يعد هدف جوهري في السياسة الخارجية الأوروبية لاسيما مع جيرانه في منطقة المتوسط.

أما بخصوص موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة في سوريا جاء أكثر وضوح و شفافية من المواقف السابقة للإتحاد،إذ منذ بداية الحراك تبنى الاتحاد موقف صريح و هو عدم التدخل العسكري و في الوقت نفسه يدعو لإسقاط نظام الأسد سلميا دون اللجوء للعنف[2]،و لكن بعد استفحال العنف و استخدام القوة من قبل نظام الأسد خرج الاتحاد ليعلن صراحة عن حضر تصدير الأسلحة و المعدات و الأشـخاص الـذين يشـاركون في قمـع الشـعب،كما قـام الاتحـاد بتعليـق كافـة الـبرامج الثنائيـة بـين الطـرفين[3]،إذ تميـز رد الفعـل الأوروبي تجـاه الأزمـة السـورية بالتجـاوب السـريع مقارنـة بـردود فعلـه السابقة،وهذا يرجع لإدراك الاتحاد أن لا مكان له في المنطقة العربية إذا بقي مكتوف الأيدي،لأن ما يحدث في المنطقة العربية ليس احتجاجات عابرة،وإنما موجة للتغيير الحقيقي قادها الشعب ممثلا في الشباب،فقد تيقن الاتحاد أن دعم الأنظمة على حساب الشعوب قد ولى.

على الرغم من العقوبات الدولية التي فرضت على النظام السوري من قبل التحاد الأوروبي"القرار رقم 523 الصادر في 2 سبتمبر 2011 المتعلق بتعليق اتفاق التعاون الاقتصادي ما بين الجماعة الأوروبية و سوريا، و القرار782 الصادر ديسمبر 2011 المتعلق بفرض التدابير التقييدية فيما يخص التصدير و الاستيراد ضد سوريا و القرار 782 الصادر ديسمبر 2011 المتعلق بفرض الحضر على دخول بعض الشخصيات السورية للإتحاد الأوروبي،و القرار رقم735 الصادر يوم 14 نوفمبر "[4]،إلا أن ذلك لم يف بالغرض للحد من العنف بل زاد من حدته،وهو الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى

---

[1]-**مذكرة المفوضية الأوروبية**،استجابة الاتحاد الأوروبي لربيع العربي،16ديسمبر2011،من موقع:http://www.euneighbours.eu/mainmed.php?id=297&id_type=3&lang_id=470

[2]-محمد المطاوع،**مرجع سابق الذكر**،ص274.

[3]-مذكرة المفوضية الأوروبية،**مرجع سابق الذكر.**

[4]-للمزيد حول العقوبات الأوروبية ضد سوريا يرجى الإطلاع على الجريدة الرسمية لإتحاد الأوروبي الصادرة منذ 2011،من موقع: eur-lex.europa.eu /legal-content /fr/txt/

دعوة الأسد لتنازل عن الحكم وتشجيع الحوار، وهو ما عبرت عنه الناطقة باسم السياسة الخارجية للاتحاد "حان الوقت ليتنحى الأسد، وأمام إصرار الرئيس الأسد على مقاومة الدعوات التي تطالبه بالرحيل عن السلطة، لجأ الاتحاد الأوروبي في مايو 2013 إلى إعلان رفع الحظر عن تصدير السلاح للمعارضة[1]،كإعلان صريح من الاتحاد لدعم المعارضة السورية بقيادة الجيش الحر و كانت الملامح الأولى لتدويل القضية السورية،و ذلك بعد فشل المساعي العربية لحل الأزمة و تعليق عضوية سوريا[2] من الجامعة العربية،إذ أصبحت سوريا مسرحا لتنافس الإقليمي"إيران تركيا السعودية إسرائيل"و القوى الدولية"الصين روسيا الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا"و هو ما طول أمد النزاع في هذا البلد.[3]

ما زاد من تعقيد النزاع في سوريا تحولها شيئا فشيء إلى دولة فاشلة تحوي التنظيمات الإرهابية،و مركز للانتشار السلاح،إذ أصبحت سوريا بلد لتصدير التهديدات الأمنية لأوروبا كالإرهاب و الجريمة المنظمة ناهيك عن ارتفاع موجة الهجرة التي فاقت مليون مهاجر ليس من سوريا فقط.

كما أن المواقف الأوروبية تجاه الحراك السياسي العربي في الدول الأخرى على غرار اليمن البحرين الأردن لم تختلف عما سبقها من مواقف،فالاتحاد ظل يدعو دائما لضرورة اعتماد إصلاحات وتبني آليات الانتقال الديمقراطية وفتح الحوار بين الشعوب والحكومات مع إعطاء أهمية كبرى لمؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق الاستقرار وتبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

و انطلاقا من موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الحراك السياسي الذي مس جنوب المتوسط،يمكن استنتاج النقاط التالية:

-أكد الحراك السياسي العربي على عدم وجود سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي لاسيما تجاه الحراك في تونس، ليبيا، مصر، على الرغم من محاولة تجاوز ذلك مع الأزمة في سوريا، إلا أن الحراك أوقع الاتحاد الأوروبي من جديد في نفق غياب سياسة خارجية موحدة أو على الأقل تنسيق المواقف

[1]-محمد المطاوع،**مرجع سابق الذكر**،ص274.

[3]-محمد المطاوع،**مرجع سابق الذكر**،ص274.

بين الدول الكبرى في الاتحاد،و هو ما حاولت بعض الدول تداركه من خلال تنسيق الموقف الفرنسي مع البريطاني في ليبيا مثلا.

-جاء رد فعل الاتحاد تجاه الحراك السياسي العربي غير واضح ويتسم بالضبابية في بداية الحراك،ليتطور مع تطور الأحداث في دول الحراك كتونس مصر،كما أن موقف الاتحاد أصبح يتميز بالوضوح بعد أن تيقن من أن هدف الحراك "التغير"،وعلى العموم تميز رد الفعل الأوروبي إما بالحياد أو دعم التغيير.

-كل مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه الحراك السياسي إلا وتم بناءها بما يتماشى و مصلحة أوروبا لاسيما ما يتعلق بالمصالح الاقتصادية بدرجة كبيرة والمصالح الأمنية كأولوية قصوى، وهو ما بدى بوضوح تجاه الحراك في ليبيا و سوريا.

-كشف الحراك السياسي العربي النقاب عن مبادئ الاتحاد الأوروبي القائمة على دعم الديمقراطية والإصلاح وتحقيق الرفاهية للشعوب،إذ أن هذه المبادئ لا وجود لها من حيث التنفيذ على الأقل مع دول جنوب المتوسط،و هو ما كشف عنه الحراك السياسي الذي قام على المطالبة بالإصلاح في شتى المجالات،إذ أن علاقة الاتحاد الأوروبي مع الطرف الجنوبي واقعيا قائمة على حماية المصالح الأمنية للاتحاد في شتى المجالات لاسيما آمن الطاقة، مكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب،و ليس على دعم الإصلاح و التغيير في الجنوب.

-حتم الحراك السياسي العربي على الاتحاد الأوروبي ضرورة إعادة النظر في سياساته تجاه الجنوب،و ضرورة إعطاء أهمية لمكانة الشعوب في سياسات الإتحاد تجاه الجنوب مستقبلا من أجل بناء علاقات أكثر فاعلية و دينامكية.

المطلب الثاني:موقف بعض الدول الأوروبية الحراك السياسي العربي.

شهد الحراك السياسي العربي منذ بدايته انقسام في المواقف واختلاف في رد الفعل بين الرافض والمؤيد للحراك وبين الدول التي اتخذت من الصمت موقفا لها وبين من اتخذ من الحياد تعبيرا عن

سياساتها تجاه الحراك،أما فيما يتعلق بالدول الأوروبية،فقد عرفت تباينا في مواقفها لاسيما بين القوى الكبرى على غرار فرنسا إيطاليا ألمانيا بريطانيا إسبانيا والتي اختلفت مواقفها،وعليه سنحاول عرض ردة فعل القوى الكبرى في المتوسط كالآتي:

الفرع الأول:الحراك السياسي في تونس.

تمثلت المواقف الدولاتية فيما يلي:

-فرنسا:منذ بداية الحراك في تونس أعلنت فرنسا مساندتها للنظام التونسي وذلك على لسان وزيرة الخارجية الفرنسية آليو ماري التي اعتبرت أن بلادها على استعداد لتقديم المساعدات العسكرية للنظام من أجل التصدي للاحتجاجات والمظاهرات[1]،ولكن الموقف الفرنسي لم يستمر طويلا حيث تغير نتيجة تغير الأحداث داخل تونس من جهة،وكدا ضغوط الرأي العام الفرنسي.فقد تحول الموقف من مساندة النظام إلى رافض لبقاء الرئيس بن على في السلطة،وحتى غير قابل لاستقباله بعد تنحيه عن الحكم وذلك كمحاولة أخيرة من فرنسا لتلميع صورتها تجاه الجالية التونسية الموجودة بكثرة في فرنسا،وحتى تحافظ على مصالحها داخل تونس في ظل النظام الجديد.

عقب تنحي الرئيس بن علي عن الحكم أعلنت فرنسا استعدادها لتقديم المساعدة من أجل إتمام عملية الانتقال السلمي للسلطة،وكانت أولى العمليات الفرنسية هي تجميد كافة المعاملات المالية المشبوهة لتونس في فرنسا[2]،وهذا الموقف الفرنسي تجاه الحراك التونسي كشف عن عجز الدبلوماسية الفرنسية في التعامل مع الأزمات القصيرة،كما أن الحراك التونسي أثر على المصالح الفرنسية بشكل كبير لاسيما وأن فرنسا تعد أهم شريك اقتصادي لتونس،فبعد الحراك غادرت حوالي 60شركة فرنسية الأراضي التونسية.[3]

---

[1]-خليل سامي أيوب،**مرجع سابق الذكر.**

[2]-**المكان نفسه.**

[3]-من موقع: http://www.jomhouria.com/art6527

-إيطاليا: لم يكن رد الفعل الإيطالي واضحا في بداية الحراك ولكن مع تطور الأحداث بدأ الموقف يتضح جليا لإيطاليين،إذ دعا وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فرانتيني كل من النظام السياسي في تونس والشعب إلى ضرورة الهدوء والحوار من أجل التوصل إلى حلول ترضي كافة الأطراف[1]،لأن أي غياب للاستقرار له تداعياته على الأمن في إيطاليا بسبب قرب الجوار وكذا تعد تونس حاجز منيع ضد الهجرة غير الشرعية فأي انفلات أمني في تونس ستكون تداعياته وخيمة،وبالفعل مند الحراك الذي مس تونس ارتفعت موجة الهجرة غير شرعية تجاه إيطاليا،كما عرفت الاستثمارات الإيطالية في تونس تراجع كبير إذ غادرت 63 شركة إيطالية تونس على الرغم من كون الحراك كان سلميا[2].

-ألمانيا:على غرار الموقف الفرنسي والإيطالي جاء رد الفعل لألمانيا واضح مند البداية،إذ دعت إلى ضرورة اعتماد الحوار بين جميع الأطراف من أجل إيجاد حل للأزمة،فموقف ألمانيا جاء حيادي منذ البداية ومؤسس على التوازن بين الطرفين حتى لا تكون هناك أي خسارة في كلتا الحالتين،وعقب هروب الرئيس بن علي دعت ألمانيا على لسان المستشارة آنجيلا ميركل إلى ضرورة تأسيس الديمقراطية في تونس،[3] وأن تونس أمام فرصة جديدة لبناء الدولة وفق الأسس والآليات التي تعطي مجال واسع لحرية الصحافة والتجمع.

إن الموقف الألماني تجاه الحراك في تونس يؤكد الرغبة الألمانية في تحقيق أهداف إستراتجية في المغرب العربي ومحاولة التوسع عبر البوابة التونسية،وهذا بطرق حضارية وهو ما عبر عنه وزير الداخلية الألماني"إن تحقيق الأمن والاستقرار لا يتحقق إلا بالديمقراطية

تكشف ردود الفعل لكل من فرنسا إيطاليا ألمانيا أن تونس تمثل مجال حيوي لهذه الدول وذلك لتمركز مصالح حيوية و استراتيجية داخل تونس،وأي رد فعل غير منطقي من شأنه أن يقضي على

---

[1]-خليل سامي **أيوب،مرجع سابق الذكر.**

[2]-**موقع نفسه.**

[3]- **ردود الفعل الدولية على الثورة التونسية**،من موقع:https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8

مصالح هذه الدول في تونس، والدليل الموقف الفرنسي في بداية الحراك جعل الرأي العام التونسي و الجالية التونسية بفرنسا تنقم على النظام الفرنسي حتى دفع بوزيرة الخارجية آليو ماري للاستقالة،كما هو الحال بالنسبة للموقف الإيطالي الذي عرف غموضا في بداية الحراك وهو الأمر الذي أثر على الاستثمارات الإيطالية داخل تونس والتي عرفت تراجع كبير وإفلاس العديد من المؤسسات وإغلاقها.

الفرع الثاني:الحراك السياسي في مصر.

لقد جاء رد الفعل تجاه الحراك في مصر أكثر حذرا و غير متسرع مقارنة بما حدث في تونس،إذ حاولت كل من فرنسا و إيطاليا التكفير عما بدر منهما تجاه تونس،و عليه ما هي أهم ردود الفعل تجاه الحراك في مصر:

-فرنسا:على غرار موقف فرنسا من الأحداث في تونس جاء رد الفعل تجاه مصر أكثر حذرا،إذ دعت فرنسا الرئيس حسني مبارك بضرورة إجراء عملية تغيير عبر حكومة واسعة التمثيل وإجراء انتخابات حرة و ضرورة التعامل مع الأحداث الجديدة باعتدال دون اللجوء إلى العنف كما شددت فرنسا على النظام المصري للاستجابة لتطلعات و مطالب الشعب المصري.[1]

إن الموقف الفرنسي تجاه الحراك في مصر يبين مدى المراجعة التي مست الخارجية و الرئيس نيكولا ساركوزي لمواقفه بعد إدراكه أن أعصر دعم الأنظمة الاستبدادية قد ولى،و أنه لا وجود لأي قوة يمكن أن تقف في وجه طوفان التغيير خصوصا إذا حمله الشباب الذي لا يعترف بالتراجع،فالموقف الفرنسي أثبت عقلانية في التعامل مع مصر وذلك بعد أن أثبت فشلا في تونس.

-إيطاليا:جاء رد الفعل الإيطالي على الحراك تجاه مصر في بدايته متردد و غير مقنع،و قد تم ربط الاستقرار في المنطقة بمدى الاستقرار في مصر لأن أي تغيير مفاجئ لنظام من شأنه قلب كافة

[1]-خليل سامي أيوب،**مرجع سابق الذكر.**

المعادلات،إذ دعا وزير الحكومة الإيطالي سيلفيو برلسكوني إلى ضرورة الانتقال الديمقراطي دون التخلي عن الرئيس حسنى مبارك.[1]

أما ردة الفعل الإيطالية عقب تنحي حسني مبارك فجاءت تعبر عن تطلعات الشعب المصري،إذ عبر رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني"أن لا جديد في مصر فقد صنع المصريين التاريخ كالعادة"[2]نجد أن الموقف الإيطالي تجاه مصر جاء أكثر عقلانية و حذرا و يتماشى مع تطور الأحداث داخل مصر ليعلن صراحة عن رفضه لبقاء النظام المصري،فإيطاليا كانت من الدول الأولى التي نادت برحيل الرئيس المصري لاسيما و أن مصر تجمعها علاقات وثيقة مع إيطاليا في المجال الاقتصادي،و حتى تحافظ إيطاليا على مصالحها لابد من أن تكيف مواقفها مع ما يخدم مصالحها.

-بريطانيا:تعد بريطانيا أهم الشركاء لمصر نتيجة للعلاقات التاريخية التي تربط البلدين،إذ جاء رد الفعل البريطاني داعم للمتظاهرين و في اتصال لرئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون مع الرئيس المصري دعا فيها إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع الإصلاحات و أبدى فيها عن قلق بريطانيا تجاه العنف الحاصل في مصر و استنكر بشدة قمع النظام للاحتجاجات السلمية[3]،و بعد تطور الأحداث كانت بريطانيا من بين الدول التي دعت إلى رحيل الرئيس بعد اشتداد العنف،و أن مطالب الشعب المصري مشروعة و هو ما عبر عنه ويليام هيج[4].

عقب تنحي الرئيس المصري من بين الدول التي باركت انتصار المصريين كانت بريطانيا و اعتبرت أن ما قام به المصريين هو انجاز تاريخي و اعتبر ديفيد كامرون" أن ثورة المصريين دخلت من الباب الواسع فلا بد من تدريسها في المدارس"[5]،يعد الموقف البريطاني عقلاني و متوقع من بلد يقدس الحرية و يحترم التغيير هذا من جهة،إلى جانب التواجد الكبير للجالية المصرية وتأثيرها الكبير داخل هذا البلد

---

[1]-تسلسل زمني :الأصداء و ردود الفعل الدولية على أحداث مصر،**مرجع سابق الذكر.**

[2]-من موقع:http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/14.htm

[3]-خليل سامي أيوب،**مرجع سابق الذكر.**

[4]- تسلسل زمني :الأصداء و ردود الفعل الدولية على أحداث مصر،**مرجع سابق الذكر.**

[5]-محمد نظمي،**ثورة مصر في زعماء العالم**،من موقع:http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/14.htm

و في شتى المجالات لاسيما في المجال السياسي و الاقتصادي،كما أن رد الفعل البريطاني يعد سياسة إست باقية لحماية مصالح الدولة في مصر خصوصا و أن مؤشرات تغيير النظام كانت على الأفق عقب تغير النظام في تونس.

-ألمانيا:باعتبار ألمانيا أهم دعائم الاتحاد الأوروبي و أهم الفاعلين في المتوسط، جاء رد الفعل الألماني يتماشى و تطور الأحداث في مصر،إذ دعا لضرورة إجراء تغيير يتماشى و الأحداث كما نوهت بشدة على استخدام العنف ضد المتظاهرين،إذ طالبت ألمانيا الرئيس حسني مبارك بضرورة إجراء إصلاحات مستعجلة،و مع تسارع و تطور الأحداث دعت ألمانيا مع نظائرها الأوروبيين إلى ضرورة ترك مبارك للحكم.

لقي نجاح الحراك في مصر ترحيب كبير من قبل ألمانيا و هو ما عبر عنه السفير الألماني بمصر"الثورة في مصر تشبه ثورة وحدة ألمانيا فقد حافظت على كونها سلمية"[1]،إذ نجد أن موقف ألمانيا اتجاه ما حدث في مصر جاء

منسجم و موقفها تجاه الحراك في تونس،و هو ما يبين قدرة ألمانيا على استخدام القوة الناعمة من أجل تمرير سياساتها و مصالحها في المنطقة،و كدا إقامة علاقات مع نظم ديمقراطية فالمبدأ الألماني يرى أن تحقيق المصالح يتماشى بخط متوازي مع تحقيق الديمقراطية.

الفرع الثالث:الحراك السياسي في ليبيا.

إن الحراك السياسي في ليبيا جاء مغاير تماما عن جيرانه لأن الشعب ثار رئيس أو إن صح التعبير كان معمر القذافي هو رئيس الجمهورية و وزير الدفاع و القضاء و الاقتصاد،فالإطاحة به يعني إزالة كافة المؤسسات فالقذافي كان يمثل كافة ليبيا كما يرى هو،لذلك جاء رد فعل الرئيس على الحراك عنيفا،كما أن ردود الفعل الدولية جاءت حذرة و عنيفة في نفس الوقت ذلك لما يمثله القدافي لأن نجاح الحراك يعني بناء دولة ليبية جديدة و إقامة علاقات جديدة،و في حال فشل الحراك سيكون رد

[1]-الموقع نفسه.

الفعل غير متوقع على خصومة لاسيما و أن القدافي عرف بجنونه و ردة فعلة غير المسبوقة،و هو ما جعل المواقف الدولية متباينة و حذرة تتماشى و تطور الأوضاع.

-فرنسا:على الرغم من العلاقات القوية التي جمعت بين الرئيسين الفرنسي و الليبي إلا أن إدانة فرنسا للعنف الحاصل داخل البلاد نتيجة الحراك ألغى جميع الصفقات لاسيما العسكرية،إذ اعتبر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 21 فيفري2011م أن استخدام غير مقبول للقوة تجاه المتظاهرين و طلب بضرورة إيجاد الحل السلمي،و لكن استمرار العنف في ليبيا و تفاقم استخدام القوة ضد الشعب بدلت من الموقف الفرنسي،إذ دعت وزيرة الخارجية الفرنسية ميشال آليو ماري إلى ضرورة الوقف الفوري للعنف،ليخرج بعدها نيكولا ساركوزي داعيا الرئيس الليبي بالرحيل عن الحكم[1].

إن رد الفعل الفرنسي في التعامل مع الأوضاع في ليبيا جاء كتعزية لنفس عما حدث مع فرنسا في تونس،و مع استمرار العنف ضد المدنين تم اتخاذ مجموعة من التدابير كفرض حظر جوي على الطائرات العسكرية هذا القرار الذي لقي دعم فرنسي قوي،كما عملت فرنسا على تمرير قرار أممي رقم 1973 لتدخل العسكري في ليبيا حتى تم إقراره بمباركة فرنسية،و بعد صدور القرار قامت كل من فرنسا و بريطانيا باتخاذ إجراءات التنفيذ.[2]

يأتي رد الفعل الفرنسي متوقعا لاسيما و أن فرنسا في هذه الفترة كانت تعيش تحت مشاكل الأزمة المالية،إلى جانب معارضة الرأي العام الفرنسي لسياسات ساركوزي الفاشلة،فكان لابد من توجيه الأنظار من البيئة الداخلية إلى البيئة الخارجية فوجدت ليبيا أفضل اختبار لتصحيح سياسات فرنسا بعد الفشل الكبير في تونس،كما أن الموقف الفرنسي جاء انتقاما من ليبيا بسبب سياسة القدافي المناهضة للغرب،و معارضته لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي طرحه الرئيس ساركوزي سنة 2008م،و الذي عول كثيرا على ليبيا لتمويل المشروع التي كانت تمر ببحبوحة مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

---

[1]-منى حسين عبيد،أبعاد تغيير في النظام السياسي الليبي،**دراسات دولية**،العدد51، ص 45.

[2]-**المرجع نفسه**،ص47.

-إيطاليا: نتيجة للعلاقات التاريخية و الاقتصادية التي تجمع البلدين و التي توجت باتفاقية الصداقة سنة 2008 م و التي أنهت عقود من الخصام بين ليبيا و إيطاليا،و بعد بداية الحراك السياسي في ليبيا جاء رد الفعل الإيطالي على الأوضاع داخل البلاد حذرا و غير متسرع،إذ اعتبر رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني"أنه لا يريد أن يثير قلق الزعيم الليبي في وسط التمرد"[1]،و لكن هذا الموقف الإيطالي أثار جدلا كبير لدى أواسط الشعبين،و ذلك بالرغم من تصاعد العنف و القمع ،إلا أن الموقف الإيطالي ظل غامض و غير صريح من الحراك،و تم رد ذلك إلى كون الأوضاع تتطور و أن لإيطاليا مصالح كثيرة في المنطقة ناهيك عن القرب الجغرافي بين البلدين و هو ما عبر عنه رئيس الوزراء الإيطالي.

يفسر رد الفعل الإيطالي أنه يتوقف على مصالح البلد في ليبيا و ليس بما يحدث على الأرض،فهدف إيطاليا هو الحفاظ على استقرار ليبيا و حماية مصالحها لأن غياب الأمن له تداعياته على البيئة الإقليمية فما بالك إذا كانت المسافة تقدر ب 300 كلم^2 بين إيطاليا و ليبيا،و في حال سقوط النظام الليبي ستشهد المنطقة ارتفاع كبير لموجة الهجرة غير الشرعية و بالفعل هو ما حدث عقب سقوط ليبيا في دوامة العنف،إذ شهدت منطقة المتوسط أكبر موجة للهجرة في الفترة ما بين 2012-2015 إذ كانت الوجهة الأولى إيطاليا،كما أن الروابط الاقتصادية التي تجمع بين البلدين هي التي تفسر الموقف الحذر لإيطاليا،إذ تم النظر لحجم الاستثمارات في مجال النفط مثلا "25مليار دولار استثمار لشركة ايني ENI"و البناء"5 مليار دولار استثمار امبريجيلو استالدي Impregilo Astaldis"[2]،هذه الروابط الاقتصادية و الأمنية هي التي جعلت من رد الفعل يكون حذر و غير

---

[1]-محمد عبده حسنين،إيطاليا تلغي معاهدة الصداقة مع ليبيا و تعتبر أن القدافي ليس شريكا لها،**الشرق الأوسط**،من موقع:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=610641&issueno=11782#.WCDKAfk97Mw

[2]-من موقع:http://www.albawaba.com/ar/

متسرع و الخوف من تحول ليبيا إلى دولة مصدرة للعنف،و هو ما عبر عنه وزير الداخلية الإيطالي"لا نسمح لليبيا بأن تصبح من باب آخر أفغانستان قادمة لنا"[1].

على الرغم من إلغاء معاهدة الصداقة بين ليبيا و إيطاليا إلا أن هذه الأخيرة عارضت استخدام أراضيها لاستعمال القوة العسكرية في ليبيا،و دوما تفضل إيطاليا الحل السلمي لأزمة الليبية لأنها تدرك جيدا عواقب التدخل العسكري و تداعياته على ليبيا أولا و دول الجوار ثانيا لاسيما و أن البلدين تفصل بينهما مسافة300 كلم، إذ تعد ليبيا ممر عبور للمهاجرين الأفارقة نحو أوروبا عبر إيطاليا ،و كان أول تهديد وجهه الرئيس معمر القدافي للإتحاد الأوروبي بوقف التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية،و ليس هذا فقط بل تنامي عدة ظواهر عابرة للحدود كالإرهاب الجريمة المنظمة و انتشار السلاح،إذن الموقف الإيطالي تجاه ليبيا مبني على المصلحة الأمنية و الاقتصادية فأي انفلات أمني داخل ليبيا يعتبر ضربة مباشرة لإيطاليا لذلك جاء الموقف حذر و غير صريح.

أما فيما يتعلق بالرد الفعل **الألماني** لقد تميز منذ بداية الحراك بالوضوح إذ تم التنديد بالعنف الممارس ضد الشعب،و اعتبرت ألمانيا أن خطاب القدافي مع شعبه مرعب لتهدد بعد ذلك بتأييد فرض العقوبات الدولية على النظام الليبي،لتعلن آنجيلا ميركل بعد ذلك بضرورة رحيل القدافي،و هذا الموقف لا يعني أن ألمانيا وافقت على التدخل العسكري بل كانت من الدول المعارضة لاستخدام القوة،إذ يبقى الموقف الألماني صريح تجاه الحراك الذي مس المنطقة العربية من تونس مصر وصولا إلى ليبيا،إذ تعبر ألمانيا من الدول التي تتبنى مبدأ إقامة نظم ديمقراطية تعد الخيار الأول لتطور و الاستقرار.

أما الموقف **البريطاني** فكان أكثر حدة تجاه ليبيا نتيجة استخدام القوة و اشتداد العنف ضد المدنين من قبل النظام،إذ دعت بريطانيا لضرورة احترام حقوق الإنسان،و نتيجة تأكد بريطانيا و العالم أنه لا رجعة من استخدام القوة من قبل النظام دعت بريطانيا إلى ضرورة محاكمة الرئيس معمر

[1]-أحمد الدياب،**خيارات إيطاليا الصعبة في مواجهة الأزمة الليبية**،من موقع:http://www.alhayat.com/Articles/9197628/

القدافي على الجرائم التي تم ارتكابها، كما أن بريطانيا تعد البلد الشريك لفرنسا في تنفيذ القرار الصادر عن مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية ضد النظام الليبي.[1]

يبقى رد الفعل لكل من فرنسا إيطاليا و ألمانيا بريطانيا تجاه الحراك السياسي في ليبيا محكوم بمدى مصلحة كل دولة لاسيما إذا تم النظر للغنى الذي تزخر به البلاد، إذ تعد أغنى الدول المتوسطية في مجال الطاقة،و ما يهم هذه الدول هو تحقيق أمن الطاقة بدرجة أولى،إلى جانب بناء نظام جديد في ليبيا يكون أكثر موالاة لسياسات الغربية،و له ضمانات قوية لضمان أمن و استقرار أوروبا على عكس نظام القدافي الذي طالما تميز بسياسته العدائية للغرب،الأمر الذي جعل سياسات الغرب أكثر حدة ضده مقارنة بالنظام في تونس و مصر.

الفرع الرابع:الحراك السياسي في سوريا.

لم تكن سوريا أفضل حالا من ليبيا فيما يتعلق بردود فعل القوى المتوسطية الكبرى ضد نظام الأسد الذي تميز بعدائه للغرب و إسرائيل على الرغم من العودة التدريجة عن سياساته سنة 2008 م،إذ مند بداية الحراك السياسي في سوريا و ردود الفعل لم تتوقف و هو ما سيتم التعرض له.

-فرنسا:جاءت أولى ردود الفعل الفرنسية تجاه الحراك السوري بدعوة الأسد إلى وقف العنف و ضرورة إجراء الإصلاحات،و مع تسارع الأحداث و زيادة بطش النظام السوري ضد المدنين طلبت فرنسا بتاريخ18 آب2011في بيان مشرك مع ألمانيا و بريطانيا الأسد بمغادرة السلطة،ليزداد رد الفعل تصاعدا مع تصاعد العنف وصل إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين،إذ تم غلق السفارة الفرنسية في دمشق بتاريخ 2 مارس2012 ليتم بعدها طرد السفيرة السورية بباريس نتيجة المجازر التي ارتكباها النظام ضد المدنين،كما أن الموقف الفرنسي عرفا تطورات كبيرة لاسيما عندما تم الاعتراف

[1]-**ليبيا قوات المجلس الانتقالي تعلن دخول سرت و كامرون و ساركوزي يتعهدان بدعم المجلس الانتقالي**،15 سبتمبر2011،من موقع: www.bbc.com/Arabic/middleast/2011/09/110915

بالائتلاف الجديد للمعارضة السورية ممثل شرعي للشعب السوري،و يأتي رد الفعل الفرنسي نتيجة إدراك الأخطاء التي تم ارتكابها في كل من تونس و ليبيا.[1]

على الرغم من العنف المستخدم من قبل النظام السوري إلا أن فرنسا لم تذكر في ردود فعلها أي استخدام للقوة بل على العكس استبعدت كافة الخيارات العسكرية تأكد على الحوار و الحل السلمي للأزمة في سوريا لكن دون إشراك الرئيس بشار الأسد،و هو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي فرانسو هولاند"من غير الممكن التعاطي على قدم المساواة بين الضحية و الجلاد"[2]،و يبقى رفض الفرنسي لأي تدخل عسكري نابع من الضغوط الداخلية على النظام لتورط في عمليات عسكرية تثقل كاهل الميزانية.

-**إيطاليا:**تعد من الدول الأولى التي أدانت العنف الحاصل في سوريا نتيجة الحراك السياسي،إذ اتخذت موقف صريح القاضي بضرورة تنحي الأسد بعد سياساته القمعية تجاه شعبه و استخدامه للأسلحة المحظورة،إذ استدعت إيطاليا سفيرها بسوريا أشيل أميريو لتشاور عن الأوضاع الجارية داخل سوريا،و مع تزايد العنف و سقوط العديد من الضحايا قررت إيطاليا على غرار العديد من الدول الأوروبية تعليق عمل سفارتها بسوريا[3]،و يأتي هذا القرار في الوقت الذي كانت تعيش ليبيا في حرب أهلية وصلت انعكاساتها إلى الأراضي الإيطالية عبر تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية،فكان لابد من اتخاذ موقف أكثر حدة وعقلانية في سوريا،إذ تم مطالبة الأسد بالرحيل و فتح المجال للمعارضة لبناء سوريا جديدة.

أما فيما يتعلق برد الفعل **الألماني** على الحراك في سوريا فتمثل في البداية بحماية الأسد بل و عملت على إقناع العالم و الغرب خاصة على ضرورة التسامح مع الرئيس السوري،ليعرف الموقف

---

[1]- من موقع: http://www.i24news.tv/ar/

[2]-**المرجع نفسه.**

[3]-أحداث سورية مرونة في الموقف الروسي إيطاليا تستدعي سفيرها و بريطانيا ترحب بتوسيع العقوبات،**جريدة الرياض**،العدد15745،3أوت 2011،من موقع: http://www.alriyadh.com/656071

الألماني تغيرا جدريا من داعم لنظام إلى رافض له و هو ما عبرت عنه المستشارة أنجيلا ميركل"أن بلادها تؤيد إقامة منطقة آمنة داخل سوريا"[1]،كما أن تغير ردة الفعل لدى الألمان لا يعني مساندتهم لاستخدام القوة ضد الأسد و هو ما أفادت به الحكومة الألمانية على أنها لم تتلقى أي طلب لاستخدام القوة من قبل الولايات المتحدة كما أنها لا تدرس أي خيار في هذا الاتجاه،[2]ويأتي رد الفعل الألماني تجاه سوريا بمدى تطور الأوضاع داخل البلد هذا من جهة،و كذلك بنوعية القوى الفاعلة من جهة أخرى.

يرتبط موقف للقوى الأوروبية تجاه الحراك السياسي العربي بمدى تطور الأحداث داخل الدول و كدا بمدى استمرار و طول عمر الحراك،إلى جانب الجهات الفاعلة في الحراك لكن يبقى الموقف محكوم بدرجة كبرى بالمصالح الاقتصادية و الأمنية لهذه الدول،و هو ما تم لمسه مع العديد من الدول لاسيما إيطاليا في ليبيا،و يمكن إبراز رد الفعل لدى معظم الدول الأوروبية كالأتي:

-**مرحلة المراقبة:**تبنت أغلب الدول الأوروبية في بداية الحراك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الحراك،و اكتفت بمراقبة تطور الأحداث والدعوة إلى ضرورة فتح الحوار بين الأطراف.

-**مرحلة التنديد:**نتيجة تطور الأحداث و استخدام المفرط للعنف ضد الشعب دعت الدول الأوروبية إلى وقف العنف،و ضرورة إتباع الحل السلمي في التعامل مع الحراك.

-**مرحلة التجاوب مع الحراك:**هنا قامت الدول الأوروبية باتخاذ مواقف أكثر فاعلية في التعامل مع الحراك،و ذلك بفرض العقوبات الاقتصادية و السياسية و العسكرية على الأنظمة نتيجة تفاقم العنف و القمع ضد الشعوب،إذ تم فرض حظر جوي على النظام في ليبيا،بالإضافة إلى تجميد جميع المعاملات المالية المشبوهة لرئيس التونسي و أفراد عائلته من قبل فرنسا و غيرها من العقوبات.

---

[1]-حسين عبد الحسين،**انقلاب جدري في موقف ألمانيا:تأييد التدخل العسكري في سورية**،18فيفري 2016،من موقع:http://www.alraimedia.com/ar/article/special-reports/2016/02/18/658289/nr/nc

[2]-دويتشه فليل،**جدل حول موقف ألمانيا من الأزمة السورية**،من موقع:http://www.aljazeera.net/news/international/2013/9/3/

-مرحلة قطع العلاقات الدبلوماسية: اتخذت بعض الدول الأوروبية موقف بقطع كافة قنوات الاتصال مع الأنظمة نتيجة لاستمرار القمع، و عدم استجابة الأنظمة لمطالب الشعوب و القرارات الدولية،فيتم تقليص التمثيل الدبلوماسي بين الدول الأوروبية و دول الحراك،و هو ما حصل مع غلق السفارات الفرنسية و الإيطالية في سوريا.

-مرحلة الحسم: قامت بعض القوى الأوروبية برد الفعل العنيف و بادلت الأنظمة بالعنف،و هو ما حدث ضد النظام في ليبيا من قبل فرنسا و بريطانيا.

المبحث الثالث:العلاقات المتوسطية منذ الحراك السياسي العربي.

يعد الحراك السياسي أحد التغيرات التي لعبت دور في إعادة مراجعة و صياغة العلاقات في منطقة المتوسط تتماشى و طموحات الشعوب،و ذلك في الوقت الذي عرفت فيه معظم المبادرات السابقة في المتوسط فشلا على غرار إعلان برشلونة 1995م سياسة الجوار الأوروبية 2004 الاتحاد من أجل المتوسط،فكان لابد من إعادة مراجعة هذه السياسات و صياغة آليات جديدة تقوم و تحترم خصوصيات جميع الأطراف في المتوسط.

لقد كشف الحراك السياسي العربي عن عجز المبادرات المتوسطية في تحقيق أهدافها المعلنة لاسيما تحقيق الديمقراطية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،الأمر الذي أدى بالشعوب للخروج إلى الشوارع للمطالبة بالإصلاح التغير و التنمية ،و حتى يتم الاستماع لهذه المطالب و تحقيقها بعد إسقاط الأنظمة الاستبدادية كان لابد من منظم الحركة الأقوى في المتوسط لمرافقة الإصلاحات هذه المهمة التي تبناها الاتحاد الأوروبي،و ذلك عبر تقديم المساعدة المادية و التقنية و طرح مجموعة من الآليات لمواجهة تسو نامي الديمقراطية كما عبر عنه أحد القادة الأوروبية.

عمل الاتحاد الأوروبي على تطوير سياساته مع دول الجوار لاسيما دول جنوب المتوسط التي تعد مجال حيوي لسياساته،إذ أن استقرار دول شمال المتوسط يرتبط بمدى تحقيق السلام في جواره فكان على الاتحاد الأوروبي الاستجابة للظروف التي يمر بها الجوار فتم انتهاج آليات لمواجهة التغيير المفاجئ

في الجوار،و هو ما سنحاول التعرض إليه في هذا المبحث حول عرض أهم السياسات الأوروبية منذ الحراك السياسي العربي،و معرفة ما الجديد فيها و ما يمكن أن تقدمه لدول الحراك السياسي.

المطلب الأول:الآليات الدبلوماسية و الأمنية الأوروبية تجاه الحراك السياسي العربي.

سيتم عرض مختلف السياسات الأوروبية سواء المؤسساتية ممثلة في الاتحاد الأوروبي أو الدولاتية تجاه الحراك السياسي،و كيفية التعامل مع هذا الأخير على المستويين الدبلوماسي و العسكري كالآتي:

الفرع الأول:الآليات الدبلوماسية الأوروبية تجاه الحراك السياسي العربي.

عملت أوروبا منذ بداية الحراك السياسي العربي الذي مس جنوب المتوسط على الاستجابة لهذا الظرف ،و تكييف سياساتها و الأوضاع الجديدة التي تعيش فيها المنطقة المتوسطية منذ أواخر سنة 2010،و ذلك سواء من خلال الاتحاد الأوروبي كمؤسسة أو عن طريق أقطابه الكبرى كفرنسا بريطانيا إيطاليا ألمانيا،و كانت استجابة أوروبا للحراك السياسي متنوعة ما بين السياسات الدبلوماسية و العسكرية و الاقتصادية الاجتماعية،و التي اختلفت من دولة إلى أخرى حتى و إن اجتمعت داخل البيت الأوروبي.

لقد جاء الدور الدبلوماسي الأوروبي اتجاه الحراك السياسي حذرا جدا،و هنا نتطرق للحراك التونسي كحالة عن السياسات الأوروبية تجاه الحراك السياسي،إذ بدأت السياسات الأوروبية تجاه تونس أكثر حذر و ذلك بسبب العلاقات القوية التي تجمع ما بين الاتحاد الأوروبي و تونس على كافة المستويات الاقتصادية و السياسية و حتى الأمنية،ما دفع بالسياسات الأوروبية تجاه الحراك التونسي يتميز بنوع من التريث و عدم التسرع،و ذلك عندما خرج الاتحاد الأوروبي في 10 من يناير 2011 على لسان ممثلة السياسة الخارجية كاثرين آشتون يعبر فيه عن قلقه تجاه ما يحدث في

تونس،كما دعا في بيانه النظام التونسي إلى ضرورة الاستخدام المحدود للقوة ضد الشعب و ضرورة احترام الحريات الأساسية[1].

و نتيجة لاستمرار العنف ما بين الشرطة و الشعب خرج الاتحاد الأوروبي في بيان ثان في 14 يناير يعلن فيه دعمه للشعب التونسي و رغبته في الديمقراطية،كما دعا الاتحاد إلى ضرورة إتباع الحوار باعتباره الحل المناسب للخروج من الأزمة التي تعيش فيها تونس[2]،نجد أن السياسات الأوروبية كمؤسسة تجاه الحراك السياسي التونسي قبل تنحي الرئيس بن على لم تكن صريحة و واضحة بما يكفي،إلا بعد ترك الرئيس بن علي للسلطة و ذلك عندما أصدر الاتحاد الأوروبي بيان آخر في 31يناير 2011 يعرب فيه عن ثناءه للشعب التونسي و رغبته في المطالبة بحقوقه سلميا،و الاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم المساعدة من أجل إقامة دولة ديمقراطية تحترم الحقوق و الحريات[3].

بدأت السياسات الأوروبية تجاه الحراك التونسي أكثر جدية عندما أعلن الاتحاد تجميد كل الأصول المالية للرئيس بن علي و أسرته و أقاربه و الأشخاص الذين تجمعهم صلة بالنظام ذلك يوم 7فيفيري 2011[4]،و بعد سبعة أيام قامت ممثلة الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون بزيارة لتونس معلنة عن استعداد الاتحاد تقديم الدعم في المرحلة الجديدة،ثم ترحيب الاتحاد بالخطوة التي قام بها محمد الغنوشي بتقديمه الاستقالة في 27 فيفري 2011 بهدف تجنب العنف و الانتقال السلمي لسلطة.[5]

نجد أن التحرك الدبلوماسي الأوروبي بعد تنحي الرئيس بن علي كان أكثر نشاطا من ذي قبل،إذ أخد الاتحاد الأوروبي على عاتقه مسؤولية مراقبة العملية الانتقالية بغية ضمان الانتقال السلس لسلطة ،و إقامة الدولة الديمقراطية حتى يضمن بذلك الاتحاد الأوروبي أمنه و استقراره انطلاقا من الجوار، و

[1] Visite de Catherine ashon en Tunisie lue face a la première révolution de printemps arabe ,14 février 2011 , www .ceuropeens.org/photorama/visite de Catherine asthon en Tunisie.

[2] Européen union ,joint statment by eu higt représentative Catherine ashton and commissionner Stefan full on the events on Tunisia, Brussels ,a 016/11,14 January 2011. mailto:COMM-SPP-HRVP-ASHTON@ec.europa.eu

[3] Conseil de union europeenne, conclusion de consiel sur Tunisie,3065 sesion,brussel,31 janvier 2011. mailto:press.office@consilium.eu.int

[4] Conseil de union europeenne ,Tunisie :le consiel impose un gel des avoirs ,6145 /11 rev1 , http://www.consilium.europa.eu/Newsroom

[5] Déclaration de m Catherine Ashton haut représentante de l union européenne.....concernant la nomination de nouveau premier ministre en Tunisie ,ip/11/233, Bruxelles ,27 février 2011.

حفاظا على مصالحه القوية مع تونس،و ليس هذا فقط و إنما إعلان ستيفن فول في أبريل 2011 تقديم الاتحاد لمجموعة من المساعدات لتونس خلال زيارته من أجل القيام بعملية الإصلاح السياسي و الاقتصادي.

حمل الاتحاد المسؤولية السياسية من خلال متابعة المرحلة الانتقالية و ذلك عبر مراقبة الانتخابات التأسيسية،إذ أعلنت المفوضية الأوروبية في 23 أكتوبر عن استعدادها الإشراف على الانتخابات،و ذلك عبر إرسال 130مراقب للعملية الانتخابية[1]،و لم يتوقف التحرك الدبلوماسي الأوروبي على الاتحاد الأوروبي بل تعداه إلى الدول،و ذلك من خلال تكثيف الزيارات و الوفود الدبلوماسية، قامت المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل بزيارة لتونس يوم 14مارس 2012،إذ عرضت على تونس تقديم المساعدة في صياغة الدستور لاسيما ما تعلق بالشق الخاص بقضايا المجتمع المدني،و هو ما تحفظ عليه المجتمع المدني و السياسي التونسي و اعتبره تدخلا في الشؤون الداخلية للبلاد[2]،بالإضافة إلى عرض الرئيس الإيطالي تقديم المساعدة للنظام التونسي في حراسة السواحل،و ذلك عبر إرسال الشرطة الإيطالية للمساعدة في المراقبة،و لكن لقي هذا العرض رفضا لأنه يعد تدخلا في الشؤون الداخلية و يمس سيادة الدولة التونسية.

اتخذ الاتحاد الأوروبي بعد تنحي الرئيس التونسي زين العابدين بن علي عن السلطة مجموعة من الإجراءات الدبلوماسية لمواكبة عملية الانتقال السلمي لسلطة،و قد اختلفت السياسات الأوروبية الدبلوماسية ما بين الدول الأوروبية تبعا لمصلحة كل دولة،فمثلا إيطاليا عرضت المساعدة الأمنية بغية الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي عرفت تنامي كبير من تونس نحو إيطاليا،أما الاتحاد الأوروبي فعمل على ضمان تأسيس حكومة تضمن استمرار العلاقات مع الاتحاد،و تخدم المصالح الأوروبية داخل تونس و هو ما عبرت عنه كاثرين آشتون عقب استقالة محمد الغنوشي عن السلطة،لأن أي

[1] Commission européen, Tunisie observation par leu des élections de l'assemblée constituante, Bruxelles,21 septembre 2011. http://www.eueom.eu/tunisie2011

[2] سايل سعيد،العلاقات الأوروبية المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة في العالم العربي 2011-2015،**مجلة دراسات و أبحاث**،العدد 25،ديسمبر 2015،ص7.

انقسام أو تقاتل على السلطة ستكون له تداعيات على العلاقات مع القوى الأجنبية لاسيما الاتحاد الأوروبي.

حاولت أوربا عقب تنحي الرئيس بن علي تكثيف الجهود الدبلوماسية نحو تونس،و ذلك لتدارك القصور و الاستجابة الدبلوماسية قبل تنحي بن على عن السلطة،و هو ما عملت عليه بعض الدول الأوروبية لاسيما فرنسا إذ قامت برفض استقبال الرئيس المتنحي عن السلطة بن علي،كما قامت بتجميد الأصول المالية له و لأسرته و المقربين منه،كمحاولة من فرنسا كسب المجتمع المدني و السياسي التونسي من جديد عقب السياسة الفاشلة لفرنسا في التعامل مع الحراك التونسي،و دعمها للرئيس بن علي قبل تنحيه متجاهلة عواقب موقفها في حال نجح الحراك الشعبي.

الفرع الثاني:الآليات العسكرية الأوروبية تجاه الحراك السياسي العربي.

بدت السياسات العسكرية الأوروبية تجاه الحراك السياسي أكثر وضوحا تجاه النظام في ليبيا،و الذي عبر صراحة عن الاستجابة العسكرية لأوروبا مؤسساتيا و دولاتيا،و ذلك لما تمثله ليبيا من وزن في المعادلة الأوروبية لاسيما على المستوى الاقتصادي و الأمني،إذ تعد ليبيا من أكبر ممولي الطاقة لأوروبا،كما لا يفصل بين ليبيا و أقرب الدول الأوروبية "إيطاليا"سوى 300 كلم^2،كما تعد ليبيا جدار فصل و حصن منيع ضد الهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا،فالخوف الأوروبي من الاستخدام المفرط للقوة من قبل نظام القدافي ضد شعبه و تحول ليبيا لبؤرة صراع،جعل من أوروبا تتحرك عسكريا لمنع أي انفلات أمني غير محمود النتائج،إذ جاءت أولى السياسات الأوروبية في الجانب العسكري إعلان الإتحاد الأوروبي يوم 28 فيفري 2011 لتبنيه القرار الأممي الرقم 1970 القاضي بفرض العقوبات على النظام الليبي كفرض الحظر على الأسلحة و الأشخاص ذوي العلاقة بارتكاب العنف ضد المدنين[1].

[1] Conseil de l'union européenne, Libye lue impose un embargo sur les armés ainsi que des sanction ciblée, 7081, presse 41,Bruxelles, 28 février 2011, mailto:press.office@consilium.europa.eu

لم تكتفي أوروبا بإسقاط العقوبات على النظام الليبي بل تعداه للتمهيد بالقيام بعمليات عسكرية،و هو ما عملت عليه الدول الأوروبية لاسيما فرنسا و بريطانيا عبر كسب الدعم و التأييد الأوروبي و الدولي من أجل استصدار قرار أممي يفرض حظر للطيران،إذ طلب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي و بدعم من بريطانيا في 11مارس 2011 المساندة السياسية للإتحاد الأوروبي داخل مجلس الأمن من أجل استصدار قرار فرض حظر جوي لطيران على ليبيا[1].

عمل الاتحاد الأوروبي على تكيف عمله دبلوماسيا من أجل كسب الدعم المؤسساتي للقرار الفرنسي بفرض حظر للطيران،و هو ما حدث بالفعل عندما أعلن مجلس التعاون الخليجي يوم 8 مارس دعمه للقرار،و بعدها الجامعة العربية وبالتحديد يوم 12 مارس 2011 بتبني القرار و رفعه لمجلس الأمن الدولي من أجل مناقشته و المصادقة عليه،و بالفعل تم الأمر و صادق مجلس الأمن على القرار 1973 القاضي بفرض حظر جوي للطيران الليبي من أجل حماية الشعب[2]،لقد جاء رد الفعل الأوروبي عبر الاتحاد على القرار أنه يدعم التدخل العسكري في إطار العمليات العسكرية،و هو ما عبر عنه كل من هيرمان فان رومبوي و كاثرين آشتون يوم 18 مارس 2011.

عرف القرار الأممي 1973 تضارب أوروبي في المواقف ما بين الدول المؤيدة للقرار،كما هو الحال مع فرنسا و بريطانيا التي سعت وراء استصدار القرار،و بين الدول الرافضة للتدخل كألمانيا التي رحبت بالقرار و لكن رفضت المشاركة في التدخل العسكري،و هو نفس الأمر الذي حدث مع إيطاليا فبمجرد استصدار القرار قامت بتجميد ما بين 6 و 7 مليار يوروا من أموال القدافي،كما عرضت المساعدة العسكرية عبر فتح قواعدها العسكرية،و لتكمل ردة فعلها بغلق سفارتها بليبيا يوم17 مارس 2011م،صوت مجلس الأمن يوم 23 مارس 2011 على تنفيذ القرار الأممي 1973الذي يفرض حظر طيران تحت الرقم137 [3].

---

[1]-سايل سعيد،**مرجع سابق الذكر**،ص10.

[2]-**المكان نفسه**.

[3] Conseil de l'union européenne ,Libye lue instaure des sanctions supplémentaires suite a l'adoption de la résolution 1973 de conseil sécurité de nation unies,8110,presse 79,bruxells,24 mars 2011 .

استمرت السياسات العسكرية الأوروبية حتى بعد تطبيق القرار 1973 و مقتل القدافي،و ذلك بتقديم الدعم لبناء دولة دستورية و تطوير حكم القانون و تقديم الدعم لجميع المتضررين،إذ تمثلت المساعدة الأوروبية في رفع الحظر الجزئي عن العقوبات العسكرية التي تم فرضها بموجب القرارين 1970 و 1973 من قبل مجلس الأمن،فاتخذت أوروبا مجموعة من التدابير التي تساهم في تقديم المساعدة العسكرية لليبيا من أجل الخروج من الانفلات الأمني الذي دخلت فيه ليبيا منذ 17 فيفري 2011،فطبقا للقرار الأوروبي رقم 44 الصادر في 2016 فإنه:

-لا يمنع توريد و بيع ونقل المعدات العسكرية غير الفتاكة أو المعدات التي يتم استخدامها في القمع الداخلي.

-توريد و بيع و نقل الأسلحة و المواد المسموح بها من طرف مجلس الأمن الواردة في القرار 1970 لسنة 2011 إلى جانب توفير الخدمات المالية و المساعدة التقنية.

-توريد و بيع و نقل المعدات غير الفتاكة على وجه الحصر للمساعدة المقدمة للحكومة الليبية للأمن و نزع السلاح طبقا للقرار 1333الصادر سنة 2015[1].

كما أن الاتحاد الأوروبي تعهد على تقديم النصح لبناء القدرات الأمنية الليبية في مجالات الشرطة و العدالة الاجتماعية،بهدف حفظ الأمن و مواجهة ظاهرتي الإرهاب و الهجرة غير الشرعية[2]،لقد شهدت السياسة الأوروبية منذ الحراك السياسي على المستويين الدبلوماسي و العسكري نشاطا لا مثيل له،إذ تميز الإتحاد الأوروبي في بداية الحراك بالبطء في الاستجابة متبعا الدبلوماسية الناعمة،و ذلك في انتظار مدى تطور الأحداث ولصالح من ستكون كفة الحراك السياسي العربي هل ستكون للشعب أم للأنظمة ؟

[1] Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité ,Libye UE, 18 mars 2016, www.grip.org /Fr/node/1741

[2]-علي اوحيدة،الاتحاد الأوروبي يخطط لما بعد الحوار في ليبيا،**الوسط**،14مارس 2015،من موقع: alwasat.ly

أدى تنحي الرئيس التونسي بن علي عن السلطة إلى قلب جدري في السياسة الأوروبية،إذ سارعت إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية من أجل مواكبة الحراك و كسب الشعوب و الحكومات الجديدة،كما أن أوروبا أخذت على عاتقها تقديم المساعدة في الانتقال السلس لسلطة،و القيام بالإصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية،إذ عملت أوروبا عبر منظم الحركة الاتحاد الأوروبي على طرح جملة من السياسات التي تساهم في إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي كالمساعدة في صياغة الدستور كما حدث مع تونس عبر الاقتراح الألماني.

لعب الاتحاد الأوروبي دور المراقب للمرحلة الانتقالية الجديدة في دول الحراك،و ذلك عبر مراقبة الانتخابات و عملية الإصلاحات في معظم الدول على غرار تونس مصر ليبيا،كما أن الدور الأوروبي لم يقتصر على العمل السياسي بل تعداه إلى العمل العسكري المباشر و غير المباشر،إذ سعت أوروبا سواء مؤسساتيا أو دولاتيا إلى إتباع سياسة عسكرية لمواجهة الحراك،و ذلك عبر التدخل العسكري المباشر تحت مسمى مسؤولية الحماية للمدنين كما حدث في ليبيا،و من خلال التدخل غير المباشر عبر تقديم المساعدة العسكرية للحكومات الجديدة لمواجهة تبعات المرحلة الانتقالية من الفوضى و العنف كما هو الحال في ليبيا و تونس، و كل ما له علاقة بتهديد الأمن في المنطقة المتوسطية.

المطلب الثاني:الآليات الاقتصادية و الاجتماعية الأوروبية تجاه الحراك السياسي.

إذ سيتم التعرض في هذا الجزء من الدراسة لأهم المبادرات التي تم طرحها من قبل الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2011،و التي تركز على تحقيق الازدهار الاقتصادي و الاستقرار الاجتماعي من أجل تعزيز الديمقراطية و إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي،و ذلك بطرح آليات جديدة تعتمد على خصوصيات دول الحراك السياسي و الظروف المتغيرة لجنوب المتوسط،بإعطاء دور للمجتمع المدني من أجل متابعة الأوضاع في ترسيخ الديمقراطية و تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي الشامل، و هو ما سنحاول التعرض إليه من خلال عرض السياسات التالية

الفرع الاول: الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار المشترك.

في 8 مارس 2011م مع اشتداد الحراك السياسي في جنوب المتوسط و السقوط المتتالي للأنظمة التي عمرت لعقود من الزمن،أطلق الاتحاد الأوروبي ممثلا في المفوضية الأوروبية آلية لتعامل مع الأوضاع الجديدة في المتوسط و لدعم الانتقال الديمقراطي آلية تحت مسمى"الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار المشترك"[1]،و الهدف من هذه المبادرة استيعاب الحراك السياسي و تقديم الدعم من أجل القيام بالإصلاحات السياسية و الاقتصادية الاجتماعية التي قام على أساسها الحراك العربي،كما تعد هذه الآلية أداة مراقبة لمتابعة عملية الانتقال الديمقراطي في جنوب المتوسط.

تقوم آلية الشراكة من أجل الديمقراطية على مبدأين أساسيين هما:

-مبدأ المزيد للمزيد:يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة المادية و التقنية لدول الجنوب لتحقيق سلسل لتحول الديمقراطي،و يزيد التمويل كلما زادت نسبة الإصلاحات و كلما كان هناك تقدم في عملية الانتقال الديمقراطي.

-مبدأ المسائلة المتبادلة:الدول المعنية بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار مبادرة الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار المشترك ملزمة بالتعاون الجاد عبر تقديم المعلومات و كل التفاصيل حول ما مدى تقدم عملية الانتقال الديمقراطي من أجل الاستمرار في تقديم الدعم الأوروبي.

إذ تعالج سياسة الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار المشترك ثلاثة محاور و هي كالأتي:[2]

---

[1]-المفوضية الأوروبية،**بيان إعلامي مشترك للمجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة المناطق، شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط**،8 مارس2011.من موقع:http://www.euneighbours.eu/mainmed.php?id=27303&id_type=1&lang_id=470

[2] European union ,the un and the Arab spring ,European union centre of north Carolina , eu briefings ,June 2012,p 5.

-دعم التحول الديمقراطي مع التركيز على احترام حقوق الإنسان و مكافحة الفساد و تعزيز الإصلاحات الدستورية و القانونية.

-التركيز على الشعوب باعتبارها جوهر الشراكة و ذلك عبر تفعيل دور المجتمع المدني.

-تشجيع التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي عبر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

جاءت الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار المشترك لتتماشى و الأوضاع التي تعيشها دول جنوب المتوسط،إذ جاءت استجابة لمطالب الشعوب الراغبة في العدالة الاجتماعية و الاقتصادية و هو ما نلمسه في المحاور التي تناولتها الشراكة،و على غرار المبادرات السابقة التي عرفتها منطقة المتوسط كان الجديد في هذه الآلية أي الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار المشترك تم إشراك الشعوب عبر إعطاء أولوية كبيرة للمجتمع المدني،كما أن المبادرة جاءت لأول مرة استجابة لمطالب دول الجنوب عبر دعم التنمية و النمو الاقتصادي اللذان يمثلا أساس استقرار الضفة الجنوبية والاستقرار لمنطقة المتوسط ككل.

تقوم سياسة الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار المشترك على ثلاثة عوامل:[1]

أولا:التمويل.

عبر توفير 7،1بليون يورو للفترة2011- 2012يقدمها الاتحاد الأوروبي منها6،9 بليون يورو سبق و أن تم تخصيصها في إطار سياسة الجوار[2]،كما قام الاتحاد بدعم سياسة التمويل عبر مجموعة من الآليات:

[1]-مركز معلومات الجوار الأوروبي،**إستجابه الإتحاد الأوروبي لربيع العربي**،7أوت 2012،من موقع:
http://www.euneighbours.eu/mainmed.php?id=297&id_type=3&lang_id=470

[2] -ROSA Balfour ,EU conditionality after the ARABE spring, papers IE med, the European institute of the Mediterranean ,June 2012,p 21.

-برنامج دعم الشراكة و النمو الشامل الذي خصص تمويل قدره 350 مليون يورو للفترة 2011-2013.

-آلية الجوار للمجتمع المدني خصصت لها ميزانية ب26،4 مليون يورو.

-برنامج يراسموسموندوسللفترة2011-2012 تم تخصيص 30 مليون يورو.

ثانيا:حرية التنقل.

تسهيل التنقل بين الدول الشريكة عبر زيادة المنح الجامعية و كدا تيسير الحصول على تأشيرات و مست هذه العملية كل من تونس و المغرب ليتم تعميمها على باقي الأطراف.

ثالثا:الأسواق.

يتم فتح المجال أمام المنتجات لدخول السوق الأوروبية و هي تشمل منتجات الدول التي تجمعها اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد"المغرب الأردن تونس مصر"،و الدفع نحو تعزيز الشراكة عبر إلغاء التعريفات الجمركية لتشمل كافة القضايا التنظيمية كحماية الاستثمار و المشتريات.

و حتى يتم العمل بفاعلية و أكثر مصداقية لهذه العوامل الثلاث بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط تم إعطاء أولوية للمجتمع المدني و ذلك لدور الكبير الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق و متابعة عملية الانتقال السياسي و الاقتصادي الاجتماعي،وكذلك للمصداقية التي يتمتع بها المجتمع المدني مقارنة بباقي المؤسسات،فالسياسة الإستجابية التي شرع فيها الاتحاد تجاه الحراك السياسي تعد سياسة وقائية من تبعات عملية الانتقال الديمقراطي التي تمر بها كل دولة في مراحل التحول الديمقراطي لاسيما المراحل الأولى التي تتميز بالغموض و العقبات نتيجة غياب التمويل و التخطيط،و الذي تكون انعكاساته على الشعب عبر تدهور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي يأخذ على عاتقه سياسة التمويل لدول التي تقوم بعملية الانتقال الديمقراطي الصحيح،و تساعدها في تخطي مراحل الانتقال بأمان جزئي على الأقل لأن فشل الانتقال في دول الحراك ستكون انعكاساته على أوروبا أكثر من دول الحراك نفسها.

تقوم سياسة الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار المشترك على آليتين:

أولا:برنامج دعم الشراكة و الإصلاح و النمو الشامل.

جاء برنامج دعم الشراكة و الإصلاح و النمو الشامل في إطار السياسة الاستجابية لإتحاد الأوروبي تجاه أحداث الحراك السياسي الذي مس جنوب المتوسط،و يندرج البرنامج في إطار سياسة الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار المشترك،إذ يعمل برنامج دعم الشراكة و الإصلاح و النمو الشامل لدعم عملية الانتقال الديمقراطي في الدول التي تشهد انتقال لسلطة "تونس مصر المغرب الأردن"،و من الممكن أن يضم دولا آخر تتوفر فيها الشروط،و يمتد عمل البرنامج للفترة "2011-2012."[1]

يهدف برنامج دعم الشراكة و الإصلاح و النمو الشامل لدعم الانتقال الديمقراطي لاسيما في مجال حقوق الإنسان و الحوكمة و حرية التعبير و التجمع...هذا على المستوى السياسي،أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فيقوم البرنامج بدعم النمو و التنمية الاقتصادية عبر تفعيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و محاولة إزالة الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الدول

يوفر البرنامج التمويل لدول جنوب المتوسط للفترة"2011-2012" إذ تم تخصيص 350مليون يورو لدعم المشاريع،و هي موزعة مابين 65 مليون يورو لسنة 2011 و 285مليون يورو لسنة 2012[2]،و هذا المبلغ قابل لزيادة بمدى تقدم مستوى الإصلاحات انطلاقا من مبدأ المزيد للمزيد،و

---

[1]-مركز الجوار الأوروبي،**برنامج دعم و الشراكة والإصلاح و النمو الشامل**،من موقع:http://www.euneighbours.eu/mainmed.php?id=398&id_type=10

[2]-روزا بلفور،**نماذج جديدة للعلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب البحر المتوسط:إعادة النظر في المشروطية**،الكتاب السنوي للبحر المتوسط،عمان:دار الفضاءات لنشر و التوزيع،2012،ص66.

بالفعل عرف المبلغ زيادة وصلت 540 مليون يورو[1]،إذ ستحصل كل من تونس و مصر خلال الفترة ما بين 2011-2013 المبلغ 160 مليون يورو و 499 مليون يورو على التوالي،[2]و على غرار البرامج السابقة الجديد في برنامج دعم الشراكة و الإصلاح و النمو الشامل أنه قام على سياسة تحفيزية لدعم الانتقال الديمقراطي و تعجيل تحقيق الاستقرار في منطقة المتوسط،و ذلك إذا ما تم النظر للفترة الزمنية المحددة و المبلغ المخصص لذلك،كما أنه محاولة جديدة لإتحاد الأوروبي لكسب ثقة النظم الجديدة عبر دعم الانتقال.

يعتبر برنامج دعم الشراكة و الإصلاح و النمو الشامل أحد آليات الإتحاد الأوروبي لتنفيذ سياسته الجديدة مع جواره الجنوبي،و محاولة من الاتحاد لكسب المزيد من الوقت بغية معرفة الأوضاع الجديدة لبعد الحراك و صياغة سياسات تدعم الانتقال الديمقراطي و التنمية تكون بإشراف و مراقبة أوروبية حتى لا يكون هناك ثغرات كما حدث مع الأنظمة السابقة،كما أن التمويل الذي خصص في إطار برنامج دعم الشراكة و الإصلاح و النمو الشامل تخص مشاريع حساسة و أكثر أهمية تتعلق بتحقيقي الرفاهية و الاستقرار لشعوب لاسيما و أن الحراك السياسي قام على أساس تحقيق العدالة و الرفاهية.

ثانيا:آلية الجوار للمجتمع المدني.

قامت آلية الجوار للمجتمع المدني في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي لدعم الانتقال الديمقراطي السلمي في الحراك السياسي،و ذلك بإعطاء المزيد من الدعم لدول الانتقال مع إعطاء أولوية قصوى للمجتمع المدني و ذلك عبر الدور الذي لعبه هذا الأخير في مسايرة الحراك و محاولة لملمته دون الذهاب في طريق مسدود كما حدث في تونس،و جاء الاهتمام بالمجتمع المدني لكونه الأقرب للشعب يحمل مطالبه دون أي مصالح.

[1]-مركز الجوار الأوروبي،**مرجع سابق الذكر.**

[2]-روزا بلفور،**مرجع سابق الذكر**،ص 66.

تسعى آلية الجوار للمجتمع المدني لتشجيع دور منظمات المجتمع المدني في القيام بالإصلاح و التغيير و متابعة عملية الانتقال الديمقراطي،و ذلك عبر إشراكها في الحوار مع السلطة و قيامها بعملية المسائلة و المحاسبة على برامج الحكومة باعتبارها أكثر شفافية ونزاهة مقارنة بالمؤسسات الأخرى،بإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية للجوار،و آلية الجوار للمجتمع المدني موجهة للمنطقة الشرقية و الجنوبية للمتوسط و ذلك للفترة "2011-2013".[1]

أعطي آلية خاصة للمجتمع المدني و ذلك لدور الذي تقوم به هذه الأخيرة في تنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي عبر رفع التقارير عن مدى تطور عملية الإصلاح داخل الدول لاسيما ما تعلق "احترام حقوق الإنسان الشفافية حرية التعبير و التجمع و نزاهة الانتخابات،كما أن آلية المجتمع المدني جاءت في إطار إدراك الاتحاد الأوروبي لسياساته و توجهاته تجاه الشعوب بإعطاء المزيد من المشاركة و الأدوار لشعب في صياغة سياساته و حتى يكون أقرب إلى السلطة عبر مؤسسات المجتمع المدني.

لقد تم تخصيص تمويل لآلية الجوار للمجتمع المدني و ذلك للفترة ما بين"2012-2013" ما قيمته26،4مليون يورو موجه للمنطقتين الشرقية و الجنوبية للمتوسط،فمثلا تونس استفادت من 7 ملايين يورو للفترة "2012-2016" إذ حصلت في سنة 2012 على 3،4 مليون يورو[2] في حين استفادت المغرب من 4مليون يورو لسنة 2012[3]،أما مصر فقد استفادت من 20مليون يورو للفترة 2012-2016،و تبقى المساعدات الممنوحة في إطار آلية الجوار غير كافية مقارنة بالأهداف و البرامج المعلنة كذلك على الرغم من المساعدات الممنوحة للمجتمع المدني من أجل متابعة

---

[1]-مركز الجوار الأوروبي،**آلية الجوار للمجتمع المدني**،من
موقع:http://www.euneighbours.eu/mainmed.php?id=396&id_type=10&lang_id=470

[2]-حفوة ربحي،**الدعم الأوروبي للمجتمع المدني تحقيق في برنامج مثير للجدل**،19أوت 2016من
موقع:http://nawaat.org/portail/2016/08/19/

[3]-مركز الجوار الأوروبي،**إطلاق آلية الجوار للمجتمع المدني رسميا في المغرب**،من
موقع:http://www.euneighbours.eu/mainmed.php?id=32690&id_type=1&lang_id=470

الإصلاحات السياسية الاقتصادية الاجتماعية إلا أن هذه المنظمات لا زالت بعيدة للوصول إلى مرحلة المشاركة الفعلية باعتبار هذه الدول لا تزال في مرحلة بناء المؤسسات.

تمنح آلية الجوار للمجتمع المدني هذا الأخير صلاحيات واسعة من أجل المشاركة في جميع مجالات الحياة اليومية هذا على مستوى الاتفاقية،و لكن الواقع مخالف تماما بسبب تضييق الخناق على الفاعلين في مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب الاعتقالات اليومية للنشطاء و هو ما تبدو عليه الحالة في مصر المغرب،و يبقى نجاح آلية الجوار للمجتمع المدني التي تم طرحها من قبل الاتحاد الأوروبي بمدى تحقيق التغيير الفعلي للمؤسسات و الأشخاص إلى جانب إعادة صياغة قوانين تتماشى و أولويات الوضع الجديد و كدا التنسيق بين عمل مختلف المؤسسات الرسمية و غير الرسمية في القيام بوظائفها.

و أفضل طريقة لتفعيل عمل جميع المؤسسات بما فيها المجتمع المدني لابد من إعطاء مؤسسة القضاء استقلالية و حرية أكبر في نشاطها باعتبارها السلطة الوحيدة القادرة على تحقيق مطالب الحراك السياسي،و لذلك مهما كان حجم التمويل الذي توفره آلية المجتمع المدني لا يمكن أن يحدث الفارق دون أن تكون هناك رغبة حقيقية لتغيير و التي تتعلق باستقلالية القضاء و التنسيق العمل بين مختلف المؤسسات الرسمية و غير الرسمية.

الفرع الثاني:آلية الجوار الأوروبية.

دفع الحراك السياسي الذي مس منطقة جنوب المتوسط سنة 2011م الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد آليات أكثر فاعلية و انسجاما بالتغيرات الحاصلة في المتوسط،و توفير مناخ جديد للعمل مع الجوار يتماشى و الظروف الجديدة ما جعل الاتحاد يعيد صياغة سياساته تجاه الجوار و تطويرها،و هو ما أعلن عنه الأوروبيين في 25 مايو 2011 عن ميلاد آلية جديدة لشراكة مع الدول المتوسطية تحت مسمى"آلية الجوار الأوروبية"،إذ سيتم العمل بآلية ابتداء من سنة 2014أي مع وفاة صلاحية الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة التي تعمل مند 2007 وإلى غاية2014.

تعمل آلية الجوار الأوروبية على منح المزيد من الفرص لدول الشريكة بغية تطوير علاقاتها و سياساتها مع الاتحاد الأوروبي،و مواصلة عملية الإصلاح السياسي الاقتصادي الاجتماعي التي باشرت فيها الدول منذ سنة2011 ،إذ تحقيق الاستقرار في هذه الدول من شأنه توفير الأمن و الاستقرار لأوروبا،و التي تعد المقاربة الأساسية لإتحاد الأوروبي في معاملاته مع الجوار انطلاقا من مبدأ "أمن أوروبا من أمن الجوار"،الجديد في الشراكة يتمثل في حجم التمويل الذي زاد بنسبة 40 بالمائة عن الآليات السابقة،إذ تم تخصيص ما قيمته15،433 مليار يورو للفترة2014-2020،كما يتم تقديم هذه المبالغ بمدى تحقيق تقدم في عملية الإصلاح و الانجازات المحققة إذ تعمل هذه الآلية وفق مبدأ "المزيد للمزيد"[1]،و الذي يندرج تحته مبدأين مهمين:

-مبدأ الحوافز:الدول التي تعمل على تحقيق الاتفاقيات المشتركة بحد افرها و بالتزام تام و في الآجال المتفق عليها تحصل الدول على المزيد من التمويل و المساعدات.

مبدأ التمايز:تمنح المساعدات لدول الأفضل أداء و الأكثر تطورا في تحقيق الإصلاحات.

تعد آلية الجوار الأوروبية من الآليات الجديدة لإتحاد الأوروبي التي تسعى لتنفيذ الأهداف و المصالح المشتركة بين الأطراف،فمبدأ التحفيز و التمايز و زيادة التمويل ما هما إلى رغبة من الاتحاد على نجاح مبادرته مع جيرانه و تحقيق الاستقرار و الأمن في جواره،فالإتحاد أيقن و أدرك أن صرف الأموال على المشاريع و البرامج التي لا تحقق الأهداف لا جدوى منه لذلك رأى بأنه لا أموال من دون الحصول على شيء ملموس يحقق على أرض الواقع.

تعتبر الأهداف و البرامج التي جاءت في إطار آلية الجوار الأوروبية تحمل نفس الأهداف و المشاريع التي جاءت بها المبادرات السابقة التي تهدف إلى تحقيق الأمن و الاستقرار و دعم الانتقال

[1]-مركز معلومات الجوار الأوروبي،**الآلية الأوروبية للجوار** من موقع:-http://www.enpicbcmed.eu/ar/enicbcmed-2014-2020/the-european-neighbourhood-instrument

السياسي و تحقيق التنمية الاقتصادية،إلى جانب مكافحة التهديدات الأمنية و إعطاء مزيد من الأدوار لمنظمات المجتمع المدني،أما فيما يتعلق بالجديد في آلية الجوار الأوروبية أنها جاءت:[1]

-أسرع و أكثر مرونة و ذلك للحد من الصعوبات و جعل المساعدات أكثر علاقة بالبرامج و السياسات المعلنة.

-المزيد من الحوافز لدول الأحسن أداء في تنفيذ الأهداف و الخطط المعلنة في سياسة الجوار.

-المزيد من التمايز إذ تدفع أكبر الأموال حتى يكون تأثير أفضل و تحقيق للنتائج.

-دفع أكبر نحو المسائلة المتبادلة لاسيما ما تعلق بحقوق الإنسان و الديمقراطية و الحكم الراشد فزيادة التمويل بمدى التقدم في ترسيخ الأسس الديمقراطية.

-إعطاء دفع قوي لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ و مراقبة سياسات الإصلاح التي يقرها الإتحاد الأوروبي داخل دولهم.

جاءت آلية الجوار الأوروبية لتأكد على ضرورة القيام بإصلاحات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية،و أن المساعدات الأوروبية لن تهدر دون تحقيق الإصلاحات التي يتم مراقبتها عبر مؤسسات المجتمع المدني من خلال المسائلة المتبادلة بين الاتحاد و شركائه من الدول المتوسطية،كما أن الأهداف و السياسات التي تم اعتمادها في آلية الجوار و الشراكة ليست بجديدة و إنما تم تعديلها حتى تتماشى و الظروف الجديدة في المتوسط لاسيما الجنوب منه.

كما أن الإصرار الأوروبي على دفع و نجاح عملية الانتقال السلمي لسلطة،و ذلك رغبة من الاتحاد في منع العنف حيث الوقت الذي تم فيه إعلان عن الآلية الجديدة شهد الاتحاد زيادة حادة في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى جانب موجة النازحين التي تضاعفت مقارنة بالسنوات السابقة

[1]-مركز الجوار الأوروبي،**الآلية الأوروبية للجوار2014-2020**،من موقع:
http://www.enpi-info.eu

متجاوزة 100 ألف مهاجر بسنة 2013،كما شهدت منطقة المتوسط ظهور عدة تنظيمات إرهابية على غرار تنظيم داعش و وصولها إلى البيت الأوروبي عبر الهجوم على المتحف اليهودي في بلجيكا في مارس 2014.

جاءت آلية الجوار الأوروبية في الوقت الذي كانت تعيش فيه منطقة المتوسط تغيرات في هرم السلطة منها التحضير للعهدة الرابعة لرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى جانب انتخاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي،و في هذه الأثناء كانت تونس تحضر لإجراء أول انتخابات رئاسية حرة و ديمقراطية بعد الحراك السياسي،لقد جعلت هذه التغيرات في المنطقة من الاتحاد يطرح مبادرة لتعاون مع جنوب المتوسط من أجل الإحاطة بالأوضاع و القيام بدعم الانتقال السلس لسلطة و ترسيخ الأسس الديمقراطية.

يتم تقديم الدعم المالي في آلية الجوار الأوروبية الجديدة وفق ثلاثة برامج عمل:[1]

-البرامج الثنائية:يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لكل بلد شريك.

-البرامج المتعددة البلدان:تتمثل في دعم و مواجهة التحديات المشتركة بين البلدان الشريكة أي التعاون المشترك بين الأطراف.

-برامج التعاون عبر الحدود:بين الدول الشريكة و الدول التي تقع على الحدود مع الدول الشريكة.

تسعى آلية الجوار الأوروبية إلى إقامة علاقات مع بلدان الجوار القريب"شرق و جنوب المتوسط"،و مع دول جوار الجوار من أجل مواجهة التحديات و التهديدات المشتركة،كما أن الآلية لا تعمل على تفعيل مبدأ المزيد للمزيد فقط،و إنما تعمل كذلك على تفعيل مبدأ المزيد من الدعم لمزيد من التعاون بين الاتحاد الأوروبي و شركاءه.

[1]-مركز الجوار الأوروبي ،**مرجع سابق الذكر.**

عمل الاتحاد الأوروبي مند بداية الحراك السياسي و الاجتماعي الذي مس دول جنوب المتوسط أواخر سنة 2010 م إلى إيجاد الآليات و السياسات المناسبة لتأقلم مع الوضع الجديد،و ذلك بعد تأكد الاتحاد أنه لا جدوى من دعم الأنظمة حتى و إن كانت من الحلفاء،الأمر الذي دفع بالاتحاد إلى طرح مبادرات جديدة لتعاون و الشراكة تعطي أولوية قصوى لشعوب عبر إشراكها في صياغة سياساتها من خلال دعم و تفعيل دور منظمات المجتمع المدني.

على الرغم من أن المبادرات الجديدة لإتحاد الأوروبي مع جيرانه من دول جنوب المتوسط لم تحمل مجالات تعاون جديدة إلا أنها حملت صدى أكبر و استجابة سريعة من دول الحراك، وذلك لنسبة الأموال التي تم تخصيصها ليس هذا فقط،و إنما عمل الاتحاد مند طرحه هذه المبادرات على أن تكون أكثر فاعلية و أكثر سرعة في التنفيذ من خلال اعتماده لمبدأ التحفيز لأطراف المشاركة،إذ أنه كلما كان هناك تقدم في عملية الإصلاحات في دول الحراك كلما زادت نسبة المساعدات من الاتحاد انطلاقا من مبدأ المزيد للمزيدmore for more.

تعد الاستجابة السريعة لإتحاد تجاه الحراك السياسي الاجتماعي ما هي إلا سياسة وقائية و استباقية منه لدحر انتقال أي آثار سلبية عن فشل انتقال السلطة في دول الحراك،و منع انتقال التهديدات الأمنية إلى أراضيه لاسيما و أنه يتميز بالقرب الجغرافي مع دول الجنوب،كما أكد التعامل الأوروبي مع الحراك السياسي و الاجتماعي على المقاربة الأوروبية لأمن"أمن أوروبا من أمن جواره"،فخوف الاتحاد من فتح جبهة جديدة للمواجهة في جواره في حال فشل انتقال السلمي لسلطة في دول الحراك،و ظهور دول فاشلة على جواره تهدد آمنه دفع بالاتحاد لتوفير سيولة مالية ضخمة لدعم عمليات انتقال السلمي للحكم في دول الحراك،و كذلك طرح المساعدة التقنية و العسكرية و حتى القانونية من أجل بناء دول جديدة تتوافق و الطرح الأوروبي القائم على دعم الأسس الديمقراطية و تحقيق التنمية في شتى المجالات.

خلاصة الفصل

نستنتج مما تم التعرض إليه في هذا الفصل أن العلاقات المتوسطية مند أن أخذت شكلها المنظم و القانوني سنة 1995 مع إعلان برشلونة لم تحمل في طياتها أي تقدم أو تحسن في مستوى العلاقات بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط بل على العكس زادت من تكريس لا تكافؤ بين الطرفين في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية والاجتماعية،العلاقات المتوسطية لم تحقق الأهداف التي تم تبنيها من خلال جعل منطقة المتوسط منطقة لأمن و الاستقرار و الازدهار بل على العكس رجحت كفة الضفة الشمالية في تحقيق آمن الطاقة المناخ و مكافحة الهجرة غير الشرعية و الإرهاب على حساب كفة الضفة الجنوبية في تحقيق الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي و الاستقرار السياسي.

يرجع سبب قيام الحراك إلى تردي الظروف الاقتصادية و الاجتماعية،لذلك نجد أن رد فعل الاتحاد في مواجهة الحراك تميز بعدة مراحل و ما رد ذلك إلا خوف الاتحاد على مصالحه و مصالح شعوبه،و يمكن رصد استجابة الاتحاد للحراك السياسي و الاجتماعي عبر المرحل التالية:

-مرحلة الجمود:تميزت باتخاذ الاتحاد الأوروبي لموقف التريث و الصمت التي كانت مع بداية الحراك السياسي،إذ لم يصدر الاتحاد أي قرار صريح تجاه ما يحدث في جنوب المتوسط سوى دعوته لشعوب و الأنظمة بضبط النفس.

-مرحلة الاستيعاب:نتيجة تطور الأحداث في جنوب المتوسط و زيادة حدة العنف تيقن الاتحاد الأوروبي أنه لا جدوى من الصمت على ما يحدث، و خرج بدعوة صريحة لأنظمة على ضرورة الاستجابة لمطالب الشعب الراغبة في التغيير و ضرورة احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها،صحيح أن موقف الاتحاد جاء متأخر لكن جاء ليلمع صورة الاتحاد في ذهن الشعوب بعدما كان هو الراعي و الحامي لسياسات الأنظمة.

-مرحلة الاستجابة:بعد أن تيقن الاتحاد الأوروبي من سقوط الأنظمة كان لا بد من أن يتبنى إستراتجية تتماشى و الوضع الجديد،و ذلك انطلاقا من الشعوب و دعمها للقيام بإصلاحات و

الانتقال السلمي لسلطة و هو ما أعلن عنه الاتحاد تحت مسمى "الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار مع جنوب المتوسط" في مارس 2011 كأول رد فعل سريع لإتحاد تجاه الحراك السياسي من أجل مواكبة الشعوب في عملية التغيير.

الفصل الثالث:الحراك السياسي العربي الليبي

الفصل الثالث:الحراك السياسي العربي الليبي.

لم تكن ليبيا بدولة بعيدة عن الحراك السياسي الذي مس جنوب المتوسط،بسبب الامتداد الحضاري و الجغرافي و حتى التاريخي مع المنطقة،إذ شهدت ليبيا على غرار تونس و مصر الحراك الذي غير ملامح الدولة ،نتيجة الطبيعة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية للدولة،لذلك كانت تداعيات الحراك كبيرة ما شكل دراسة الحراك الليبي إلهاما واسع لدى العديد من المختصين،و عليه سنحاول في هذا الفصل التعرض للحراك السياسي الليبي.

و عليه ما هي الطبيعة السياسية ، التركيبة الاجتماعية ، الاقتصادية لليبيا قبل الحراك السياسي؟و ما هي الأسباب التي وقفت وراء الحراك و ما تداعياته؟و هل كان لاندلاع الحراك السياسي في ليبيا فآل خير على مستقبل بناء الدولة الجديدة أم يعد سبب لفشل و انهيار ليبيا؟،و هو ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الفصل عبر دراسة ما يلي:

المبحث الأول:الواقع الليبي قبل الحراك السياسي.

تعتبر ليبيا من بين أكبر دول الضفة الجنوبية للمتوسط من حيث المساحة،إذ تتربع على مساحة جغرافية تقدر ب:1.759.540 مليون كلم،و لها حدود مع ستة دول: مصر من الجهة الشرقية ب 1115كلم،و السودان من الجنوب الشرقي383 كلم،و حدود مع كل من النيجر و التشاد جنوبا 1401 كلم في حين لها حدود مع الجزائر من الغرب ب982 كلم،و تربطها تونس من الشمال الغربي ب459 كلم،أما شمالا فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط بطول ساحل يقدر ب:1770كلم[1].

[1]-سفارة دولة ليبيا بالقاهرة،الموقع و المناخ و التضاريس،9 أغسطس 2015،من موقع:/Egypt.embassy.ly/aboutlibya/details/0

خريطة رقم واحد: تمثل أهم المدن الليبية و دول الجوار الليبي.

المصدر:مركز الجزيرة لدراسات[1]

تمثل كثرة الحدود لليبيا مستويين ما بين الإيجابية و السلبية،فالمستوى الإيجابي يتمثل في كثرة الحدود التي تمنح ليبيا اختيارات في تنويع سياساتها و تجارتها الخارجية،أما فيما يخص المستوى السلبي فإن ليبيا تبقى عرضة للأخطار العابرة للحدود لكثرة و طول الحدود مع دول الجوار، و خصوصا أن ليبيا تتميز بالتنوع الاجتماعي المفتوح و المتداخل،و الذي من شأنه أن يكون عنصر توظيف لصراعات من قبل الخارج،تعتبر ليبيا من الدول المفتوحة على العالم بفضل امتلاكها لشريط ساحلي يجعل منها دولة تتميز بالنشاط التجاري على عكس الدول الحبيسة،و يبقى التنوع المناخي و الجغرافي ميزة لليبيا على غرار دول المتوسط الأخرى.

المطلب الأول:طبيعة النظام السياسي في ليبيا.

[1]- مركز الجزيرة،من الموقع:
https://www.aljazeera.net/mritems/images/2011/3/4/1_1045701_1_34.jpg

يعتبر النظام السياسي الليبي من الأنظمة العربية التي شهدت تغييرات،و يمثل تاريخ الأول من سبتمبر 1969م فاصل بين ليبيا الماضي تحت الحكم الملكي،و تسيير من قبل المؤسسات و سيادة الدستور،و بين ليبيا الحاضر تحت حكم النظام الجمهوري بقيادة القدافي و عائلته.

ففي 1 سبتمبر 1969 قام القدافي و مجموعة من الضباط العسكريين بانقلاب على السلطة و الملك تحت مسمى التغيير و بناء الدولة الليبية تحت سلطة الشعب و ليس الملك[1]،و هكذا تولى القدافي الحكم عن طريق الانقلاب و ليس الشرعية الدستورية،إذ ورث هذا الأخير دولة متطورة نوعا ما في مجال الممارسة السياسية ،و وراثة مؤسسات و تنظيمات فعالة في العمل السياسي،و هو ما سعى على تدميره القدافي منذ اعتلاءه السلطة من خلال إصدار مجموعة من القرارات و التي نوردها في الآتي:

-توقيف العمل بالدستور و إحلال الكتاب الأخضر الذي يمثل النظرية العالمية الثالثة حسب القدافي،لأنه يعتمد على المزاوجة بين النظامين الاشتراكي و الرأسمالي.

-إعلان القدافي تحت اسم قيادة الثورة إلغاء جميع التنظيمات السياسية "الأحزاب السياسية الاتحادات العمالية"،و قيام الحزب الواحد تحت مسمى الاتحاد الاشتراكي سنة 1970،بإضافة إلى حل جميع المؤسسات التمثيلية"البرلمان الحكومة"،و إحلال اللجان الثورية* و مؤتمر الشعب العام** محلها.

-تجريم المعارضة و التعددية الحزبية و السياسية،بإضافة لتجريم المظاهرات و الاعتصام،و هو ما تضمنته القوانين 45 و 71 لسنة 1072.[1]

---

[1]-الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان،**الدكتاتور المعمرليبيا40 عام تحت سيطرة العقيد**،من موقع:/anhri.net/reports/Libya

*اللجان الشعبية هي آلية تم استحداثها من قبل النظام الليبي يضم جميع الفئات الموالية لنظام،و ذلك بما يضمن خدمة و تنفيذ قراراته و قد تم تنصيبها في جميع التراب الليبي"المدن القرى الجامعات و المؤسسات"،و قد تم وضع المكتب الرئيسي للجان الثورية في طرابلس و يكون الانضمام إليها مفتوح لجميع الليبين دون استثناء و اختياري،و قد ضمت اللجان في عضويتها ثلاث فئات:الفئة المؤيدة لثورة منذ البداية،الفئة الطامحة في السلطة و المال،الفئة الفاشلة في المجتمع.

*يضم جميع المؤتمرات و اللجان بإضافة إلى النقابات و الاتحادات و الروابط المهنية،و هو يحل محل البرلمان في النظم إذ تتم فيه المحاسبة و المسائلة للجان الشعبية و المصادقة على القرارات.

عمل القدافي منذ تولي السلطة القضاء على جميع مظاهر الحياة السياسية الحديثة،و ذلك بدأ بإلغاء الدستور وصولا لتجريم المعارضة،و هو ما يفسر رغبة النظام الجديد في إقامة دولة وفق تطلعات شخص القدافي و ليس الأسس المتعارف عليها في الأنظمة،كما أن النظام الجديد لم يكن له أي تصريح ضمني للقضاء على كافة المؤسسات و الآليات الديمقراطية،و هو ما قابلته الإجراءات التي تم الإعلان عنها كالآتي:

-تغيير هيكل النظام السياسي الليبي من الملكي إلى الجمهوري ثم الجماهيري فيما بعد.

-تحويل تسمية هرم السلطة من رئيس الجمهورية إلى قائد الثورة،كسياسة من القدافي لزيادة التعبئة الشعبية نحوه و كذلك حفاظا منه على مبادئ الثورة.

-إعلان العمل بالكتاب الأخضر باعتباره أعلى سلطة في ليبيا و إلغاء العمل بالدستور،و ذلك لما يحتويه من أفكار و قوانين تنظم الحياة السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية.

-اعتماد الديمقراطية المباشرة بداية من سنة 1977 م تحت مبدأ أن الشعب هو صاحب السلطة عليه حكم نفسه بنفسه دون وساطة،و تحت مسمى السلطة الشعبية[2]*.

تعد الإجراءات التي تما إقرارها منذ سقوط النظام الملكي في ليبيا على إثر الانقلاب العسكري من جهة عقلانية إذا ما تم تنفيذها بحدافرها،و مستحيلة من حيث التنفيذ بسبب الواقع الاجتماعي و كذلك عدد السكان الذي لا يقدر بمائة أو ألف شخص،و هل يعقل أن يحكم الشعب نفسه دون مجالس نيابية في ظل عدده المرتفع؟و هل يمكن وجود مجتمع تغيب فيه المعارضة و الاختلاف و طمس الانتماءات السياسية و ممارسة السلطة في ظل الإقصاء؟،عمل القدافي منذ توليه الحكم على إقامة دولة ليبية قائمة على شخصه هو،و ليس على المؤسسات التي تضمن استمرار بقاء الدولة.

---

[1]-**المرجع نفسه.**

*عبارة عن المؤتمرات التي تشرع و تقرر أما التنفيذ فيعود للجان الثورية،إذ أن السلطة التشريعية بيد المؤتمرات أما السلطة التنفيدية بيد اللجان الشعبية.

[2]- البهلول اشتيوي،**مرجع سابق الذكر**،ص ص15 30.

تقوم جميع الأنظمة السياسية في العالم على اختلاف طبيعة نظمها على ثلاث سلطات،و التي تتمثل في السلطة التشريعية ، التنفيذية ، القضائية،و هو ما سيتم التعرض إليه طبقا لنظام القدافي كالآتي:

السلطة التشريعية:تتمثل السلطة التشريعية في ليبيا في مجلس واحد فقط مقارنة بباقي السلطات التشريعية في العالم،و يطلق على هذا المجلس بمؤتمر الشعب، إذ يعد أهم مؤسسة في النظام السياسي الليبي،يتم اختياره من قبل اللجان الشعبية،بالرغم من رفض القدافي لفكرة التمثيل النيابي إلا أنه صاحب فكرة السلطة الشعبية التي تعني حكم الشعب نفسه بنفسه دون وسيط"الأحزاب النقابات".

يعد مؤتمر الشعب أداة مهمة لتعبير عن مطالب الشعب،كما أنه من الآليات الديمقراطية التي تنوب عن الشعوب،و لكن ما هو واقعي في النظام السياسي الليبي كون هذا المجلس يعد صوريا في مجال التمثيل النيابي و المسائلة،و كذلك مناقشة قضايا البيئتين الداخلية و الخارجية،فالجهاز من الناحية القانونية هو جهاز تمثيلي لشعب،و لكن عمليا يبقى مجرد آلية في يد النظام لتمرير سياساته.[1]

السلطة التنفيذية:هي بيد الرئيس معمر القدافي إلى جانب اللجان الشعبية العامة التي تمثل مجلس الوزراء و التي يشكلها مؤتمر الشعب العام،يعتبر مؤتمر الشعب العام عمود نظام الحكم الجماهيري لأنه يقوم بانتخاب رئيس الحكومة،كما أن المجلس يتكون من اللجان الشعبية و الروابط و النقابات ....،كما يعقد المجلس جلساته ثلاث مرات في السنة،و هو يشرف على المسائل و المواضيع التي تتعلق بالبيئتين الداخلية و الخارجية[2].

تعد السلطة التنفيذية في النظام السياسي الليبي من الناحية النظرية ديمقراطية،فالرئيس ما هو إلا موظف في يد الشعب و هذا الأخير هو الذي يسير أموره بواسطة المؤتمر الشعبي،و لكن من الناحية العملية العكس إذ أن شخص الرئيس هو جوهر النظام السياسي،لأنه استطاع أن يفرض نفسه على

---

[1]- دنيا اسماعيل،إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي،**الحوار المتمدن**،العدد 3061،12 جويلية،2010،من موقع:www.ahewar.org

[2]- دنيا اسماعيل،**مرجع سابق الذكر.**

الحياة السياسية عبر شخصيته الكايرزماتية، باعتباره قائد الثورة الليبية التي غيرت هيكل النظام السياسي،كما أن معمر القدافي استطاع المزاوجة ما بين الاستيلاء على السلطة و إظهار الجانب الديمقراطي"استعمال مظهره الخارجي من الملابس و طريقة الحديث أي الطابع البدوي القبلي الذي استعمل في كافة مؤسسات الدولة و المعاملات".

السلطة القضائية: يرتكز النظام القضائي في ليبيا على اللجان الثورية في مجال الرقابة،و الشريعة الإسلامية و مبادئ القانون الوضعي إلى جانب نظريات الكتاب الأخضر أهم المبادئ التي يتم الاعتماد عليها في النظام القضائي الليبي[1].

نجد أن هيكل النظام السياسي في ليبيا قانونا قائم على مبدأ الفصل بين السلطات،و أن كل سلطة لها صلاحياتها و آليات حكم خاصة بها تتماشى و الطبيعة الجماهيرية لنظام الليبي،إذ يتخذ من السلطة الشعبية أساس عمل النظام السياسي،و لكن في المقابل النظام السياسي الليبي يعتمد على إلغاء المعارضة و تجريم الأحزاب و إبادة المنتقدين لسياساته،كما حدث مع قتلى سجن أبو سليم سنة 1996م،إذ تم إبادة 1270 فرد دون محاسبة.

أثبت الواقع العملي أن الفصل مابين السلطات ما هو إلا ورقة في يد النظام لتمرير سياساته، ليبين رغبته لشعب في إقامة النظام الديمقراطي،أما من الناحية الواقعية يعد النظام الليبي من أكثر الأنظمة استبدادا،و هو ما يفسر رغبة سيف الإسلام القدافي في الإصلاح بعد أن أطلق مشروعه تحت مسمى من أجل ليبيا الغد،و لكن دون الخروج عن شخصية الوالد،ما يفسر أن السلطة الشعبية و النظام الجماهيري ما هما إلا وسيلة لتمرير سياسات النظام.

يبقى النظام السياسي الليبي من أغرب الأنظمة لما يحتويه من ديمقراطية واسعة تحت مبدأ السلطة الشعبية،و من ديكتاتورية مفرطة تحت مبدأ القيادة الثورية،و هذان المبدأين لا يمكن أن يجتمعا بأي حال من الأحوال أو يتوازيا في الحكم في ظل شخصية عسكرية تحكم الدولة و تدعي الشعبوية و

[1]-المكان نفسه

البدوية،فمنذ تولي القدافي الحكم سنة 1969 إلى غاية 2011 قضى على جميع أشكال الحياة الديمقراطية،بدأ بتعطيل العمل بالدستور وصولا إلى تدمير الجيش ،و هو ما جعل نظام المزاوجة ما بين السلطة الشعبية و شخص الرئيس قائم في حال سيطرة الثانية على الأولى و هو ما حدث بالفعل منذ 1969م.

المطلب الثاني:التنظيم الاجتماعي في ليبيا.

يعد المجتمع الليبي من المجتمعات العربية القليلة التي استطاعت خلال فترة وجيزة أن ينتقل من المجتمع البدوي إلى المجتمع الحضري،ففي الفترة ما بين 1964-1970 انتقل ما عدده 213ألف إلى 400 ألف نسمة أي ما نسبته 80 بالمائة من السكان[1]، بالرغم من أن القبيلة تمثل عمود المجتمع الليبي،و هو ما عبر عنه مصطفى التير أن انتماء جميع الليبيين في الأصل يرجع إلى القبيلة،و لكن المجتمع الليبي استطاع التنصل من الانتماءات القبلية و استبدالها بانتماءات أكثر حضارة كالمدرسة الحي...،كما هو الحال في طرابلس حتى سنة 1969 م و يسمي مصطفى التير تلك الفئة بالطرابلسية.[2]

بالرغم من أن المجتمع الليبي يغلب عليه الطابع القبلي إلا أنه لم يكن عائق في تحقيق التجانس و السلم الاجتماعي،و تقدر القبائل الليبية ب140 قبيلة التي تربطها القيم المشتركة القائمة على وحدة الدين الإسلامي و وحدة المذهب المالكي،بإضافة إلى روابط المصاهرة و القرابة،و كثرة القبائل و تنوعها لم تكن يوما وسيلة في يد النظام السياسي لخرق السلم الاجتماعي و ضرب التجانس الموجود بينها،و ذلك على الرغم من إتباعه سياسة فرق تسد كأسلوب لتفرقة[3].

---

[1]- علي عبد اللطيف حميدة،**مرجع سابق الذكر**،ص 11.

[2]-ماجدة العربي،**الأثار الاجتماعية لإنقسام السياسي في ليبيا**،المنظمة الليبية لسياسات و الاستراتجيات،2015،ص8.

[3]-منظمة فريدريش إيبرت،**الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية و تحدياتها**،2015،ص4.

جدول رقم 3:يمثل أهم القبائل في ليبيا.

المنطقة	أهم القبائل
الشرق	"العبيدات،البراعصة،العواقير،المسامير" تعيش في منطقة الجبل الأخضر طبرق،"المغاربة" تعيش في منطقة أجدابيا
الغرب	"الورفلة تعد أكبر القبائل الليبية بتعداد سكاني يصل مليون نسمة" تعيش في منطقة فزن" "المقارحة" تعيش في وادي الشاطئ"ترهونة التي تضم 60 قبيلة فرعية" تعيش في جنوب غرب طرابلس "مصراتة"
الغرب	"الورفلة تعد أكبر القبائل الليبية بتعداد سكاني يصل مليون نسمة" تعيش في منطقة فزن" "المقارحة" تعيش في وادي الشاطئ"ترهونة التي تضم 60 قبيلة فرعية" تعيش في جنوب غرب طرابلس "مصراتة"
الجنوب	يوجد القبائل العربية الممثلة في أولاد سليمان و الزوي و القبائل الأمازيغية الممثلة في التبو و الطوارق

المصدر:خريطة القبائل الليبية و دورها الأساسي في الصراع بالتصرف[1]

[1]- بالتصرف عن عماد عنان،**خريطة القبائل الليبية و دورها الأساسي في الصراع**،6 مارس 2017،من موقع:raseef22.com

و في المقابل استطاع النظام السياسي في الفترة ما بين 1969-2011 أن يخترق المجتمع الليبي عبر آليات أخرى كالبدونة* و القبلية،و التي يعتبرها مصطفى التير من المعيقات التي تقف في وجه تطور المجتمع الليبي و تحديثه،[1]و عمد القدافي إتباع أسلوب البدونة من أجل إضعاف الثقافة الحضارية،و إرجاع الطقوس البدوية و الريفية التي تقوم على قيم القبيلة "الخيمة اللباس و الأكل الاحتفال بالأعياد الموسيقى"،[2]و حتى طريقة الحديث عبر استخدام ألفاظ بدوية،و هو ما يتم لمسه في خطابات القدافي و في لقاءاته مع القادة السياسيين،إذ عمل النظام على تكريسه في المجتمع بدءا من نفسه عبر اللباس و تنصيب الخيمة....

سعى القدافي على تفعيل دور القبيلة من جديد و تكريسها في المجتمع،إذ تعد حاجز في وجه التحضر،كما لا تتفق و الو لاءات الحديثة كالأحزاب السياسية و النقابات،فوجد النظام من القبيلة أداة لتجريم التحزب و سلاح في وجه أي شكل من أشكال التنظيم السياسي الحديث،إذ عمد النظام ضرب استقرار المجتمع و تجانسه عبر إضعاف أو تقوية قبيلة على حساب الأخرى،و تقديم الدعم المادي و المعنوي و إشراك بعضها في المناصب العليا لاسيما العسكرية،المصارف،النفط،و غيرها،فمثلا عمد النظام خلال الفترة 1975-1993 على جعل التجنيد في المناصب العسكرية مقتصرا على ثلاث قبائل فقط"القدادفة المقارحة ورفلة"،و ذلك دون منح الحق لباقي القبائل حتى تبقى دائما في حالة صراع و لا الأمن[3].

*البدونة كما يرها المنصف الوناس هي نظام ذهني و ثقافي حتى لو انتفت خصائص الترحال و النمط الاقتصادي إلا أنها متجذرة في الأذهان تقوم على الولاء للعشيرة و تحتقر العمل و بدل الجهد.

[1]-ماجدة **العربي،مرجع سابق الذكر**،ص 7.

[2]-عبد اللطيف حميدة،**مرجع سابق الذكر**،ص 20.

[3]-**المرجع نفسه**،ص ص 21 22.

خريطة رقم 2:تمثل التوزيع القبائلي داخل ليبيا.

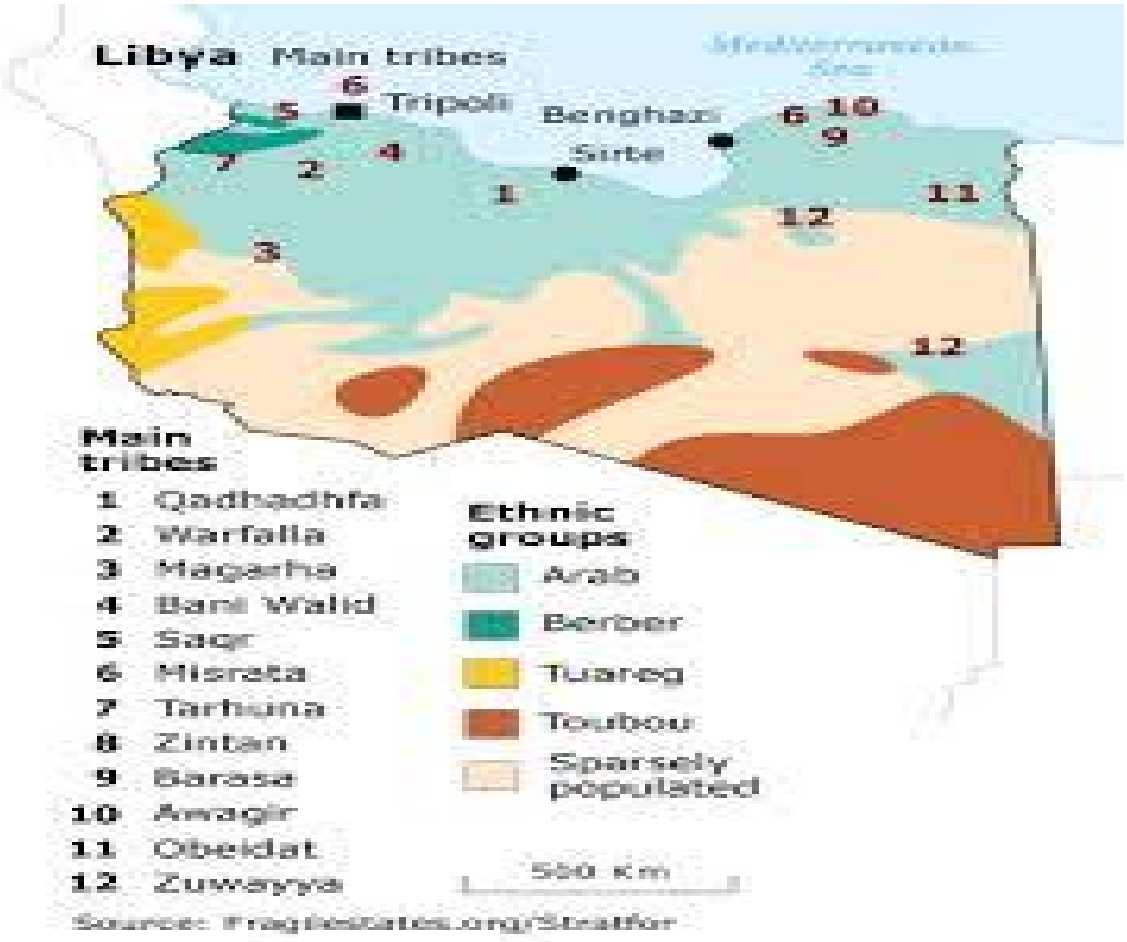

المصدر :مركز الجزيرة[1]

إن التوزيع القبلي الجغرافي المتداخل على كامل التراب الليبي لاسيما على الحدود مع كل من تشاد النيجر الجزائر مصر تونس لم يكن يوما عنصر لخلخلة الاستقرار داخل المجتمع الليبي،و لا سببا في ضرب التجانس الاجتماعي،و لم تبدي أي قبيلة رغبتها في الانفصال على الرغم من سياسة النظام جعل القبائل في تناحر مستمر،و إنما على العكس طالما كانت القبائل سبب في إعادة لملمة شمل الليبيين أثناء الحراك السياسي.

[1]-من الموقع :https://www.aljazeera.net/mritems/images/2011/2/23/1_1044005_1_34.jpg

لعب نظام القدافي دور كبير في نشر التعليم داخل ليبيا حتى أن المجتمع الليبي يعد من المجتمعات التي تقل فيها معدلات الأمية لاسيما بين الإناث ،إذ وصل عدد المتمرسين في الجامعات الليبية من الإناث حوالي 80 بالمائة،و ذلك بغض النظر عن الطبيعة الاجتماعية القائمة على القبلية و تعزيز دور الرجل،إلا أن النظام كسر القاعدة و أشرك المرأة في الحياة الاجتماعية و السياسية عبر التعليم هذا من جهة،و في المقابل ضرب قدسية و مكانة المرأة في فترة الثمانينات و التسعينات عبر عسكرة المجتمع و فرض التدريب و الزى العسكري على الإناث في المدارس[1].

مثل التنظيم الاجتماعي في ليبيا عامل مهم في الحفاظ على استقرار الدولة عبر التاريخ،و ذلك لدور الذي تمثله القبيلة و مشايخها لدى الفرد الليبي على الرغم من التحضر الذي مس المجتمع في فترات معينة ،إلا أن ذلك لم يؤثر على مكانة القبيلة و لا دورها بل على العكس زاد من التجانس الاجتماعي داخل المجتمع.

المطلب الثالث:النظام الاقتصادي.

يعد النفط القطاع الحيوي للاقتصاد الليبي مند اكتشافه سنة 1959 م،إذ ساهم النفط في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي،الاجتماعي،السياسي في ليبيا، تحولت معه الدولة من الفقر إلى الغنى فعائدات النفط ساعدت النخبة السياسية على إدخال الإصلاحات و التغييرات في عدة قطاعات حتى سنة 1969 م[2]،كما لعب النفط دور في نقل الدولة من المجتمع الريفي الذي يعتمد على الزراعة و الرعي إلى المجتمع الصناعي يعتمد على النفط،و اكتشاف النفط ساهم في قلب الحياة الاجتماعية و السياسية في ليبيا عبر تشكيل الطبقة الوسطى و تكوين النقابات العمالية.

تمتلك ليبيا مقومات الاقتصادية عدة على غرار شساعة المساحة و التنوع المناخي الذي من شأنه تنويع الإنتاج الزراعي و الحيواني في الدولة،كما تتربع ليبيا على شريط ساحلي يجعلها على تواصل

[1]-البهلول اشتيوي،**مرجع سابق الذكر**،ص48.

[2]-عبد اللطيف حميدة،**مرجع سابق الذكر**،ص 10.

دائم مع العالم الخارجي و عامل مهم في نشاط التجارة الخارجية ،بذلك هي خارج الدول الحبيسة المنعزلة على العالم،بإضافة إلى مقومات سياحية هائلة تجعل من الاقتصاد الليبي أقوى الاقتصاديات في جنوب المتوسط،و لكن اكتشاف النفط و سياسة الدولة بعد 1969م جعلت من ليبيا تقبع في خانة الدول النامية.

يوفر النفط 94 بالمائة من عائدات النقد الأجنبي،بإنتاج يقارب 1،7مليون برميل يوميا،و يبلغ احتياطي ليبيا من النفط 41،5 مليار برميل طبقا لتقارير سنة 2010 ،تعتبر ليبيا من الدول المصدرة للغاز الطبيعي بقدرة 399 ألف متر مكعب يوميا و باحتياطي 52،7طن[1]،بغض النظر عن الاحتياطي النفط الكبير و المداخيل التي يوفرها،إلا أن سياسات الدولة في دفع الاقتصاد و الاستفادة من المداخيل لم تكن رشيدة على الأقل في مجال توظيف العمالة و القضاء على البطالة التي تجاوزت 37 بالمائة،و لا رفع الدخل الفردي الذي لا يتجاوز 4400 دينار ليبي طبقا لتقارير سنة 2009م.[2]

عمل القدافي على تكريس سياسة البطالة المقننة بفعل عوائد النفط المرتفعة، و إقناع الليبيين بسياسة التوزيع العادل لثروة،كما شهد الاستثمار الأجنبي نحو ليبيا سنة 2010م ارتفاعا ملحوظا وصل 3،8مليار دولار طبقا لتقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011م،هذا بعد رفع العقوبات الدولية على ليبيا،و إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ2003م[3]،و سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها ليبيا بقيادة سيف الإسلام القدافي.

ينتمي الاقتصاد الليبي إلى فئة الاقتصاد الموجه المركزي منذ تولي القدافي الحكم سنة 1969 م،و حتى سنة 2004 م بعد رفع العقوبات الدولية،إذ كان القطاع الخاص في عهد النظام السابق يعد جرم تحت شعار ثورة المنتجين "محاربة أصحاب الشركات،إلغاء الملكية الفردية،البيت

---

[1] - Libya unemployment rate 1991 2018, trading economics, trading economics.com.

[2] -**المرجع نفسه.**

[3] -جاسم حسين،**أفاق الاقتصاد الليبي**،27 أوت 2011،من موقع:

http://www.alarabiya.net/views/2011/08/27/164291.html

لساكنه..."[1]،سعت ليبيا بعد رفع العقوبات الدولية على المباشرة في الانفتاح على الاقتصاد الدولي و خصخصة أكثر من 360شركة حكومية[2]،كما خفضت أسعار الفائدة لتشجيع الطلب على القروض،و فتح المجال أمام تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي الذي بلغ 3،8 مليار دولار سنة 2010.

يبقى الاقتصاد الليبي كغيره من الاقتصاديات الدول النامية،لاعتماده على النفط كأساس لاقتصاد الليبي ،بإضافة إلى دوره في تدمير الاقتصاد و المواطن الليبي الذي أصبح يقبع في البطالة،بسبب سياسات الدولة القائمة على عائدات النفط،و لكن هذا لا يعزي منا أن ننسى بعض سياسات القذافي الايجابية في إطار النظام الاشتراكي من خلال تحقيق الأمن الاجتماعي"التعليم الصحة"،و إقامة بنية تحتية هامة من المطارات،الموانئ،القطارات،و لكن تبقى السياسات السلبية هي دائما الحاكم.

المطلب الرابع:التنظيم الأمني.

يعد النظام الأمني لأي دولة في العالم حكرا على النظام السياسي،لأنه الوحيد الذي يحتكر سلطة الإكراه من قوات الشرطة و الجيش،تعد ليبيا أحد الدول التي تمثل عندها قوة الإكراه جوهر بقاءها و قيامها،فالكل يعلم أن نظام الحكم في ليبيا منذ سنة 1969 قام بانقلاب عسكري قاده مجموعة من الضباط بزعامة الرئيس معمر القذافي الذي عمل على إحكام قبضته طوال فترة حكمه باحتكاره سلطة الإكراه المادي.

يرجع تاريخ إنشاء أول جيش ليبي إلى سنة 1955م أي الجيش في ظل الدولة الليبية المستقلة،إذ كان تعداد الجيش لا يزيد عن ألفي جندي،ليتم بعد ذلك إنشاء أول كلية عسكرية ملكية سنة 1957،و التي كان الهدف منها تقوية الجيش و زيادة تعداده الكمي و الكيفي،لتدخل ليبيا مرحلة

---

[1]-البهلول اشتيوي،**مرجع سابق الذكر**،ص 27.

[2]-هدى عيسى الغول،**الاقتصاد الليبي و خمس سنوات عجاف**،من موقع:-http://www.middle-east-online.com/?id=240214

جديدة في تاريخ الجيش الليبي سنة 1967م بعد أن تم اعتماد قانون التجنيد الإجباري في ليبيا[1]،و لكن هذا القانون لم يعرف النور بسبب الانقلاب العسكري و تغيير السلطة سنة1969 م.

دخل الجيش الليبي مرحلة جديدة منذ سنة 1969 م، إذ أصبح المؤسسة الأولى التي تتولى تسيير شؤون الدولة بعد أن استولى الجيش على الحكم،ليعرف تطور و نمو سريع منقطع النظير ذلك تماشيا و الظروف المحلية نتيجة استيلاء العسكر على الحكم في كل من مصر و الجزائر تونس،ليتعاظم دور المؤسسة العسكرية أكثر عندما تم تبني فكرة عسكرة المجتمع،و تحويل المدارس و الثانويات إلى الثكنات العسكرية و تحويل الزى المدرسي إلى البذلة العسكرية،و فرض التجنيد و التدريب على الإناث،كان هدف النظام في فترة السبعينات و الثمانينات عسكرة المجتمع،و القضاء على كافة مظاهر الحياة المدنية تحت مقولة الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن و مواطنة.[2]

بعد أن عاش الجيش فترة من الشهرة و السيطرة دخل مرحلة جديدة،و لكن سلبية عقب سلسلة من الانقلابات التي بدأت ضد النظام و سياساته التي باءت بالفشل،إذ قام النظام باست راجية مضادة تستهدف استنزاف الجيش و قوته البشرية و المدنية،و ذلك بعد إشراكه في الحروب على غرار الحرب مع مصر سنة 1977م،و حرب التشاد التي يعتبرها العديد من القادة و المختصين أنها السبب وراء تراجع دور و مكانة الجيش على حسب تعبير خليفة حفتر ضابط في الجيش.[3]

و قام النظام الليبي لتقويض دور الجيش و قوات الشرطة،اتبع سياسة الأمن الشعبي "يقوم أفراد الشعب بأنفسهم تولي توفير الحماية و الأمن"،كما قام النظام بإنشاء جهازين موازيين:جهاز الأمن الداخلي و جهاز الأمن الخارجي الذي كانا يتضمن عناصر أكثر تدريب و جاهزية و معظمهم من

---

[1]-حسين يوسف القطروني،**الوضع السياسي الليبي"2011-2016"**،من شبكة ضياء للمؤتمرات، ص 14، http://diae.net .

[2]-البهلول الشتيوي،**مرجع سابق الذكر**،ص48.

[3]-حسين يوسف القطروني،**مرجع سابق الذكر**،ص 17.

الشباب تقوم بوظائف العمل لاستخباراتي داخل و خارج ليبيا،و هدفها الأساسي توفير الحماية النظام و المحيطين به و محاربة المعارضين للنظام[1].

لم يكتفي نظام القدافي بالقضاء على دور الجيش و تهميشه و إنشاء أجهزة موازية له،بل وصل الأمر إلى تشكيل الكتائب الأمنية،بهدف مواجهة الانقلابات بعد أن فقد النظام ثقته في الجيش لاسيما بعد انقلاب 1994 م،و التي مثلت وفاة للجيش الليبي،فالكتائب الأمنية التي تم إنشاءها تضم فقط المخلصين و المقربين،و الهدف من تشكيل الكتائب حماية النظام من أي خطر لاسيما الانقلابات،تضم هذه الكتائب فئة الشباب الأكثر ذكاءا و إخلاصا،و هي أفضل عتادا و تدريبا من أي جهاز أخر[2].

يبقى الجيش الليبي من المؤسسات التي تعرضت لتدخل السلطة،و ذلك على الرغم من الميزانية التي كان يستحوذ عليها و التي تقدر بمليار و مئة مليون دولار[3]، إلا أنه بقي محض تدخل النظام و استنزافه طوال فترة حكم القدافي،بسبب الانقلابات التي كانت تحدث من قبل أفراد الجيش،ما دفع بالنظام إلى إشراكه في الحروب و خلق أجهزة موالية له.

نجد أن الواقع الليبي قبل الحراك السياسي أي منذ 1969 مع تولي الرئيس معمر القدافي السلطة،و الذي استمر في الحكم لأكثر من أربع عقود من الزمن،إذ لم تكن فترة حكمه إيجابية و لا سلبية،و ذلك بالرغم من علو السلبيات على الإيجابيات لاسيما على المستوى السياسي،إذ عاشت ليبيا طوال سنوات في انغلاق لا وجود لتعددية السياسية،الحرية الاقتصادية،لقضاء مستقل،لسيادة القانون ما عاد ما جاء في الكتاب الأخضر،و ما يؤمن به القدافي من الأفكار.

---

[1]-البهلول الشتيوي،**مرجع سابق الذكر**،ص ص 86 105.

[2]-**المرجع نفسه**،ص ص 112 114.

[3]-عبد الجليل زيد المرهون،الجيش الليبي و بنيته التنظيمية و التسليحية،**جريدة الرياض**،العدد 15600،11 مارس 2011،من موقع:www.alriyadh.com

أما على المستوى الاقتصادي فإنه رغم الغنى الاقتصادي و الموارد الطبيعية التي تتمتع بها ليبيا إلا أنها بقيت في خانة الدول النامية،إذ لم تستطع الدولة طيلة فترة حكم القدافي التنويع في اقتصادها، بقي النفط يمثل ما نسبته 95بالمائة من الصادرات،و لا القضاء على البطالة التي فاقت نسبة 30 بالمائة سنة 2011،و هو ما يحسب على النظام السابق الذي لم يستفد من مدا خيل النفط،و لا القيام بسياسات ناجعة على الأقل لنهوض بالاقتصاد و تحقيق الاكتفاء الوطني.

أما فيما يخص الجانب الاجتماعي فلا حديث يذكر سوى أن ليبيا في عهد القدافي كانت تعيش عصر القبيلة و العقلية البدوية،و ذلك رغم أن ليبيا شهدت فترة من التحضر مع اكتشاف النفط،و كيف تحولت التركيبة الاجتماعية من المجتمع البدوي للمجتمع الحضاري،بتولي القدافي السلطة أعاد كافة أشكال الحياة التقليدية و محاربة كل ما له علاقة بالتحضر و الحداثة.

كما لا يمكن أن نسيان الدور الذي لعبه القدافي طيلة فترة حكمه في نشر التعليم داخل المجتمع،إذ يعد المجتمع الليبي من المجتمعات العربية التي تقل فيها نسبة الأمية ،و ذلك بفضل سياسات النظام في دعم التعليم و فرض مجانيته على كافة الشرائح الاجتماعية،بإضافة إلى تشجيع التعليم بين الإناث التي فاقت نسبة المتعلمين 80بالمائة مقارنة بالذكور،كما عمل النظام على دعم قطاع الصحة و تعميم مجانيته هذا إلى جانب البنية التحتية التي تم تشيدها "الجامعات المطارات المستشفيات"،و لكن هذه الانجازات لم تشفع للنظام أمام كبته للحريات و الحقوق السياسية.

المبحث الثاني:الحراك السياسي في ليبيا: أسبابه نتائجه.

ليبيا على غرار باقي دول جنوب المتوسط التي شهدت الحراك السياسي، لم تعرف الحراك بالصدفة بل كان نتيجة لمجموعة من الأسباب التي عجلت بقيام الحراك أو ساهمت في تغذية الشارع لمواصلة الحراك دون التراجع،كما أن الحراك الليبي كان له مجموعة من النتائج التي أثرت على مجريات الوضع الليبي،و هو ما سنحاول التعرض إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول:أسباب الحراك السياسي في ليبيا.

يرجع الحراك السياسي في ليبيا إلى مجموعة من الأسباب التي تتداخل فيها متغيرات البيئتين الداخلية و الخارجية،و هي في مجملها تتنوع بين الأسباب السياسية،الاقتصادية،الأمنية،الاجتماعية هي كالأتي:

الفرع الأول:الأسباب الداخلية للحراك السياسي الليبي.

-أولا:الأسباب السياسية.

يفتقد النظام السياسي الليبي لمبدأ الشرعية و المشروعية، إذا تم النظر لجملة الوظائف و المؤسسات التي يحتويها كما تم ذكرها سابقا،و تركيز جميع الوظائف و المؤسسات في يد شخص الرئيس الذي اعتلى الحكم سنة 1969 م عن طريق الانقلاب،و حتى يحافظ على بقاءه في الحكم جعل من شخصيته هي أساس حكمه المدعمة بمبادئ ثورة 1سبتمبر1969 التي أعلنها القدافي،و جعل منها أساس عمل النظام السياسي،و لم يتخذ من الشرعية و المشروعية عماد بقاءه في الحكم طيلة 42 سنة.

تميز نظام الحكم في عهد القدافي بقيام مؤسسات صورية تتولى تسيير البلاد،إذ تم تأسيس نظام المؤتمرات الشعبية كنظير لسلطة التشريعية و يتولى الحكم فيها الشعب و اللجان الشعبية توازي السلطة التنفيذية،أما الجان الثورية فقد أوكلت لها مهمة الرقابة و الحماية،و في المقابل تم إلغاء العمل بالدستور و تجريم التنظيمات السياسية و المعارضة بإضافة إلى إلغاء الانتخابات،كما تم حل الجيش[1]،فالنظام السياسي الليبي فقد جل قدراته لاسيما التنظيمية عبر إلغاءه الانتخابات الرئاسية و التشريعية و تشكيل الأحزاب السياسية،بإضافة إلى القدرة الاستخراجية من حيث إعادة صياغة الدستور الجديد و القوانين تخدم المواطن الليبي،و هذا إلى جانب فقدان النظام قدرته الاستجابية إلى مطالب التغيير و التجديد التي كان يطمح إليها الشعب الليبي.

[1]- حسين خلف موسى،**الثورة الليبية و سيناريوهات المستقبل**،من موقع: http://democraticac.de/?p=536

و فيما يتعلق بالتغيير لم يشهد النظام السياسي الليبي طيلة فترة 42 سنة أي عملية انتخابية سواء التشريعية أو الرئاسية،و لو صورية من اختبار مدى مشروعية النظام السياسي،و ذلك تعمدا من الرئيس فرض شخصه على السلطة و المؤسسات مغلقا جميع الأبواب نحو التغيير و التجديد،و تتبين سيطرت الرئيس و أبناءه على المؤسسات السيادية و المناصب العليا في الدولة كالأمن الطاقة السياسة،إذ تولى معتصم و الساعدي و الخميس القدافي الشؤون الأمنية و الاقتصادية في حين تولى سيف الإسلام الأمور السياسية[1]،إذ حاول هذا الأخير عبر إطلاقه مشروع إصلاح سياسي سنة 2004 م تحت مسمى من أجل ليبيا الغد،و الذي كان الهدف منه إدخال مجموعة من الإصلاحات السياسية و الاقتصادية،و فتح المجال أمام الحريات لكن دون الخروج عن طاعة الوالد.

فمشروع سيف الإسلام جاء ليؤكد استحالة حدوث التغيير من قبل النظام،و ذلك في ظل غياب الحنكة و القناعة السياسية لدى الرئيس نفسه في تبني الإصلاحات،و هو ما يفسر فشل النظام السياسي في القيام بالإصلاحات و مواجهة أزمتي الشرعية و المشروعية،و كدا في ظل زيادة الانسداد في العلاقة بين الحاكم و المحكوم و غياب التواصل عبر القيام بانتخابات تعبر عن موقف الشعب أو عن طريق فتح المجال أمام الأحزاب السياسية و المعارضة للمساهمة في الإصلاحات.

و ما عقد من مهمة النظام و زيادة عدد منتقديه هو انتهاكاته الواسعة لحقوق الإنسان، و التي كانت سبب في إشعال فتيل الحراك السياسي بعد أن تم اعتقال ممثل أسر قتلى سجن أبو سليم المحامي فتحي تربل،إذ قابل النظام المظاهرة الشعبية المناهضة لاعتقال المحامي بالعنف[2]، خرجت المظاهرات في الوقت الذي شهد فيه النظام السياسي العجز الوظيفي و الفشل في الإصلاح و التغيير الذي جاء من رحم السلطة و لم ينجح،و قد أثبتت المظاهرات درجة الوعي التي وصل إليها المواطن، و ما مدى رغبته في الحرية و التغيير.

---

[1]-**المرجع نفسه.**

[2]-حسين خلف موسى،**مرجع سابق الذكر.**

يعد العجز الوظيفي لنظام السياسي و غياب الشرعية و المشروعية و الانغلاق الحاد لنظام السياسي،و زيادة الانتهاك للحريات و الحقوق و الطمس الواسع لكل أشكال التنظيمات التي تمثل مطالب الشعب أهم الأسباب التي تقف وراء الحراك السياسي في ليبيا.

-ثانيا:الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية.

يعد المجتمع الليبي من المجتمعات العربية التي تتميز بطابعها الشبابي،إذ تستحوذ فئة الشباب على 52 بالمائة[1]،و ذلك من إجمالي السكان الذي يقارب عددهم 7 ملايين نسمة،و تمثل غالبية الشباب الليبي من الجامعيين و حاملي الشهادات،و هو ما تشير إليه التقارير على أن ما نسبته 88،31بالمائة من الليبيين هم من المتعلمين[2]،و بالرغم من ارتفاع نسبة التعليم إلا أن ذلك لم ينعكس على النمو الاقتصادي الذي يشهد تراجع مقارنة بالنمو الديمغرافي،إذ أصبح النمو الاقتصادي يسير بوتيرة أبطئ من النمو الديمغرافي.

شهدت معدلات البطالة ارتفاعا وصل إلى 14 بالمائة سنة 2010 م لاسيما بين الشباب،[3]و هذا في الوقت الذي يقدر فيه متوسط الدخل الفردي ب14ألف دولار، بفضل سياسة النظام على جعل الأجور و الرواتب تحت الحد الأدنى طبقا لقانون 51 الصادر 1981م[4]،و ذلك ربما عمدا من النظام من أن تحقيق الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للشعب يجعل منه يفكر في المطالبة بالحقوق السياسية و المدنية التي تطال استقرار النظام.

---

[1]-محمد عاشور،الثورة الليبية الأسباب و التداعيات و مسارات المستقبل،**مؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا و تداعياتها،ايثيوبيا** ،ماي 2011م،ص 12.

[2]-**المرجع نفسه**،ص 11.

[3]-رالف شامي،**ليبيا بعد الثورة الفرص و التحديات،صندوق النقد الدولي:**إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى،2012،ص2.

[4]-فتحي محمد أميمة،الفساد السياسي و الإداري كأحد أسباب الثوراث العربية،**ورقة مقدمة لمؤتمر فلاديفيا السابع العشر تحت عنوان: ثقافة التغيير : الأبعاد الفكرية ـ العوامل ـ التمثلات** ،يوم6-8نوفمبر 2012،ص14.

كشفت دراسة قامت بها الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق الليبية أن ما نسبته 49بالمائة من الأسر الليبية تعيش تحت خط العوز،و تعيش 21 بالمائة من الأسر فوق خط العوز أي ما نسبته 70 بالمائة من الأسر الليبية تعيش دون المستوى المطلوب،فسياسة النظام في خفض الأجور جعلت المواطن الليبي يقبع في دائرة الفقر،و هنا الحديث لا يخص المقربين من النظام و عائلته التي تتميز بالرخاء،و في المقابل حقق النظام الليبي جزء من العدالة الاجتماعية عبر فرض مجانية التعليم و العلاج،و لكن هذا لا يمثل أي شيء أمام مداخيل النفط التي فاقت 325 مليار دولار و 200 مليون دولار دون مداخيل الضرائب و الرسوم و غيرها،و ذلك منذ تولي القدافي الحكم سنة1969 و حتى 2002.[1]

تميز نظام القدافي بإتباعه سياسة التهميش للمناطق الليبية على حساب بعض المناطق الأخرى،إذ شهدت المناطق الشرقية مقارنة بباقي المناطق الأخرى تهميشا[2]،و ذلك رغم أن المنطقة الشرقية كانت خلال فترات من مساندي و مدعمي النظام إلى غاية بروز الانقلابات لاسيما انقلاب سنة 1993 الذي كان منفذيه من الشرق،ليصب النظام كافة غضبه على هذه المناطق متبعا ضدها التهميش و الإهمال،و غياب المشاريع التنموية في شتى المجالات كسياسة عقابية،لذلك نجد أن الحراك كانت بداياته من الشرق.

إن ارتفاع معدلات الفقر و البطالة و انخفاض مستويات المعيشية و التهميش الذي عانى منها الشعب لم تكن لوحدها سببا في الحراك،و إنما كان للفساد دور هو الأخر رغم أن ليبيا حققت خلال السنوات"2000-2010" مراتب جيدة في تقرير التنمية البشرية على سبيل المثال المركز 52[3]،إلا أن ذلك لم يمنع من استفحال الفساد داخل ليبيا، إذ تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 تموقع ليبيا في المركز 146 من بين 178 دولة[4]،و قدرت الأموال التي صرفت في ليبيا تحت

---

[1]-**المرجع نفسه**،ص ص 14 15.

[2]-محمد عاشور،**مرجع سابق الذكر**،ص12.

[3]-محمد **عاشور**،**مرجع سابق الذكر**،ص12.

[4]-حسين خلف موسى،**مرجع سابق الذكر**.

عامل المزاجية أي المسروقة أو المبددة لأغراض سرية أو أعمال لم ترد في الميزانية ما بين 34 و 100 مليار دولار طبقا لتقرير أصدرته دائرة الايلونوست الإنجليزية في عددها الصادر في أبريل 1991 م[1].

و رغم الغنى الذي تتمتع به ليبيا نتيجة ارتفاع أسعار النفط،و العوائد الضخمة التي فاقت 200 مليار دولار،إلا أن ذلك لم يكن نعمة على الشعب بقدر ما مثل نقمة،إذ أضحى من الشعوب الفقيرة في المنطقة العربية،و أصبح المجتمع الليبي يضم شريحتين فقط" طبقة غنية تمثل 30 بالمائة من الشعب الليبي في حين 70 بالمائة يعيشون تحت أو دون خط الفقر"،و ذلك في ظل القضاء على الطبقة الوسطى.

يعود الحراك السياسي في ليبيا إلى غياب قدرة النظام في توزيع الثروة و الاستجابة لمطالب الشعب من زيادة الأجور و رفع القدرة الشرائية،بإضافة إلى غياب قدرة النظام التنظيمية في وضع الخطط و السياسات الفعالة للقضاء على الفساد،البطالة،الفقر،و إيجاد طرق فعالة لخدمة الاقتصاد و محاولة تنويعه خارج قطاع النفط.

نجد أن الحراك السياسي في ليبيا قام في شقه الاقتصادي و الاجتماعي على أساس المطالبة بالعدالة الاجتماعية من عدالة في التوزيع لثروة،و العدالة في تحقيق التنمية على كافة المناطق الليبية دون استثناء،بإضافة إلى مكافحة الفساد بكل مجالاته لاسيما الفساد الإداري.

-ثالثا:الأسباب الثقافية.

مند أن تم رفع العقوبات الدولية على ليبيا دخلت هذه الأخيرة مرحلة جديدة من الانفتاح على العالم،إذ أصبح المواطن الليبي على دراية بما يحدث في العالم،بفضل ثورة المعلومات و دورها في التأثير على ثقافة المواطن الذي أصبح يحتك بمختلف الثقافات و الأجناس و الديانات،لعبت وسائل التواصل الاجتماعي "فيس بوك تويتر انستغرام " دور في إعادة تثقيف الليبي،بسبب سهولة تداولها بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

[1]-فتحي محمد أميمة،**مرجع سابق الذكر**،ص 16.

كما كان لثورة المعلومات دور في فضح سياسات النظام الليبي،إذ لم يعد هناك ما يخفى عن المواطن،و هو ما حدث مع تسريبات موقع ويكيليس و فضحه لأسرار النظام و استغلاله لثروات الليبيين و التلاعب بالمال العام[1]،فقد استطاع موقع ويكيليس تأجيج نفسية المواطن و المنظمات الحقوقية للمطالبة بالمحاسبة و التغيير و كشف الفساد،و هو ما حدث يوم 17 فبراير 2011 في ليبيا، فتسريبات الموقع كانت أسبوع قبل الحراك السياسي في ليبيا.

و غير بعيد عن وسائل التواصل الاجتماعي كان لوسائل الإعلام السمعي البصري دور في كشف و متابعة الأحداث داخل ليبيا،و هنا الحديث عن القنوات الخاصة الخارجية "قناة الجزيرة-العربية"التي نقلت الحراك الليبي و رافقته منذ البداية،عملت على احتضانه و توجيهه وفق أهداف القناة و الدولة المالكة،بعكس الإعلام الرسمي الذي طمس المعلومة و غطى فضائح و سياسات النظام الليبي و أسراره[2]،إذ ساهم الإعلام الخاص في وضع المواطن الليبي في صورة الأحداث،و الواقع الذي يعيش فيه عبر طرح برامج جريئة تتحدث عن مواضيع محظورة في الإعلام الرسمي"الواقع الاقتصادي ،كيفية الوصول للحكم الانتخابات ،رأي المواطن في النظام السياسي".

استطاعت ثورة المعلومات نقل المواطن إلى العالم،و الاحتكاك به و معرفة ما يحدث حوله،و تعلم كيفية المطالبة بحقوقه بكل سلمية و دون عنف،و هو ما حدث مع الحراك السياسي يوم 17 فبراير 2011 عندما خرج مجموعة من الشباب في مظاهرات سلمية،للمطالبة بالتغيير بعد دعوة تم طرحها في مواقع التواصل الاجتماعي،تدعو لإطلاق سراح المحامي فتحي تربل،و فتح المجال أمام الحريات و إدخال المزيد من الإصلاحات[3].

الفرع الثاني:الأسباب الخارجية للحراك السياسي الليبي.

[1]-البهلول اشتيوي،**مرجع سابق الذكر**،ص209.

[2]-**المرجع نفسه**،ص 211.

[3]-البهلول اشتيوي،**مرجع سابق الذكر**،ص216.

كان للبيئة الخارجية دور كبير في ما حدث داخل ليبيا،فالمتعارف عليه في العلوم السياسية أن هناك تداخل و تأثير متبادل بين البيئتين الداخلية و الخارجية،و ما ينتج عنهم من مخرجات تؤثر على البيئة الداخلية،لتنتقل تداعياتها للبيئة الخارجية،و من جملة الأسباب التي كان لها دور في ما حدث يوم 17 فبراير داخل ليبيا ما يلي:

-أولا:رفع العقوبات الدولية على ليبيا و أثرها على تفاعلات ليبيا.

كان لرفع العقوبات الدولية على ليبيا سنة1999 م من قبل الأمم المتحدة،و التي زادت سنة 2003 م[1] دور في التأثير على الليبيين،إذ وجد النظام السياسي نفسه مجبرا على الانفتاح، و التكيف مع الظروف الجديدة لاسيما الاقتصادية و السياسية،فكانت بداية النظام بفتح المجال للحرية الاقتصادية،و الاستثمار و تدفق الشركات الأجنبية التي قدرت ب 150بليون دولار[2]،و الذي تزامن و إعلان سيف الإسلام عن مشروعه الإصلاحي الذي يمس كافة القطاعات،إذ باشرت الحكومة الليبية بخصخصة الاقتصاد ليشمل أكثر من 200 شركة ليبية.

باشرت الحكومة ببيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص ،و هو ما لم تتحمله شريحة كبيرة من المجتمع الليبي،و الطبقة العمالية التي أصبحت تعاني من شبح البطالة و انخفاض الأجور،و ذلك في الوقت الذي تعرف فيه القدرة الشرائية ارتفاعا نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية،إذ أن المواطن الليبي لم تعد له القدرة على التكيف مع الوضع الجديد،و الانتقال من الحياة المغلقة تحت قبضة النظام و سياسات الدعم التي كان يتلقاها الشعب إلى الانفتاح و فقدان العديد من الامتيازات، لم يعد المواطن الليبي قادر على مواجهة تقلبات أسعار السلع في السوق العالمية رغم دعم الدولة الجزئي،ليجد نفسه في مواجهة ارتفاع الأسعار مقابل انخفاض الأجور و ضعف القدرة الشرائية.

---

[1]-محمد عاشور،**مرجع سابق الذكر**،ص12.

[2]-**المرجع نفسه**،ص 11.

أما الثانية التي صاحبت رفع العقوبات الدولية فكانت بإعلان سيف الإسلام عن مشروع جديد يهدف لإحداث الإصلاح السياسي تحت مسمى ليبيا الغد،و الذي كان الغرض منه تحسين صورة ليبيا أمام الغرب،و لكن شهد المشروع وفاته قبل أن يعرف النور،بسبب رفض أصحاب الشرعية الثورية و المنتفعين من النظام[1]،كما أن المشروع لم يخرج عن مباركة الرئيس القدافي،لذلك لم يعرف أي نجاح سوى الدعاية له،إذ حمل في طياته أمال السياسيين و المعارضة نحو تحقيق الإصلاح،و فتح المجال أمام الحريات و التعديدية الحزبية ليخيب الآمال برفض من رحم السلطة نفسها.

مثل رفع العقوبات الدولية على ليبيا فرصة حقيقية لانفتاح على العالم،و تحقيق الإصلاح السياسي و الاقتصادي، لم يكن في يد النظام أي حيلة سوى المراوغة و الإعلان عن القيام بالإصلاحات دون فعل جاد،الأمر الذي لم يتحمله الشعب الليبي و لا المعارضة السياسية التي منيت بالإصلاح،و ما زاد الطين بله هو قمع النظام لمظاهرة تطالب بالإصلاح،و الإفصاح عن مصير قتلى سجن أبو السليم سنة 2006م،و التي قتل على إثرها 12 متظاهر [2]كان بمثابة دليل بأن النظام لا ينوى المصالحة و إحداث التغيير،إذ أن سياسات النظام الاقتصادية لم تكن في صالح غالبية الليبيين بل زادت من الأوضاع سوء،بسبب غياب التنوع الاقتصادي و ضعف القدرة الشرائية لدى غالبية الشعب،و الذي يمثل 70 بالمائة من دوي الدخل المتوسط و الضعيف.

-ثانيا:الحراك السياسي في دول الجوار لليبيا.

شهدت منطقة جنوب المتوسط أواخر سنة 2010 م،بالتحديد في تونس و مصر الحراك السياسي و الاجتماعي لم يكن أحد يتوقعه سواء النظام أو الشعب نفسه،و ذلك عندما قام شاب تونسي يدعى محمد البوعزيزي بحرق نفسه،كرد فعل على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة التي وصل إليها الشعب في تونس،و عن الممارسات القمعية و الظلم التي يواجهها المواطن التونسي يوميا،لتنتقل الاحتجاجات إلى كافة الإقليم التونسي تحت مطالب تحقيق التنمية،و العدالة الاجتماعية

[1]-حسين خلف موسى،**مرجع سابق الذكر.**

[2]-منظمة العفو الدولية،**المعركة على ليبيا القتل و الاختفاء و التعذيب**،2011،ص13.

وصولا للمطالبة بتنحي الرئيس زين العابدين بن علي،و بالفعل رحل الرئيس بعد تواصل الاحتجاجات و تصاعدها بإضافة إلى حيادية المؤسسة العسكرية التي كان لها دور كبير في تنحي الرئيس عن السلطة.

و في هذه الأثناء و غير بعيد عن تونس شهدت مصر الحالة نفسها،خرج الشعب في مظاهرات تم الدعوة إليها عبر شبكات التواصل الاجتماعي تطالب بإحداث التغيير و الإصلاح،و لكن على عكس تونس تم مقابلة المتظاهرين بالعنف و القمع،و لم يتم كسر الإرادة الشعبية التي وصلت إلى عزل الرئيس حسني مبارك الذي حكم لأكثر من 30 سنة.

بعد بداية الحراك في كل من تونس و مصر لم يكن أحد من المنظرين،و لا السياسيين يتوقع سيناريو ما حدث في البلدين بتنحي رأس السلطة،و ذلك بسبب القبضة الأمنية لكلا النظامين و لكن الإرادة الشعبية أثبتت عجز الاستشراف عن التنبؤ،بسقوط النظامين اللذان عمر لأكثر من عقدين في السلطة،و بين تونس و مصر كانت ليبيا تتفاعل و تترقب ما يحدث في جوارها،قام في هذه الأثناء المحامي الحقوقي فتحي تربل بدعوة عبر مواقع التواصل الاجتماعي للخروج في مظاهرات يوم 17 فيفري2011 م تطالب النظام بحقيقة السجناء الذين تم قتلهم في سجن أبو سليم.[1]

إذ تم مقابلة دعوة المحامي باعتقال من قبل النظام و اتهامه بقلب استقرار الدولة،لتعلن المناطق الشرقية في ليبيا سبق التاريخ المعلن عليه في مواقع التواصل الاجتماعي بيومين ،و تخرج في مظاهرات تطالب النظام بالإفراج عن المحامي و المطالبة بالإصلاح،و لو تم تتبع استباق المناطق الشرقية للمظاهرات تاريخيا نجد أن هذه المناطق دائما ما كانت عرضة لتأثير المباشر لما يحدث في مصر ،و هو ما حدث مع انقلاب القدافي على السلطة سنة 1969 م و تأثر هذه المناطق بالفكر الناصري في مصر[2]،و يعد الحراك السياسي في مصر أكثر تأثيرا على الأوضاع في ليبيا بحكم الامتداد التاريخي و

[1]-محمد عاشور،**مرجع سابق الذكر**،ص12.

[2]-**المكان نفسه.**

الحضاري للبلدين،أما دور الحراك في تونس فكان تأثير مباشر على الليبيين بكسر حاجز الخوف الذي عاشوا فيه طيلة 42 سنة من الحكم.

نجد أن الحراك السياسي و الاجتماعي في ليبيا جاء نتيجة حتمية لتفاعل مجموعة من المتغيرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية التي غذتها العوامل الثقافية،و ما مثلته العولمة من دور عبر وسائل الاتصال على أنواعها لاسيما شبكات التواصل الاجتماعي في نقل حقيقة الأحداث دون تدخل أو فبركة من النظام،فالحراك السياسي الليبي حدث بفعل تداخل ما يحدث في البيئة الداخلية من تهميش و انعدام قدرة النظام في التوزيع العادل للثروة، و قدرته على استخراج سياسات اقتصادية فعالة لمواجهة تدهور الأوضاع الاجتماعية،و تأثير متغيرات البيئة الخارجية من انفتاح ليبيا على العالم بعد رفع العقوبات الدولية مباشرة و ليس تدرجا،و هو ما لم يتحمله الشعب.

ليكون الحراك السياسي التونسي و المصري النقطة التي أفاضت الكأس،فما حدث في البيئة الإقليمية لتونس مثل حافز للشعب الليبي للمطالبة بالتغيير و كسر عقدة الخوف،و ذلك بالرغم من أن المواطن الليبي لا يشبه المواطن التونسي و المصري الذي ترعرع على الممارسة السياسية و الحرية النسبية في الرأي و التعبير،إذ أن المواطن الليبي خرج إلى الشارع دون ثقافة سياسية و لا التنظيم السياسي و الاجتماعي يلتف حوله،فالشعب الليبي كسر معادلة المنظرين و النظام السياسي في استحالة القيام أو الصمود و الاستمرار في الحراك.

المطلب الثاني:مظاهر الحراك السياسي في ليبيا.

تعتبر ليبيا ثالث دول جنوب المتوسط التي شهدت الحراك السياسي،و ذلك على خلفية اعتقال المحامي فتحي تربل أحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان هذا الأخير لقي دعم كبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الشباب و دعم عائلات قتلى سجن أبو سليم 1996م[1]، خرجت العائلات في مظاهرات تطالب بإفراج عن المحامي،و الكشف عن مصير السجناء و كدا فتح المجال

[1]-مركز كارثر،**المؤتمر الوطني العام الانتخابات في ليبيا**،تقرير حول الانتخابات،7 يوليو 2012،ص 13.

أمام الحقوق و الحريات،و كانت بداية الحراك من مدينة بنغازي يوم 15 فبراير 2017 ،و ذلك قبل يومين من الإعلان الذي تم في مواقع التواصل الاجتماعي.

تعد المظاهرة التي خرجت صغيرة لكن الغريب في الأمر أنها أربكت النظام الليبي الذي وقع عاجزا في التعامل معها و رد عليها بالعنف،الأمر الذي زاد من تأجيج الوضع و انتشار المظاهرات لتشمل باقي المدن الليبية،وذلك في ظل غياب الجيش الذي من شأنه لعب دور الوسيط،و تبني المفاوضات بين الشعب و النظام مقارنة بدول الجوار كتونس ومصر[1]،و هو ما زاد من تعقيد الأوضاع في ليبيا ،اعتمد النظام على الكتائب الأمنية في مواجهة المتظاهرين و قمعهم بشتى الوسائل،كون هذه الكتائب أنشئت على عقيدة حماية النظام و عائلته،بالإضافة إلى جاهزيتها و تكونيها العالي.

دخلت ليبيا منذ 17 فبراير 2011 في نفق الحرب بين الشعب و النظام،إذ اعتمد النظام على القوة في مواجهة المظاهرات الأمر الذي زاد من إرادة الشعب،و في هذه الأثناء كانت مدن الليبية على غرار بنغازي زنتان مصراتة قد خرجت عن سيطرة النظام،و زيادة الانشقاقات داخل النظام نفسه و تم تأسيس المجلس الوطني الانتقالي* يوم 27 فيفري 2011 برئاسة مصطفى عبد الجليل الذي أخد مهمة القيادة السياسية و العسكرية ضد النظام.[2]

عمل المجلس الوطني الانتقالي منذ تأسيسه على تبني الحراك السياسي و تدويله للقضية الليبية،و ذلك من أجل كسب الدعم الدولي لمطالب الشعب في ظل ارتكاب النظام لأبشع الجرائم،إذ تم توصيفها بجرائم الحرب من قبل محكمة الجنايات الدولية يوم 27 جوان 2011،و إصدار مذكرة توقيف ضد الرئيس معمر القدافي و ابنه سيف الإسلام،و رئيس المخابرات عبد الله السنوسي لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية.[3]

---

[1]-مركز كارتر،**مرجع سابق الذكر**،ص 13.

*ضم المجلس الانتقالي 30عضو إلى جانب الرئيس و هم من المعارضين و الحقوقيين و كدا المنشقين عن النظام من وزراء و دبلوماسيين.

[2]-يوسف شاكير،**مرجع سابق الذكر**،ص38.

[3]-منظمة العفو الدولية،**مرجع سابق الذكر**،ص10.

-أولا:تدخل حلف الناتو في ليبيا.

لعب المجلس الوطني الانتقالي دور كبير في نقل الحراك الليبي إلى العالم،و ذلك في الوقت الذي كان فيه النظام يفرض حظر على وسائل الإعلام الأجنبية،و شبكات الاتصال و الهاتف ،لمنع نقل الأحداث حول ما يحدث داخل ليبيا،و لكن استطاع المجلس الوطني عبر ممثليه في الداخل و الخارج من كسر الحظر، و نقل ما يحدث من عنف و قتل و انتهاكات ضد المدنيين للعالم،استطاع المجلس أن يكسب الدعم الدولي و هو ما يترجمه تعليق عضوية ليبيا في المنظمات،و فرض حظر دولي على النظام بعد طلب من الجامعة العربية في مارس 2011 إلى مجلس الأمن الذي أصدر القرار رقم 1973 يوم 17 مارس 2011 الذي أيدته عشر دول و امتنعت خمسة عن التصويت.[1]

بعد القرار الأممي تولى حلف الناتو مهمة ضرب أماكن النظام من أجل تقويض قوة القدافي،بهدف فتح المجال أمام المعارضة لتقدم و فرض سيطرتها،و قد نفد الحلف عملياته تحت مسمى "فجر أوديسيا" ثم "الحامي الموحد"[2]،و بعد تدخل حلف الناتو منذ 19 مارس 2011 م استطاع أن يحد من قوة النظام،و يقلب الكفة لصالح المعارضة التي لم يتم تسليحها،و إنما اعتمدت على أسلحة الجنود المنشقين،و المخازن التي تم اقتحامها و الاستيلاء على ذخيرتها.

لقد نفد الحلف أكثر من ألفي ضربة ضد قوات النظام،و التي أفقدته سيطرته على المواقع الإستراتجية لاسيما مواقع النفط[3]،و على الرغم من تدخل حلف الناتو لمساعدة المعارضة إلا أن النظام استطاع أن يصمد لأكثر من ثمانية أشهر[4]،بفضل الأسلحة و الجنود التي تم الاعتماد عليها إلى جانب عدم تدخل الحلف بريا ما جعل النظام يصمد أكثر من المتوقع.

---

[1]-منى حسين عبيد،**مرجع سابق الذكر**،ص46.

[2]-**المكان نفسه.**

[3]-مصطفى عمر التير،**ربيع ليبيا لا شيء تغير سوى الوجوه و الأسماء فقط**،التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية،ط1،بيروت:مؤسسة الفكر العربي،2014،ص56.

[4]-**المرجع نفسه**،ص57.

شهدت سنة 2011 نهاية إمبراطورية استمرت لأكثر من أربع عقود في السلطة،و ذلك في الوقت الذي لم يتنبأ أحد قيام الحراك في ليبيا من أساسه،و ذلك في الوقت الذي كانت فيه مشاريع توريث السلطة،و الفساد و الظلم قد طغت على الحياة داخل ليبيا،ليكون 17 فيفري 2011م بداية صفحة جديدة في التاريخ السياسي الليبي، كتبت سطوره يوم 20 أكتوبر 2011 م بعد القضاء على رأس السلطة معمر القدافي[1]،و إلقاء القبض على ابنه سيف الإسلام و العديد من معاونيه.

استطاع الشعب الليبي القضاء على النظام لكن ما ينتظره في مرحلة بناء الدولة ما بعد القدافي أصعب،كون مرحلة البناء تتميز بالأزمات لاسيما في ظل وراثة دولة دون مؤسسات و جيش يتولى حفظ الأمن،و لا وجود للتنظيمات السياسية تتتمتع بالخبرة السياسية و تتولى مهمة تأطير المجتمع و النخبة السياسية،دخلت ليبيا في مرحلة جديدة محفوفة بالتحديات السياسية،الاقتصادية،الأمنية التي تتطلب نخبة سياسية قادرة على الصمود و قيادة المرحلة الانتقالية الجديدة.

و هو ما يدعو لطرح بعض التساؤلات حول ليبيا الجديدة:هل مقتل القدافي سينهي العنف؟أم سيزيد من تعقيد الأوضاع؟،و هل هناك نخبة سياسية قادرة على تولي مهمة بناء الدولة؟و ما هي مخططات هذه النخبة في إعادة بناء الدولة؟،و هل تحمل هذه النخبة سياسات بديلة أم أن سياسات النظام السابق من تكريس التفرقة و الإقصاء هي الحاضر؟.

المطلب الثالث:تطورات الحراك السياسي الليبي.

لم يخلو الحراك السياسي في ليبيا عن غيره في باقي الدول الأخرى كتونس مصر من عدة نتائج،و التي تعددت بين الإيجابية و السلبية عبرت عن حقيقة الوضع الذي وصلت إليه ليبيا إثر سقوط النظام،و من جملة النتائج نذكر ما يلي:

-الفرع الأول:التطورات السياسية.

[1] Colonel Michel Goya ,les enseignements militaires de la guerre en Libye mars octobre 2011,refixerions sur la crise libyenne, N27,2013, la direction de pierre rasoux,p50

تمثلت أولى ثمار الحراك السياسي في ليبيا بإزاحة النظام الذي استمر في الحكم لأكثر من 42 سنة،و هو ما عبر عن بداية التغيير في الدولة مع إسقاط أكثر الأنظمة استبدادا في منطقة جنوب المتوسط، دخلت ليبيا مرحلة جديدة في تاريخها السياسي،بتأسيس المجلس الوطني الانتقالي حتى يكون هناك إطار ينظم الحراك و يتبنى التعريف به في الداخل و الخارج،و تعد هذه الخطوة مهمة لاسيما و أن النظام الليبي كان لا يزال في أوج قوته.

كما أن من النتائج الإيجابية للحراك هو صياغة الإعلان الدستوري يوم 3 أغسطس 2011 م من قبل المؤتمر الوطني العام، يحدد المبادئ التوجيهية للفترة المؤقتة[1]،تضمن الإعلان الدستوري خمسة أبواب رئيسية تتضمن 37 مادة لتسهيل عملية الانتقال للمرحلة الانتقالية الثانية بعد القضاء على نظام القدافي[2]، أوضحت المادة 17 من الإعلان الدستوري أن المجلس الوطني الانتقالي هو أعلى سلطة في الدولة،و يباشر أعمال السيادة العليا بما في ذلك التشريع،و وضع السياسة العامة و هو ممثل الشرعي الوحيد لشعب الليبي[3]،فقد تضمنت هذه المادة صراحة من يتولى نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية حتى لا يكون هناك تنازع على السلطة يلهي عما جاء يوم 17 فيفري 2011 بضرورة القضاء على نظام القدافي.

لقد تضمن الإعلان الدستوري خمسة أبواب إلى جانب الديباجة باب تضمن أحكام عامة تتعلق بالهوية الوطنية لليبيا الجديدة،و لم يتم الإشارة إلى طبيعة النظام السياسي الجديد و إنما الاكتفاء بإشارة إلى إقامة نظام ديمقراطي مبني على التعدية السياسية و الحزبية كما تم الإشارة إليه في المادة 4،أما فيما يتعلق بالحقوق و الحريات فقد تضمن 10 مواد تتمحور حول فتح المجال و الإقرار بالحريات كحق التعبير و تشيل الأحزاب و الجمعيات و مؤسسات المجتمع المدني،و يمنع تشكيل

---

[1]-مركز كارثر،**مرجع سابق الذكر**،ص 17.

[2]-يوسف شاكير،**مرجع سابق الذكر**،ص47.

[3]-المادة17،**دستور ليبيا سنة 2011م شاملا تعديلاته إلى غاية 2012**،ص 5.

الجمعيات ذات الطابع المسلح السري و العلني من شأنه الإضرار بمصلحة الدولة و الوحدة الوطنية كما جاء في المادة 15.[1]

أما الباب الثالث يتعلق بنظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية،و قد حدد صراحة أن المجلس الوطني الانتقالي صاحب السلطة العليا في الدولة ،كما تم التعرض إليه سابقا عبر المادة 17 من الدستور،بالإضافة إلى ذلك فإن المجلس يتولى مهمة الرقابة المالية و المحاسبة على جميع المصروفات و الإيرادات،و هنا كانت إشارة واضحة لفرض الرقابة على مدا خيل النفط و عدم التلاعب بها إلى جانب استعادة أموال ليبيا في الخارج،و في المقابل حدد في المادة 30 على أن دور المجلس ينتهي بمجرد انتخاب المؤتمر الوطني العام بعد القضاء على نظام القدافي،و خلال فترة 240 يوم من إعلان سقوطه،و يتم تشكيل حكومة مؤقتة خلال فترة أقصاها 30 يوما و لا تتجاوز 90 يوما.[2]

أما الباب الرابع فقد تعلق بالضمانات القضائية و تم الإقرار فيه على أن السلطة القضائية مستقلة و تتولى حق الرقابة،يمثل الإعلان الدستوري الذي تم صياغته لإدارة المرحلة الانتقالية في ليبيا الأساس في إعادة بناء الدولة الليبية وفق الأطر و الأسس القانونية التي تضمن نجاح المرحلة الانتقالية على الأقل من ناحية النصوص التشريعات.

كما أن من نتائج الحراك السياسي في ليبيا هو فتح المجال أمام التعددية،و قد صدر قانون الأحزاب السياسية 29 أبريل 2012[3]، و حتى وقت قريب كان تشكيل الأحزاب محظورا بمختلف أطيافها السياسية"الليبرالية و الإسلامية"،إذ تم رفع الحظر رسميا عن التعددية الحزبية في 4 يناير 2012 م.[4]

---

[1]-المواد 4 و 15،دستور 2011،ص ص 3 4.

[2]-المواد 17 30،المرجع نفسه،ص ص 5 6.

[3]-بول سالم،**مركز كارنغي**،من موقع: http://carnegie-mec.org/2012/06/14/ar-pub-48670

[4]-مركز كارثر،**مرجع سابق الذكر**،ص18.

إن الحراك الليبي مثل نقطة انطلاق نحو التعددية الحزبية التي حرم منها المواطن الليبي ،و الذي ظل لأكثر من أربع عقود تحت مظلة الحزب الواحد القائم على الشرعية الثورية،و مبادئ ثورة فاتح من سبتمبر الأمر الذي جعل من حرية الرأي و التعبير و تشكيل الأحزاب محظورا،لذلك من إيجابيات الحراك هي فتح المجال أمام حرية الانتماء السياسي،و فتح الطريق أمام عودة المعارضة و السياسيين في المنفى،بالإضافة إلى حرية الممارسة السياسية دون قيود على أساس الدين العرق أو الجنس.

تم البدء في التحضير لتشكيل حكومة مؤقتة من قبل المجلس الوطني الانتقالي،و ذلك طبقا لما تم إقراره في الإعلان الدستوري على أن يتم تشكيل حكومة مؤقتة تتولى زمام الحكم و قيادة المرحلة الانتقالية،بالفعل بعد شهر من سقوط نظام القدافي بالتحديد في 22 نوفمبر 2011 م تم تشكيلها،أعطيت رئاسة الحكومة لعبد الرحيم كيب إلى جانب 24 وزارة ،أما فيما يتعلق بإدارة الشؤون التنفيذية فقد تم تأجيلها إلى غاية إجراء أول انتخابات في ظل ليبيا الجديدة.[1]

ضمت الحكومة الانتقالية حقائب وزارية جديدة على غرار وزارة رعاية أسر الشهداء و المفقودين،وزارة المجتمع المدني،وزارة الحكم المحلي،و ذلك حتى تكون هذه الحكومة حبل وصل بين تأسيس دولة وفق الأسس الديمقراطية و الانتقال نحو مرحلة جديدة دون تكلفة،و عبر تشكيل حكومة تعبر عن جميع الأطياف السياسية و القبلية بمن فيهم من قادوا الثورة.

جدول رقم 4 : الوزارات في ليبيا في ظل الحكومة المؤقتة.

الوزارة	الوزير
رئيس الوزراء	عبد الرحيم الكيب
وزارة الدفاع	أسامة الجويلي

[1]-يوسف شاكير،ص 53.

وزارة الداخلية	فوزي عبد العالي
وزارة الخارجية	عاشور بن خيال
وزارة المالية	حسن زقلام
وزارة التخطيط	عيسى التويجر
وزارة الاقتصاد	أحمد سالمالكوشلي
وزارة الطاقة	عبد الرحمان بن بزة
وزارة الأوقاف	حمزة أبو فارس
وزارة الشباب و الرياضة	فتحي تربل
وزارة رعاية أسر الشهداء و المفقودين	عبد الناصر جبريل حامد
وزارة الشؤون الاجتماعية	مبروكة شريف جبريل
وزارة التربية و التعليم	سليمان علي الساحلي
وزارة العمل و التأهيل	مصطفى الرجباني
وزارة العدل	علي حميدة عاشور
وزارة الصحة	فاطمة الحمروش
وزارة الحكم المحلي وزارة الإسكان و المرافق	محمد الهادي الهاشمي الحراري
وزارة الاتصالات و المعلوماتية	إبراهيم السقرطوري
وزارة المواصلات و النقل	أنور الفيتوري

وزارة الزراعة و الثروة الحيوانية	يوسف الوحيشي
وزارة الصناعة	سليمان عبد الحميد بوخروبة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	محمد محمود الفطيمي
وزارة الثقافة و المجتمع المدني	نعيم الغرياني
وزير الكهرباء و الطاقات المتجددة	عبد الرحمان هلبل.

المصدر:يوسف شاكير،ليبيا ثلاث سنوات انتقالية،مرجع سابق،بالتصرف[1]

عبرت الحكومة المؤقتة بحقائبها الوزارية التقليدية و الجديدة عن مدى الرغبة لدى النخبة السياسية في إعادة بناء الدولة الليبية،إذ منحت المرأة حقائب وزارية مهمة على غرار وزارة الصحة و وزارة الشؤون الاجتماعية كرغبة حقيقية من الحكومة الجديدة إشراك المرأة في العمل السياسي،و منحها قدر من المساواة أمام الرجل في تولي المسؤولية.

بعد تشكيل الحكومة المؤقتة و حل المجلس الوطني لنفسه عقب تسليمه السلطة للحكومة التي أسندت لها مهمة إجراء أول انتخابات ديمقراطية،تعد بمثابة اختبار حقيقي لمدى قابلية،و استعداد الشعب الليبي في الانطلاق نحو المرحلة الانتقالية الثانية،إذ تم تحديد تاريخ 7يوليو 2012 موعد لإجراء الانتخابات،و ذلك بعد أن قام المجلس الوطني الانتقالي بتشكيل المفوضية العليا لانتخابات،كجهاز يتولى الإعداد و الإشراف و الإعلان عن نتائج الانتخابات طبقا للمادة 30 من الإعلان الدستوري،إذ تم تشكيل المفوضية يوم 7فيفري 2012 و هي تضم 11 عضو يتم تعينهم من قبل المجلس الوطني الانتقالي[2].

[1]- يوسف شاكير،مرجع سابق الذكر،ص ص 53 54.

[2]-يوسف شاكير،**مرجع سابق الذكر**،ص23.

قامت المفوضية الوطنية العليا لانتخابات باتخاذ كافة التدابير اللازمة من خلال إحصاء الناخبين،و الذي وصل عددهم 2865937 ناخب أي 85 بالمائة من عدد السكان[1]،و يمثل العدد المرتفع لعدد الناخبين الرغبة الحقيقية للشعب الليبي،و مدى تشوقه لممارسة عملية التصويت التي حرم منها لأكثر من 42 سنة،كما أن هذا العدد يعبر عن رغبة الشعب في اختيار ممثليه لقيادة المرحلة الانتقالية و رفع مطالبه إلى الحكومة.

إن انتخابات المؤتمر الوطني العام تمثل 200 مقعد مقسمة على 80 مقعد مخصصة لأحزاب السياسية،أما باقي المقاعد أي 120 فهي تمنح لأفراد الذين لعبوا دور مهم في الحياة السياسية[2]،لقد تم إجراء الانتخابات في الموعد المحدد يوم 7يوليو 2012،و كانت النتائج كما يلي:[3]

-حصل حزب قوى التحالف الوطنية بقيادة مصطفى عبد الجليل على 39 مقعد من أصل 80.

-حصل حزب العدالة و البناء على 17 مقعد.

-حصل حزب الجبهة الوطنية لانقاد على 3 مقاعد.

-حزب التيار الوطني الوسطي على 2 مقعد.

في حين حصل كل من الأحزاب التالية على مقعد واحد:الحكمة،الرسالة،الوطن،الوطن لتنمية و الرفاه،تيار شباب الوسط،لبيك وطني،الحزب الوطني الليبي،الركيزة،الوطن و النماء،التجمع الوطني بوادي الشاطئ،تحالف وادي الحياة،القائمة الليبية للحرية و التنمية،كتلة الأحزاب الوطنية،تجمع الأمة الوسط،ليبيا الأمل،كما وصلت نسبة المشاركة 62 بالمائة من عدد الناخبين المسجلين أي 1،765مليون في حين تم تقسيم عدد المقاعد على المناطق الليبية كما يلي:المنطقة الشرقية 100 مقعد،المنطقة الغربية 60 مقعد،المنطقة الجنوبية 40 مقعد.

---

[1]-مركز كارثر،**مرجع سابق الذكر**،ص 26.

[2]-مركز كارثر،**مرجع سابق الذكر**،ص20.

[3]-يوسف شاكير،**مرجع سابق الذكر**،ص ص 86 87.

جاءت نتائج الانتخابات تعبر عن تطلعات الشعب الليبي،و رغبته في التغيير و قلب صفحة النظام السابق،و بدء مرحلة جديدة و هو ما مثلته نسبة المشاركة،و إعطاء المؤتمر الوطني الفرصة لقيادة الدولة تحت إشراف الشعب يمثل جميع الأطياف السياسية و القبلية بعيدا عن العنف،و ذلك بعد أن ورث الشعب و النخبة السياسية وهم الدولة و المؤسسات التي في الأصل لا وجود لها ،كانت الانتخابات فرصة للشعب و النخبة من أجل إعادة تأسيس الدولة وفق الأسس و الآليات الديمقراطية.

-الفرع الثاني:التطورات الاقتصادية.

لم تكن الآثار الاقتصادية للحراك إيجابية مقارنة بالآثار السياسية و لا في خدمة الاقتصاد الليبي،و الذي يعتمد بنسبة 70 بالمائة على قطاع الهيدروكربونات من الناتج المحلي،و 95 بالمائة من الصادرات و ما يقارب 90 بالمائة من الإيرادات،[1]و لكن منذ الحراك السياسي شهد قطاع الهيدروكربونات انهيار حاد في مستوى الإنتاج،و الدخل الأمر الذي أثر على الاقتصاد الليبي، يمثل احتياطي ليبيا من النفط العالمي1،47 مليار برميل،كانت ليبيا تنتج ما يعادل 1،77مليون برميل يوميا قبل الحراك أي ما يعادل 2بالمائة من الإنتاج العالمي[2].

ليعرف القطاع تراجع حاد منذ بداية الحراك،إذ انخفض معدل الإنتاج ليصل إلى 22000 ألف برميل يوميا بعد ستة أشهر فقط من الحراك،تعود أسباب انهيار الإنتاج إلى عدة أسباب أبرزها عودة العمالة الأجنبية إلى بلدانها و التي تمثل 1،5 مليون عامل[3]،و ذلك في ظل غياب العمالة المحلية التي تفضل العمل في القطاع الخاص بسبب ارتفاع الأجور،[4]كما أن العمالة الليبية لا يمكن أن تشتغل في

---

[1]-رالف شامي،**مرجع سابق الذكر**،ص2.

[2]-إدريس محمد علي القناوي،**ليبيا بعد القدافي الدروس و الأثار المستقبلية**،مؤسسة Rand،2014،ص 51.

[3]-شيماء عبد الفتاح،**الاقتصاد الليبي بعد الثورة،أفاق إفريقية**،الهيئة العامة لاستعلامات،ص93.

[4]-إدريس محمد علي القناوي،**مرجع سابق الذكر**،ص ص 54 55.

قطاع النفط بين ليلة و ضحاها بسبب نقص الخبرة،كما أن تراجع الإنتاج يرجع إلى تدمير البنية التحتية و منشآت الإنتاج و التصدير،و اضطراب الأنشطة المصرفية.[1]

على الرغم من أن قطاع الطاقة يساهم ب 60 بالمائة من الناتج المحلي،إلا أنه لا يستقطب سوى 3 بالمائة من العمالة الليبية بسبب انخفاض الأجور[2]،و هو ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في ليبيا بنسبة كبيرة،كما أثر تراجع إنتاج النفط على الميزان التجاري،و تراجع قيمة الصادرات من 9،48 مليار دولار سنة 2010 إلى 19،2 مليار دولار سنة 2011،كما عرفت الواردات تراجع من 246 مليار دولار إلى 14،2 مليار حسب نفس الفترة[3]،يواجه الاقتصاد الليبي مند الحراك السياسي تراجع خطير لاعتماده على قطاع النفط بدرجة كبيرة،و ذلك دون التنويع في الاقتصاد الذي من شأنه التقليل من أخطار تراجع إنتاج النفط.

كما أن التراجع في الاقتصاد الليبي يرجع كذلك إلى العمالة الليبية،و التي تفضل القطاع العام لاسيما الخدمات على القطاع النفطي رغم أنه يمثل عصب الاقتصاد الليبي و جوهر المداخيل،كما أن مغادرة العمالة الأجنبية كان له تأثير كبير في تراجع الاقتصاد الليبي،لذلك على الحكومة الليبية الجديدة اتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الاقتصاد و العودة إلى الإنتاج كما كان قبل الحراك،و وضع سياسات اقتصادية تتماشى و الوضع و الإمكانيات الحالية لليبيا،و تبني التنويع في الاقتصاد"الزراعة الخدمات الصناعة"،و اعتماد برامج تأهيلية للعمالة الليبية مع سياسة التحفيز،يجب على الحكومة الجديدة سن تشريعات و قوانين تحفز و تضمن وفي نفس الوقت تحمي الاستثمار الأجنبي في شتى القطاعات ليس النفط فقط،و انما قطاعات السياحة الزراعة و بالمقابل تحمي الاقتصاد المحلي.

صحيح أن اتخاذ هذه التدابير يتطلب القدرة المادية،السياسية،المجتمعية في مواجهة متطلبات المرحلة الانتقالية التي تتميز بالأزمات،إذ يمثل الاقتصاد أكثر المجالات تأثرا و تضررا في المرحلة

---

[1]-شيماء عبد الفتاح،**مرجع سابق الذكر**،ص 91.

[2]-**المرجع نفسه**،ص 94.

[3]-رالف شامي،**مرجع سابق الذكر**،ص ص 5 6.

الانتقالية،لذلك ما يجب على الحكومة سوى التعامل مع القطاع الاقتصادي بنفس درجة المجال السياسي و الأمني،و في المقابل على الشعب الليبي تحمل ضريبة الحراك السياسي و الصبر لتجاوز الصعوبات.

-الفرع الثالث:التطورات الأمنية.

يعد الحراك السياسي الليبي مختلفا عن باقي دول الحراك الأخرى كتونس و مصر من الناحية الأمنية،و ذلك لعدة اعتبارات أهمها غياب مؤسسة الجيش التي لا وجود لها في نظام القدافي التي همشت تماما،فالقوات المسلحة قبل الحراك كانت تقدر ب 76000 ألف فرد،و لكن فعليا لا يتجاوز عددها 20000 ألف و هي مجهزة لحرب المدرعات في الصحراء[1]،غياب مؤسسة الجيش له تأثير كبير على حفظ الأمن و السلم في الدولة و فرض النظام،و هو ما أدى بليبيا مرحلة الحرب بين النظام و الشعب،بسبب غياب الجيش الذي كان من شأنه لعب دور الوسيط بين الطرفين أو حفظ الأمن عبر ردع أحد الأطراف.

أما من الناحية الأمنية بعد بداية الحراك شهدت ليبيا انتشار عدة خصائص سلبية التي أثرت على الأمن،و هي كالآتي:

-ظهور عدة جماعات مسلحة تتولى حفظ الأمن في البلاد،و الذي هو في الحقيقة من مسؤولية الدولة التي لها سلطة الإكراه المادي، و يوجد في ليبيا أكثر من 1600 ميليشية [2]،كما أن ليبيا أصبحت مقر للجماعات الإرهابية المسلحة و مكان لتدريب المسلحين، تتولى هذه الجماعات مهمة حماية المنشآت الحيوية النفطية "المطارات و الموانئ و المقرات الحكومية"لامتلاكها الأسلحة و العتاد اللازم.

-انتشار السلاح كنتيجة لاندلاع الحرب في ليبيا منذ 17 فيفري و استيلاء على مخازن السلاح،و كذا تسليح المعارضة من قبل الخارج"زودت فرنسا و قطر الثوار بصواريخ مضادة لدبابات" لدعم

---

[1]-إدريس محمد علي القناوي،**مرجع سابق الذكر**،ص25.

[2]-أميرة البربري،**مسارات الخروج من الأزمة الليبية الراهنة**،من موقع: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/4887.aspx

إسقاط القدافي،إذ أصبحت ليبيا سوق مفتوحة لسلاح يوجد في ليبيا 22 مليون قطعة سلاح[1]،و هو ما يجعل فرض الأمن مستحيل لدى الحكومة الانتقالية.

-الوضع الأمني المتردي كان له تأثير واضح على التركيبة المجتمعية التي أصبحت منقسمة إلى فئتين أزلام النظام و الثوار [2]و هو ما له وقع خاص في حفظ الأمن، إذ أن المجتمع الليبي أصبح يعيش في التناحر و الانتقام حتى انعكس الأمر على الحياة السياسية بفرض قانون العزل السياسي*،،و السيطرة على أملاك الدولة لاسيما الأماكن الحيوية و انتشار الاغتيالات السياسية داخل المجتمع.

لم يبشر الوضع الأمني في ليبيا بالخير مند سقوط القدافي،بسبب غياب سلطة الإكراه المادي لدى الحكومة من أجل فرض القانون و حفظ الأمن،الأمر الذي يجعل مستقبل بناء الدولة في ليبيا في خطر نتيجة غياب جيش قوي يتولى زمام الأمور،و هو أكبر التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية،كما أن من التحديات الصعبة جمع السلاح المنتشر في الشارع.

المبحث الثالث:تداعيات الحراك السياسي الليبي.

دخلت ليبيا مرحلة جديدة بعد سقوط نظام القدافي،و أصبح الحديث عن كيفية إعادة بناء الدولة ذات مؤسسات وفق الأسس الديمقراطية،فمهمة إعادة بناء الدولة ليست بالأمر السهل في الحالة الليبية،إن ليبيا في أعقاب النظام السابق كانت قائمة على فلسفة خاصة،فمن جهة هي دولة ديمقراطية مطلقة تحت مسمى السلطة الشعبية،و في الوقت نفسه ديكتاتورية محضة في ظل غياب التعددية و الحرية السياسية،و هو ما له تأثير على إعادة بناء الدولة الليبية الجديدة،تحترم معايير الحرية و العدالة و المساواة التي تعد أساس قيام أي نظام ديمقراطي.

---

[1]-أميرة البربري،**مرجع سابق الذكر.**

[2]-إبراهيم الشرقية،إعادة إعمار ليبيا تحقيق الإستقرار من خلال المصالحة الوطنية،الدوحة:مركز بروكنجز،2013،ص 16.

*الهدف من قانون العزل السياسي منع الأفراد و الشخصيات التي كانت تعمل لدى النظام السابق و معهم من المشاركة في الحياة السياسية لمدة عشر سنوات و يقارب عددهم حوالي نصف مليون ليبي.

واجهت النخبة السياسية الجديدة بعد سقوط النظام عدة مشاكل في سبيل إعادة بناء الدولة،و يعود فشل عملية إعادة البناء إلى عدة متغيرات تتداخل مابين تفاعلات البيئة الخارجية و البيئة الداخلية،إذ سنحاول في هذا المبحث التعرض إلى أسباب فشل الدولة في ليبيا منذ الحراك السياسي،و كذا إبراز أهم ملامح الفشل في ليبيا.

المطلب الأول:فشل الدولة في ليبيا منذ الحراك السياسي.

تعود أسباب فشل الدولة في ليبيا إلى مجموعة من المتغيرات و التي يمكن حصرها في متغيرين كالأتي:

الفرع الأول:متغيرات البيئة الداخلية.

أدى سقوط نظام معمر القدافي إلى دخول ليبيا في نفق مظلم و تصنيفها ضمن خانة الدول الفاشلة،و ذلك يرجع إلى عدة أسباب أهمها:

-أولا:الأسباب السياسية.

-وراثة دولة دون دولة نتيجة غياب الأطر و المؤسسات[1]،عمل النظام السابق طيلة 42سنة من الحكم على جعل ليبيا قائمة دون مؤسسات فعلية تقود زمام السلطة،فالرئيس القدافي هو المشرع و القاضي و العسكري....،كما كرس نظام قائم على غياب التفاعلات السياسية من الأحزاب و مؤسسات المجتمع المدني و غيرها.

-غياب النخبة و الكفاءة السياسية التي لها القدرة على قيادة الدولة في مثل هذه الظروف[2]،إذ سعى النظام على تكريس مجتمع ليبي بدائي تنعدم فيه مقومات النشاط السياسي،و هو ما يلاحظ على

[1] -- Frederic Wehrey, *Why Libya's transition to democracy failed*, The Washington Post,17 February2016, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/02/17/why-libyas-transition-failed

[2] -يوسف شاكير،**مرجع سابق الذكر**،ص.

أول عملية انتخابية خاضتها البلاد بعد القدافي،فالمواطن الليبي لم يمارس حقه في التصويت مند أكثر من نصف قرن،إذ تميزت الانتخابات بالتصويت على أساس جغرافي قبلي طائفي،و ليس على أساس المشاريع و مستقبل الدولة،إذ عاد الحكم لفئات لا علاقة لها بالممارسة السياسية"طرابلس منطقة تحكمها فجر ليبيا بقيادة المؤتمر الوطني،و طبرق عاصمة للحكومة المعترف بها[1].

-فشل النخبة السياسية التي تولت زمام السلطة في إدارة شؤون البلاد،و تولي الجماعات المسلحة عملها كحفظ الأمن و الاستقرار نتيجة تمتع هذه الأخيرة بالقوة و النفوذ المالي و السياسي،بالإضافة إلى غياب الحنكة السياسية و كاريزما القيادة التي من شأنها تسيير مؤسسات الدولة دون الحاجة للنفوذ السياسي،و لا حتى الجماعات المسلحة.

-الانقسام الحاد و التفرقة التي طغت على النخبة السياسية في قيادة ليبيا منذ سقوط القدافي،و ظهور النعرات ما كان له تأثير في الحفاظ على مبدأ التغيير الإيجابي الذي قام على أساسه الحراك،إذ ظهرت الانقسامات داخل النخبة السياسية بشكل واضح "الإسلاميين اللبراليين الثوار الأزلام".

-سياسة الإقصاء التي تم فرضها بمقتضى قانون العزل السياسي لسنة 2013،يعد من أهم الأسباب وراء فشل الدولة في ليبيا،إذ لا يمكن بناء دولة ليبية وفق الأسس الديمقراطية تتخذ من الإقصاء عامل مهم لبناء الدولة،فقانون العزل السياسي أقصى أكثر من نصف مليون ليبي من حق الممارسة السياسية،و هنا لو عند النخبة السياسية الفطنة كان من الأفضل محاكمتهم بدل من العزل باعتبارهم جزء من المجتمع الليبي.

-ثانيا:الأسباب الأمنية.

[1]--نسرين عامر،**انتشار العنف في ليبيا**،من موقع:http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-use-of-violence-in-libya

-سقوط ليبيا بعد القدافي في دوامة العنف و الفوضى التي تم التشريع لها من قبل المجلس الوطني الانتقالي،و الذي فوض مهمة حفظ الأمن و حماية المواطنين و مؤسسات الدولة إلى المليشيات،و ذلك بعد أن تم تنظيمها في إطار المجالس العسكرية التي حملت مسؤولية توفير الأمن لما يسمى باللجنة الأمنية،الأمر الذي شرع لوجود قوات موالية لقوات النظامية،إذ ارتفع عدد المسلحين من 300 مسلح إلى300000 ألف مسلح خلال ثلاث سنوات فقط[1].

-عجز الحكومة الجديدة عن جمع السلاح المنتشر و الحد من انتشاره داخل المجتمع،و ذلك على الرغم من القرارات و القوانين التي تم تشريعها بخصوص جمع السلاح،و كذلك سياسة التحفيز التي تم إتباعها،إلا أن التقديرات تشير إلى وجود 22 مليون قطعة سلاح منتشرة في الشارع الليبي.

-كثرة الجماعات المسلحة "الزنتان مصراتة درع ليبيا"،و اختلافها حول المصالح و مناطق النفوذ ما أدى إلى نشوب الحرب الأهلية بين هذه الجماعات.

-غياب مؤسسات الدولة من الجيش و الشرطة التي تحتكر قوة الإكراه المادي،لفرض النظام و منع العنف و الفوضى.

-تدخل الجماعات المسلحة في العمل السياسي،و فرض نفسها على النخبة السياسية لتمرير أهدافها،كفرض قانون العزل السياسي بعد أن تم اقتحام مبنى المؤتمر الوطني،و إجبار المشرعين على استصداره في مايو 2013 ،و اختطاف رئيس الوزراء و احتجازه لمدة 9 ساعات في أكتوبر من نفس السنة[2].

-ثالثا:الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية.

-تعتبر ليبيا من أغنى دول العالم بالموارد النفطية باحتياطي يبلغ 47 برميل،إذ تتمركز جل الحقول النفطية في المناطق الشرقية و الجنوبية لليبيا،و هو ما جعل ليبيا حلقة لصراع بين مختلف مكونات

[1]-يوسف شاكير،**مرجع سابق الذكر**،ص63.

[2]-**المرجع نفسه** ،ص202.

المجتمع الليبي،بسبب غياب التوزيع العادل للثروة الذي كرس في عهد القدافي،إلى جانب سيطرة الجماعات على حقول النفط و موانئ تصديره،و رغبة الأقاليم الغنية بالنفط في الانفصال و إقامة دولة مستقلة"سرت طرابلس برقة التي تعد من أغنى المدن بحقول النفط[1].

-الانقسامات الحادة داخل المجتمع التي استمرت بعد سقوط نظام القدافي،و التي تعززت أكثر مع إصدار قانون العزل السياسي "أزلام النظام و الثوار".

-فقدان الاقتصاد الليبي لأكثر من 2 مليون عامل سواء بسبب هجرة العمال الأجانب العاملين في قطاع النفط،و قانون العزل السياسي الذي عزل أكثر من نصف مليون عامل في مختلف القطاعات،فليبيا في المرحلة الانتقالية بحاجة إلى إعادة بناء و تسيير المؤسسات الاقتصادية،فإقصاء نصف مليون عامل ترك فراغ كبير و أخد معه الخبرة و الكفاءة.

-تشبع المواطن الليبي بثقافة توزيع الثروة النفطية دون الحاجة للعمل التي غرسها النظام السابق،ما أدى لإنتاج مجتمع ليبي قائم على عائدات النفط و ليس على القيمة الإنتاجية للفرد و مساهمته في خلق الثروة.

الفرع الثاني:متغيرات البيئة الخارجية.

يمكن حصر الأسباب الخارجية لفشل الدولة في ليبيا إلى عاملين:

العامل الأول:التدخل الأجنبي بقيادة حلف الناتو في مارس 2011 نتيجة القرار الأممي الرقم 1973،و الذي كان تحت مظلة مسؤولية الحماية للمواطنين الليبيين،فالتدخل انتهى بمقتل القدافي دون أن يستمر الحلف في مساعدة الليبيين على إعادة بناء الدولة،و إنما انسحب و ترك الدولة تدور في دوامة العنف و الدمار و مشارف الحرب الأهلية،و هو الأمر الذي عبر عنه الرئيس الأمريكي

[1]- أهم حقول النفط في ليبيا،**جريدة الشرق الأوسط**،العدد19،12895مارس2014،من موقع:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&article=765280&issueno=12895#.VySKxjGXnMw

باراك أوباما"أن فشل التخطيط لما بعد التدخل في ليبيا و الذي اعتبرته عملا صائبا هو الخطأ السياسي"[1].

كما أن التدخل الأجنبي لا يقتصر على تدخل حلف الناتو،و إنما تدخل القوى الإقليمية لاسيما مصر الإمارات قطر تركيا في دعم المعارضة و تسليحها للإطاحة بالقدافي،و دعم أطراف على حساب الأطراف الأخرى،و ذلك في ظل غياب حكومة مركزية قادرة على فرض سيادتها على الإقليم،فبعد سقوط النظام التقليدي أصبحت ليبيا مركز للجماعات المسلحة و مكان لانتشار السلاح.

العامل الثاني:فيتمثل في توقيف المسار الديمقراطي في مصر بعد أول انتخابات نزيهة في تاريخ مصر،و التي أسفرت عن فوز ممثل جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي رئيسا،و لكن بعد سنة من توليه الحكم تم تنحيته من قبل الجيش بقيادة عبد الفتاح السيسي الذي أصبح رئيسا فيما بعد،إذ قام هذا الأخير بعزل حزب جماعة الإخوان المسلمين من المشهد السياسي في مصر و تصنيف الحزب ضمن الجماعات الإرهابية،الأمر الذي أربك الليبيين لاسيما التيار الإسلامي و جعلهم يقومون بعملية إست باقية لتفادي ما حدث في مصر،و إصدار قانون العزل السياسي و السيطرة على السلاح و المال ما جعل ليبيا تقبع في دوامة العنف و الفوضى.

المطلب الثاني:مظاهر فشل الدولة الليبية منذ الحراك السياسي.

يمكن إبراز مظاهر فشل الدولة في ليبيا عبر ثلاث عناصر كالآتي:

أولا:فقدان الشرعية:أصبحت ليبيا منذ الحراك السياسي تقبع في خانة الدول الفاشلة،بسبب فقدان النظام لأهم قدراته لاسيما القدرة التنظيمية،إذ لم تستطع النخبة السياسية بقيادة الحكومة المؤقتة أو

[1]-أوباما يقر بفشل الولايات المتحدة في ليبيا،**ليبيا المستقبل**،من موقع:http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/93880

بزعامة المؤتمر الوطني العام فرض النظام و سيادة القانون،و إنما على العكس أصبحت هذه النخبة لعبة في يد الميلشيات التي أصبحت الناهي الآمر في فرض النظام ،و تدخلها في العمل السياسي.

يعد قانون العزل السياسي لسنة 2013 إلى جانب توقيف تمديد المرحلة الانتقالية لسنة الأخرى،[1]و التي تم الإعلان عنها من قبل رئيس المؤتمر الوطني دليل واضح على فقدان النخبة السياسية لشرعيتها،و التدخل الصريح من الميليشيات في العمل السياسي،بالإضافة إلى فشل النخبة في إعادة بناء المؤسسات القادرة على حفظ الأمن و النظام داخل الدولة،و عجزها التام في جمع السلاح المنتشر في الشارع،و هذا في ظل عجز الدولة على احتكار قوة الإكراه المادي التي تعد أحد مصادر شرعيتها المادي و المعنوي.

أما فيما يتعلق بالقدرة التسييرية فقد عجزت الدولة في بسط سيطرتها على المؤسسات ،و الهياكل القاعدية و المرافق الحيوية لاسيما المتعلقة بقطاع النفط،فليبيا قبل الحراك كانت تنتج ما يعادل 1،77 مليون برميل يوميا،ليصل مع نهاية سنة 2013 إلى 250 ألف برميل ثم 600 ألف برميل مع بداية 2014[2]،ما أدى إلى انخفاض الإنتاج إلى أكثر من ثلثي قبل الحراك،بسبب فقدان الدولة لقدرتها على التنظيم و الاستخراج،و تولي الميليشيات سلطة إدارة الإنتاج و التسيير في أهم القطاعات.

بالإضافة لعدم قدرة الدولة الليبية لما بعد القدافي سد الفراغ الذي تركه مغادرة 1،5 مليون عامل أجنبي في قطاع النفط أو على الأقل تحفيز الليبيين أنفسهم على العمل في هذا القطاع الذي يتميز بانخفاض الأجور،يعد فقدان النظام السياسي الليبي لقدراته لاسيما التنظيمية و الاستخراجية من أخطر علامات فشل الدولة،إذ أصبحت ليبيا تتميز بفقدان الشرعية،بسبب تدخل الجماعات المسلحة في العمل السياسي بالقوة إلى جانب ظهور مؤسسات موالية لمؤسسات الدولة،كالميليشيات التي تولت مهمة حفظ الأمن بدلا من جهازي الجيش و الشرطة.

---

[1]-يوسف شاكير،**مرجع سابق الذكر**،ص 248.

[2]-**المرجع نفسه**،ص 244.

ثانيا:فشل الخدمة: لم تعد ليبيا الجديدة بقيادة الحكومة الانتقالية قادرة على توفير الحاجات الأساسية للمواطن لاسيما الأمن الذي أصبح منعدم،بسبب انتشار العنف و الفوضى بين مختلف الشرائح الاجتماعية،إذ ارتفعت معدلات العنف و الاغتيالات و التهجير القسري،إذ شهدت ليبيا مظاهر للعنف عبر سياسة التهجير القسري لمدن بأكملها،بسبب معارضتها للحراك كما حدث مع مدينة تاغوراء"تهجير 44 ألف شخص وقتل 1000 آخرين"،[1]الأمر نفسه وقع مع مدينة درنة،إذ بلغ العنف ذروته وصل إلى حد ترك السكان لمنازلهم،و منع المدينة من المشاركة في استفتاء على اللجنة الستين المنوطة بوضع الدستور يوم 20 فبراير 2014.[2]

كما أن العنف وصل إلى درجة إحياء الأحقاد القديمة ما بين القبائل العربية و قبائل التبو،بسبب صراع النفوذ و الأرض[3] التي راح ضحيتها 150 شخص،إذ تشير التقارير أن ليبيا منذ الحراك فقدت ما يعادل50 ألف شخص جراء عمليات العنف[4]،و هذا في ظل شيوع ظاهرة الاغتيالات التي طالت المجتمع الليبي،و لم تستثني حتى الأجانب"مقتل عبد السلام المسماري في 26 مايو 2013،و فريحة البركاوي في 17تموز 2015،سلوى بوغياشي 25 مايو 2014 و هم ناشطون حقوقيون"[5]،إلى جانب مقتل بريطاني و نيوزيلندية في 4 يناير 2014 و اثنين من أقباط المصريين في أواخر 2012م[6].

و العنف لم يقتصر على قتل الأشخاص فقط بل تعداه إلى التعذيب و الخطف"اغتيال النائب العام السابق المستشار عبد العزيز الحصادي يوم 10 فيفري 2014،اغتيال محمود فرح السرار الرائد

---

[1]-يوسف شاكر،**مرجع سابق الذكر**،ص 239.

[2]-**المرجع نفسه**،ص 242.

[3]-**المرجع نفسه**،237.

[4]---منظمة العفو الدولية،**الربيع العربي بعد مرور خمس سنوات**،من موقع:
/https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/01/arab-spring-five-years-on

[5] - Andrew Engel, *Libya as a failed stats causes consequence options*, The Washington Institute for Near East Policy,2014,p13.

[6]-يوسف شاكير،**مرجع سابق الذكر**،ص233.

في الدفاع الجوي،و اختطاف نائب رئيس الاستخبارات مصطفى نوح عقب عودته من تركيا في 17 نوفمبر 2013 م"[1]،إذ يشير التقرير السنوي للمجلس الوطني للحريات و حقوق الإنسان في ليبيا لسنة 2013"أن المجلس تلقى ما يعادل 560 شكوى منها 48 تتعلق بالاختفاء القسري و 61 تتعلق بالتعذيب و 13 تتعلق بالخطف"و ذلك على لسان المدير التنفيذي وليد كعوان[2].

عجزت الحكومة الليبية عن سد حاجات المواطن البسيطة كتسديد رواتب الموظفين أو القضاء على الفقر و البطالة اللذان ارتفع مقارنة بالنظام السابق،و ذلك في ظل تراجع عائدات النفط و احتياطي النقد من 103 مليار دولار قبل الحراك إلى أقل من 50 مليار دولار سنة 2013 ،و هذا الانخفاض كان له تداعياته على المواطن الليبي الذي فقد العديد من الامتيازات.

ثالثا:فشل السلطة في بسط سلطتها على كافة الإقليم:أصبحت السلطة داخل ليبيا بعد سقوط نظام القدافي غير قادرة على بسط سيادتها على كافة إقليم الدولة أو التغلغل في عمق المجتمع الليبي،و هو ما يفسر ظهور أقاليم ذات سلطات مستقلة تحكمها ميليشيات "إقليم برقة،طرابلس بنغازي سرت"،كما وصلت أزمة تغلغل السلطة إلى الحدود الليبية ما دفع بعض دول الجوار لطلب التدخل الأجنبي لإنهاء العنف،و هو ما اتبعته النيجر بطلب فرنسا التدخل في جنوب ليبيا سنة 2014 م[3].

كما أصبحت ليبيا ملاذ آمن للجماعات المسلحة نتيجة غياب السلطة و الرقابة على الحدود،و انتشار السلاح و الجريمة و مواجهة الأزمات التي أنيطت مهمة حلها للجماعات المسلحة التي تفوق الدولة نفسها في التعداد و العتاد،كما أن السلطة الليبية لم تقتصر على فقدان قدرتها في التغلغل داخل الإقليم بل تعداه إلى فقدان القدرة على توزيع الموارد و تسييرها بعد أن أصبحت تسير من قبل الجماعات المسلحة و القبائل دون الحكومة الليبية.

---

[1]-يوسف شاكير،**مرجع سابق الذكر**،ص

[2]-**المرجع نفسه**،ص284.

[3]-المرجع نفسه،ص293.

خلاصة الفصل

نستنتج مما تم التعرض إليه في هذا الجزء من الدراسة أن ليبيا استطاعت إنهاء حكم 40 سنة،و ذلك رغم العنف الممارس ضد الشعب إلا أنه لم يمنع من الاستمرار في تحقيق التغيير،فسقوط النظام في ليبيا أورث معه دولة بدائية،تغيب فيها كل مقومات الحياة السياسية و الاجتماعية،كما تنعدم فيها المؤسسات السيادية من البرلمان الحكومة الأحزاب السياسية،و المؤسسات الأمنية التي من شأنها حفظ الأمن و الاستقرار،الأمر الذي أدخل البلاد في دوامة من الفوضى و العنف،إذ أصبحت ليبيا دولة فاشلة تنعدم فيها أبسط مظاهر الحياة.

أضحت ليبيا ملاذ آمن لمختلف التنظيمات الإرهابية،و سوق مفتوح لتجارة السلاح و البشر،و مكان للعنف و الجريمة على أشكالها،إذ لم يعد الحديث عن بناء الدولة بقدر ما أصبح أمر إنهاء العنف و تحقيق الاستقرار هو الأولى،يرجع سبب فشل بناء الدولة و العنف في ليبيا إلى:

-غياب مؤسسات الدولة السيادية "الجيش- البرلمان...".

-انعدام التنظيمات السياسية و الاجتماعية التي من شأنها تنظيم و إدارة المرحلة الجديدة.

-غياب النخبة السياسية التي تتمتع بالخبرة و الحنكة في تولي زمام السلطة للمرحلة الانتقالية،بالرغم من وجود فئة قليلة استطاعت حماية الحراك في بداياته،و تنظيم نفسها قبل سقوط القدافي.

-تغليب المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العليا للبلاد،و رغبة كل طرف تولي الحكم دون الأخذ في عين الاعتبار الاستقرار و الأمن كأول المصالح للمرحلة الانتقالية لبناء الدولة.

الحراك السياسي الليبي كان له ميزتان:

-الأولى إيجابية:تتمثل في إنهاء الاستبداد و فتح مرحلة جديدة نحو الحياة الديمقراطية"التداول على السلطة و تكوين الأحزاب السياسية"،بالإضافة إلى التمتع بخيرات البلاد الاقتصادية،و إنهاء التمايز القبلي.

-الثاني السلبي:دخول البلاد في الحرب الأهلية و تفشي العنف و الفوضى،كما أصبحت البلاد مكان للتنظيمات الإرهابية،و محض تكالب من قبل القوى الأجنبية.

الفصل الرابع:الإستراتجيات الأمنية المتوسطية و مبادرات احتواء تبعات الحراك السياسي الليبي

الفصل الرابع:الاستراتجيات الأمنية المتوسطية و مبادرات احتواء تبعات الحراك الليبي.

شهدت منطقة المتوسط منذ الحراك السياسي أواخر سنة 2010م مجموعة من التحولات لاسيما على المستوى الأمني،الأمر الذي دفع بالقوى المتوسطية سواء كدول أو كمؤسسات إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات،و التي كان الهدف منها القيام بسياسات وقائية تجاه كل ما من شأنه تهديد الأمن و الاستقرار في المتوسط،و قد كان لتداعيات فشل الدولة في ليبيا،و البيئة الإقليمية على المستوى الأمني،ما دفع بالوحدات السياسية المتوسطية منفردة و مجتمعة في طرح و إيجاد سياسات تتماشى و الوضع الحالي في ليبيا هذا من جهة،و مواجهة التهديدات الأمنية التي تصدر عنها من جهة أخرى.

إذ سيتم التعرض في هذا الفصل إلى أهم السياسات الأمنية المتوسطية تجاه الحراك الليبي،و ذلك عبر ثلاث مباحث الأول:يتم التعرض فيه لمعالجة السياسات الأمنية الأوروبية سواء مؤسساتيا أو دولاتيا في مواجهة تداعيات فشل الدولة الليبية على الأمن المتوسطي،أما المبحث الثاني:فسيتم فيه معالجة أهم السياسات الإقليمية لبعض دول الجوار الليبية الجزائر مصر،و دورها في مواجهة تداعيات فشل الدولة على مستوى الأمن الإقليمي،فيما يتعلق بالمبحث الثالث فخصص لدراسة أهم مبادرات التسوية في ليبيا.

المبحث الأول:الاستراتجيات الأمنية الأوروبية تجاه الحراك الليبي.

سيتم معالجة السياسات الأوروبية على المستوى الأمني في مواجهة تداعيات فشل الدولة الليبية منذ الحراك السياسي،عبر دراسة أهم الإجراءات المتخذة في مواجهة ظاهرتي الإرهاب و الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول:الاستراتجيات الأمنية الأوروبية في مكافحة الإرهاب في ظل الأزمة الأمنية في ليبيا.

تعد أوروبا أحد القوى التي تعاني من ظاهرة الإرهاب،ما دفعها إلى إتباع سياسات اقتصادية،اجتماعية،أمنية لمنع وصوله إلى أراضيها،فمنذ الحراك السياسي العربي سنة 2011 أعلنت أوروبا مؤسسة و دولا مجموعة من الآليات لمكافحة الإرهاب،و ذلك بعد وصوله إليها نتيجة فشل الحراك في أقرب الوحدات السياسية لها أي ليبيا،و عليه سنحاول التعرض لمختلف السياسات الأمنية الأوروبية لمكافحة الإرهاب في ليبيا.

يعد الإرهاب أحد القضايا الأمنية التي استقطبت اهتمام صناع القرار الأوروبي منذ الحراك الاجتماعي و السياسي الذي مس جنوب المتوسط،و انتقال تداعيات الحراك إلى شمال المتوسط من خلال ظاهرتي الهجرة و الإرهاب.

أدى سقوط نظام القدافي في ليبيا و فشل الحكومة الجديدة في إدارة البلاد،و حفظ الأمن و تحقيق السلم،جعل من ليبيا تتحول إلى ملاذ للجماعات الإرهابية،و سوق مفتوح للتجارة الأسلحة و تبيض الأموال و الاتجار بالبشر و المخدرات،كون التنظيمات الإرهابية تتخذ من لا استقرار مكان للتطور،و هو ما حدث بالفعل مع العديد من التنظيمات "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب-تنظيم داعش...".

أصبحت ليبيا بمجرد سقوط النظام منبع لتصدير الإرهاب إلى البيئة الإقليمية،و هو ما تفسره الهجمات على الجزائر في سنة2012 "تقنتورين"،هجوم باريس سنة 2015،و غيرها،كما تم ضرب السفارة التونسية في بنغازي الليبية في مارس 2015 من قبل مقاتلين تونسيين،إذ يوجد 3500مقاتل في كل من ليبيا و تونس طبقا لإحصائيات 2014[1]،ما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات بعد تهدد الأمن القومي الأوروبي،فطبقا للشرطة الأوروبية شهد الاتحاد 152 اعتداء إرهابي منذ يناير 2015،إذ

[1] Archibald Gallet, les enjeux du chaos libyen ,politique étranger,2 2015,-p107

مست الاعتداءات خمس دول منها"فرنسا 63 اسبانيا 33 المملكة المتحدة35،و طبقا لنفس المصدر خلفت الاعتداءات الإرهابية من الفترة 2009-2013 حوالي 38 قتيل[1].

شكلت هذه الأرقام حصيلة مرعبة بالنسبة للقارة الأوروبية ما أدى إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات:

الفرع الأول:الإستراتجيات الاقتصادية و الاجتماعية.

عمل الاتحاد الأوروبي منذ بداية الحراك على لملمته و منع انتقال أي آثار غير محمودة النتائج،ذهب للبحث عن الأسباب ليجد أن الأسباب الاقتصادية و الأوضاع الاجتماعية و السياسية هي التي تقف وراء انتشار العنف،إذ أطلق أول مبادرة في مارس 2011 تحت مسمى"الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار مع جنوب المتوسط"،بالإضافة إلى برنامج دعم الشراكة و النمو و الإصلاح الشامل،و اللذان تم التعرض إليهما سابقا،إذ كان الغرض منهما تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بلدان جنوب المتوسط، لتفادي انتقال الأفراد إلى الأراضي الأوروبية بحثا عن تحسين ظروفهم عبر الهجرة غير الشرعية،و ما تحمله من ظواهر في طياتها لاسيما الإرهاب الدولي.

الفرع الثاني:الإستراتجيات الأمنية و السياسية.

اعتمد الاتحاد الأوروبي بعد وصول التهديدات الإرهابية إلى أراضيه مجموعة من الإجراءات الأمنية و السياسية،و بعد الفشل المبدئي للسياسات الاقتصادية التي تم طرحها في منع انتقال المهاجرين،إذ أصدر المجلس الأوروبي في أوت 2014 لائحة تهدد بخطورة عودة المقاتلين الأجانب الذين غادروا أوروبا اتجاه كل من سوريا ليبيا العراق،و الذي قدر

[1] -Philippe Delivet , l'union européenne et la lutte contre le terrorisme ,fondation robert Schuman, question d'Europe, n 386, 29 mars 2016,p1.

عـددهم مـا بـين 3000 و 3500 مقاتـل،إذ أن عـودتهم إلى أوروبـا تشـكل تهديـدا للأمـن و الاستقرار الأوروبي،و ذلك عبر نقل التطرف،العنف،الجريمة على أنواعها[1].

كمـا أعلـن الاتحـاد الأوروبي في البيـان المشـترك الصـادر عـن الاجتمـاع الأوروبي و الـدولي في بـاريس يـوم 11 ينـاير 2015،أن الاتحـاد يواجـه خطـر الإرهـاب بمختلـف أشـكاله مـن التمويـل، التنظيم،التطـرف،و رغـم محاولـة الاتحـاد اتخـاذ الاحتياطـات المناسـبة، إلا أن أوروبـا شـهدت أخطـر الهجمـات الإرهابيـة سـنة 2015 "هجمـات كوبنهـاغن ،هجمـات باريس،هجمات بلجيكا"[2].

إثـر هجمـات بـاريس 2015 جـاءت الـدعوة الأوروبيـة مـن فرنسـا تـدعو بضـرورة التـدخل السـريع لمواجهـة الإرهـاب عـبر إحيـاء بنـد الـدفاع المشـترك،و الـذي يـرى ضـرورة تـدخل بـاقي الأعضـاء في الاتحـاد في حـال تعـرض عضـو مـا للإرهـاب،و ذلـك طبقـا للمـادة 42 الفقـرة 2 مـن المعاهـدة الأوروبيـة،و في نـوفمبر 2015 عمـل الاتحـاد الأوروبي علـى توسـيع صـلاحيات عمـل وكالـة الفـرونتكس و الحـرس كـوتس، لمواجهـة التهديـدات الناشـئة و القادمـة مـن الخارج،بالإضـافة إلى إلـزام الـدول الأعضـاء في الاتحـاد بضـرورة القيـام بعمليـة تفتـيش دوريـة للأشـخاص الـذين يتمتعـون بحريـة التنقـل خـارج الاتحـاد،و هـذا في الوقـت الـذي يـتم فيـه الإعداد لوثيقة تسهل عودتهم إلى دولهم[3].

و في ينـاير 2016 دعـت المفوضـية الأوروبيـة إلى ضـرورة إصـلاح النظـام الأوروبي للمعلومـات الجنائيـة ECRIS اكريس،يهـدف إلى تبـادل السـجلات الجنائيـة الخاصـة بالأشـخاص المـدانين في دولهم،فمنـذ سـنة 2011 تم اعتمـاد نظـام سـجل البيانـات للمسـافرين الأوروبيين،بغـرض التنسـيق بـين السـجلات الوطنيـة و السـجلات مـع بـاقي الـدول الأعضـاء،و

[1] -Philippe delivet,ibid,p1

[2] -Philippe delivet, ibid ,p 1

[3] -ibid ,p 6.

ذلك من خلال رصد التحركات و الاتصالات للأفراد المشتبه فيهم،بالإضافة إلى اعتماد نظام شنغن لتحديد الهوية مثل نظام المعلومات شنغن SIS بصورة أكثر نظامية،و زيادة التعاون المشترك مع الدول الأخرى.[1]

وضعت المفوضية الأوروبية خطة عمل في فيفري 2016 تهدف إلى مكافحة الإرهاب عبر ثلاث محاور:[2]

-تبادل العملات الافتراضية.

-التواصل عبر شبكات الانترنت لوقت متأخر.

-مجهول بطاقة الإقامة.

تسعى أوروبا من خلال هذه المبادرات إلى وضع إستراتجية فعالة لمواجهة الإرهاب،و التصدي للظواهر الموازية له كالجريمة،الاتجار بالسلاح و البشر،نشر التطرف،ففي نوفمبر2015 تم اعتماد خطة لمكافحة السوق السوداء في الأسلحة،و وضع معايير تحييد الدول الأعضاء للأسلحة من أجل جعلها غير فعالة[3].

كما وضع الاتحاد الأوروبي في 25جانفي2016 خطة أمنية للفترة 2015-2020 تعتمد على :[4]

-تمكين الشرطة الأوروبية دعم الإجراءات لتطبيق القانون الوطني،و محاربة المقاتلين الأجانب و تمويل الإرهاب،التطرف على الانترنت،الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

-ضمان أمن الشبكات و المعلومات داخل الاتحاد.

---

[1] -ibid.p7

[2] -ibid.p7

[3] -ibid,p7 .

[4] -ibid.p7

-إنشاء مركز لنشر الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب بالاعتماد على شبكة التوعية.

عمل الاتحاد الأوروبي دولا و مؤسسات على اتخاذ كافة التدابير الأمنية ، السياسية ،الاقتصادية،الاجتماعية لمواجهة ظاهرة الإرهاب لاسيما منذ الحراك السياسي،و بعد وصول الخطر إلى أراضيه هذا من جهة،و انخراط المواطنين الأوروبيين في الجماعات الإجرامية ،ما دفع بالاتحاد لاتخاذ احتياطاته في شتى الاتجاهات عبر تجريم الإرهاب و كل من له صلة بالعمليات الإرهابية،و الدخول في علاقات تعاون سواء الثنائية أو متعددة الأطراف،لزيادة قوته في المواجهة خصوصا و أنه يأخذ حرب ضد قوة غير متكافئة و لا نظامية.

يعد الاتحاد الأوروبي من بين الأطراف الإقليمية لليبيا ،و التي شهدت انتقال العنف إلى أراضيها جراء فشل السلطة في ليبيا،بسبب القرب الجغرافي و الصلات التاريخية و الحضارية ما بين القطبين الليبي-الأوروبي، فكل الإجراءات و التدابير المتخذة من قبل الاتحاد ما هي إلا إستراتجية وقائية ضد تداعيات فشل السلطة،و انعكاسات الحراك الليبي على البيئة الإقليمية،و ما حملة من لا آمن و لا الاستقرار على منطقة المتوسط،إذ يبقى الإرهاب و الهجرة غير الشرعية إلى جانب ظواهر كثيرة مجرد نتائج لغياب السلطة و انعدام آليات العمل الديمقراطي في ليبيا و باقي دول الحراك.

فما يواجه أوروبا و غيرها من جيران ليبيا لا يمثل سوى غياب و فشل السلطة في إدارة شؤون البلاد،و ما هو إلا نتيجة متوقعة لغياب العدالة الاجتماعية و الاقتصادية،و الحرية السياسية و الدينية بين مختلف الشرائح داخل المجتمع الليبي.

المطلب الثاني:الاستراتجيات الأوروبية الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية منذ الحراك الليبي.

تمثل فترة التسعينات من القرن الماضي مرحلة مهمة في إعادة تشكيل التصور الأوروبي للهجرة،و التي أصبحت تمثل قضية سياسية و أمنية تهدد الأمن الأوروبي مجتمعا و

حكومات،إذ أضحت الهجرة من الملفات التي تجمع في طياتها موضوعي الجريمة المنظمة و الإرهاب،كما أن الحديث عن الهجرة كقضية أمنية تكرس أكثر منذ أحداث 11 سبتمبر 2001،عندما تم نسب الإرهاب للمهاجرين المسلمين،ليتم تضييق الخناق عليهم في الحصول على التأشيرة،كما أن الأمر لم يتوقف عند هذه الأحداث فقط، إنما تجدد الحديث عن الهجرة مع الحراك السياسي الذي حمل في طياته ارتفاع أعداد المهاجرين نحو أوروبا أضعاف ما كانت عليه،و هو ما عبرت عنه المفوضية العليا للاجئين بالأمم المتحدة أن 207 ألف شخص عبروا المتوسط إلى أوروبا عام 2014،أما وكالة فرونتكس فقد أعلنت أن ما نسبته 500 ألف و مليون شخص على استعداد للهجرة من ليبيا.[1]

أما فيما يتعلق بعدد المهاجرين الذين قتلوا في عرض المتوسط،فقد قدر ب3500 شخص طبقا للمنظمة العالمية للهجرة،و تعد هذه الأرقام سواء من حيث عدد المهاجرين الأحياء أو الموتى منهم،بمثابة شبح يهدد الأمن الأوروبي مؤسساتيا و دولاتيا،الأمر الذي دفع بالساسة الأوروبيين لتكثيف الجهود نحو مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية،و التي أضحت تهدد الأمن الأوروبي كونها تحمل قضايا سلبية "الإرهاب المخدرات التطرف الجريمة "،لذلك نجد أن أوروبا كمؤسسة اعتمدت مجموعة من الآليات لمكافحة الظاهرة فما هي؟

الفرع الأول:الإستراتجيات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية قبل الحراك الليبي.

اتخذ الاتحاد الأوروبي منذ التسعينات مجموعة من التدابير للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ،و ذلك بتشكيل هيئات مختصة تعمل على مراقبة الحدود البحرية لأوروبا،و تخصيص ميزانيات ضخمة لمساعدة الدول المطلة على البحر"إيطاليا اليونان مالطا للحد من تدفق المهاجرين.

[1]-أحمد دياب،معضلة أوروبية جدوى الإقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية،**السياسة الدولية**،28 سبتمبر2015،من موقع:
/ http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/112/5361

-الهيئات المختصة "قوات الأوروفورس-وكالة فرونتكس".

-قوات الأوروفوس:تم تأسيسها سنة 1996 من قبل أربع دول تطل على جنوب البحر المتوسط "فرنسا إيطاليا البرتغال إسبانيا"،مهمتها حماية الحدود الجنوبية الأوروبية،و في سنة 2002شكلت أوروبا قوات التدخل السريع.[1]

-وكالة فرونتكس:تم تأسيسها سنة2004م من قبل الإتحاد الأوروبي بهدف حماية الحدود البحرية الأوروبية،إذ تم تخصيص ميزانية ب 90 مليون يوروا سنويا، بالإضافة إلى مجموعة من العمليات التي تم تبنيها إما من قبل الإتحاد كمؤسسة أو مجموعة من دوله كإيطاليا اليونان إسبانيا،و من جملة العمليات نذكر عملية رابيت سنة 2010 التي تبنتها اليونان و عملية هيرا و هيرماس.[2]

-إجراءات تقنية و أمنية لإتحاد الأوروبي.

-بناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار مجهز بأعلى تقنيات المراقبة"الكاميرات الصور الحرارية الرادارات أجهزة الرؤية في الظلام".

-إنشاء إسبانيا مراكز للمراقبة الإلكترونية مجهزة بوسائل الإشعار الليلي.

-مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم شبكة فرس البحر يسمح بمراقبة تدفق المهاجرين و إطلاق إنذارات لشرطة في كل بلد.[3]

بالإضافة إلى اتخاذ أوروبا مجموعة من التدابير التشاركية مع الدول المصدرة، و الدول مركز العبور للهجرة عبر إبرام اتفاقيات تسمح بإعادة المهاجرين،و منع انتقال

---

[1]-بن بوعزيز آسية، **سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية**،7 مارس 2015،من موقع:-http://www.revue-dirassat.org :

[2]-أحمد دياب،**مرجع سابق الذكر.**

[3]-بن بوعزيز آسية،**مرجع سابق الذكر.**

المهاجرين،بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي و التقني للحد من الظاهرة،من خلال طرح المبادرات الاقتصادية،و كذلك طرح آلية جديدة تعنى بدعم مؤسسات المجتمع المدني باعتباره نواة تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية،كآلية وقائية للحد من الهجرة غير الشرعية.

الفرع الثاني:الإستراتجيات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية منذ الحراك الليبي.

شهدت أوروبا منذ بداية الحراك الليبي سنة 2011ارتفاع في موجة الهجرة غير الشرعية،لتصل أرقام خيالية ما بين سنة 2012-2015 متجاوزة ضعف عشرين سنة سابقة لأعداد المهاجرين ممن وصلوا الأراضي الأوروبية ،و ممن لقوا مصيرهم كموتى في عرض المتوسط،"إذ وصل عدد المهاجرين ما بين 2012-2015 من 140 ألف إلى 685 ألف مهاجر"[1]،و تشكل ليبيا أحد دول الحراك السياسي التي تمثل نقطة عبور للمهاجرين لاسيما من الصحراء الإفريقية الكبرى،و منطقة الساحل"النيجر الصومال الكامرون" نحو أوروبا،إذ تمثل حاجز آمني لأوروبا من الهجرة،و هو ما عبر عنه القدافي أن سقوط نظامه يعني إغراق أوروبا بالمهاجرين.

ففي سنة 2011 مع بداية الحرب الليبية عبر حوالي70 ألف مهاجر المتوسط نحو أوروبا،و في سنة 2013 وصل عدد المهاجرين إلى 100 ألف،ليرتفع الرقم إلى 275 ألف سنة 2014،و ما زاد من خوف أوروبا هو تصريح رئيس وكالة فرونتكس،أن ما عدده 500 ألف و مليون مهاجر في ليبيا على استعداد للمغادرة اتجاه أوروبا،أما التقارير الصادرة عن السلطات الليبية فإن حوالي 500 شخص ينطلقون يوميا من ليبيا[2].

---

[1]- أحمد دياب،فرص و إشكاليات أوروبية في مكافحة الهجرة عبر المتوسط،**الحياة**،من موقع:
http://www.alhayat.com/Articles/9897918/%D9%81%D8%B

[2]-أحمد دياب، معضلة أوروبية جدوى الإقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية،**مرجع سابق الذكر.**

تعد ليبيا معضلة أمنية بالنسبة لأوروبا لاسيما بعد سقوط النظام بسبب عدة عوامل:

-انهيار النظام السياسي الليبي،و غياب سلطة موحدة تتولى ضبط الحدود و المراقبة لمنع تدفق المهاجرين.

-القرب الجغرافي مع أوروبا و الذي يقدر ب300 كلم.

-الانفلات الأمني و غياب الاستقرار يدفع الليبيين و غيرهم للمغادرة بحثا عن الأمان.

-كثرة الحدود مع دول الجوار لاسيما مع الدول الإفريقية التي تعاني غياب التنمية و الفقر، يجعل ليبيا بلد خصب لجدب المهاجرين بغية انتقال نحو أوروبا.

هذه العوامل و أخرى دفعت بأوروبا لاتخاذ مجموعة من التدابير و الإجراءات للحد من الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا و كانت أولى الخطوات بتوقيع:

-عملية تريتون و ماري نستروم:

تقودها دول الاتحاد الأوروبي على رأسها ايطاليا،إذ تكلف هذه العملية الاتحاد 18 مليون يوروا سنويا،أما فيما يتعلق بعملية ماري نستروم التي تم اعتمادها سنة 2013، تكلف الاتحاد ما قيمته 12مليون دولار سنويا تقودها إيطاليا كذلك،باعتبارها أكثر الدول الأوروبية استقبالا للمهاجرين،و مقر مختلف مراكز استقال المهاجرين.

-الخطة الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ناف فور ميد:[1]

أطلق الاتحاد الأوروبي في 18 ماي 2015 عملية "ناف فور ميد"،إذ تجيز هذه العملية استخدام القوة ضد مهربي البشر،و قد وافق عليها 41 وزير داخلية و خارجية من دول

[1]-أحمد دياب، **مرجع سابق الذكر.**

الاتحاد الأوروبي، تشارك في العملية 22 دولة أوروبية بخدمة 1313 عسكري،و تكلف الإتحاد 11،82 مليون يوروا و مقرها روما،تعمل هذه الخطة على ثلاث مراحل:

-المرحلة الأولى تقتصر على المراقبة لتقدير حجم المشكلة، باعتماد على الأقمار الصناعية و الطائرات بدون طيار،و تعتبر هذه المرحلة بمثابة تشخيص لحجم المشكلة و تحديد الأسباب و الظروف التي تقف وراء ظاهرة الهجرة.

-المرحلة الثانية و الثالثة تعتمد على تعطيل أصول المهربين و اكتشاف مراكز عملهم،لتنفيذ هاتان المرحلتين لابد من الحصول على تفويض من مجلس الأمن هذا من جهة،و كذلك ضرورة الحصول على الموافقة و التعاون مع السلطات الليبية.

تبدو الخطة الأوروبية لمكافحة تهريب المهاجرين من بين السياسات التي تهدف للحد من الهجرة غير الشرعية،بالرغم من موافقة 22 دولة عليها إلا أنها لاقت تحفظات من قبل القوى الكبرى في الاتحاد كألمانيا،اعتبر وزير التنمية الألماني أن تدمير السفن المشبوهة في ليبيا عملية بالغة الصعوبة و لا يمكن تطبيقها،كما اعتبر وزير الخارجية الألماني أن هذه العملية لا تحل مشكلة اللاجئين بأي شكل من الأشكال،و لا لكن لابد من التعامل مع عصابات التهريب.

أما إيطاليا و هي أكثر الدول الأوروبية تضررا من ظاهرة الهجرة،ترى أن هذه العملية تؤدي إلى إزهاق الأرواح،و ليس فقط تدمير القوارب و هو ما عبر عنه الكاردينال الإيطالي المكلف بشؤون الهجرة في الفاتكان[1].

و ما يهم من الخطة الأوروبية هو موقف ليبيا باعتبارها أساس العملية،إذ قالت وزيرة الخارجية للإتحاد الأوروبي فيدركا مرغني أنه لا يمكن انتظار الحل الليبي في أمرين هما مكافحة الإرهاب من جهة،و الاتجار بالبشر من جهة أخرى.[1]

[1]-أحمد دياب،**مرجع سابق الذكر.**

و هـو مـا يعـبر عـن حجـم الكارثـة الـتي تعـترض أوروبـا عامـة،و إيطاليـا خاصـة جـراء ظـاهرة الهجرة.

لتطبيـق العمليـة الأوروبيـة لابـد مـن الحصـول علـى الموافقـة الرسميـة مـن قبـل السـلطات الليبيـة،و هـو أمـر غـير سـهل في ظـل الظـروف الأمنيـة و السياسـية الـتي تمـر بهـا ليبيـا،فوجود حكـومتين و ميلشـيات تفـرض نفسـها علـى الأراضـي الليبيـة لا يضـمن التعـاون الإيجـابي مـع الخطة الأوروبية،و لا التوافق في الموقف الليبي حول العملية.

و هـو مـا عـبر عنـه حـاتم العـربي منـدوب حكومـة طـبرق في نيويـورك عـن رفضـه القـاطع لأنـه انتهـاك لسـيادة الليبيـة،أما سـفير ليبيـا لـدى الأمـم المتحـدة إبـراهيم الدباشـي أن حكومـة بـلاده تـرفض الموافقـة علـى مسـودة قـرار في الأمـم المتحـدة،و أن الحكومـات الأوروبيـة مـا دامـت تنـاقش الخطـة مـع الميلشـيات الليبيـة الـتي تسـيطر علـى الأراضـي السـاحلية،و لا تتعامـل مـع الحكومة الشرعية،فلن تمنح الضوء الأخضر لإصدار قرار من الأمم المتحدة[2].

-توزيع الأعباء بين دول الإتحاد الأوروبي.

قـرر الاتحـاد الأوروبي توزيـع الأعبـاء لتكفـل بـاللاجئين،و لا يـزال الاخـتلاف داخـل البيـت الأوروبي حـتى نهايـة سـنة 2016م حـول اقتسـام عبـئ طـالبي اللجـوء الموجـودين علـى الأراضـي الأوروبيـة هـذا مـن جهـة،و رفـض العديـد مـن الـدول اقتسـام و اسـتقبال حصـص المهاجرين،بسـبب الوضـع الاقتصـادي و حجـم السـكان مـن جهـة أخـرى، ظـل الـرأي الأوروبي منقسـم بـين دول قبلـت اسـتقبال المهـاجرين كألمانيـا مـثلا،و دول رافضـة للمهـاجرين "تشـيك بولندا سلوفاكيا".[3]

---

[1]-**المرجع نفسه.**

[2]-أحمد دياب،**مرجع سابق الذكر.**

[3]-محمد لعقاب،**مرجع سابق الذكر.**

-اتفاق سبتمبر 2013 فرس بحر الأبيض المتوسط.

يلتـزم الإتحـاد الأوروبي تنظـيم دورات تدريبيـة للأمـن الليـبي المكلـف بخفـر السـواحل،و مسـاعدة ليبيـا علـى الحـد مـن دخـول المهـاجرين إليهـا و خـروجهم منهـا،و تعتـبر ليبيـا هـذه المسـاعدة غـير كافيـة لاسـيما و أن ليبيـا تفـي بالتزامهـا منـع المهـاجرين،و لكـن إيطاليـا لا تقـدم الـدعم المـادي و اللوجيسـتي الكـافي، قامـت ليبيـا بترحيـل 25 ألـف مهـاجر في ظـرف سـنتين 2012-2014،و تعتـزم ليبيـا في حـال عـدم الحصـول علـى الـدعم و المسـاعدة الكافيـة فـتح المجال أمام المهاجرين.[1]

تبقـى السياسـات الأمنيـة الأوروبيـة لمكافحـة الهجـرة غـير الشـرعية مجـرد إجـراءات للحـد مـن الظـاهرة،إذ تعـد الإجـراءات الأمنيـة جـزء مـن الـبرامج الاقتصـادية و الاجتماعيـة الـتي تم طرحهـا منـد مـارس 2011 تحـت مسـمى الشـراكة مـن أجـل الديمقراطيـة في جنـوب المتوسـط،و الـتي تهـدف لـدعم التحـول الـديمقراطي مـن أجـل تحقيـق الرفـاه و التنميـة،باعتبارهما الـدافع وراء الهجرة.

نجـد أن معظـم السياسـات الأوروبيـة الأمنيـة الـتي تم اعتمادهـا منـد الحـراك السياسـي شملـت مختلف الوسائل من:

-طـرح الـبرامج الاقتصـادية و الاجتماعيـة الـتي كـان الهـدف وراءها،الحـد مـن ظـاهرة عـبر تـوفير المنـاخ المناسـب في الـدول مـن التنميـة و الخـدمات الاجتماعية،بهـدف تـدفق المزيـد مـن المهاجرين.

- الآليـات العسـكرية:اسـتخدام القـوة العسـكرية في ضـرب السـفن الـتي تحمـل المهـاجرين و مهربي البشر،و هو ما قوبل بالرفض الأوروبي و الليبي معا.

[1]-عبد الواحد أكمير، الربيع العربي و الهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط،**مجلة المستقبل العربي**،ص37..

- الآليات السياسية:التعاون الأوروبي المشترك في استيعاب و تقاسم المهاجرين، و الذي رفض من قبل العديد من الدول،بسبب التكلفة الاقتصادية والنمو الديمغرافي لكل دولة،و غياب التنسيق الأوروبي في تبني موقف موحد حول مكافحة الهجرة غير الشرعية.

تهدف السياسات الأمنية الأوروبية منذ الحراك السياسي الليبي،لمنع وصول التهديدات الإرهابية لأراضيها،و منع انتقال المزيد من المهاجرين غير الشرعيين،دون التفكير في إعطاء حلول لإنهاء هذه التحديات،عبر دعم النمو الاقتصادي و تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني،كما أن السياسات الأوروبية في مجملها لا تحظى على الاتفاق داخل البيت الأوروبي،فكيف لها أن تقضى على التهديدات الأمنية في ظل غياب الاتفاق حول الحلول،الحراك الليبي كانت تداعياته كبيرة على الأمن الأوروبي عبر فشل الدولة من جهة،و تداعيات فشل الدولة من الإرهاب و الهجرة غير الشرعية،خصوصا و أن ليبيا في الماضي القريب كانت الحصن المنيع لأوروبا،لذلك تسعى أوروبا لتكثيف جهودها في شتى المستويات لمنع وصول التهديدات إلى أراضيها.

المصلحة الأوروبية في تقديم الدعم لليبيا سواء أمنيا اقتصاديا اجتماعيا،بغية حماية الأراضي الأوروبية من المزيد من العنف و انتقال التهديدات الإرهابية و الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني:الإستراتجيات الأمنية لبعض دول الجوار الليبي الجزائر-مصر.

شهدت العلاقات الليبية-الإقليمية مع دول الجوار القريب"تونس الجزائر مصر" تطورا كبيرا عقب سقوط نظام معمر القدافي،و تولي السلطة الجديدة الحكم الأمر الذي أدخل ليبيا في طريق مسدود،بسبب غياب مؤسسات الدولة و أولها مؤسسة الجيش،ما جعل ليبيا تشهد حالة من الفوضى و العنف في الداخل،و انتقاله إلى خارج الحدود الليبية لاسيما

دول الجوار،و تأثير ذلك على أمن و استقرار الجوار،إذ سنحاول في هذا الجزء من الدراسة التعرض لبعض سياسات دول الجوار كالجزائر،مصر.

المطلب الأول:الاستراتجيات الأمنية الجزائرية تجاه ليبيا.

تجمع الجزائر و ليبيا علاقات حدود تمتد على مساحة تقارب 1000 كلم من الجهة الشرقية للجزائر،بالإضافة إلى العلاقات التاريخية،الاقتصادية،الحضارية المشتركة،الأمر الذي يجعل البلدين في حالة من الاستعداد في حال أي تهديد يمس البلدين،و هو حال البلدين منذ سقوط نظام معمر القدافي في ليبيا،إذ أضحت ليبيا مصدر لتهديد الأمن القومي الجزائري من جهة الشرق،لعدة أسباب:

-طول الحدود بين البلدين و التي توجد على امتداد طبيعي قاسي"الصحراوي"،ما يجعل التحكم في هذه الحدود أمر صعب على كافة المستويات"الجريمة انتشار السلاح التهريب الإرهاب الهجرة".

-غياب مؤسسات الدولة في ليبيا لحفظ الأمن،و إدارة شؤون البلاد داخليا و خارجيا،الأمر الذي يصعب من مهمة الجزائر في مراقبة الحدود و ضبط الحركة.

-وجود الجزائر في منطقة الأزمات ما بين مالي ليبيا تونس،الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود المادية و البشرية لحماية الحدود.

-تنوع التهديدات الأمنية العابرة للحدود،إذ أن الجزائر أصبحت تواجه خطر متعدد الأوجه و القوة،و ليس خصم بعينه،فالإرهاب الجريمة المنظمة تجارة السلاح و البشر،لا تعترف بضبط الحدود،ما يجعل الجزائر في مهمة صعبة تتطلب الجهد المادي و البشري.

السياسة الجزائرية الأمنية تجاه ليبيا منذ الحراك السياسي بدأت فعليا و بشكل واضح مع سقوط نظام القدافي،و سيطرة الميلشيات المسلحة على المؤسسات السيادية "الجيش،

الحكومة، النفط"،الأمر الذي حتم على الجزائر إعادة صياغة سياساتها الأمنية تجاه ليبيا بما يتماشى و الظروف الجديدة،و من بين الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية القادمة من ليبيا إثر فشل السلطة فيها،نذكر ما يلي:

-الفرع الأول:الإستراتجيات السياسية.

اعتمدت الجزائر على مجموعة من المحددات التي يمثل بعضها ثوابت في تحركاتها الخارجية،فتأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للدول،إذ حرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية،وبلورة الشراكة لإيجاد السياق المقبول للتعامل مع الأزمة،و تعدد أبعاد الحلول المطروحة (سياسية واقتصادية وأمنية، ...ألخ)، و بعيدا عن التدخلات الدولية التي باتت من عوامل انفجار الأزمات في القارة الإفريقية والمنطقة العربية،و في المقابل ترفض الجزائر الحل العسكري للأزمة في ليبيا،لأن الحل العسكري قد يفضي إلى نتائج وخيمة لا يمكن استيعابها أو تداركها، وتجارب المواجهات العسكرية للجماعات المتطرفة في أفغانستان والعراق والصومال خير دليل على ذلك.[1]

سحبت الجزائر بعثتها الدبلوماسية من العاصمة الليبية طرابلس،كما قامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا،و نقل قوات عسكرية إضافية إليها،بالإضافة إلى سحب عمال شركة النفط الجزائرية سوناطراك،و تقوم مبادرة الجزائر لحل الأزمة الليبية على جمع الفر قاء أولا، ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الليبيين و على حدود دول الجوار،و كذلك التحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات دولة و تفعيلها،كما تضمنت المسودة تحديد المسئوليات

[1]- أميرة محمد عبد الحليم، **تدخل الجزائر فى الأزمة الليبية:تفادى التورط العسكري**،مركز الأهرام،العدد:13،139 يناير 2015،من موقع: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx

والأولويات ومحاربة الإرهاب، و السعي نحو البناء في شتى المجالات،أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما ينتج عن اللقاءات.[1]

تقوم خطة الجزائر لحل الأزمة الليبية على ثلاث محاور:

-تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار من خلال خطة تضمن حل النزاع ،و تمنع استخدام السلاح لحل النزاع،و تجنب موقف التدخل العسكري الأجنبي.

-إقامة سلطة مركزية و منحها الصلاحيات الكاملة لممارسة الحكم.

-بناء مؤسسات الدولة و قطع الطريق أمام الميلشيات و الجماعات الإرهابية حتى لا يتم انتشارها إلى البيئة المجاورة و نقلها العنف.[2]

تتبنى الجزائر في موقفها تجاه ليبيا مبدأ الحوار و الحل السلمي،و هي تنبذ العنف و استعمال السلاح لإنهاء الأزمة،و مواجهة التهديدات الأمنية "الإرهاب انتشار السلاح الجريمة"،كون هذا المبدأ أفضل حل لليبيا خاصة و الجزائر بصفة أخص،لأن استخدام القوة يدمر ليبيا و يضرب استقرار الجزائر،إذ لا يمكن ضبط حدود تصل إلى 1000 كلم،كما لا يمكن منع انتقال التهديدات في ظل العولمة التي لا تعترف بالحدود و السيادة،و الجزائر لا تستطيع لوحدها تحمل تبعات استمرار العنف،و في الوقت الذي تشهد فيها بعض دول الجوار الأخرى كتونس،مالي هي الأخرى تشهد مرحلة انتقالية.

الجزائر تسعى بكل الوسائل السياسية لإيجاد حل سريع لما يحدث في ليبيا من العنف و تفادي انتقاله إلى الجزائر،صحيح أن مساعي الجزائر لإنهاء العنف داخل ليبيا يخدم الشعب الليبي و السلطة،و في المقابل هو تحقيق الاستقرار و الأمن الجزائري،فالجزائر ليست بغنى عن فتح جبهة جديدة للمواجهة لاسيما في ظل الحدود الكبيرة،الطبيعة القاسية،التكاليف المرتفعة،لذلك فأمن ليبيا يعني الاستقرار للجزائر.

---

[1]-أميرة محمد عبد الحليم،**مرجع سابق.**

[2]-عادل جارش،تأثير الظاهرة الإرهابية على الأمن الوطني الجزائري،**مجلة العلوم السياسية و القانون**،العدد الثالث،يوليو 2017،من موقع:democraticac.de/?p4683

-الفرع الثاني:الإستراتجيات الأمنية.

عرفت الجزائر منذ بداية الحراك في المنطقة العربية مجموعة من السياسات الإست باقية،و قد وصل على مشارف حدودها مع "تونس ليبيا"،إذ اتخذت الجزائر إجراءات صارمة على مستوى الحدود الشرقية،و ذلك عبر:

-زيادة نشر القوات العسكرية "الجيش-الدرك الوطني-حرس الحدود" إلى 40 ألف جندي،[1]إذ أن هذا الرقم لم يعرف بالضبط فهناك أرقام تشير إلى 50 ألف جندي و أخرى 30 ألف،كما نشرت الجزائر ثلاث آلاف عسكري بمنطقة القبائل (120 كم شرق العاصمة في مهمة لتعقب تحركات عناصر من جماعة «جند الخلافة في أرض الجزائر«، المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و التي أعلنت ولائها مؤخرا لتنظيم داعش[2].

-إقامة 18 منطقة عسكرية مغلقة على طول 1000 كلم على مستوى ولايتي تمنغراست و إليزي.

-فرض حالة التأهب الأمني و الاستنفار إلى حالتها القصوى رقم واحد على امتداد الحدود الشرقية.

-استحداث ثكنات مؤقتة لمراقبة الحدود،بالإضافة إلى تكثيف الدوريات المتنقلة من استطلاع الجو و غير ذلك.

-غلق الحدود مع ليبيا عبر نقاط دبداب—جانت-تمنغراست[3].

الإجراءات الأمنية المتخذة من قبل الجزائر ليست بالسهلة،تكلف الجزائر ميزانية ضخمة من حيث التكاليف المادية و البشرية،و لكن هذا الأمر لا يمنع الجزائر من توفير كافة الاحتياطات اللازمة لحماية الحدود،و مواجهة العنف القادم لاسيما بعد أحداث الإرهابية التي ضربت القطاع الحيوي

---

[1]-فتيحة زماموش،**الجيش الجزائري عين على ليبيا و أخرى على تونس**،21 فبراير2016،من موقع : www.ultrasawt.com

[2]-أميرة محمد عبد الحليم،مرجع سابق الذكر

[3]- **الجزائر تغلق الحدود مع ليبيا و تسحب عمال السوناطراك**،19 مايو 2014،من موقع:alarabiya.net

للجزائر"النفط"،ما يعرف بهجمات عين أميناس "تقنتورين" سنة *2013،كما أن الجزائر تدرك تماما خطورة الإرهاب و ما يحمله من تداعيات لاسيما في ظل حدود تصل إلى 1000 كلم،الأمر الذي دفع بها إلى تبني مبادرة الحوار و الحل السياسي كحل أول لإنهاء العنف ثم السلاح كحل أخير لمواجهة العنف.

المطلب الثاني:الاستراتجيات الأمنية المصرية تجاه ليبيا.

على غرار باقي دول الجوار الليبي كالجزائر و تونس التي تشجع مبدأ الحوار و الحل السلمي للنزاع الليبي،يوجد في المقابل دول تناقض الحل السلمي و تساند الحل العسكري لإنهاء النزاع،و هنا الحديث يتعلق بالجارة مصر على الحدود الشرقية لليبيا و التي تفوق 1000 كلم،إذ تتبنى مصر منذ سنة 2013 الخيار العسكري كحل أول في ليبيا،يقوم الموقف المصري على ضرورة بناء علاقات قوية مع مكونات عملية الكرامة الليبية،و الخيار العسكري يهدف إلى بناء نظام سياسي يقوم على محورية الجيش في مرافقة المرحلة الانتقالية،و التدخل الأجنبي يمثل خطوة لبناء الجيش الليبي و مكافحة الإرهاب،و ذلك عبر محورين:

-المحور الأول:يتمثل في تقديم مساعدات عسكرية غير مباشرة لفريق عملية الكرامة،و تسهيل اجتماعاته في القاهرة،بالإضافة إلى توفير المساندة و الدعم السياسي لمجلس النواب.

-المحور الثاني:مساعدة حكومة عبد الله الثني و مساندتها في الاجتماعات الدولية،ففي لقاء اسبانيا ما بين 16-17 سبتمبر 2014 اعتبرت مصر أن الحوار لا يشمل الجماعات المسلحة.[1]

نجد أن الموقف المصري تجاه ليبيا يتعارض و باقي دول الجوار لاسيما الجزائر و تونس،و التي ترى بضرورة اعتماد الحوار السياسي و الحل السلمي لإنهاء العنف،كما أن الحوار يشمل جميع الأطراف الليبية دون استثناء و لا يقصي أحدا،إدراكا من هذه الدول أن إقصاء أي طرف من الحوار يزيد تعقيد الوضع و يعرقل عملية المصالحة،أما مصر فهي تستند في موقفها تجاه ليبيا إلا ما يحدث داخل

*شهدت الجزائر يوم 16 يناير 2013 هجمات إرهابية طالت قطاع النفط بمركز عين أميناس في عمق الصحراء الجزائرية،إذ خلفت أكثر من 23 ضحية ،و ذلك بعد أن تم اختطاف 650 شخص من الجزائر و جنسيات مختلفة،و قد تبنى تنظيم القاعدة الهجوم الإرهابي،كرد صريح على فتح الجزائر مجالها الجوي أمام الطيران الفرنسي لضرب الجماعات الإرهابية في مالي.

[1]-عمر خيري،السياسة المصرية و مستقبل العلاقة مع ليبيا،**العربي الجديد**،4 أكتوبر 2014،من موقع: www.alaraby.co.uk

الأراضي المصرية من عدم الاستقرار،بالإضافة إلى الإرهاب الذي تعاني منه لاسيما بعد إدراج جماعة الإخوان المسلمين ضمن الجماعات الإرهابية،فالخوف المصري من فتح جبهة جديدة لمواجهة العنف القادم من ليبيا "الإرهاب انتشار السلاح"جعل منها تتبنى الخيار العسكري.

الفرع الثاني:الإستراتجيات السياسية.

الموقف المصري فيما يتعلق بضرورة إتباع الحل العسكري في ليبيا لم يستمر كثيرا،و ذلك بعد أن وجدت الحكومة المصرية نفسها في معزل عن باقي مواقف القوى الإقليمية و الدولية،كالاتحاد الأوروبي،الولايات المتحدة الأمريكية،إيطاليا، الجزائر ،تونس و غيرها من الدول،وقعت مصر في 23 يناير 2014 إلى جانب 11 دولة و بدعم من الاتحاد الأوروبي على اتفاقية تشجع الخيار السلمي و الحوار لإنهاء النزاع[1].

تقوم المبادرة المصرية لحل الأزمة الليبية على ثلاث نقاط:

-احترام وحدة و سيادة ليبيا و سلامة أراضيها.

-عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا و الحفاظ على استقلالها.

-الالتزام بالحوار الشامل.[2]

تنطلق المقاربة المصرية لحل النزاع الليبي على الحل السلمي و الحوار السياسي من ضغط البيئتين الإقليمية و الدولية ،و التي أدركت تماما أن التدخل العسكري لإنهاء العنف في ليبيا ما هو إلا تكريس لاستمرار النزاع،إذ أن الموقف المصري فيما يتعلق بالحل العسكري لم يتغير،وإنما يتماشى و الحل السياسي في طريق متوازي،كما أن إقصاء الجماعات المسلحة من الحوار ظل ثابت في الموقف المصري رغم توقيع على اتفاقية تشجيع الحوار.

-الفرع الأول:الإستراتجيات الأمنية.

[1]-رباب شعبان مرسي و أخيرين،**السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة سوريا اليمن ليبيا**،المركز الديمقراطي العربي،من موقع:democraticac.de

[2]-المرجع نفسه.

تجمع ليبيا و مصر حدود تبلغ 1049كلم،الأمر الذي يجعل ضبطها ضد التهديدات الأمنية التهريب، الإرهاب ، انتشار السلاح مستحيل في ظل الأوضاع الداخلية لكلا الدولتين،[1]و كذلك تمركز أغلب الجماعات الإرهابية و أخطرها"تنظيم داعش" في الحدود بين البلدين "منطقة درنة"، بالإضافة إلى كون المنطقة الشرقية في ليبيا تعد من أغنى المناطق بالنفط،فليس من مصلحة مصر استمرار العنف داخل ليبيا،كون ليبيا كانت تستوعب ما يقارب مليون عامل مصري خصوصا في مجال النفط،ما جعل مصر تقوم بإتخاد جملة من الإجراءات الأمنية لاسيما بعد وصول العنف إليها،ففي 16 فيفري 2015 قام تنظيم داعش بقتل 21 مصري مسيحي[2]،ما دفع بمصر إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

-دعوة مجلس الدفاع الوطني المصري للانعقاد لمتابعة الأزمة.

-قيام القوات الجوية المصرية و بتعاون مع الحكومة الليبية لطبرق،و طبقا لاتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين الطرفين في ديسمبر 2014،و بطلب من عدة شخصيات ليبية كخليفة حفتر،صقر جروتشي،تنفيذ ضربات جوية تستهدف معاقل الجماعات الإرهابية في منطقة درنة الحدودية[3].

-دعوة مجلس الأمن لعقد جلسة طارئة في 18 فيفري 2015،لطلب رفع حظر السلاح على حكومة طبرق،و مساعدتها في بناء جيشها،بإضافة إلى تشديد الرقابة البحرية و الجوية على منع وصول السلاح إلى الميلشيات غير الحكومية.[4]

تعتبر الإجراءات الأمنية المتخذة من قبل النظام المصري ما هي إلا دليل على الرغبة في الحل العسكري لإنهاء النزاع،و منع انتقال الجماعات الإرهابية إلى الأراضي المصرية، لأن الحوار لا يمثل حسب الحكومة حلا مناسب كونه يمنح الوقت للجماعات المسلحة،و هو يكلف النظام المصري كثيرا من:

---

[1]-عبد الباسط غبارة،مصر تعاني خطر الإرهاب القادم من ليبيا،**بوابة إفريقيا الإخبارية**،23 أكتوبر2017،من موقع:www.afriganews.net

[2]-خالد حنفي علي،ما بعد الهجوم الجوي إلى أين يتجه الدور المصري في الأزمة الليبية،**السياسة الدولية**،22 فيفري 2015،من موقع:www.siyassa.org.eg

[3]-عمر خيري،**قتل المصرين و تداعيات الدور المصري تجاه ليبيا**،مؤسسة إنسانية،مركز الأبحاث و الدراسات،23 فيفري 2015،من موقع:insaniya.org/posts/view locale

[4]-خالد حنفي علي،مرجع سابق الذكر.

-الوقت لإقناع الرأي العام المصري بأن الخيار العسكري هو الحل الأنسب لمنع انتقال الإرهاب إلى أرضه.

-الجهود المالية و الاقتصادية فالأوضاع المصرية منذ الحراك في تراجع مستمر،و ذلك بعد عودة العمال المصريين من ليبيا،و زيادة الأعباء على الحكومة المصرية من العمل و السكن،كما لا يمكنها تغطية تكاليف حرب أخرى.

-استحالة أن تقوم مصر بتدخل عسكري طويل الأمد،و لوحدها كونها تأخذ حرب ضد الجماعات الإرهابية و ليس جيش نظامي معروف العدد و العتاد.

يبقى التدخل العسكري المصري في ليبيا بمدى تعرض الأمن القومي المصري و المصالح المصرية للعنف،بالإضافة إلى مدى تسلل الجماعات المسلحة للحدود المصرية،و بمدى الإقناع المصري للقوى الإقليمية و الدولية بضرورة التدخل العسكري،الأمر الذي يبقى مستبعد لاسيما لدى دول الجوار الليبي كالجزائر ،تونس،إيطاليا...،فمصر لا يمكن أن تأخذ حربا ضد الجماعات المسلحة في ليبيا لوحدها دون التغطية و المساعدة الدولية لها سياسيا و عسكريا و ماديا.

المبحث الثالث:مبادرات التسوية لاحتواء الأزمة الليبية.

سيتم التعرض لأهم مبادرات التسوية لأزمة الليبية،من خلال التعرض التسوية الأممية، الدولية،العربية.

المطلب الأول:المبادرات الأممية –الاتفاق السياسي-.

شهدت الحياة السياسية في ليبيا منعطف جديد عقب انتخابات مجلس النواب،و التي دخلت ليبيا على إثرها مرحلة انتقالية جديدة،إذ أصبحت ليبيا تضم برلمانين و حكومتين:

-حكومة طبرق و التي يمثلها مجلس النواب و قوى عملية الكرامة بزعامة الجنرال خليفة حفتر.

-حكومة طرابلس و التي يمثلها المؤتمر الوطني العام و قوى عملية فجر ليبيا.[1]

و على إثر ذلك دخلت ليبيا في الصراع السياسي و العسكري و حتى الاجتماعي،و الذي كانت انعكاساته على الشعب الليبي،ما دفع بالأمم المتحدة إلى تبني مبادرة لحل النزاع الداخلي في ليبيا،و إنهاء العنف فتم تعين برناند ليون خلف ايان مارتن"2011- أكتوبر 2012"،و طارق متري "أكتوبر 2012-أوت 2014"،بغية إيجاد تسوية للنزاع،و ذلك في ظل مجموعة من المتغيرات كانت تمر بها ليبيا أبرزها:

-انطلاق عملية فجر ليبيا،و مصادقة مجلس النواب على معاهدة الدفاع المشترك مع مصر.

- التدخل المصري-الإماراتي في ليبيا عبر توجيه ضربات لقوات فجر ليبيا.[2]

سعت الأمم المتحدة عبر ممثلها برناند ليون إيجاد تسوية للنزاع،و ذلك بعقد عدة جولات وصولا إلى توقيع الاتفاق السياسي في مدينة الصخيرات المغربية،فما هي أبرز جولات الحوار السياسي الليبي؟

تتمثل أهم جولات الحوار السياسي الليبي في:

أولا:جولة مدينة غدامس الليبية 1 :عقد في 29 سبتمبر 2014 مبنيا على مبدأين:

-مجلس النواب هو الممثل الشرعي للشعب الليبي.

-احترام الإعلان الدستوري الليبي و تعديلاته،و هو المرجع الأساس لحل أي خلاف دستوري و قانوني.[3]

شارك في الحوار 24 عضو من مجلس النواب المقاطعون و المداومون،و من مخرجات جولة غدامس 1 ما يلي:

---

[1] **مركز الدراسات الإستراتجية و الدبلوماسية،الحوار الليبي الحل الدائم أو الفوضى و المجهول**،16 مارس 2015،من موقع :-http://www.csds-center.com/archives/8137

[2] -مركز الدراسات الدبلوماسية و الاستراتجية،**مرجع سابق الذكر.**

[3] -هشام الشلوي،حوار غدامس و غياب القوى الليبية الفاعلة،قطر،**مركز الجزيرة لدراسات**،14 أكتوبر 2014،ص3.

-الدعوة إلى وقف إطلاق النار في شرق و غرب ليبيا.

-فتح المطارات المغلقة.

-علاج الجرحى و المرضى من كلا الطرفين.

بعد انعقاد جولة غدامس 1 أعلنت المحكمة الدستورية عدم دستورية قانون الانتخابات المتعلق بمجلس النواب في 6نوفمبر 2014،[1]ما يعنى عدم نجاح الجولة من الأساس لأنها بنيت على مبدأ أن مجلس النواب هو الممثل الوحيد و الشرعي.

شكل حوار غدامس 1 أمل للشعب الليبي من أجل الخروج من النزاع و الاقتتال الداخلي،و فرصة لجمع شمل الأطراف المتنازعة حول طاولة الحوار،بغض النظر عن الاختلافات السياسية و الجغرافية و القبلية،بالإضافة إلى إمكانية إيجاد حل لإنهاء الانقسام بأخف الأضرار دون خسائر في شتى المجالات السياسية و الاقتصادية و حتى الأمنية هذا من الناحية الإيجابية،أما فيما يتعلق بسلبيات الحوار استطاع جمع كتلة سياسية متكونة من أعضاء مجلس النواب فقط دون باقي الأطياف السياسية و الاجتماعية،إذ أنه عمق من حدة الانقسام السياسي ما زاد من العنف و الاقتتال الداخلي،ذلك في الوقت الذي كان ينتظر فيه الجميع وقف إطلاق النار،كما أن فشل غدامس 1 تم تقنينه م قبل المحكمة الدستوري بعد إصدارها قرار عدم شرعية قانون الانتخابات مجلس النواب،ما يعني أن أطراف الحوار غير معترف بهم.

ثانيا:حوار جنيف 14-15 يناير 2015.

على غرار حوار غدامس 1 جاء حوار جنيف مغايرا تماما من حيث الأطراف المشاركة،إدراكا من أنه يستحيل بناء أو نجاح حوار قائم على الإقصاء و عدم إشراك باقي الفواعل السياسية و الاجتماعية،و هو ما تم استدراكه بحضور جميع الأطراف ما عدا المؤتمر الوطني العام،بحجة لم يتم

[1]-هشام الشلوي،مسار الحوار الليبي الحالي و مستقبل الحل السياسي،قطر:**مركز الجزيرة لدراسات**،تموز 2015،ص2.

التنسيق معه بخصوص الأجندة،بالإضافة إلى معارضته إقامة الحوار خارج الأراضي الليبية[1]،أما فيما يتعلق بمخرجات الحوار فهي تتمثل في :

-وقف الاقتتال.

-التوافق على حكومة وحدة وطنية شاملة.

-وضع الترتيبات الأمنية لكي تتمكن الحكومة من أداء وظيفتها.[2]

شهد حوار جنيف غياب المؤتمر الوطني العام عن المفاوضات،و لكن ذلك لم يمنع باقي الأطراف من المشاركة،ما مثل بصيص الأمل لإنهاء العنف،و إمكانية الحوار و الاجتماع مرة أخرى،بالفعل هو ما حدث مع غدامس 2.

ثالثا:جولة غدامس 2،انعقد يوم 14فيفري 2015.

عقد هذا الحوار في الأراضي الليبية بناء على طلب المؤتمر الوطني العام،كما تم عقده في المرحلة التي زادت فيها الانشقاقات بين الأطراف السياسية و العسكرية،و في ظل الظروف العسكرية،إذ وضع كل طرف شروط يستحيل تقبلها من قبل باقي الأطراف،و في ظل تلك الظروف وضع المبعوث الأممي مجموعة من الأهداف لهذا الحوار تمثلت في:

-تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

-انسحاب التشكيلات المسلحة من المدن و المطارات.

-وقف الاقتتال و العنف.

---

[1]-زياد عقل،جذور الأزمة الليبية و أفاق التسوية السياسية،**مركز الأهرام**،17 ماي 2015،العدد 4276،من موقع:
http://acpss.ahram.org.eg/News/5430.aspx

[2]-مركز الدراسات الإستراتجية و الدبلوماسية،**مرجع سابق الذكر.**

كما تضمنت خطة برناند ليون أنه سيتم إشراك الجماعات المسلحة،و الأحزاب السياسية و القبائل في جولات الحوار القادمة.[1]

لم يفضي حوار غدامس 2 إلى جديد يذكر سوى زيادة حدة الاختلاف بين الأطراف المشاركة،بسبب تمسك كل طرف بموقفه هذا من جهة،بالإضافة إلى رفض التنازل من أجل مصلحة الدولة الليبية لدى كل طرف من جهة أخرى،كما أن هناك أطراف لها قناعة بأن الحل السياسي ليس خيار لانقاد البلاد،و إنما الحل العسكري هو الأنسب.

رابعا:حوار الرباط 5-6 مارس 2015.

انعقد الحوار بمدينة الرباط المغربية،و ذلك في ظل الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها البلاد،لاسيما بعد إعلان تنظيم الدولة الإسلامية إعدام 21 قبطيا مصريا في مدينة سرت،و تفجير مدينة القبة التي راح ضحيتها 44 قتيل،و على إثر ذلك نفذت مصر ضربات جوية ضد معاقل تنظيم داعش،هنا بدا واضحا و جليا الدعم العلني المصري للجيش الوطني الليبي و حكومة عبد الثني،و مجلس النواب في طبرق.[2]

تم عقد الحوار رغم الأعذار التي قدمتها الأطراف الرافضة للحوار لاسيما مجلس طبرق،كما تم وضع أجندة واضحة للحوار تمثلت في:

الاتفاق حول وقف إطلاق النار.

-الاتفاق حول الشخصية التي تقود حكومة الوحدة الوطنية،و الوزراء الذين سيشكلون الأطراف في الحكومة.[3]

انتهت مفاوضات مدينة الرباط دون أي حل بين الأطراف المتنازعة،و ذلك لعدة أسباب:

---

[1]-زياد عقل،**مرجع سابق الذكر.**

[2]-زياد عقل،**مرجع سابق الذكر.**

[3]-زياد عقل،**مرجع سابق الذكر.**

-الحالة الأمنية و السياسية التي عقد فيها الحوار.

-عدم التوافق بين الأطراف السياسية و نظيرتها العسكرية حول إيجاد حل لإنهاء النزاع.

-ارتباط بعض الأطراف بمصالح خارجية لدول الإقليمية و الدولية كمصر الإمارات و غيرها.

صحيح أن جولة الرباط لم تأتي بأي نتائج تذكر،إلا أنها كشفت النقاب عن الأطراف السياسية و العسكرية التي لها ارتباطات خارجية،و أن تحقيق أي مصالح ليبية يتم بالرجوع إلى القوى الخارجية،لأن الأطراف الليبية تحضي بالدعم المادي و السياسي لهده الدول،و إن أي اتفاق لابد أن يحصل على مباركة هذه القوى الخارجية،كمصر الإمارات الولايات المتحدة الأمريكية إيطاليا روسيا فرنسا.

كما أن تحقيق الاتفاق في ليبيا أمر صعب و ليس مستحيل،لأنه مرهون بمبدأين:

-مبدأ الشرعية الوطنية و الدولية.

-مبدأ التوافق السياسي و العسكري.

لأنه كلما حدث توافق في التوجهات و الأهداف السياسية و العسكرية كلما كان هناك تحقيق للشرعية و العكس.

خامسا:حوار الصخيرات 15 أفريل 2015.

بعد فشل أربع جولات من الحوار،بسبب الأوضاع السياسية و الأمنية المتدهورة،و الحالة الاجتماعية المزرية للشعب الليبي،استأنفت بعثة الأمم المتحدة المفاوضات في ليبيا من أجل إنهاء العنف،و إصلاح ما تركه التدخل الأجنبي في مارس 2011،و ذلك عبر إيجاد حل يرضي جميع الأطراف،بمختلف توجهاتها و أهدافها.

بدأت المفاوضات حول الاتفاق السياسي في مدينة الصخيرات المغربية في 15 أفريل 2015 ،ضمت المفاوضات ممثلين عن المؤتمر الوطني العام و مجلس النواب،بالإضافة إلى حوارات ضمت ممثلي

الأحزاب السياسية و الجماعات المسلحة،و منظمات المجتمع المدني[1]،إذ شهد حوار الصخيرات مشاركة واسعة لمختلف مكونات المجتمع السياسي و الاجتماعي و العسكري على عكس الجولات السابقة،بغية تجنب الفشل الذي عهدته الحوارات الأخرى،و الذي كان سبب في عرقلة و تقدم المفاوضات.

تمحورت مفاوضات الصخيرات حول ثلاث مبادئ:[2]

-إنهاء النزاع الداخلي و الانقسام المؤسساتي .

-تشكيل حكومة الوحدة الوطنية تضم جميع الأطياف السياسية و العسكرية.

-صياغة دستور جديد و إقامة انتخابات جديدة تخضع لأسس التمثيل الديمقراطي،و تمثل جميع الأطراف دون استثناء.

استغرقت المفاوضات قرابة السنة من التشاور و المحادثات بين الأطراف الليبية،لتنتهي في الأخير بخروج اتجاهين: الأول معارض ،و الثاني مؤيد لاتفاق السياسي من حيث التركيبة الحكومية و الخريطة الأمنية،و من أبرز المعارضين رئيسي البرلمانين نوري أبو سمهين و صالح عقيلة[3]،و رغم المعارضة التي تلقاها الاتفاق،إلا أنه تم التوقيع عليه في 17 ديسمبر 2015 بمدينة الصخيرات المغربية،تمخض عن توقيع الاتفاق إنشاء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني،و المؤلف من تسعة أعضاء برئاسة فايز السراج[4].

قدم المجلس الرئاسي مقترحه لتشكيل الحكومة بعد شهر من توقيع الاتفاق،بهدف المصادقة عليه من قبل مجلس النواب،بالفعل تم التصويت عليه في 25 جانفي 2016 ،باستثناء المادة الثامنة* من

---

[1]-CRISIS GROUP،الإتفاق السياسي الليبي و ضرورة إعادة صياغته،**تقرير الشرق الأوسط** رقم170،4 نوفمبر 2016،ص1.

[2]-**المكان نفسه**.

[3]-CRISIS GROUP،**مرجع سابق الذكر**.

[4]-تقرير الأمين العام عن بعثة لأمم المتحدة لدعم في ليبيا،**مجلس الأمن**،قرار 182،25 فيفري 2016،ص1.

*{تكون اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء،المشكل من رئيس مجلس الوزراء،بعضوية نوابه و ثلاث وزراء كالتالي:
-اختصاصات رئيس مجلس الوزراء:
-تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية.
-اعتماد ممثلي الدول و الهيئات الأجنبية لدى ليبيا.

الاتفاق السياسي،صوت مجلس النواب على رفض حكومة الوفاق،و طلب من المجلس إعادة صياغة حكومة جديدة لا تزيد عن 18 وزيرا،ليتم تقديم المقترح في 14 فيفري 2016،تضم 13 وزير وخمسة وزراء دولة.[1]

تم توقيع الاتفاق السياسي الذي اجتمع الجميع على استحالة توقيعه ،إلا أن الأوضاع الأمنية و الاقتصادية و السياسية كانت أقوى من جميع الأطراف و المواقف ،الأمر الذي دفع بالقوى الإقليمية و الدولية تجنيد كافة الوسائل لنجاح عملية التوقيع،و ذلك رغم المعارضة الداخلية على بعض نقاط الاتفاق،لتجنب المزيد من الخسائر البشرية و الاقتصادية نتيجة الاقتتال و العنف.

جاء التوقيع على الاتفاق السياسي رد فعل على المبادرة التي أطلقها كل من مجلس النواب و المؤتمر الوطني العام في نوفمبر 2015،و التي جاء الغرض منها الإجماع بين البرلمانين حول تعيينات المجلس الرئاسي،و لابد أن يقتصر على رئيس الوزراء و نائبان يسميان بشكل مشترك حكومة الوحدة الوطنية[2]،فتم توقيع اتفاق الصخيرات لتجنب المزيد من الانقسام،و أي مبادرة من شأنها تعطيل المصالحة تحت مبدأ المصلحة السياسية و الاقتصادية، حصل الاتفاق السياسي على دعم أكبر المؤسسات الليبية،و التي تعد الأساس لاستمرار أي حكومة في ليبيا مهما كان لونها أو اتجاها السياسي،و هما المؤسسة الوطنية للنفط و مصرف ليبيا المركزي،و هو ما يعد كمؤشر ايجابي لنجاح الاتفاق و استمرار عمل الحكومة ككل.

المطلب الثاني المبادرات الأوروبية-الاتفاق الفرنسي-

أطلقت فرنسا مبادرة لحل الخلاف السياسي و العسكري بين الأطراف الليبية في 25 جويلية 2017،بالعاصمة الفرنسية باريس و التي جمعت بين الجنرال خليفة حفتر و رئيس حكومة الوفاق

-الإشراف على أعمال المجلس و توجيهه في أداء اختصاصاته و ترؤس اجتماعاته.
-اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء:
-القيام بمهام القائد الأعلى لقوات المسلحة.
-تعيين و إقالة رئيس المخابرات العامة بعد موافقة مجلس النواب.....}
[1]-**المرجع نفسه**،ص ص 2- 3.
[2]-CRISIS GROUP،**مرجع سابق الذكر**،ص5

الوطني فايز السراج،إذ انتهت جولة فرنسا بضرورة اعتماد الحل السياسي،بالإضافة إلى الاتفاق حول إجراء انتخابات في ربيع 2018،تقوم المبادرة الفرنسية على 10 بنود كالآتي:[1]

-التأكيد على الحل السياسي لإنهاء الأزمة،و إجراء مصالحة وطنية تشمل جميع الليبيين"المؤسسات الأمن الدولة العسكر".

-الالتزام بوقف إطلاق النار،و الامتناع عن استخدام القوة إلا في مجال مكافحة الإرهاب.

-الالتزام ببناء دولة القانون في ليبيا ذات سيادة مدنية ديمقراطية،تقوم على الفصل بين السلطات و الانتقال السياسي السلمي،و احترام حقوق الإنسان،و لديها مؤسسات وطنية موحدة على غرار البنك المركزي،و شركة النفط الوطنية و هيئة الاستثمار الليبية.

-العمل على تفعيل الاتفاق السياسي المؤرخ ب 17 ديسمبر 2015 بصخيرات،و دعم عمل الممثل الخاص لأمم المتحدة غسان سلامة،و استمرار لاجتماع أبو ظبي في 3 ماي 2017.

-الالتزام ببدل كافة الجهود الممكنة لمواصلة عمل مبعوث الأمم المتحدة لدى ليبيا،بما يضمن الحوار سياسيا شاملا يشارك فيه مجلس النواب و مجلس الدولة.

-الالتزام بمخرجات حوار لاسيل سانت كلود،لخلق الظروف المناسبة لضمان عمل مجلس النواب،و مجلس الدولة و اللجنة الوطنية العليا للانتخابات،بهدف التحضير للانتخابات المقبلة.

-العمل على نزع السلاح للمقاتلين،و إعادة دمج المسلحين الراغبين في الانضمام إلى الجيش النظامي،و دمج الآخرين في الحياة المدنية،و يتكون الجيش الليبي طبقا لما جاءت به المادة 33 من الاتفاق السياسي من القوات العسكرية النظامية للدفاع عن الأراضي الليبية.

[1] -président de la république ,déclaration conjoine,Paris,27 juillet 2017,service de presse, www .elysse ,Fr

-العمل على وضع خارطة طريق لضمان أمن الأراضي الليبية من التهديدات الأمنية،و هذا كجزء لضمان وحدة المؤسسات العسكرية و الأمنية في توحيد الجهود لمكافحة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية،و حماية الحدود من الشبكات الإجرامية.

-الالتزام بإجراء انتخابات رئاسية و برلمانية، بالتعاون مع المؤسسات المعنية،و بدعم و إشراف الأمم المتحدة.

-مطالبة مجلس الأمن لأمم المتحدة بدعم المبادئ التوجيهية لهذا البيان،و إجراء المشاورات اللازمة مع الأطراف الليبية.

ضمت المبادرة الفرنسية على غرار نظيرتها التونسية نقاط جديدة للحوار،أهمها إجراء انتخابات تشريعية و رئاسية،بالإضافة إلى الاتفاق حول نزع و جمع السلاح لضبط الأمن،و وضعه في اليد المؤسسة الأمنية التي يتم تأسيسها،إلى جانب التعاون في بناء المؤسسات الليبية و ضمان تسييرها تحت سلطة موحدة و ديمقراطية،لضمان فاعليتها و الحفاظ على سيادتها في كل الظروف،هذه النقاط ليست جديدة،و إنما هي جوهر الخلاف بين الأطراف الليبية "السلطة الجيش النفط"،لذلك تم الإشارة إليها صراحة في الحوار الفرنسي،كما أن المصلحة الفرنسية من إنهاء الخلاف لها عدة أبعاد:

-تلميع الصورة الفرنسية متوسطيا لاسيما في ليبيا بعد التدخل الأجنبي سنة ،و الذي2011،و الذي اتهمت فيه فرنسا إنها تتحمل تداعيات ما يحدث في ليبيا اليوم.

-إعادة الاستثمارات الفرنسية في ليبيا لاسيما في مجال الطاقة،إذ فقدت عدة امتيازات بسبب الحرب.

-ضمان الأمن في ليبيا يعني أمن المنطقة المتوسطية،و التي تعد فرنسا جزء منها ،و ذلك بدحر الجماعات الإرهابية و تطويقها،بالإضافة إلى التحكم في ممرات عبور المهاجرين عبر البوابة الليبية،و التي تعتبر شرطي الأمس بالنسبة لأوروبا،لأن فشل الدولة في ليبيا جعل منها ملاذ آمن للإرهاب و جماعات الاتجار بالبشر.

-المنافسة الإقليمية مع إيطاليا،و الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا حول وضع مكان لها في ليبيا الجديدة من بوابة تبني إنهاء الصراع و المساعدة في إعادة بناء الدولة الليبية.

المطلب الثالث:المبادرات العربية –الاتفاق التونسي-.

على الرغم من توقيع الاتفاق السياسي في مدينة الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2015،إلا أن ذلك لم ينهي الانقسامات السياسية و العسكرية داخليا،و في ظل ذلك أطلقت تونس على إثر اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الليبي الثلاث:تونس مصر الجزائر،مبادرة في 20 فبراير 2017،تهدف لإنهاء الخلافات و الانقسامات الداخلية في ليبيا،إذ عملت تونس عبر هذه المبادرة على توفيق وجهات النظر ما بين الجزائر و مصر حول ليبيا،بأن الحل الوحيد في ليبيا يكمن في الحل السياسي دون غيره،الأمر الذي سعت تونس إلى ترجمته على ليبيا،تقوم المبادرة التونسية في ليبيا على:

-مواصلة العمل على تحقيق المصالحة الشاملة لجميع الأطراف دون استثناء.

-التمسك بالحل السياسي،و الحفاظ على سيادة ليبيا مع الأخذ باتفاق الصخيرات قاعدة لاتفاق الليبي.

-رفض التدخل الخارجي أو الحل العسكري لأزمة الليبية.

-ضمان وحدة المؤسسات المدنية الليبية التي تم الإعلان عنها في إطار الاتفاق السياسي"المجلس الرئاسي،مجلس النواب،المجلس الأعلى لدولة"مع الحفاظ على وحدة الجيش في للقيام بدوره في الحفاظ على الأمن.

-تعمل الدول الثلاث"تونس الجزائر مصر" على التنسيق مع الأطراف الليبية لتدليل الخلاف،و تقدم كافة النتائج لرؤساء الدول الثلاث.

-يتم رفع إعلان تونس إلى أمناء المنظمات الإقليمية و الدولية.[1]

جاءت المبادرة التونسية بعد شهرين من توقيع الاتفاق السياسي الليبي،و الذي تم برعاية الأمم المتحدة،و لكن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح الذي تم التسويق له،بل على العكس كرس الانشقاقات بين الأطراف الليبية حول بعض البنود لاسيما المادة 5 من الاتفاق،إذ أن الاتفاق لم يأخذ برؤى جميع الفاعلين الليبيين من الأحزاب السياسية،و مؤسسات المجتمع المدني،و إنما على بعض الأطراف التي تم اختيارها للمفاوضات،ما أدى إلى فشل الاتفاق،كما أن الاتفاق أسس على مصالح الدول الخارجية التي أرادت إنهاء النزاع دون معالجة الأسباب،نتيجة ارتفاع موجة الهجرة غير الشرعية و تفشي الإرهاب الدولي.

تونس باعتبارها الجار المباشر و الأكثر تضررا مما يحدث في ليبيا،دفع القادة السياسيين إلى تبني مبادرة إقليمية لتفعيل الاتفاق السياسي و إنجاحه، بالتعاون مع دول الجوار الليبي مصر و الجزائر،لأن مصر لها تحالفات إستراتجية داخل الشرق الليبي مع الجنرال خليفة حفتر،و الذي يعد أهم معارضي الاتفاق،وأما الجزائر فتجمعها العلاقات التاريخية و الدبلوماسية مع ليبيا إلى جانب الحدود الطويلة،إذ أن الهدف من المبادرة التونسية طبقا لبنودها هو إنهاء الانشقاقات و تحقيق المصالحة الشاملة لجميع الأطراف،و ذلك باعتماد اتفاق الصخيرات القاعدة.

المبادرة التونسية لا جديد فيها سوى تقريب وجهات النظر،و محاولة توحيد المواقف بين الطرفين المتصارعتين:حكومة الوفاق الوطني و الجنرال خليفة حفتر،لأن كل طرف موقفه واضح من الاتفاق،أما الجديد في المبادرة هو قلب الموقف المصري من الحل العسكري إلى الحل السياسي،لإنهاء النزاع في ليبيا،لأن مصر بحكم علاقتها بالجنرال حفتر تستطيع الضغط عليه للتفاوض،و دفعه لقبول الحوار و تقديم تنازلات.

[1]-السنوسي بسيكري،الأزمة الليبية و دول الجوار مواقف و حسابات،**مركز الجزيرة لدراسات**،13 أفريل 2017،ص 4.

تعتبر المبادرة التونسية و الفرنسية نموذج لما يحدث من منافسة حول ليبيا،و البحث عن وسيلة لإنهاء النزاع،و ذلك لاعتبارات المصلحة العليا لكل طرف،لأن استمرار النزاع لا يخدم الدول الإقليمية،بسبب طول الحدود و ما يحمله ذلك من تهديدات أمنية،إلى جانب التضرر الذي لحق باقتصاديات الدول الإقليمية لاسيما تونس و مصر جراء عودة العمال،فمثلا مصر لديها حوالي مليون عامل في ليبيا،كما لا يخدم الأطراف الدولية فعصر العولمة الذي لا يعترف بالحدود و لا السيادة التي أصبحت مشروعة الاختراق،إما عن طريق التهديدات الأمنية للدول الفاشلة،الإرهاب،انتشار السلاح،الجريمة المنظمة و غيرها من المخاطر

خلاصة الفصل

تواجه منطقة المتوسط منذ سقوط نظام القدافي في ليبيا خطر الدولة الفاشلة،و ما تحمله من التهديدات للأمن في المتوسط،إذ أصبحت ليبيا بعد 2011 مركز للجماعات المسلحة و التنظيمات الإرهابية"تنظيم القاعدة تنظيم داعش"،الأمر الذي حتم على دول المنطقة التحرك بعد أن وصل العنف إلى أراضيها عبر عدة تهديدات:

-الهجمات الإرهابية التي طالت منطقة المتوسط في كل من الجزائر سنة 2013 بعين أميناس"،باريس سنة 2015،مصر 2015 هجمات تونس و غيرها،و التي أفقدت الدول المتوسطية أمنها و استقرارها،و حتمت عليها مضاعفة الجهود المادية و البشرية لمواجهة الإرهاب.

-زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين سواء القادمين من ليبيا جراء العنف أو القادمين عبرها نحو الضفة الشمالية،و الخطر الذي تحمله الهجرة من التطرف، الجريمة، الإرهاب،المخدرات،إذ شهدت منطقة المتوسط ارتفاع حاد في أعداد المهاجرين غير الشرعيين التي فاقت مليون مهاجر منذ بداية الحراك لاسيما عبر ليبيا.

-تنامي التنظيمات الإرهابية في ليبيا التي تحولت مع سقوط نظام القدافي إلى مركز للجماعات الإرهابية،و التي وجدت المناخ المناسب لتكبر سواء من حيث توفر السلاح أو من حيث جدب المقاتلين الأجانب،فمن أوروبا فقط تم استقطاب ما عدده 3000 إلى 4000 ألاف مقاتل،بالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية الصحراوية التي ساهمت في تمركزها،و التي تصعب على القوى الدولية مواجهتها بسبب الطبيعة القاسية.

الأمر الذي دفع بالدول المتوسطية لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة تداعيات فشل السلطة في ليبيا،و منع انتقال العنف إلى المنطقة المتوسطية سواء عبر الإرهاب أو الهجرة غير الشرعية،ما دفع بالدول إلى تكثيف الجهود السياسية و العسكرية لحل النزاع في ليبيا،رغم التفاوت الاقتصادي،العسكري،الاجتماعي الذي يجمع بين دول المنطقة المتوسطية،إلا أن عامل المشترك هو الأمن و تحقيق الاستقرار.

كما أن الجهود التي قامت بها الدول الأوروبية أو دول الجوار الليبي كلها جاءت لصالح حماية و تحقيق الأمن و إيجاد حل للنزاع الليبي،إذ سعت هذه الدول إلى حصر العنف داخل ليبيا عبر تكثيف

مراقبة الحدود البرية مع الجزائر مصر تونس،و مراقبة الحدود البحرية من قبل الاتحاد الأوروبي عبر وكالة فرونتكس،بالإضافة إلى تبني مجموعة من المبادرات السياسية بغية احتواء النزاع،و إيجاد حل للأزمة يرضي جميع الأطراف.

كما لا ننسى كذلك الدور السلبي الذي لعبته القوى الأوروبية في ليبيا،عبر تغذية النزاع و دعم الأطراف المتنازعة ماديا و سياسيا،و يمكن رد تفاقم العنف و زيادة حدة النزاع داخل ليبيا إلى التدخل الأجنبي من خلال تقديم السلاح و الأموال لطرفي النزاع،دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الشعب الليبي،فمصلحة و المنافسة بين مختلف القوى الدولية و الإقليمية هي التي غلبت على الوضع داخل ليبيا.

الفصل الخامس:موقف القوى غير المتوسطية من الحراك السياسي الليبي و استشراف لمستقبل الدولة الليبية

الفصل الخامس:موقف القوى غير المتوسطية من الحراك السياسي الليبي و استشراف لمستقبل الدولة الليبية.

أما في الجزء الأخير من الدراسة سيتم التعرض لموقف و دور القوى غير المتوسطية روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص،و مناقشة أدائهما،فيما يتعلق بالأزمة في ليبيا،بالإضافة إلى موقف بعض القوى العربية الخليجية من الحراك الليبي،و استعراض أهم المتغيرات المتصلة بالأوضاع السياسية الأمنية الاقتصادية الاجتماعية في ليبيا،و التي سنبني عليها تصورنا لمستقبل الدولة و الحراك الأمني و السياسي في ليبيا.

المبحث الأول:موقف القوى غير المتوسطية من الحراك السياسي الليبي.

تعد مواقف القوى غير المتوسطية ذات أهمية في الحراك الليبي،و ذلك انطلاقا من العلاقات التي تجمعها مع ليبيا،و في مقدمة هذه القوى نخص بالدراسة كل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية،باعتبارهما أحد الفواعل البارزة في السياسة الدولية و الليبية خاصة،بالإضافة إلى تخصيص جزء لدراسة دور بعض القوى الخليجية،و هو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول:الموقف الروسي تجاه الحراك الليبي.

تجمع روسيا و ليبيا مجموعة من العلاقات التاريخية و السياسية و الاقتصادية و حتى العسكرية،الأمر الذي سمح لروسيا إلى أداء دور خاص بها يختلف عن أدوار الأطراف الدولية الأخرى في الحراك السياسي الليبي،و هو ما سنحاول التعرض إليه فيما يلي:

الفرع الأول:العلاقات الروسية-الليبية قبل الحراك السياسي.

تعود جذور العلاقات ما بين البلدين إلى سنة 1955 م،حيث كانت روسيا آنذاك تحت مظلة الاتحاد السوفيتي،إذ خيم على العلاقة بين البلدي حتى سنة 1969 م حالة من الجمود لعدة أسباب:

-كون ليبيا في تلك الفترة كانت تحت الحكم الملكي.

-الميول في التعامل مع المحور الغربي أي الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا.[1]

لتدخل العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة تميزت بالنشاط،حدث ذلك بعد تغير النظام السياسي الليبي على إثر انقلاب عسكري في 1سبتمبر 1969 م،إذ تولى الرئيس معمر القذافي الحكم الذي أظهر ميولا واضحا للإيديولوجية الاشتراكية بزعامة روسيا،إذ قام هذا الأخير بثلاث زيارات إلى روسيا في الفترة 1976-1985،و في المقابل كانت روسيا تقدم الدعم إلى ليبيا يشمل كافة القطاعات لاسيما الاقتصادية و العسكرية،الأمر الذي أنعش الاقتصاد الليبي عبر إقامة عدة مشاريع:

-إعداد خارطة للأراضي الزراعية.

-إنشاء مركز تاجوراء للأبحاث النووية.

-حفر حوالي 130بئر نفطي.

-تطوير صناعة الغاز،كما وصل حجم المبادلات التجارية بين البلدين مليار دولار.[2]

و قد عرفت العلاقة بين ليبيا و الاتحاد السوفيتي نشاطا كبيرا في شتى المجالات لاسيما الحيوية منها كقطاع الطاقة و العتاد العسكري،يعود الفضل لازدهار قطاع النفط في ليبيا إلى المساعدات التقنية التي قدمها الاتحاد السوفيتي إلى ليبيا،سواء عبر حفر أبار النفط أو من خلال مد أنابيب الغاز و البترول،بالإضافة إلى تقديم العتاد من أجل تطوير صناعة النفط،أما فيما يخص المستوى الاستراتجي العسكري،فقد زود الاتحاد السوفيتي ليبيا بالعتاد العسكري و تدريب الخبرات العسكرية الليبية.

[1]-عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار،السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا و سوريا و أثرها على التحولات و التنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014**مذكرة ماجستير**،فلسطين:جامعة النجاح الوطنية،2015،ص79.

[2]- عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار،**مرجع سابق الذكر**،ص80.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الليبية-الروسية عقب سقوط الاتحاد السوفيتي،لقد اعترفت ليبيا بروسيا في 1كانون الأول 1991 م،إذ عرفت العلاقة بين البلدين منذ 1991-2000 تراجع لعدة أسباب:

-الانهيار الاقتصادي و العسكري الذي ورثته روسيا،و توجه هذه الأخيرة إلى الغرب من أجل إعادة بناء الدولة،و الاستفادة من المساعدات الغربية.

-العقوبات الاقتصادية على ليبيا سنة 1992 على إثر حادثة لوكربي.

على الرغم المشاكل التي مر بها البلدين خلال هذه الفترة،إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار العلاقة بينهما عبر توقيع العديد من الاتفاقيات:

-اتفاقية سنة 1995 م تتعلق بالتعاون التجاري و الاقتصادي و العلمي و التقني.

-اتفاقية سنة 1998تتعلق بالصناعة النفط و الغاز و الطاقة الكهربائية.[1]

نجد أن الفترة ما بين 1991-2000 تميزت بالجمود و الركود بين البلدين،و ذلك لسببين:

-الأول يتعلق بالبيئة الداخلية الروسية،و ما تشهده من تغيير نتيجة الانهيار الاقتصادي و السياسي و حتى العسكري،إذ اتجهت روسيا للغرب من أجل إعادة بناء الدولة،ما يفسر عدم الاستخدام الروسي لحق الفيتو ضد القرار الأممي بفرض عقوبات على ليبيا على إثر حادثة لوكربي.

-أما السبب الثاني فيتمثل في فقدان روسيا للقدرة السياسة على المستوى الدولي،إذ لم تستخدم روسيا حق النقض،و لا خرق القانون الدولي للتعاون مع ليبيا و كسر العقوبات،لأنها خرجت من مرحلة الانكسار،و كان لابد من التحالف الدولي،كمرحلة أولية لكسب ثقة الغرب،و الاستفادة من الامتيازات الدولية،لإعادة الإعمار و إعادة دورها السياسي.

[1]-عامر عبد الفتاح،**مرجع سابق الذكر**،ص،81.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الروسية-الليبية منذ سنة 2000 م،فقد عرفت العلاقة نمو متميز لاسيما بعد تولي فلاديمير بوتين الحكم،و هو ما يلاحظ من خلال تبادل الزيارات بين البلدين سنتي 2000-2001،بالإضافة إلى حجم التبادل التجاري الذي بلغ 130 مليون دولار سنة 2006 ،و 131 مليون دولار سنة 2007 م،كما تم تشكيل مجلس الأعمال الروسي-الليبي سنة 2007 م،لمناقشة الأعمال التجارية و الاقتصادية،[1]و تتمثل معظم المبادلات التجارية في المعدات العسكرية و وسائل النقل الحبوب الوقود المعدني.

تعززت العلاقات بين البلدين أكثر سنة 2008 م لاسيما بعد زيارة الرئيس الروسي،إذ تكللت الزيارة بمسح

الديون الليبية المقدرة ب 4،6 مليار دولار،بالمقابل حصلت روسيا على عقود عمل تجارية و اقتصادية قدرت بمليارات الدولارات،أين تم توقيع مذكرة تعاون بين شركتي غاز بروم الروسية و شركة النفط و الغاز الوطنية الليبية[2]،بالإضافة إلى التعاون الاستراتجي بين البلدين شمل عقد لبيع الأسلحة سنة 2010 يقدر 1،8 مليار دولار، شمل شراء 20 طائرة مقاتلة و أنظمة الدفاع الجوي ا س 300 بي ام بو 2.[3]

تميزت العلاقة الروسية-الليبية قبل الحراك السياسي بالازدهار تارة،و التذبذب تارة أخرى في مراحل معينة،و لكن بشكل عام يمكن وصف العلاقات بالحسنة،إذ تمحورت حول التبادل الاقتصادي و العسكري،إذ شهدت نوعا من النشاط في مرحلة معينة من حكم القدافي و الاتحاد السوفيتي سابقا أي من 1969-1991 أين ارتفع حجم المبادلات التجارية،و توطدت العلاقات الرسمية بين البلدين من خلال تبادل الزيارات من أعلى هرم السلطة لكليهما ،و لكن أدى سقوط الاتحاد السوفيتي في تراجع العلاقات،بسبب انغماس هذا الأخير في المشاكل

---

[1]-العلاقات الاقتصادية الليبية الروسية،2008/10/31،من موقع الجزيرة:www.aljazeera.net

[2]-المرجع نفسه.

[3]-يونس جابر،روسيا و ليبيا توقعات صفقة السلاح،2010/1/30،من موقع:www :aljazeera .net/new/international/2010

الاقتصادية و العسكرية،و كا محاولة كل طرف إيجاد حلول لبناء دولته،و البحث عن مصالح جديدة في الدول أخرى، لم يمنع ذلك من بقاء التعامل الاقتصادي و الاستراتجي لكن بوتيرة أقل عن السابق،لتعرف العلاقة الروسية-الليبية عودة نوعية و من مستوى آخر بعد سنة 2000،أين حجم التعاون ليشمل قطاعات حيوية "الطاقة، الصناعة العسكرية،البنى القاعدية".

الفرع الثاني:موقف روسيا من الحراك الليبي.

اتسم الموقف الروسي تجاه الحراك الليبي في بداياته بالغموض،و عدم الوضوح كغيره من مواقف الدول الأخرى،إذ حاولت روسيا في بداية الحراك بالتريث و عدم التسرع في إصدار أي قرار من شأنه القضاء على المصالح الروسية في ليبيا،جاء أول رد صريح تجاه الحراك بالموافقة على القرار رقم 1970 الصادر من قبل مجلس الأمن ضد ليبيا،و في المقابل امتنعت روسيا عن التصويت على القرار 1973 ،و في الوقت ذاته لم تستخدم حق النقض[1].

كما أن الموقف الروسي لم يأتي بجديد تجاه الحراك الليبي،إذ ظلت تعتبر أن ما يحدث في ليبيا مجرد حرب أهلية،رافضة الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي[2]،أعلنت الخارجية الروسية أن الوضع في ليبيا لا يزال غامضا،و أعلن الرئيس الروسي أنه بالرغم من نجاحات الثوار،و هجومهم على طرابلس،فإن القدافي و أنصاره لا يزالون يحتفظون بنوع من النفوذ.[3]

نجد من خلال التصريحات الرسمية للقادة الروس،أنهم اتبعوا موقف متوازن يلعب على الحبلين،و ذلك حفاظا على المصالح و العلاقات مع ليبيا في حال فوز أي طرف،الأمر الذي يفسر رفض التصويت على القرار الأممي رقم 1973 الذي يقضي بفرض حظر جوي على ليبيا،و في الوقت ذاته لم تستخدم حق الفيتو،ما أبدى الشكوك لدى الأطراف الدولية،بأنه بداية التغير تجاه نظام القدافي

---

[1]-نورهان الشيخ،الموقف الروسي من الثورات العربية،**مجلة البيان**،التقرير الاستراتيجي التاسع،ص 279،من موقع: f

[2]-آية عبد العزيز،الأزمة الليبيةعودة للدور الروسي في شمال إفريقيا،**مركز البديل لتخطيط و الدراسات الاستراتجية**،20يوليو 2017،من موقع:elbadil-pss.org

[3]-نورهان الشيخ،**مرجع سابق الذكر**،ص 279.

من الدعم الكلي إلى تبني موقف وسط،الأمر الذي أنهل على روسيا الانتقادات من داخل البيت الروسي،إذ اعتبر فلاديمير بوتين ريس الحكومة آنذاك،أن القرار معيب و خاسر،و يذكر بدعوات القرون الوسطى إلى شن الحملات الصليبية.

على غرار باقي القوى الكبرى أبقت روسيا على تواجدها الدبلوماسي في ليبيا،و لم تقطع علاقاتها مع طرابلس بل احتفظت بسفارتها،الأمر الذي ساهم في طلبها تبني الوساطة مع الأطراف الليبية،و التي لقيت قبول لدى نظام القدافي،و هو ما عبر عنه رئيس الحركة الليبية البغدادي المحمودي"نحن سنقبل بكل ما يأتي من روسيا،و لا نقبل بما يأتي من الأخريين".[1]

بالفعل حدث التدخل الروسي بتبني الوساطة في الأوضاع الليبية،باستقبال ممثلي كل من المعارضة و الحكومة الليبية،بالإضافة إلى ممثلي هيئة الأمم المتحدة،كما تم عقد عدة لقاءات تشاوريه ما بين ممثلي المجلس الانتقالي الليبي،و رئيس الوزراء و الخارجية الليبي في شهر جوان، لم تستمر هذه الوساطة و لم تنجح بسبب تمسك كل طرف بمطالبه،و التي لم تكن غير قابلة للمساومة المعارضة طالبت بتنحي القدافي،الأمر الذي رفضته الحكومة الليبية معتبرة أنه أمر غير قابل للتنازل.[2]

يلاحظ من خلال تبني روسيا الوساطة في ليبيا لإنهاء النزاع،بأنه اعتراف ضمني بالمجلس الانتقالي حتى و لم يكن رسمي،و لكن طلب الوساطة و إشراك المجلس الوطني الانتقالي في المفاوضات يعد اعترافا،و لكن الاعتراف الروسي بالمجلس جاء في 1 سبتمبر 2011[3]،رد صريح على نظام القدافي بأن الوقت قد حان لتخلي على السلطة،و بعد الإدراك بأن المصالح الروسية[4] ستخسر أكثر مما خسرت،طبقا لما صرح به رئيس شركة روس أوبورون اكسبورت أن شركته فقدت إيرادات ب 2 مليار دولار بسبب الثورة،و هي قيمة عقود تم إبرامها مع طرابلس تتعلق بالأسلحة و المعدات العسكرية،في حين أعلن

---

[1]-نورهان الشيخ،**مرجع سابق الذكر**،ص280.

[2]-**المكان نفسه.**

[3]-باسم راشد،**المصالح المتقاربة دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**،مصر:مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية،2013،ص 35.

رئيس مجلس إدارة شركة تات النفط أن خسائر الشركة في ليبيا في حال تغير السلطة تتراوح ما بين 240 و 260 مليون دولار.[1]

كما فقدت روسيا عقد لتوريد الأسلحة بمبلغ 1،7 مليار دولار تم التوقيع عليه في جانفي 2010 ،و عقود تبلغ 4،5 مليار دولار تتعلق بالنقل العسكري و بيع الطائرات العسكرية،بالإضافة إلى فوز الشركة الروسية لسكك الحديدية لبناء خط سكك حديدية سريع في ليبيا،بمبلغ 2،2 مليار دولار سنة 2008.[2]

جاء الموقف الروسي تجاه الحراك الليبي مبني على الغموض و عدم الوضوح ما بين:

-الدعم الصريح لنظام القدافي:رفض عدم التدخل الأجنبي في ليبيا تحت القرار 1973،بالامتناع عن التصويت دون استخدام حق النقض،و في الوقت ذاته دعت المجتمع الدولي إلى ضرورة استخدام القرار كما هو دون المساس به ببنوده.

-التخلي عن النظام الليبي،و دعم المعارضة عبر رفض استخدام حق النقض ضد القرار 1973،و في نفس الوقت الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي من خلال إشراكه في المفاوضات.

-الموقف الروسي ما بين الدعم و التخلي جاء مرهون بنتائج التدخل الأجنبي في ليبيا،و ما سيسفر عنه من تداعيات،إذ أن الموقف الروسي تجاه ليبيا جاء مبني طبقا للمصالح الاقتصادية و الإستراتجية.

-يفسر الموقف الروسي في ليبيا عن رغبتها في إيجاد دور لها بعيد ا عن المجموعة الدولية،و إعادة مكانتها في منطقة المتوسط عبر بوابة ليبيا.

الفرع الثالث:الدور الروسي في ليبيا منذ الحراك.

بعد رفض روسيا التصويت على القرار رقم 1973 ضد ليبيا،و القاضي بفرض حظر جوي على الأسلحة و حماية المدنيين،شعرت روسيا بخطر ما أقدمت عليه عندما لم تستخدم الفيتو ضد

---

[1]-نورهان الشيخ،**مرجع سابق الذكر**،ص284.

[2]-نوار جليل هاشم و زين العابدين طعمة،الموقف الروسي من الثورات العربية،**سياسات عربية**،العدد12،يناير 2015،ص118

القرار،الأمر الذي كلف روسيا خسائر كبيرة في ليبيا بمليارات الدولارات منذ سقوط نظام القدافي،[1]و تسعى روسيا لتعويض هذه الخسائر و إعادة تواجدها داخل ليبيا من أجل كسب مشاريع جديدة تعوضها ما فقدته مع النظام السابق،و ذلك في شتى المجالات لاسيما قطاع الطاقة،بالفعل حدث ذلك عبر توقيع اتفاقية بين الشركة النفط الروسية "روز نيفت"،و شركة النفط الوطنية الليبية في فبراير 2017،بهدف شراء النفط الخام الليبي[2]،و سبق هذا التوقيع تخضير روسيا للمناخ السياسي و العسكري داخل ليبيا.

جاء أول ظهور لروسيا داخل ليبيا بعد القدافي،بانتقاد الاتفاق السياسي الذي تم تحت إشراف الأمم المتحدة في ديسمبر 2015،باتهامها الأمم المتحدة و المبعوث الأممي مارتن كوبلر إلى ليبيا بالانحياز إلى حكومة طرابلس تحت رئاسة فايز السراج،و تجاهل حكومة الشرق التي يقودها خليفة حفتر[3]،يعد هذا الانتقاد الخطوة الأولى من قبل روسيا للعودة للعب دور في ليبيا،و تحقيق مصالحها لإنعاش الاقتصاد،و إرجاع الشركات الروسية لاسيما في مجال الطاقة،نجد أن الانحياز الروسي لحكومة الشرق ما هو إلا دليل على الرغبة في إعادة الاستثمار في مجال النفط،مع العلم أن جل الحقول النفطية توجد في المناطق الشرقية،الخاضعة لسيطرة العسكري الجنرال خليفة حفتر،و ما بيد روسيا سوى توفير الدعم السياسي و العسكري لضمان وجودها في ليبيا.

كما قامت روسيا بحل مشكلة السيولة التي عان منها البنك الليبي،و ذلك بعد رفض بريطانيا طباعة الأوراق النقدية،بالمقابل قدمت روسيا حوالي 660 مليون دينار ليبي لحكومة طبرق[4]،تعد هذه الخطوة رد قوي على القوى الدولية الأخرى،بأن روسيا حاضرة في ليبيا لا داعي لتجاهلها حتى و إن لم تتدخل عسكريا،و في نفس الوقت استقبلت الجنرال خليفة حفتر الذي قام بعدة زيارات إلى روسيا،لكسب الدعم السياسي و العسكري بغية تثبيت شرعيته،و طلب المساعدة لرفع الحظر

---

[1] -why Russia is so involved with Libya ,24 iun 2017,politics;morits pieper,www.businessinsider.com.

[2]- Ibid.

[3] -ibid.

[4]-آية عبد العزيز،**مرجع سابق الذكر.**

على السلاح،كما قام الجنرال خليفة حفتر بزيارة حاملة الطائرات الروسية "كوزن يستوف" بعد دعوة القادة العسكر الروس[1].

تحاول روسيا عبر دعم الجنرال حفتر وضع قدم لها في ليبيا،و كسب المزيد من الصفقات في مجال النفط،باعتبار هذا الأخير يسيطر على الشرق الليبي الغني بحقول النفط،بالإضافة إلى التواجد العسكري عبر توريد الأسلحة رغم نفي موسكو ذلك،أنها لن تورد حتى يتم رفع الحظر الدولي و لكن يتم دعم الجنرال عن طريق مصر التي تشتري السلاح الروسي قانونيا[2]،فمصر تدعم حفتر في مكافحة التنظيمات الإرهابية على الحدود الليبية-المصرية،إذ تحاول روسيا إقامة علاقات طيبة مع الجنرال لضمان مصالحها الاقتصادية و العسكرية في ليبيا حاضرا و مستقبلا.

و في الوقت نفسه تتعامل مع حكومة المعترف بها دوليا أي حكومة فايز السراج،إذ قام هذا الأخير بزيارة موسكو لبحث رفض خليفة حفتر التفاوض،بشأن تغيير الاتفاق السياسي الموقع في مدينة الصخيرات المغربية[3]،إذ تحاول روسيا التعامل مع جميع الأطراف بشكل متوازن،لكسب الجميع و ضمان المصالح الروسية في كل الأحوال.

تظل المصالح الاقتصادية و الإستراتجية الروسية هدف أساسي،لتدخل في ليبيا و محاولة إيجاد حل للنزاع دون الإضرار بمصالحها،بالإضافة إلى كسب المزيد من الصفقات التجارية و العسكرية،و إعادة ما تم فقده برحيل القدافي،كما أن روسيا تسعى إلى إقامة نفوذ استراتجي في البحر الأبيض المتوسط عبر ليبيا،و تشكيل قاعدة عسكرية في شمال إفريقيا لحماية المصالح الروسية،و هو ما تعبر عنه تحركات الأسطول البحري الروسي في السواحل الليبية،و إقامة مناورات صاروخية تدريبية في البحر الأبيض المتوسط في الفترة 24-27 مايو 2017[4]، تبرر روسيا التواجد في ليبيا لتقديم المساعدة

[1] -matia t wal, do Russia in Libya:war or peace,28/08/2017,insblog.ethz.ch.

[2] Ibid.

[3] -آية عبد العزيز،**مرجع سابق الذكر.**

[4] -**المرجع نفسه.**

السياسية و العسكرية للجنرال خليفة حفتر، و حكومة الوفاق الوطني،و أي طرف من شأنه ضمان المصالح و التواجد الروسي في ليبيا.

المطلب الثاني:موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحراك السياسي الليبي.

عرفت العلاقات الأمريكية-الليبية تطور كبير،لأهمية كل بلد لدى السياسة الخارجية للبلد الأخر،بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية و الإستراتجية لكل طرف،لذلك سيتم عرض جزء من العلاقات الأمريكية-الليبية قبل و في ظل و بعد الحراك.

الفرع الأول:العلاقات الأمريكية-الليبية قبل الحراك السياسي.

في سنة 1981 أعلنت الولايات المتحدة إغلاق المكتب الشعبي العربي الليبي في واشنطن[1]،و ذلك باتهام مجموعة من الليبيين بالقرصنة،إذ أدى ذلك إلى تصاعد الأوضاع بين البلدين،وصل الأمر إلى احتلال أمريكا لمدينة درنة الليبية لأكثر من شهر،و رغم التوتر بين الدولتين إلا أن الولايات المتحدة أعادت بناء العلاقات مع ليبيا في الأربعينات،ذلك عندما اتخذت من مطار الملاحة في طرابلس قاعدة جوية سميت بقاعدة هويلس،و التي تعد الأكبر خارج الولايات المتحدة بضمها 3000 ألاف جندي،و 21 سرب من الطائرات.[2]

و في 1949 تم إعلان استقلال مدينة برقة ذاتيا،إذ تم الاعتراف بإدريس السنوسي أميرا من قبل بريطانيا،و في نفس السنة تم توقيع اتفاقية جنتلمان التي تمنح كل من الولايات المتحدة الأمريكية،و بريطانيا صلاحية الاحتفاظ بالقواعد العسكرية بعد إعلان الاستقلال،و في سنة 1951 حصلت ليبيا على الاستقلال،و اعترفت أمريكا بذلك عن طريق رئيسها هاري ترومان harry Truman.[3]

---

[1]-حسين المسلاتي،العلاقات بين ليبيا الولايات المتحدة الأمريكية و ،من موقع:-http://alarabnews.com/alshaab/GIF/26-07-2002/a37.htm

[2]-منى حسين عبيد،العلاقات الليبية-الأمريكية،1969-2011،**مجلة الأستاذ**،العدد 217،المجلد الثاني،2012،ص434.

[3]-منى حسين عبيد،**مرجع سابق الذكر** ،435.

بالفعل تم توقيع اتفاقية حق بقاء القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في 9 أبول 1954 ،و التي منحت بموجبها أمريكا حق بقاء قاعدتها العسكرية لمدة عشرين سنة،بالإضافة إلى حق السيطرة الكاملة على الأجواء و المياه البحرية الإقليمية،بالإضافة إلى إعفاء الولايات المتحدة الأمريكية من الرسوم و الضرائب،بالمقابل تدفع هذه الأخيرة مليون دولار للخزينة الليبية لمساعدة الاقتصاد الليبي.[1]

لم يقتصر التواجد الأمريكي في ليبيا عسكريا،بل تعداه للتعاون الاقتصادي لاسيما بعد اكتشاف النفط،إذ سيطرت الشركات الأمريكية على 90 بالمائة من النفط الليبي،و استمرت المساعدات حتى الانقلاب العسكري في 1سبتمبر 1969 م،و في هذا التاريخ دخلت العلاقة بين البلدين منعرجا جديدا،و التي كانت أهم مميزاتها:[2]

-جلاء القوات الأمريكية في 20حزيران 1970 بعد المفاوضات.

-تأميم شركات النفط الأمريكية،البريطانية،الفرنسية،الإيطالية في 11 حزيران 1973 م.

-انتهاك القوات الأمريكية في 30 جوان 1973 المجال الجوي الليبي،أثناء مناورات الأسطول السادس الأمريكي قرب ليبيا،شهدت هذه المرحلة بداية تراجع العلاقة بين البلدين.

-رفض الولايات المتحدة الأمريكية تسليم ليبيا ثماني طائرات حربية،بالرغم من دفع ثمنها و الذي قدر ب 60 مليون دولار.[3]

-استمرار العلاقات الاقتصادية و التجارية بين البلدين لاسيما قطاع النفط،إذ ارتفعت إيرادات النفط الأمريكي من ليبيا ب 215،8 مليون دولار إلى 17 مليار دولار،و ازدادت الصادرات الأمريكية نحو ليبيا من 103،8 مليون دولار إلى 426،2 مليون دولار،و ذلك خلال الفترة 1972-1980.[4]

---

[1]-**المكان نفسه.**

[2]-منى حسين عبيد،**مرجع سابق الذكر**،ص437.

[3]-حسين المسلاتي،**مرجع سابق الذكر.**

[4]-منى حسين عبيد،**مرجع سابق الذكر**،ص430.

بداية من 1980 عرفت العلاقة بين الدولتين تراجع حاد،أسفر عنه قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما،إذ سحبت الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسييها من طرابلس،و طردت ستة من أعضاء المكتب الشعبي الليبي[1]،بالإضافة إلى فرض العقوبات الاقتصادية على ليبيا،شملت حظر استيراد النفط الليبي في 10 مارس 1981 م،و حظر استيراد المنتجات الأمريكية لاسيما المعدات الإستراتجية و التقنية المتعلقة بصناعة النفط،بالإضافة إلى فرض التراخيص على الصادرات الأمريكية نحو ليبيا.[2]

لتشهد العلاقات الأمريكية-الليبية تأزما كبيرا بعد فرض الحظر على المنتجات النفطية الليبية،و إلغاء تصدير المنتجات الأمريكية إلى ليبيا،بالإضافة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية التي أخذت البلدين إلى المجهول،بفعل غياب الاتصال بين البلدين،و لاسيما الحظر السياسي و التقويض الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا في المنظمات الدولية،و منعها من رئاسة دورات المنظمات.

و في 1985 م اتهمت أمريكا ليبيا بمساندة الإرهاب،و هددتها باستخدام القوة ضدها هو ما حدث في 24-25 مارس 1986،شنت القوات الأمريكية هجوما بحريا و جويا على مدينة سرت الليبية،و أعقبه هجوما آخر في 15 أبريل من نفس السنة على مدينتي طرابلس و بنغازي،بهدف اغتيال الرئيس معمر القدافي و تدمير البني التحتية لاسيما المفاعل النووية[3]،جاء الهجوم الأمريكي عقب تعرض المصالح و المواطنين الأمريكيين للخطر،بعد حادثة الملهى الليلي"لابيل" في برلين 1986،[4]هنا بدأ تدهور العلاقات الأمريكية-الليبية في التأزم و القطيعة،بفعل ضرب المصالح و سلامة الشعب الأمريكي،ما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لأمنها القومي.

---

[1]-**المكان نفسه.**

[2]-حسين المسلاتي،**مرجع سابق الذكر.**

[3]-**المرجع نفسه.**

[4]-يوسف محمد الصوابي،الولايات المتحدة و ليبيا تناقضات التدخل و مستقبل الكيان الليبي،**مجلة المستقبل العربي**،ص10.

لترد بعد ذلك ليبيا بتفجير طائرة ركاب أمريكية في سنة 1988،و ذلك فوق قرية لوكربي في اسكتلندا قتل على إثرها 270 راكبا،و هنا دخلت العلاقة بين البلدين قمة الصراع،إذ عملت أمريكا على إدراج القضية في مجلس الأمن،و اتهام ليبيا بمساندة و تمويل الإرهاب،بالإضافة إلى إدراج القضية ضمن جدول أعمال مجلس الأمن الذي فرض مجموعة من القرارات ضد ليبيا.[1]

1-القرار 731 بتاريخ 21 آذار 1993 يفرض على ليبيا وقف مساندة الإرهاب،و فرض عقوبات اقتصادية ملزمة،طبقا للفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة يشمل:

-حظر الطيران المدني من و إلى ليبيا.

-تخفيض التمثيل الدبلوماسي الليبي في الخارج.

-حظر تصدير الأسلحة و المعدات العسكرية إلى ليبيا.

2-القرار 93/113 الصادر في 11 تشرين الثاني 1993،و الذي يفرض المزيد من العقوبات على ليبيا تمثلت في:

-فرض حظر على تصدير المعدات ذات الصلة بصناعة النفط.

-تجميد جميع الأرصدة الليبية في الخارج.

-غلق جميع مكاتب الخطوط الجوية الليبية في الخارج.

نتيجة العقوبات دخلت ليبيا العزلة السياسية،الاقتصادية،العسكرية،التي كانت انعكاساتها كبيرة على النمو الاقتصادي و الاجتماعي الليبي لعدة سنوات،إذ تم محاصرة كل القنوات الليبية و أي محاولات منها لفك الحصار إلى غاية 1998 م،و ذلك بعد أن رضخت ليبيا لأمر الواقع،و قبلت تسليم المتهمين في قضية لوكربي،كمحاولة أولى من ليبيا لفك الحصار الدولي،و إعادة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أعلن الرئيس معمر القدافي في سنة 2003 عن تأييده لسياسة أمريكا في مكافحة الإرهاب،و استعداده لتقديم المساعدة لمواجهة الإرهاب،و هنا عادت العلاقة بين البلدين عقب إعلان ليبيا

[1]-منى حسين عبيد،**مرجع سابق الذكر**،ص ص 441-443.

التخلي عن برنامجها لتطوير الأسلحة النووية،بالإضافة إلى تبني ليبيا لعملية الإصلاح السياسي،و هما شرط أمريكا لإعادة العلاقات بين البلدين،و بدأت العلاقة في التحسن تدريجيا،ليبدأ التمثيل الدبلوماسي في 7 تموز 2004،عقب وصول البعثة الأمريكية إلى سفارة بلجيكا[1].

ما يمكن ملاحظته من خلال عرض أهم مراحل العلاقات الأمريكية-الليبية،أنها تميزت بالتعاون و التبادل الدبلوماسي التجاري خلال فترة الحكم الملكي،لتتوسع العلاقات أكثر مع اكتشاف النفط و تصديره، لم تكتفي عند هذا الحد بل وصل إلى التواجد العسكري الأمريكي في ليبيا عبر القاعدة الجوية،إلا أن العلاقة بين الدولتين شهدت تراجع نحو الأسوأ،بفعل تغير طبيعة النظام السياسي و الفلسفة الإيديولوجية للنظام الليبي الاشتراكية،إذ تميزت فترة حكم القدافي لاسيما الفترة 1969-1998،بالعداء تجاه التوجهات الأمريكية،و نفس الأمر لهذه الأخيرة، لم تخلي العلاقة بين البلدين من المشاحنات و التوتر و عدم الاستقرار طيلة هذه الفترة،لتعرف الانفراج منذ سنة 2001،بسبب إدراك ليبيا لعواقب ما ترتب عن توجهاتها العدائية تجاه الغرب و أمريكا،فقررت التنازل و إعادة بناء علاقات مع أمريكا بداية من دعم سياساتها ضد الإرهاب.

الفرع الثاني:الموقف الأمريكي من الحراك الليبي.

جاء رد الفعل الأمريكي تجاه الحراك الليبي منذ بدايته في 17 فبراير2011،مختلفا و مغايرا عن باقي المواقف تجاه الدول الأخرى التي شهدت الحراك،كون الإدارة الأمريكية آنذاك برئاسة الرئيس باراك أوباما اتخذت من الحيطة و عدم التسرع في اتخاذ أي قرار من شأنه تكليف المصالح الأمريكية الكثير.

جاء الموقف الأمريكي يتماشى و ظروف العلاقة مع ليبيا تلك الفترة،و التي تميزت بالتوتر بسبب تسريبات موقع ويكيليس ضد ليبيا،و التي أثارت غضب الرئيس الليبي معمر القدافي،إذ اقتصر الرد على التنديد و الدعوة لضبط النفس دون ذلك،[2]اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقف حذر مبني على المصلحة في ليبيا،بالإضافة إلى المعرفة الجيدة بطبيعة الإيديولوجية للرئيس الليبي،و رد فعله

---

[1]-منى حسين عبيد،**مرجع سابق الذكر** ،ص ص 444-445.

[2]-منى حسين عبيد،أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا،**مرجع سابق الذكر**،ص 44.

تجاه منتقديه لاسيما إذا ما تعلق الأمر بالغرب عامة و أمريكا خاصة،لذلك لم يأتي أي رد فعل صريح في بداية الحراك،و إنما تم التريث إلى غاية تأمين المصالح و الرعايا الأمريكيين الموجودين على الأراضي الليبية.

سارعت أمريكا إلى العمل ضمن المنظمات الدولية و الإقليمية،إذ عملت على إصدار قرار مجلس الأمن رقم 1970 في 26 شباط 2011 القاضي بفرض عقوبات على النظام الليبي و عائلته،بالإضافة إلى تجميد الأرصدة المالية،و حظر بيع الأسلحة و منع السفر إلى ليبيا،و نقل الملف الليبي إلى محكمة الجنايات الدولية بغية التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الشعب[1]،لقد جاء هذا القرار ليعبر عن الرغبة الأمريكية في إنهاء حكم القدافي ،و ذلك عبر تقويضه ماديا و سياسيا،و غلق كافة المنافذ أمامه تاركة له خيار ترك السلطة و المحاكمة على الجرائم.

كما أن الرد الأمريكي تجاه الحراك الليبي استمر بإصدار قرار آخر من قبل مجلس الأمن،و هذه المرة أكثر صراحة استخدام القوة ضد النظام تحت مظلة مسؤولية حماية المدنيين،بالفعل تم إصدار القرار رقم 1973 الذي يفرض حظر جوي على ليبيا،و تم التدخل بتنفيذ الضربات العسكرية على ليبيا في 21 مارس 2011،و لكن اللافت في الأمر هو عدم استفراد أمريكا بالتدخل العسكري،و إنما شاركت إلى جانب فرنسا و بريطانيا في البداية،ليتم بعد ذلك تحميل حلف الناتو مسؤولية العملية.

تبين الرغبة الأمريكية في عدم تحمل مسؤولية التدخل العسكري و تبعاته لوحدها،بالإضافة إلى تغير المقاربة الأمريكية من الانفراد في السياسات الدولية إلى العمل ضمن الجماعة الدولية،فالقرار بالتدخل جاء بعد موافقة كل من الجامعة العربية،و هيئة الأمم المتحدة،كما أن التجربة في التدخل العسكري في كل من العراق و أفغانستان،و ما تكبدته الولايات المتحدة الأمريكية من خسائر المادية و البشرية وتشويه صورتها في العالم جعلها تعتبر في ليبيا،بالإضافة إلى معارضة الرأي العام الأمريكي.[2]

---

[1]-منى حسين عبيد،**مرجع سابق الذكر**،ص 44.

[2]-محمد مطاوع،الغرب و قضايا الشرق الأوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي الوقائع و التفسيرات،**مرجع سابق الذكر**،ص 295.

بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالأزمة الاقتصادية و أثرها على الاقتصاد الأمريكي،و تحمل تكلفة التدخل،لذلك فضلت أمريكا تقاسم الأعباء مع المجموعة الدولية،و لتحسين صورتها في العالم لاسيما العربي،و إن تحقيق الأهداف و الاستراتجيات يتم عبر الدبلوماسية طبقا للوثيقة الإستراتجية للأمن القومي الأمريكي الصادرة في 2010.

جاء الموقف الأمريكي تجاه الحراك الليبي مبني على مبدأين:

الأول:يتمثل في الحذر و تأمين المصالح الأمريكية في ليبيا،و هو ما ميز الموقف الأمريكي في بداية الحراك.

الثاني:يتمثل في التدخل غير المكلف،و هو ما يبرر تغير الموقف الأمريكي من حذر إلى صريح،و الذي تم تبريره تحت مظلة حماية المدنين،و في نفس الوقت تحقيق المكاسب من التدخل كيف؟

-تحسين صورة أمريكا في العالم ككل و العربي الإسلامي بالخصوص.

-تقاسم الأعباء المادية و البشرية مع الجماعة الدولية دون تحمل العبء لوحدها.

-تبيان أن التدخل حدث تحت الرعاية الدولية و ليس الأمريكية.

-محاولة اعتماد القوة الناعمة في السياسة الأمريكية منذ 2010،لتحقيق المصالح القومية في العالم.

الفرع الثالث:الدور الأمريكي في ليبيا منذ الحراك.

بعد سقوط نظام القدافي سنة 2011،خرج حلف الناتو و القوى الدولية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية،تاركين وراءهم دولة يعمها الفوضى و العنف،و تغيب فيها المؤسسات من الحكومة البرلمان الجيش،بقي في ليبيا سوى المجلس الوطني الانتقالي الذي أوكلت له مهمة قيادة المرحلة الانتقالية،و تعتبر هذه الأخيرة أو كما تسمى بمرحلة الأزمات هي الأصعب،لما تحتاجه من الدعم السياسي و الاقتصادي،لإعادة بناء الدولة الليبية و لكن ما حدث العكس،إذ تدخل حلف الناتو لإسقاط نظام القدافي و خرج،إذ لم ينهي النظام و ساعد في إعادة البناء ،الأمر الذي أدخل ليبيا في دوامة من الفوضى بفعل عدة عوامل،و التي تم التعرض إليها سابقا في إطار أسباب فشل الدولة في ليبيا.

دخلت العلاقات الليبية-الأمريكية مرحلة جديدة بعد سقوط القدافي،إذ تعرضت السفارة الأمريكية في بنغازي إلى التفجير في سبتمبر 2012،و التي قتل على إثرها السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز،و ثلاثة آخرين من الدبلوماسيين الأمريكيين،و ذلك في الوقت الذي كانت فيه القوات الخاصة الأمريكية قامت بتدريب لقوات مكافحة الإرهاب الليبية في صيف 2012.[1]

بدأ الدور الأمريكي في ليبيا بعد القدافي عبر تدريب القوات الليبية لمكافحة الإرهاب دون ذلك،إذ لم تساهم في إعادة بناء الجيش الليبي و المؤسسات الأمنية،و إلا على الأقل تقديم الحلول لإدارة المرحلة الانتقالية أمنيا،و ذلك من خلال:

-المساعدة في إحصاء السلاح المنتشر و محاولة تجمعيه.

-احتواء الميليشيات و منع تفرد ها بالسلاح.

-التعامل مع التنظيمات المسلحة السلمية على الأقل إلى حين"استرجاع الأمن،السلاح،المؤسسات الإستراتجية،إدماج المسلحين".

تعبر حادثة ضرب السفارة الأمريكية في ليبيا عن الفشل الأمريكي في حفظ الأمن و الاستقرار في ليبيا،و منع دخول البلاد في دوامة العنف و الفوضى،إذ تمثل التنظيمات الإرهابية لاسيما أنصار الشريعة و التي تنطوي تحت تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[2]،و التي نفدت الهجوم رسالة واضحة لرفض التواجد الأمريكي داخل ليبيا هذا من جهة،و إنذار للمصالح الاقتصادية و الأمنية و حتى السياسية لأمريكا،و أن أي تدخل في الشؤون الداخلية الليبية سيكون له تداعيات على الولايات المتحدة الأمريكية.

أدى الهجوم على السفارة الأمريكية إلى نقل العمل الدبلوماسي إلى تونس ،و ذلك بعد غلق السفارة نهائيا في 26 جويلية 2014 ،بسبب اشتداد العنف و الفوضى في ليبيا،و في الوقت الذي كانت فيه أمريكا تقدم المساعدة السياسية لاحتواء العنف،إذ اعترف عضو الكونغرس ستيف كينغ

[1] -Alan kuperman ,obama s Libye débâcle ,forgien affaire .march April.

[2] -op.cit.

خلال لقاءه برئيس البرلمان"المؤتمر الوطني العام في 17 ديسمبر 2013 يؤيد العملية الدستورية التي بدأت في ليبيا و ندعمها بقوة.

كما أن أمريكا اعتزمت تقديم المساعدة لتدريب عدد من أفراد الجيش الليبي ما بين 5000-8000 ألاف فرد،ما يلاحظ على الدور الأمريكي هو المساهمة في بناء المؤسسات الليبية لاسيما الجيش و الحكومة،و صياغة الدستور بغية فرض القانون و تحقيق الأمن و الاستقرار،و ذلك بعد تفشي العنف و تعاظم دور الجماعات المسلحة،و الخوف الأمريكي من انتقال هذه الجماعات إلى الخارج،و سيطرتها على المناطق الحيوية كهلال النفط الليبي،أوجب على الولايات المتحدة الأمريكية تقديم المساعدة لبناء المؤسسات على الرغم من النفي المستمر بأن المهمة الأمريكية انتهت بإزالة نظام القدافي.

المساعدة التي قدمتها أمريكا للمجلس الوطني الانتقالي تنحصر تحت مبدأ الأمن و الشرعية أولا[1]،إذ تبحث أمريكا عن تحقيق الأمن و الاستقرار في ليبيا،انطلاقا من المؤسسات الشرعية التي تحضي بالقبول الشعبي و الدولي،لتغطية الأسباب التي تقف وراء العنف الحاصل في ليبيا،و التواجد الأمريكي في ليبيا لم يقتصر على العمل الدبلوماسي بل تعداه إلى الوجود العسكري،إذ يوجد جنود أمريكيين في ليبيا سنة 2015غير معروفي العدد يتمركزون في مدينة سرت،و يقومون بالعمل لاستخباراتي حول تنظيم داعش ،و ذلك من خلال تحديد المواقع و المراكز و الأشخاص الذين يتعلقون بالتنظيم.[2]

قامت القوات الأمريكية في ليبيا بتنفيذ عدة ضربات ضد تنظيم داعش في أغسطس 2016،بعد طلب رسمي من حكومة الوفاق الوطني،و لكن سبقته ضربات أخرى في نوفمبر 2015في مدينة درنة،إذ لم تعترف أمريكا بذلك حتى سنة 2016 عقب تصيح توماس والد هوسر

---

[1]-جيسون باك و باراك بارفي،في أعقاب الحرب الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد القدافي،**معهد واشنطن**،27 فبراير2012،من موقع: www.washingtoninstitute.org

[2]-عبد الباسط غبارة،أمريكا على خط الأزمة الليبية وجود ميداني و غموض سياسي،25 مارس 2017،**بوابة إفريقيا الإخبارية** من موقع: http://www.afrigatenews.net/content/

قائد القوات الأمريكية في إفريقيا"أن هناك قوات خاصة أمريكية محدودة العدد في ليبيا،و تتولى العمليات الاستخباراتية بطائرات استطلاع دون طيار انطلاقا من قاعدة تونس.[1]

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التواجد العسكري،معرفة كل التطورات و الأحداث داخل ليبيا،حتى تكون قريبة من كل ما يحدث و الفاعلين،و من له أحقية قيادة ليبيا،و التواجد لاستخباراتي للقضاء على الجماعات الإرهابية،كهدف معلن من قبل أمريكا،بالإضافة إلى دورها في تحريك النزاع و أطرافه لحماية المصالح الاقتصادي و الأمنية الأمريكية.

تحاول أمريكا في ليبيا لملمة النزاع،و إيجاد حل عبر دعم الحكومة الوطنية المعترف بها دوليا،و في الوقت داته كسب باقي الأطراف،كما هو الحال بالنسبة للجنرال خليفة حفتر الذي قام بالاستيلاء على المناطق الحيوية في ليبيا "الهلال النفط"،بالإضافة إلى إستراتجيته في مكافحة الإرهاب،و ذلك رغم أن أمريكا لم تعلن دعمها صراحة لخليفة حفتر ،إلا أن مصالحها داخل ليبيا تحتم على الولايات المتحدة الأمريكية اجتناب أي معارضة من شأنها تهديد التواجد داخل ليبيا،لاسيما في ظل التقارب ما بين الجنرال خليفة حفتر و روسيا.

عملت أمريكا مند سقوط القدافي على اللعب السياسي في ليبيا،لتصحيح الأخطاء التي خلفها تدخل حلف الناتو،و ذلك عبر دعم حكومة المعترف بها دوليا و شعبيا،و التي تحض بالشرعية و هو ما تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا من خلال مبدأ دعم الديمقراطية و تحقيق الأمن،فهي ليست في معزل عن خسائر جديدة بعد ما تكبدته في أفغانستان و العراق،إلى جانب ذلك تحاول أمريكا كسب الرأي العام الداخلي الذي رفض التدخل في ليبيا،عبر دعم الحوار و الحل السياسي لحل النزاع في ليبيا دون التورط،بالإضافة إلى كسب جميع الأطراف الليبية حتى تضمن مصالحها،و دائما ما تبرر أمريكا تدخلها في ليبيا بمكافحة الإرهاب،و لكن الواقع غير ذلك.

فالنفط الليبي يعد أحد أسباب التدخل الأمريكي ،و هو ما عبر عنه ترامب في حديث له مع مجلة فوكس بيزنس الأمريكية"كان المفترض ألا نكون هناك،لقد عارضت التدخل في العراق و لقد

[1]-عبد الباسط غبارة،**مرجع سابق الذكر.**

أطلقنا وحشا في الشرق الأوسط،و سأقوم بقصف داعش في ليبيا،كان يجب أن نشترط على الثوار أن نأخذ نصف النفط الليبي مقابل مساعدتهم في حربهم ضد القدافي".[1]

يرجع الدور الأمريكي في ليبيا إلى المصلحة الاقتصادية و الأمنية عبر تحقيق المزيد من المكاسب سواء عبر السيطرة على منابع النفط،و القضاء على الجماعات الإرهابية التي تهدد المصالح الأمريكية في ليبيا و العالم، المنافسة مع الفواعل الدولية على غرار روسيا فرنسا إيطاليا،فكل طرف يحاول فرض نفوذه،و حماية و كسب مصالح داخل ليبيا،بالإضافة إلى دعم الطرف الذي يخدم مصلحته سواء المعارضة أو الحكومة،لذلك الوجود الأمريكي في ليبيا مرهون بمدى الدعم الذي تقدمه لأطراف النزاع،و ذلك بالاعتماد على القدرة السياسية و الأمنية الأمريكية في التأثير على المجريات الداخلية و الخارجية لليبيا.

من خلال التعريج على دور القوى غير المتوسطية في ليبيا سواء روسيا أو أمريكا،نجد أن كل طرف يحاول فرض تواجده داخل ليبيا بغية حماية المصالح و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الإستراتجية،فروسيا تحاول إعادة نفوذها في منطقة المتوسط عبر البوابة الليبية،إلى جانب كسب المزيد من الاستثمارات الاقتصادية و العسكرية و تعويض ما تم خسارته مع القدافي،بغية انقاد التدهور الاقتصادي الروسي داخليا،و في الوقت ذاته تسعى روسيا لدعم الحوار السياسي بين الأطراف المتصارعة،لأن استمرار النزاع لا يخدم مصالحها،بهدف كسب المعارضة و الحكومة معا،و الدعم الدولي نتيجة تمسكها بقرار الحظر المفروض على ليبيا بشأن بيع و توريد السلاح.

غير بعيد عن الوجود الروسي يوجد في المقابل الولايات المتحدة الأمريكية،و التي تحمل نفس الأهداف و المصالح الروسية في ليبيا،و إن لم يكن معلنا إلا أنها تحاول تعويض الخسائر في التدخل عبر النفط الليبي،بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب الذي يهدد المصلحة الأمريكية عالميا،إذ ترى أمريكا أن ليبيا أصبحت ملاذ للجماعات الإرهابية،و سوق نشطة لهذه الجماعات،لذلك لابد من اتخاذ

[1]-إياد عبد الرحمان،الاستراتجية الأمريكية في ليبيا لا مزيد من التدخلات،**ن بوست**،3 ديسمبر 2017،من موقع: www.noonpost.org

كافة التدابير للقضاء على الإرهاب،دون أن تتخلى عن دورها في حل النزاع الليبي حتى تكون على دراية بكل ما سيسفر عنه إنهاء النزاع،و كسب كل الأطراف دون استثناء.

تعد المصلحة الاقتصادية و الإستراتجية في مقدمة التواجد الروسي-الأمريكي في ليبيا،بالإضافة إلى المنافسة الدولية لفرض النفوذ،إلى جانب محاولة كل واحد منهما إعادة تلميع صورته في العالم،بعد أن فقدتها أمريكا في العراق و أفغانستان جراء الحرب،و محاولة روسيا إعادة دورها السياسي على الساحة الدولية عبر ليبيا.

المطلب الثالث:موقف بعض الدول العربية- الخليجية- من الحراك السياسي في ليبيا.

شهدت ليبيا منذ الحراك السياسي سنة 2011 مجموعة من ردود الفعل الدولية و الإقليمية،و التي كانت عبارة عن تدخلات إما مباشرة أو غير مباشرة سواء الدبلوماسية أو العسكرية،و هنا نقف للحديث عن موقف مجموعة من الدول العربية –الخليجية التي تلعب دور مهم في الحراك الليبي و تطوراته.

الفرع الأول:موقف الإمارات العربية المتحدة.

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أحد الفواعل المهمة في المنطقة العربية منذ الألفية رغم حداثة استقلالها في سنة 1971،إلا أن ذلك لم يمنعها من أن تفرض نفسها كرقم صعب في المعادلة الخليجية و العربية،و سعيها الحثيث لإيجاد المكانة الإقليمية و الدولية التي تمكنها من تفعيل نشاطاتها على المستوى الخارجي،و كان الحراك السياسي العربي أحد المتغيرات التي فتحت الباب أمام السياسة الخارجية الإماراتية من أجل فرض نفسها لاسيما الحراك السياسي الليبي.

جاء رد فعل الإمارات من الحراك السياسي الليبي علنيا مباشر في كل أنشطتها لاسيما منذ انتخابات سنة 2014،إذ قامت الإمارات بمساندة حكومة طبرق و دعم الجيش الوطني الليبي بزعامة الجنرال خليفة حفتر،إذ قدمت لها المساعدة المادية و السياسية،بغية مكافحة الجماعات المسلحة الإرهابية التي تعتبرها الإمارات أحد أهداف سياساتها الخارجية منذ 2011،و اعتمدت كل الوسائل

لمنعها من الوصول لسدة الحكم فيكل من مصر و ليبيا،[1]كما أن التحرك الإماراتي تجاه ليبيا وصل إلى توجيه الضربات العسكرية ضد معاقل التنظيمات المسلحة في طرابلس،عبر توجيه ضربة مباشرة من قبل طيارين إماراتيين،و التي تعد المرة الأولى التي تستخدم فيها الإمارات القوة ضد دولة أخرى.[2]

بالإضافة إلى تطوير القواعد العسكرية داخل ليبيا ،كقاعدة الخادم و بناء سبعة مباني و الحظائر لطائرات طبقا لتقرير الذي نشرته المجلة الأمريكية "time "،و تدعيم القوات الليبية لخليفة حفتر بستة طائرات ثابتة الأجنحة من صنع أمريكي و طائرتين من دون طيار على أرضية قاعدة الخادم في الشرق الليبي،[3]كما عملت الإمارات منذ الحراك الليبي على تقديم الدعم الفني العسكري طبقا لتقرير الصادر عن وسائل الإعلام الليبية عن وجود الضباط الإماراتيين يقومون بإدارة غرفة العمليات العسكرية في القاعدة الجوية الخروبة الواقعة جنوب بلدة المرج شرق مدينة بنغازي،[4]و لم تكتفي الإمارات بتقديم الدعم المادي و الفني،إنما تعداه لخرق القوانين الأممية المتعلقة بفرض حظر على تصدير السلاح إلى ليبيا،بتزويد قوات الجيش الوطني الليبي بزاعمة خليفة حفتر بمروحيات و طائرات حربية،و هو ما كشفه التقرير الأمم المتحدة الصادر في جوان 2017.[5]

يمثل الدعم العسكري الإماراتي لقوات حفتر الرغبة في تكوين حلفاء داخل ليبيا يضمن التواجد الإماراتي،و ذلك عبر تقوية طرف على حساب باقي الأطراف و جعل ميزان القوة يميل لصالح المصالح الإماراتية،ناهيك عن كسب مجموعة من الاستثمارات في مجال الطاقة و الفلاحة البنية التحية في ليبيا ما بعد الاعمار.

---

[1]-قطر و الإمارات و التنافس الحساس في ليبيا،**إدراك لدراسات و الاستشارات القانونية**،14 جانفي 2016،من موقع :idraksy.net /1640-2/print=pdf

[2]-المرجع نفسه.

[3]-الإمارات الدور المدمر في ليبيا،**جريدة الشرق**،3 أوت 2017،من موقع:www.alsharq.com/art

[4]-المرجع السابق.

[5]-الأمم المتحدة تتهم الإمارات بانتهاك حظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا و دعم قوات حفتر،10 جوان 2017،**فرانس 24**،من موقع: France 24.com

المشروع الإماراتي في ليبيا بدعم الجنرال حفتر عسكريا ضد الجماعات المسلحة في العملية التي أطلقها سنة 2014 تحت مسمى عملية الكرامة،و كذلك عملية السيطرة على منطقة الهلال النفطي،باستخدام سلاح الجو الإماراتي،ما هو إلا دليل للمصلحة الإماراتية لفرض هيمنتها على المراكز و المؤسسات الحيوية لاسيما النفطية،كون الشركة النفطية ليركو التابعة لآل غرير الإماراتية لا زالت تحتفظ بحقوق الإنتاج و التصدير بموجب عقد سنة 2009 و الذي لا زال ساري المفعول إلى يومنا،و تعد أبرز العمليات النفطية التي حدثت في ليبيا سنة 2014 حادثة ناقلة مورننغ غلوري هي ناقلة هندية حملت شحنة من النفط من ميناء السدرة في مارس 2014لصالح آل غرير عبر شركتهم كوسيط غير قانوني.[1]

دعمت الإمارات ما جاء بعد عملية الهلال النفطي قرار خليفة حفتر القاضي بتحويل تبعية حقول و موانئ النفط إلى مؤسسة النفط الموازية في بنغازي،[2]فما قدمته الإمارات من الأموال و الأسلحة للجيش الوطني الليبي له خلفيات استراتجية تعتمد على ضمان مكانة لها في المستقبل إلى جانب الحفاظ على مصالحها الحيوية ،دون أن تخفي عداءها العلني للجماعات المسلحة و منعها بأي طريقة للوصول إلى الحكم،إذ نجد أن التدخل الإماراتي في ليبيا جاء وفق مفهوم المصلحة بكل مستوياتها العسكرية و الاقتصادية،و ذلك رغبة منها ضمان وجود الإمارات في ليبيا الجديدة تحت النخبة التي ترعى المصالح الإماراتية.

نجد أن الموقف الإماراتي من الحراك السياسي في ليبيا جاء مبني وفق متغيرين:

-القوة العسكرية لضمان و حماية المصلحة الإماراتية:إما عن طريق التدخل المباشر بتوجيه ضربات عسكرية أو تقديم السلاح و الخبرة البشرية.

[1]-عبد الله شريف،مصدر ليبي يكشف خفايا الدور الإماراتي في السيطرة على موارد النفط،**العربي الجديد**،28 يونيو 2018.

[2]-**المرجع نفسه.**

-القوة الدبلوماسية لتفعيل السياسة و النشاط الاقتصادي:إما بالضغط داخل مقرات صنع القرار لمنع تولي النخبة المتطرفة الحكم أو كسب مجموعة الأطراف كالجنرال خليفة حفتر لخدمة المصلحة الإماراتية مستقبلا.

الفرع الثاني:موقف قطر من الحراك الليبي.

على غرار الإمارات العربية المتحدة التي تدخلت في الحراك السياسي الليبي،نجد دولة قطر التي لعبت هي الأخرى دور مميز من الوهلة الأولى،لبداية الحراك عندما استعملت الوسيلة الإعلامية سلاح في توجيه الحراك،و دعمه عبر قناة الجزيرة التي اتخذت من الأسبوع الأول للحراك موقف واضح داعم للثورة ضد نظام القدافي،فقامت ببث العلم الليبي القديم بديلا للعلم الأخضر[1]،إذ أن الإعلام بصفة عامة لعب دور في توجيه الحراك السياسي العربي،هذا في الوقت الذي تحظى فيه قناة الجزيرة القطرية على نسبة المشاهدة العالية من قبل المواطن العربي العالم.

كما قامت قطر باتخاذ الدور السياسي عبر تعليق عضوية ليبيا في الجامع العربية ،و منها تمرير القرار إلى مجلس الأمن،الأمر الذي سهل عملية فرض الحظر الجوي على ليبيا و من تم تدخل حلف الناتو سنة 2011[2]،الأداة الدبلوماسية القطرية ساهمت بشكل كبير في قلب الموازين داخل ليبيا،و القضاء على النظام الليبي و هو ما عبر عنه ممثل ليبيا لدى الأمم المتحدة في عهد القدافي،أن قطر أول دولة ممثلة في الشيخ حمد بن جاسم رئيس الوزراء اتصل به عقب كلمته ضد القدافي يعبر له فيها عن دعمه[3]،هذا و قد مثلت قطر الوجهة الأولى لجميع المنشقين على النظام،إذ قدمت لهم الدعم السياسي،بفتح مقر الجهاز التنفيذي لإدارة الأزمة برئاسة محمود جبريل،بالإضافة إلى الدعم المالي إذ

---

[1]-حنان أبو الضياء،لماذا تعادي قطر ليبيا،15 يونيو 2017،**مبتدا**،من موقع:www.mobtada.com

[2]-فاطمة مساعدية،مستقبل الدور القطريفي ضوء الثورات العربية بين التراجع و التمدد،**دفاتر السياسة و القانون**،العدد 11،جوان 2014،ص42.

[3]-حنان أبو الضياء ،**مرجع سابق الذكر**.

أعطت للمجلس 3 مليار دولار طبقا لعبد الرحمان شلقم،الدعم الإعلامي بفتح قناة ليبيا الأحرار سنة 2012.[1]

منذ انتخابات يونيو 2014 أعلنت قطر دعمها لحكومة طرابلس[2]،بتمويل الجماعات الإسلامية المسلحة منذ 2011 للمجلس العسكري بطرابلس،و كسب القيادات و حمايتها على غرار عبد الباسط جويلة،علي الصلابي،عبد الحكيم بلحاج،إذ وصل حجم المساعدات القطرية للجماعات المسلحة منذ 2011 إلى 750 مليون يورو طبقا لتقارير دولية[3]،و قدمت إلى المجتمع الليبي مليارات الدولارات لاسيما في مدينتي معيتقة و مصراتة،و هو ما جاء على لسان العقيد أحمد المسماري القيادي في الجيش الليبي،و هذا في الوقت الذي تم فيه تدريب 8000 من المقاتلين الليبين و دعمهم بالسلاح ،إذ تم إرسالهم إلى سوريا ثم إعادتهم عبر الطائرات القطرية.[4]

الدور القطري في ليبيا منذ الحراك جاء مبني على المصلحة بشقيها السياسي الأمني و الاقتصادي،فيما يخص الشق الأول سعت قطر للعلب الدور السياسي بتسريع الإطاحة بنظام القدافي من جهة،و التحضير للمرحلة الجديدة من خلال دعم النخبة و توفير المناخ اللازم لاسيما أمنيا ،فقامت بتسليح المقاتلين و تدريبهم و توفير السيولة المالية اللازمة للضغط على القيادات لضمان المكانة في الساحة الليبية،أما الشق الثاني فالغنى الذي تتمتع به ليبيا من حيث الموارد الطبيعية يجعل منها محط أطماع العديد من القوى ليس قطر فقط،لذلك قامت بالتعاقد مع الشركة النفط السويسرية غلينكور،و التي تملك فيها قطر أكبر حصة استثمار لتسويق الخام من ميناء الحريقة.[5]

الموقف القطري من الحراك الليبي لم يقدم الجديد بل كرس العنف و التفرقة،و ذلك من خلال دعم طرف على حساب طرف آخر،بالمال و السلاح و الخبرة،كما أن الدور القطري في ليبيا كان

---

[1]-منية غانمي،بالوثائق و الأدلة..جرائم قطر في ليبيا،9 يونيو 2017،**العربية**،من موقع:www.alarabiya.com

[2]قطر و الإمارات و التنافس الحساس في ليبيا،مركز إدراك لدراسات و استشارات،**مرجع سابق.**

[3]-رامي التلغ،التنافس في الولاء لدوحة و أنقرة،**المرصد**،15 نوفمبر 2018، العدد54،ص 5.

[4]-منية غانمي،**مرجع سابق الذكر.**

[5]-ثروت عز الذين،الدور القطري في دعم الإرهاب في ليبيا،**المركز المصري للدراسات و الأبحاث الاستراتجية**،14 يونيو 2017,

سلبيا أكثر منه إيجابيا،و الدليل استمرار النزاع و الانقسام داخل المجتمع،بالإضافة إلى الأطماع في الثروة فلا تكون هناك تدخلات إلى لوجود المصلحة و هي القاعدة التي بنيت عليها العلاقات الدولية نظريا،أي المصلحة أساس السياسة الخارجية لكل وحدة دولية.

الفرع الثالث:موقف المملكة العربية السعودية من الحراك السياسي في ليبيا.

لا يختلف موقف و دور المملكة العربية السعودية من الحراك السياسي في ليبيا عن غيرها من الدول الخليجية الأخرى لاسيما الإمارات و قطر،كونها من الوهلة الأولى ساندت الحراك،و ساهمت في إنهاء نظام القدافي،عندما استعملت صوتها في الجامعة العربية بتعليق عضوية ليبيا،الأمر الذي سهل تمرير القرار في مجلس الأمن لفرض حظر الجوي على ليبيا،و منع تصدير الأسلحة و المعدات الحربية لنظام القدافي[1]،هذا الموقف الدبلوماسي من الخارجية السعودية تجاه الحراك في ليبيا،كان له تأثير على القوى الغربية "الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوروبي "،الأمر الذي عجل بسقوط نظام القدافي،و مهد الطريق للتدخل الأجنبي،فما تملكه السعودية من ثقل المادي و السياسي جعل منها لسان القوى الغربية في الشرق الأوسط عامة و المنطقة العربية خاصة.

أدى سقوط نظام القدافي إلى تفشي العنف،انتشار السلاح، الجماعات المسلحة،ما دفع بالسعودية للتحالف مع القوى الغربية على تحقيق الاستقرار،عبر تقديم الدعم الكامل لمحاربة التنظيمات المسلحة " تنظيم داعش" ،بالإضافة إلى منع التنظيم من التمدد خارج ليبيا لاسيما منطقة الساحل،الأمر الذي عبر عنه وزير الخارجية السعودي عادل الجبيري،أن بلاده لا تتسامح أبدا مع الإرهاب و تمويله،و مع دعم التطر ف[2] .

[1] لماذا تؤيد السعودية ثورة ليبيا و تتخوف من احتجاجات البحرين و اليمن،24 مارس 2011،شبكة D W،من موقع:M .DW.COM

[2] -جبريل العبيدي،السعودية و دورها في استقرار ليبيا،**الشرق الأوسط**،25 فبراير 2018،من موقع :aawsat.com

نجد من خلال الموقف السعودي و الإماراتي و القطري،أن ليبيا تمثل حلبة للمنافسة بين الدول الثلاث،إذا ما تم النظر إلى سياسات كل واحدة على حدة،فالإمارات تدعم الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر،بالمقابل قطر تدعم المجلس العسكري لطرابلس،أما السعودية تسعى لمحاربة كل ما له علاقة بالإرهاب،و في الأخير تجتمع الدول على تحقيق مصالحها غير سائلة على مستقبل الشعب الليبي،و لا الدولة،إذ تبحث عمن يحقق مصالحها فقط،الدول الثلاث من أغنى الدول العربية نفطيا،إلا أن المصلحة و المنافسة في البحث عن المزيد،تعد الحافز للتدخل في الحراك السياسي الليبي،فكل منهما يحمل أهداف يسعى لها على عدة مستويات:

-البحث عن المكانة الإقليمية لاسيما في شمال إفريقيا،و ذلك في ظل المنافسة الدولية،و احتواء كل ما من شأنه تهديد مصالح هذه الدول،هنا الحديث عن الإرهاب،و تهديده ضرب المراكز الحيوية "النفط الموانئ المطارات".

-تنشيط السياسة الخارجية ،و دعم تواجدها على المستوى العربي الإفريقي.

-كسب المزيد من الاستثمارات الاقتصادية ليس النفطية فقط بل حتى الزراعية،باعتبار الدول الثلاث صحراوية مقارنة بليبي التي تمتلك منا البحر المتوسط،الملائم للزراعة،الصيد البحري،السياحة و التجارة.

-مكافحة كل التنظيمات السياسية ذات التوجهات العقائدية الدينية، هنا بالتحديد الإمارات السعودية،و التي من شأنها تهديد نظام الحكم الملكي،أما قطر على العكس تدعم التنظيمات الإسلامية بغية احتواءها مستقبلا.

المبحث الثاني:مستقبل الدولة الليبية و تأثيره على الأمن في المتوسط.

سيتم في هذا المبحث تسليط الضوء على الظروف التي وصلت إليها ليبيا منذ الحراك السياسي سنة 2011 ،بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على ليبيا منذ سنة 2014،و ما تمخض عن ذلك من النتائج السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لاسيما بعد توقيع الاتفاق السياسي،و انطلاقا من

جملة المعطيات و التغيرات في ليبيا سيتم وضع مجموعة من السيناريوهات حول مستقبل بناء الدولة الليبية.

المطلب الأول :الأوضاع الليبية منذ سنة 2014.

الفرع الأول:الأوضاع السياسية.

شهدت ليبيا خلال سنة 2014 عمليتين انتخابيتين،و ذلك بعد انتخابات سنة 2012،لتدخل بذلك ليبيا مرحلة جديدة من العملية الانتقالية،تتمثل العمليتين في الآتي:

-انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور و التي تم إجراءها في 20فبراير 2014 بغية اختيار ستون عضو يمثلون الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور[1]،و أسندت مهمة الإشراف على هذه الانتخابات إلى المفوضية العليا للانتخابات،و التي تم تعيينها من قبل المؤتمر الوطني العام في مارس 2013 ،و التي تتألف بدورها من ستة أعضاء إلى جانب الرئيس[2].

جدول رقم6:يمثل أهم الأرقام حول انتخابات اللجنة التأسيسية.[3]

	الذكور	الإناث	المجموع
عدد المسجلين	652،040	449،501	1،101،541
عدد المرشحين	585	64	649
عدد المقاعد	54	6	60
نسبة المشاركة	أقل من 50 بالمائة		

المصدر:مركز كارتر،مرجع سابق الذكر،بالتصرف.

[1]-مركز كارتر،انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا سنة 2014،**التقرير النهائي**،ص9.

[2]-**المرجع نفسه**،ص 15.

[3]-**المرجع نفسه**،ص ص 4-13.

عرفت هذه الانتخابات إقبال ضعيف مقارنة بانتخابات سنة 2012،إذ وصلت نسبة المشاركة إلى أقل من 50 بالمائة،بسبب المقاطعة من طرف المكونات الثقافية الثلاث"الأمازيغ التبو الطوارق"،احتجاجا على عدد المقاعد التي منحت لهم،و التي قدرت ب 6 مقاعد[1]،بالإضافة إلى تردي الظروف الأمنية التي تمر بها ليبيا،كما تعود أسباب تراجع نسبة المشاركة إلى فقدان الشعب الثقة تجاه المنتخبين من المؤتمر الوطني العام،و قانون العزل السياسي الذي حرم شريحة كبيرة من المجتمع الليبي في المشاركة في الانتخابات سواء كمرشحين أو منتخبين،بالإضافة إلى دور الميلشيات المسلحة التي أثرت على توجهات المواطنين.

-انتخابات مجلس النواب و التي تم إجراءها يوم 25 يونيو 2014،بهدف اختيار ممثلي الشعب في البرلمان،و يضم المجلس 200 عضو يمثلون جميع أنحاء ليبيا،مقسمة بين ثلاث مناطق جغرافية 60 مقعد لمنطقة الشرق،و 100 مقعد لمنطقة الغرب،و 40 مقعد لمنطقة الجنوب.[2]

جدول رقم7:يمثل أهم الأرقام حول انتخابات مجلس النواب.[3]

	الذكور	الإناث	المجموع
عدد المسجلين	950،483	603،808	
عدد المرشحين	1562	152	
عدد المقاعد	168	32	
عدد الناخبين	630000		

[1]-مركز كارثر،**مرجع سابق الذكر**،ص ص 11-13.

[2]-مجلس النواب،من موقع:www.temehu.com/house of representative

[3]-بالتصرف،مجلس النواب، **المرجع نفسه.**

نسبة المشاركة	14 بالمائة

المصدر مجلس النواب،بالتصرف

انتهت انتخابات مجلس النواب بإعلان عن تعيين 188 عضو،و في المقابل تم تأجيل تعيين 12 نائب بسبب الظروف الأمنية الصعبة،و المقاطعة التي تم انتهاجها من قبل بعض الأطراف،و تم بعد ذلك في 11 نوفمبر 2014 حل مجلس النواب،بقرار من محكمة الدستورية على إثر عدم اكتمال النصاب القانوني في التصويت على الفقرة 11 من المادة 30 الخاصة بالإعلان الدستوري،باعتبار أن أعضاء المؤتمر الوطني العام 188 لكن صوت فقط 121[1].

الفرع الثاني:الأوضاع الأمنية.

شهدت ليبيا منذ بداية الحراك السياسي مجموعة من المتغيرات الأمنية التي أثرت على الحياة الاجتماعية و السياسية،و من أبرز المتغيرات:

أولا:تعدد التنظيمات العسكرية.

شهدت ليبيا منذ 17 فبراير 2011 ظهور مجموعة من التنظيمات العسكرية و الجماعات المسلحة،بالإضافة إلى قوات نظام القدافي التي سرعان ما اندمجت مع باقي التنظيمات بمجرد سقوط النظام،ما جعل المشهد الأمني الليبي يتميز بتعدد التنظيمات العسكرية،و يغيب فيه المؤسسة الرسمية من الجيش الشرطة لتولي مهمة حفظ الأمن،و قد تقنن ذلك رسميا من قبل المؤتمر الوطني العام توكيل الميلشيات و الجماعات المسلحة مهمة حفظ الأمن،لتوفرها على العتاد المناسب من الأفراد و السلاح و الذخيرة التي تم الاستيلاء عليها من مخازن الدولة،أضحت ليبيا تضم عدد من التنظيمات المسلحة،و التي دخلت في صراع مع بعضها البعض حول من يتولى قيادة البلاد أمنيا،و كذلك في بسط النفوذ على المناطق الحيوية.

[1]-**صحيفة العدالة** ،حكم المحكمة الدستورية القاضي بحل مجلس النواب،العدد 20،110 نوفمبر 2014،ص 3،من موقع:
http://aladel.gov.ly/home/wp-content/uploads/2014/12/110pdf.pdf

جدول رقم8: أهم التنظيمات العسكرية في ليبيا.[1]

قوات عملية الكرامة	قوات فجر ليبيا
-قوات رئاسة الأركان:تم تعينها من قبل مجلس النواب. -قوات حرس المنشأة النفطية:يتزعمها حضران و هي تسيطر على مراكز إنتاج النفط. -كتائب الزنتان أسسها أسامة الجويلي و تسمى بقوات القعقاع،و هي أكثر تنظيما و متطورا من حيث العتاد. -كتيبة 204بقيادة أحمد الحراري. -صحوات المناطق. -قوات الصاعقة. -كتيبة حسن الحويقي. -كتيبة محمد المقريف كانت تتولى حماية القدافي سابقا. -كتائب الورشفانة.	-قوات فجر ليبيا تضم درع ليبيا الوسطى،غرفة ثوار ليبيا و عدد من ثوار غريان الزاوية مصراتة و غيرهم. -تنظيم أنصار الشريعة. -ثوار مصراته يصل تعدادها إلى 35ألف شخص و هي أكثر تنظيما. -كتيبة الفاروق. -مجلس ثوار بنغازي التابع لقوات درع ليبيا. -درع الوسطى التابع لدرع ليبيا. -شباب شورى الإسلام هو أحد الميلشيات التابعة لتنظيم القاعدة. -كتائب الدروع. -كتيبة راف الله السحاتي.

[1]- عمر خيري،ليبيا الكيانات السياسية و العسكرية في الصراع السياسي،**منتدى العلاقات العربية و الدولية**،2 أفريل 2014،و ثلاثة و عشرون كيانا مسلحا منتشرة في ليبيا أين ينتشرون و لمن يدينون بالولاء،**ساسة بوست**،18 فبراير 2015،من موقع:www.sasapost.com

-كتيبة 21 الصاعقة.	-مجلس شورى مجاهدي درنة.
-كتيبة الجيش 319	-كتائب شهداء 17 فبراير.

المصدر:عمر خيري،مرجع سابق الذكر،بالتصرف

من خلال استعراض أهم التنظيمات العسكرية في ليبيا،و التي تم تقسيمها إلى مجموعتين،ما هو إلا استباق لتبيان أهم الجماعات المتصارعة،و لكن قبل ذلك نلاحظ أن التنظيمات العسكرية قائمة على ثلاث أساسيات:

-أولا:النزعة الجغرافية:نجد أن معظم التنظيمات قامت على أساس مناطقي جغرافي،و هو ما يظهر جليا عبر التسمية التي يأخذها التنظيم"كتائب الزنتان ،كتائب مصراتة ،درنة، مجلس ثوار بنغازي".

-ثانيا:العقيدة الأمنية:تتخذ التنظيمات المسلحة في ليبيا عقيدة محددة في توجهاتها،إما الوطنية أساس لها كتنظيم الحرس الرئاسي و التحالف الوطني أو الجيش الوطني الليبي،و إما الشريعة الإسلامية كتنظيم أنصار الشريعة أو مجلس شورى ثوار بنغازي.

-ثالثا الشرعية الثورية:هنا نجد أن كل تنظيم ينصب نفسه على أنه صاحب الحق في قيادة الجيش الليبي،فهو من تولى قيادة ثورة 17 فبراير 2011،كما هو الحال بالنسبة كتائب 17 فبراير ،ثوار مصراتة الزنتان.

جعل التعدد في التنظيمات العسكرية ليبيا تدخل في صراع مسلح،يحاول فيه كل تنظيم السيطرة على منطقة معينة،و علة المراكز و المرافق الحيوية"كحقول النفط الموانئ المطارات"،و ذلك لضمان استمرارها و تبيان قوتها،الأمر الذي أدخل ليبيا في حالة من العنف و الاقتتال.

ثانيا:العمليات العسكرية المضادة و التنافس العسكري"عملية فجر ليبيا-عملية الكرامة".

أولا:عملية الكرامة.

بدأت هذه العملية في 16 ماي 2014 من مدينة بنغازي شرقا وصولا إلى العاصمة طرابلس،و تستهدف هذه العملية أماكن تمركز تنظيم داعش و الجماعات الإسلامية المتطرفة،لقد تبنى هذه العملية الجنرال خليفة حفتر، بهدف انقاد البلاد و تطهيرها من الإرهاب،تحظى عملية الكرامة بدعم داخلي أنظر الجدول ،كما تحظى بدعم من القوى الخارجية لكل من مصر و الإمارات.[1]

قدمت مصر دعم كبير لعملية الكرامة،بغية القضاء على الإرهاب و تحقيق السيطرة على المنطقة الشرقية لليبيا الغنية بحقول النفط،لكن الدعم المصري عرف تراجع بسبب فشل عملية الكرامة في تحقيق أهدافها،و هو ما تترجمه الدعوة المصرية الجنرال خليفة حفتر بلقاء فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني،بالإضافة إلى الغضب المصري من الجنرال حفتر فيرفضه الاعتماد على كافة القادة و الميلشيات لتكوين الجيش الليبي،و هو ما عبر عنه محمود حجازي رئيس أركان الجيش المصري خلال جلسات المتابعة يومي 13-14 فبراير 2017،بالإضافة إلى وجود معلومات لدى مصر حول التعاون ما بين حفتر و تنظيم داعش،إذ سمح حفتر بوصل التنظيم إلى مدينة سرت،كما خفف من عملياته ضد التنظيم.[2]

أما فيما يتعلق بالمساندة السياسية للحكومة الليبية المتمثلة في المؤتمر الوطني العام،فقد اعتبر عملية الكرامة تمردا على الشرعية،فعملية الكرامة لم تحقق الأهذاف التي قامت لأجلها،ألا و هي القضاء على التنظيمات الإرهابية،و تحقيق السيطرة على المراكز الحيوية النفطية،بالإضافة إلى منع المتطرفين من الوصول إلى السلطة،إلا أن الواقع العملي مغاير تماما،إذ أفضى أن المشروع الذي تطلب تنفيذه بضعة أشهر دخل عامه الرابع و لم يحقق شيء سوى:

-زيادة العنف و الاقتتال بين الليبيين.

زيادة الانشقاقات السياسية و العسكرية.

---

[1]-**عملية الكرامة في ليبيا**،23 أوت 2014،من موقع:www.aljazeera.net

[2]-علاء فاروق،مصر و مشروع حفتر التطورات و المسارات،**المعهد المصري لدراسات السياسية و الإستراتجية**،9 أفريل 2017،ص 5 -6.

-تأكيد الرغبة في الانفراد بالحكم دون مشاركة باقي الأطراف.

-رفض الحوار و الحل السياسي هو الذي جعل العملية تشهد الخسارة،و تفقد الدعم الداخلي و حتى الخارجي.

-الانشقاقات داخل عملية الكرامة ذاتها،ما دفع بالجنرال خليفة حفتر إلى تجنيد أفراد أجنبية،وصلت إلى 7000 عنصر من السودان و تشاد،لاسترجاع الموانئ التي أخذت منه.

ثانيا:عملية فجر ليبيا.

بعد شهرين من انطلاق عملية الكرامة في 13 يوليو 2014 بقيادة الجنرال خليفة حفتر،انطلقت عملية مضادة تحت مسمى عملية فجر ليبيا،لوقف التمرد على الشرعية ومبادئ ثورة 17فبراير 2011 لعملية الكرامة[1]،انطلقت عملية فجر ليبيا من مطار طرابلس،و من منشآت إستراتجية في ليبيا بغية تحريرها من قوات حفتر،كما أن الهدف من العملية كذلك غلق مطار طرابلس في وجه قوات الزنتان التي تعمل تحت قيادة حفتر،لمنع تزويدها بالسلاح سواء من الداخل أو الخارج الليبي،بالإضافة إلى غلق المنافذ الحيوية أمام عملية الكرامة لتقويض حركتها و توجيهها نحو مطاري مصراتة و معيتيقية في الغرب[2].

تعتمد عملية فجر ليبيا في قوتها داخليا على غرفة عمليات ثوار مصراتة،بالإضافة إلى مجموعة من شباب الكفرة و الأمازيغ في الغرب،و فروع مدينة بنغازي من شهداء 17 فبراير،للمزيد **أنظر الجدول** رقم،أما خارجيا فهي تحظى بدعم كل من تركيا قطر و السودان[3]،كما أن عملية فجر ليبيا تحظي بدعم قبلي كبير لاسيما في مدينة مصراته أكبر المدن الليبية تجارة،بالإضافة إلى دعم قبائل الورفلة

[1]-**المركز المصري للبحوث و الدراسات الأمنية** ،فجر ليبيا،رؤية تحليلية و استراتجية،ص 4

[2]-فريدريك ويري،**إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا التوفيق بين السياسة و إعادة بناء الأمن**،مركز كارنغي للشرق الأوسط،24 سبتمبر 2014،من موقع:

[3]-المركز المصري للبحوث و الدراسات الأمنية،**مرجع سابق الذكر**،ص 5.

الزنتان ورشفانة،كما أنها لاقت تأييد من الأحزاب الإسلامية و المؤتمر الوطني العام و دار الإفتاء،لأن عملية فجر ليبيا قامت من أجل إنهاء الانقلاب على الشرعية و استحقاقات ثورة 17فبراير.

قامت عملية فجر ليبيا لمواجهة عملية الكرامة،و منع هذه الأخيرة من السيطرة على المناطق الحيوية كالمطارات الموانئ و حقول النفط،و لكن الواقع العملي لفجر ليبيا قامت لأجل الحفاظ على مكانتها و قوتها،و حماية مصالحها،و ليس لتقويض عملية الكرامة كما هو معلن فهي عملية عسكرية و سياسية تهدف لحماية نفوذها،كما أنها تنافس عسكري بين قوتين:

-الأولى المتمثلة في قوات حفتر التي تنصب نفسها على أنها صاحبة الحق في قيادة الجيش الليبي بعد الحراك،لأنها تضم أفراد ذوي خبرة عسكرية،و تستحوذ عل العتاد و الذخيرة العسكرية،بالإضافة إلى حصولها على الدعم من المنطقة الشرقية الغنية بالنفط،و التي عانت في ظل حكم القدافي من التهميش.

-الثانية المتمثلة في المليشيات و الثوار الذين يرون أن أحقية تولي السلطة من نصيبهم،لأنهم من قضوا على نظام القدافي،و من يعود لهم الفضل في تحرير ليبيا من قوات القدافي،و هم يتمركزون في المدن الإستراتجية مصراتة سرت بنغازي الزنتان.

لم تحقق كلا العمليتين أي نجاح أو أهداف تخدم المصلحة الأمنية لليبيا،سوى تنصيب نظام أمني قائم على الصراع و المنافسة دون سيطرة فعلية لأحدى المؤسسات الأمنية،لقد كرست العمليتين ما يلي:

-انتشار العنف و الفوضى و تكريس لا آمن.

-غياب الشرعية في بناء المؤسسة الأمنية التي تتخذ من الدعم القبلي و الإقليمي أساس لها.

-الصراع على المناطق الحيوية،لأن استمرار أي عملية مرهون بهذه المناطق و المراكز،لأنه كلما حققت إحدى العمليتين سيطرة على المراكز الحيوية كلما زادت قوتها و سيطرتها على ليبيا.

الفرع الثالث:الأوضاع الاقتصادية.

شهد الاقتصاد الليبي منذ الحراك السياسي سنة 2011 مجموعة من التطورات لعل أبرزها ما يلي:

-انهيار البنى التحية للاقتصاد الليبي من الموانئ المطارات الطرقات المؤسسات،بفعل الحرب التي بدأت بين قوات القدافي و الثوار منذ 17 فبراير2011،بالإضافة إلى الحرب الأهلية التي دخلت فيها البلاد منذ 2014،و التي أفقدت ليبيا أهم الهياكل القاعدية نتيجة الصراع بين الجماعات المسلحة.

-فقدان أكثر من مليون عامل أجنبي في عدة قطاعات لاسيما القطاع النفطي و التسويق،و الذي يعد عصب الاقتصاد الليبي،بسبب ما يغطيه من تكاليف و ما يوفره من مداخل للخزينة،الأمر الذي أحدث شللا في الإقتصاد.

-الصراع السياسي و العسكري بين حكومتين حول إدارة ليبيا،و من له أحقية السيطرة على المؤسسات القاعدية الشركة الوطنية لنفط و البنك المركزي.

أولا:منطقة الهلال النفطي.

تقع منطقة الهلال النفطي شمال ليبيا،و ذلك على مساحة تقدر ب:205 كلم،تمتد من منطقة طبرق شرقا إلى مدينة سرت غربا،كما تطل على البحر الأبيض المتوسط،و تستحوذ منطقة الهلال على 80 بالمائة من إنتاج ليبيا من النفط ،و الموزع بين 45 مليار برميل من النفط،و 52 تريليون قدم مكعب من الغاز،[1]فهي بذلك تمثل منطقة إستراتجية على عدة مستويات:

-تعد أغنى المناطق الليبية لاجتماع أكبر حقول النفط و الغاز فيها.

-قرب مناطق استخراج و إنتاج النفط و الغاز من موانئ التصدير و التسويق،بالتالي توفير تكاليف النقل و الشحن.

[1]-الهلال النفطي بؤرة الثروة الليبية الملتهبة،18 سبتمبر2016،من موقع:www.aljazeera.net

-تقع منطقة الهلال على البحر الأبيض المتوسط،ما يجعلها منطقة مفتوحة على العالم الخارجي،بالتالي تنشيط التجارة الخارجية ليس النفطية فقط،ما يجعل المنطقة في ديناميكية مستمرة مع الخارج.

خريطة رقم3: أهم حقول و مراكز إنتاج النفط في منطقة الهلال النفطي.[1]

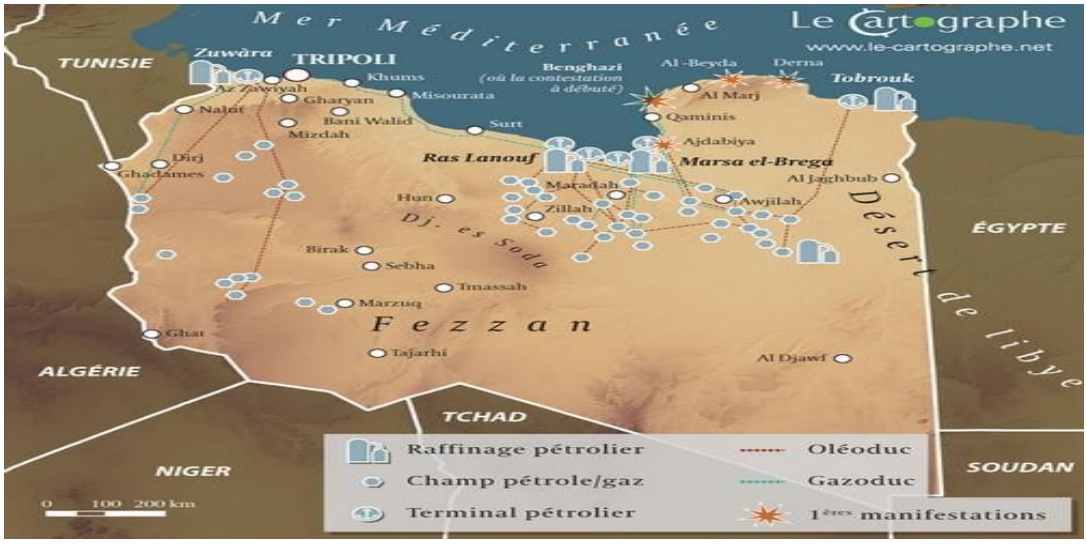

المصدر:مركز الجزيرة

تنتج ليبيا 1،4 مليون برميل يوميا من النفط حتى سنة 2013،ليعرف الإنتاج تراجع رهيب وصل إلى 350 ألف برميل سنة 2016،بسبب الصراع الدائر في المنطقة منذ 2014 بين قوات عملية الكرامة و فجر ليبيا،كما يوفر قطاع النفط 94 بالمائة من العائدات الليبية من النقد الأجنبي،و 60 بالمائة من العائدات الحكومية،[2]بذلك تعد منطقة الهلال النفطي عصب الاقتصاد الليبي،و ذلك لما توفره من عائدات لاقتصاد هذا من جهة،و ما تحتضنه من العمالة من جهة أخرى،بالإضافة إلى تغطية النفقات الليبية،و هو ما جعل من المنطقة بؤرة للصراع الداخلي بين مختلف القبائل و المناطق الجغرافية،و المنافسة بين كبرى الشركات النفطية الدولية.

---

[1]-مركز الجزيرة،من موقع:www.aljazeera.ne

[2]-مركز الروابط لدراسات الY ستراتجية،الصراع لسيطرة على الهلال النفطي في ليبيا بين داعش و حفتر،**صحيفة التقرير**، 2015من موقع:rawabet centre.com

جدول رقم8: يمثل إنتاج النفط اليومي في منطقة الهلال النفطي.[1]

منطقة الإنتاج	القدرة الإنتاجية	الاحتياطي
-السدرة.	340-400 ألف.	6،2 مليون
-رأس لانوف.	220ألف.	6،5 مليون.
-البريقة.	43-120 ألف.	
-مليتة.	100 ألف.	
-الزويتية.	100 ألف.	6،5 مليون
-الحريقة.	100ألف	

المصدر: مركز الروابط لدراسات الإستراتجية و الهلال بؤرة الثروة الليبية الملتهبة،**مرجع سابق الذكر**

دخلت منطقة الهلال النفطي منذ سنة 2014 في الصراع السياسي و العسكري المسلح،و في ظل تغذية الداخلية و الخارجية،تحت مسمى مكافحة الإرهاب و حماية الثروة،و هي العملية التي تبناها الجنرال خليفة حفتر "عملية الكرامة"،إذ استطاعت قوات حفتر السيطرة على الهلال النفطي،و هي الآن تنتج ثلث إنتاج النفط و تستفيد من المداخيل لتسيير شؤونها، لم تعد قوات حفتر هي المسيطر الوحيد،إذ دخلت في صراع مسلح مع قوات الدفاع عن بنغازي،و التي تمكنت من طرد قوات الكرامة،لتعلن ولاءها بعد ذلك لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج،لتعاود قوات حفتر استعادة سيطرتها من جديد على المنطقة[2]، كما هناك بعض المراكز في منطقة تابعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية،و التي هي في مواجهة مع الجنرال حفتر،و هو ما أضر بإنتاج النفط الذي تراجع إلى أكثر من نصف ما كان عليه الإنتاج سنة 2011.

[1]-بالتصرف عن:مركز الروابط لدراسات الإستراتجية و الهلال بؤرة الثروة الليبية الملتهبة،**مرجع سابق الذكر.**

[2]-المركز العربي لأبحاث و دراسة السياسات،**ليبيا الصراع على الهلال النفطي و أثره في مسارات الأزمة** مارس،2017،،ص1.

ثانيا:تراجع الإنتاج و الإيرادات النفطية.

شهد قطاع الطاقة الليبي تراجع حاد من حيث الإنتاج،و من حيث الإيرادات التي تشكل الغطاء الأساسي لنفقات الدولة،و كذلك الأساس لاستمرار عمل أي حكومة،إذ تغطي مداخل النفط كافة الفواتير التي تقوم عليها الميزانية.

جدول رقم9:يمثل إنتاج ليبيا من النفط خلال الفترة"2011-2017".[1]

السنة	نسبة الإنتاج
2011	1،4 مليون.
2012	1،52 مليون
2013	1،4 مليون
2014	200 ألف
2015	400 ألف
2016	461 ألف
2017	715 ألف

المصدر:بالتصرف عن مجموعة من المصادر

نجد أن إنتاج النفط عرف ثبات في الكمية خلال الفترة "2011-2013"،و ذلك عند حدود مليون و أربعة مئة ألف برميل،ليشهد تراجع في مستوى الإنتاج،انخفض ليصل إلى أقل من نصف

[1]-بالتصرف عن مجموعة من المراجع.

الإنتاج ثلاث مرات،و ذلك خلال الفترة2014-2016،بسبب الصراع في منطقة الهلال النفطي،و مغادرة العمال و الشركات الأجنبية العاملة في مجال الطاقة،ليعرف إنتاج النفط تعافي ملحوظ منذ منتصف سنة 2016 أي بعد توقيع الاتفاق السياسي.

هذا التراجع في الإنتاج صاحبه انخفاض في الإيرادات التي وصلت 4،8 مليار دولار سنة 2016،لتعرف ارتفاع سنة 2017 وصلت المداخيل 14 مليار دولار،الانخفاض في نسبة الإيرادات كانت له انعكاسات على احتياطات النقد الأجنبي التي عرفت انخفاض حاد،إذ كانت احتياطات النقد الأجنبي سنة 2012 تقدر ب:123،5 مليار دولار،وصلت إلى67،5 مليار دولار سنة 2017،[1]إذ تم استخدام الاحتياطات في تغطية التكاليف و دفع الرواتب،بالإضافة إلى سد العجز في المداخيل خلال الفترة 2013-2016 نتيجة انخفاض الإنتاج و تراجع الأسعار النفطية.

الفرع الرابع:الأوضاع الاجتماعية.

دخل المجتمع الليبي منذ سقوط نظام القدافي في حلقة مفرغة،بفعل تردي الأوضاع الاجتماعية التي تعقدت أكثر منذ الحرب الأهلية سنة 2014،بفعل العنف و الفوضى و الاقتتال التي كانت سببا في تراجع مداخيل البلاد من النفط،ما أثر على الميزانية العامة للدولة،و التي رفعت الدعم عن السلع الأساسية ب 50 بالمائة،و خفضت الأجور إلى أدنى المستويات،إذ وصل إلى 470 دينار ليبي سنة 2016،بينما كان يصل إلى 25 ألف دينار قبل الثورة[2].

---

[1]-إيرادات ليبيا النفطية ترتفع بقوة في 2017 و عجز الموازنة ينخفض للنصف، **عربي**،15 جانفي 2018،من موقع:Arabic.sputniknews.com

[2]-شريف زيتوني،الفوضى و الفساد يرفعان نسبة الفقر في ليبيا،3 جويلية 2017،**بوابة إفريقيا الإخبارية**،من موقع: http://www.afrigatenews.net

كما ارتفعت نسبة البطالة إلى حدود 19،22 بالمائة سنة 2016،[1]و التي سجلت ارتفاعا بين الفئة الشبابية،و الذي صاحبه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية إلى 30 بالمائة،الأمر الذي زاد من الأوضاع الاجتماعية للشعب الليبي و عمق من الفقر،بسبب عدة عوامل:

-الصراع السياسي على السلطة،و عجز الحكومة في السيطرة على المؤسسات القاعدية في ليبيا لاسيما النفطية،البنك المركزي و تسيير شؤونها لمنع الفساد.

-الانخراط في العمل المسلح بدل النشاط الاقتصادي،لأنه أعلى راتب و العلاوات التي تمنح للمسلحين.

-تراجع التجارة في بعض المدن،بسبب العنف و سياسة التهجير القسري،كمدينة تاغوراء و غيرها،ما أفقد السكان وظائفهم و منازلهم.

المطلب الثاني:مستقبل الدولة الليبية و تأثيره على الأمن في المتوسط.

عندما نتحدث عن مستقبل الدولة الليبية،أي نحن بصدد التعرف إلى التطورات التي ستطرأ على الحالة الليبية،و ذلك بوضع مجموعة من السيناريوهات حول مستقبل الدولة في ليبيا،و لكن قبل ذلك لا بأس أن نعرج على أهم تقنية تستخدم في العلوم الاجتماعية،ألا و هي تقنية السيناريو التي من خلالها تتم عملية بناء رؤية استشرافية حول الظاهرة محل البحث.

الفرع الأول:مفهوم السيناريو تعريفه-أنواعه.

أولا:تعريف تقنية السيناريو.

تقنية السيناريو أداة منهجية و علمية تستخدم في الدراسات المستقبلية،إذ تحاول إعطاء أهم المسارات و المتغيرات ممكنة الحدوث مع أبرز التغيرات التي ستطرأ على الظاهرة محل الدراسة،بالإضافة إلى ذلك فإن السيناريو لا يحدد بدقة متى و كيف ستحدث التغيرات،لذلك تعد تقنية السيناريو طريقة

[1] Libya unemployment rate 1991 2018, trading economics, trading economics.com.

تحليلية تعتمد على الاحتمال عبر تتبع المسار العام لتطور الظواهر انطلاقا من المتغيرات الآنية وصولا إلى وضع مجموعة من التوقعات لظاهرة موضوع الدراسة.[1]

تعد تقنية السيناريو شأنها شأن النظرية أو النموذج المعرفي،فهي أداة علمية تعتمد على وضع مجموعة من الفرضيات حول موضوع الدراسة،بهدف فهم و تفسير الظاهرة،و من تم الوصول إلى وضع مجموعة من الاحتمالات العلمية حول مستقبل الظاهرة،و ذلك انطلاقا من المعلومات المتوفرة حول الموضوع محل الدراسة.

ثانيا:مراحل صياغة السيناريو.

باعتبار تقنية السيناريو أداة منهجية يتم الاعتماد عليها في التنبؤ بمستقبل الظاهرة،فإنها لا تختلف عن باقي الوسائط العلمية من حيث الخطوات المتبعة في صياغة السيناريو،و هي كالآتي:[2]

-المرحلة الأولى:جمع المعلومات و المعطيات و الإحصائيات اللازمة و الآنية حول الظاهرة موضوع الدراسة.

-المرحلة الثانية:يتم تحديد المسارات التي يمكن أن تطرأ على الظاهرة،انطلاقا من المعلومات التي تم جمعها،إذ يتم تحيد المتغيرات الأساسية و الثانوية،بالإضافة إلى المتغيرات الاستثنائية التي من شأنها التحكم في الظاهرة،و تحديد مسارها و النتائج التي يمكن أن تؤول إليها،و في هذه المرحلة يتم تحديد اتجاه تطور الظاهرة أي نوع السيناريو، يمكن أن نقول أن هذه المرحلة هي غربلة للمعلومات و دراستها حسب الأهمية و الدقة العلمية.

-المرحلة الثالثة:يتم إعداد السيناريو عبر وضع مجموعة النتائج التي يمكن أن تترتب عن الظاهرة،انطلاقا من المعلومات التي تم جمعها و التغيرات التي حدثت أثناء الدراسة،أي وضع تنبؤات حول الموضوع و ما مدى تطابق هذه التنبؤات مع ما يحدث نت تطور للظاهرة.

---

[1]-حسين بوقارة،الاستشراف في العلاقات الدولية:مقاربة منهجية،**مجلة العلوم الإنسانية**،العدد 21،جوان 2004،ص194.

[2]-**المكان نفسه.**

ثالثا:أنواع السيناريو.

طبقا لمدارس الدراسات المستقبلية العلمية يوجد ثلاث أنواع من السيناريو:[1]

-السيناريو الخطي:يفترض استمرار الوضع الحالي لظاهرة مع استمرار المتغيرات المرافقة للظاهرة دون حدوث تغيير.

-السيناريو الإصلاحي:يفترض حدوث تغير في الظاهرة نوعيا و كميا،و ذلك في المتغيرات التي تتحكم في الظاهرة،و هو ما يؤدي إلى حدوث نتائج تؤثر على الظاهرة و تغير مسارها.

-السيناريو التحولي:يفترض حدوث تغيرات جذرية على متغيرات الظاهرة،ما يؤدي إلى حدوث تغيير كلي لمسار الظاهرة.

الفرع الثاني:سيناريوهات مستقبل الدولة الليبية وتأثيره على الأمن في المتوسط.

انطلاقا من المعطيات السياسية،الأمنية،الاقتصادية،الاجتماعية،التي تم التعرض إليها في الجزء السابق لدراسة،و بناءا على مجموعة من المتغيرات:

-المتغير الأول:التنازل السياسي و الاجتماعي،يجب على الأطراف الليبية المتصارعة أن تقدم تنازلات منها قبول الحوار مع جميع الفواعل دون استثناء،و إلغاء قانون العزل السياسي الذي فرض في سنة 2013.

-المتغير الثاني:التدخل القبلي الفعال،و ذلك بتدخل الشيوخ و أعيان القبائل الليبية،للضغط على مختلف الجهات المعنية بالنزاع السياسية منها و العسكرية،للتمسك بالحوار و مخرجات الاتفاق السياسي بصخيرات،مع رفض الإخلال مستقبلا بأي وعود تم الاتفاق عليها،لأن مكانة القبيلة في المجتمع الليبي أقوى من المؤسسات الرسمية في ضمان نجاح أي عملية مصالحة.

[1]-حسين بوقارة،**مرجع سابق الذكر**،ص ص 194-195.

-المتغير الثالث:إعادة بناء المؤسسة الليبية،و ذلك عبر إناطة الاختصاص لكل مؤسسة،فمثلا الجيش يتولى مهمة حفظ الأمن و ليس الميليشيات،بالإضافة إلى تولى تسيير المؤسسات الاقتصادية من قبل الموظفين المدنيين،و البرلمان يتولى مهمة التشريع....

-المتغير الرابع:المباركة الإقليمية و الدولية،لنجاح بناء الدولة الليبية بمؤسساتها،لابد من الدول الإقليمية و الدولية مباركة الاتفاق السياسي،و تقديم المساعدة المادية و السياسية،لأن ما خلفته الحرب الأهلية أكبر من أن تتحمله الأطراف الليبية لوحدها،كما أن العنف الذي وصلت إليه البلاد تتحمل الجزء الأكبر منها القوى الإقليمية و الدولية التي دعمت طرف على حساب الطرف الأخر.

تم وضع السيناريوهات الآتية:

-السيناريو الأول:نجاح عملية الحوار السياسي.

تعرف ليبيا نجاح لعملية الحوار السياسي،و ذلك بناء على تقديم الأطراف تنازلات تخدم المصلحة العليا الليبية،إذ سيتم الاعتراف بالاتفاق السياسي المنبثق عن لقاء الصخيرات الذي يعد أساس إقامة المصالحة الوطنية،و التي لن تعرف نجاحا إلا باشتمالها لجميع الأطراف الليبية على اختلاف أطيافها السياسية،الاجتماعية،العسكرية،إذ يتم تقاسم السلطة وفق أسس الديمقراطية التوافقية في مختلف المؤسسات الليبية،فهي الحل الوحيد و الأنسب لنجاح المصالحة و إرضاء جميع الأطراف،إذ تعمل الفواعل الداخلية من شيوخ القبائل و كبار الأعيان على نجاح الحوار عبر الضغط،و تقديم الضمانات لمختلف الأطراف،بعدم نقض الاتفاق السياسي،إذ ستشهد ليبيا مرحلة انتقالية تتم فيها إعادة بناء الدولة و مؤسساتها،كما ما يؤدي لتحقيق الأمن و الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي على المستوى البيئة الداخلية.

أما على المستوى منطقة المتوسط،فإن نجاح المصالحة الوطنية و إقامة مؤسسات تعمل وفق الأسس الديمقراطية ،سيكون له دور في حفظ الأمن الداخلي،عبر جمع السلاح و تشكيل مؤسسة أمنية واحدة تتولى فرض النظام و الأمن،و حماية الحدود من الجماعات الإرهابية،و منع انتقال المهاجرين

عبر الأراضي الليبية،و تعود ليبيا إلى وظيفتها التقليدية في منطقة جنوب المتوسط عبر إقامة حواجز لمنع تدفق المهاجرين،و تشكيل حواجز و دوريات بحرية لمراقبة السواحل البحرية،ما يكون له تداعيات إيجابية على منطقة المتوسط الذي سيشهد مرحلة جديدة تتميز بنوع من الاستقرار،إذ لا يمكن القضاء على الهجرة كليا فهي ظاهرة طبيعية،و لكن تحقيق الأمن و الاستقرار وظيفة شمال المتوسطي كذلك ،عبر تقديم الدعم المادي و السياسي لنجاح عملية المصالحة داخل ليبيا،لذلك كلما كان هناك نجاح لعملية المصالحة الوطنية الليبية كلما تحقق الأمن و الاستقرار الداخلي،و بالتالي تحقيق الأمن في البيئة المتوسطية.

السيناريو الثاني:وقف الاقتتال و استمرار البرود السياسي.

سيتم الاتفاق حول وقف الاقتتال،بسبب استمرار الضغوط الداخلية من قبل الشعب و القبائل،بالإضافة إلى تراجع الدعم الإقليمي المصري -الإماراتي لقوات الجنرال حفتر،الأمر الذي يؤدي إلى وقف العنف مقابل استمرار الحرب السياسية،و الدعائية دون المواجهة المباشرة بين الأطراف حول السلطة و تقاسم المناصب العليا،إذ أن استمرار البرود السياسي يلقي بضلاله على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية في ليبيا،إذ يستمر تراجع إنتاج النفط و انخفاض الإيرادات و الاحتياطي النقدي إلى أدنى المستويات،بسبب الاختلاف حول إدارة القطاع النفطي،الأمر الذي ينعكس على الوضع الاجتماعي للمواطن الليبي من خلال تفاقم البطالة و الفقر و انخفاض الرواتب،و ارتفاع أسعار السلع الأساسية،إذ سيتفاقم الوضع الداخلي تأزما على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي،بفعل فشل العمل السياسي هذا على المستوى الداخلي.

أما على مستوى البيئة المتوسطية فيعرف الوضع الأمني تراجعا بسبب ارتفاع موجات الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا،و من الداخل الليبي لسوء الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية،و انتقال التنظيمات الإرهابية إلى الخارج بحثا عن مجال أفضل لتحقيق أهدافها،بسبب وقف الاقتتال داخل ليبيا و كذلك عودة المقاتلين الأجانب إلى دولهم لاسيما من أروبا،و التغلغل من جديد في المجتمع،ما يهدد الأمن و

الاستقرار المتوسطي،لمنع ذلك لابد من دول الشمال المتوسطي،دعم المجتمع الليبي عبر تقديم المساعدات التقنية و الفنية في المجال الاقتصادي لقيادة المرحلة الجديدة،بغية احتواء المجتمع الليبي،و بالتالي احتواء الجماعات الإرهابية،لذلك كلما كان هناك تراجع للعمل السياسي أدى ذلك إلى تأزم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية،كلما أدى ذلك إلى عدم الاستقرار الداخلي،و بتالي غياب الأمن و الاستقرار في البيئة المتوسطية،بفعل تنامي التهديدات الأمنية عبر الإرهاب و الهجرة غير الشرعية.

-السيناريو الثالث:الانقسام الجغرافي و القبلي لليبيا و ظهور دويلات جديدة.

بفعل فشل عملية الحوار السياسي و استمرار الاقتتال الداخلي،و فشل المصالحة الوطنية بين الأطراف المتنازعة،نتيجة فقدان الأمل في تحقيق التوافق الداخلي سياسيا و أمنيا،و اشتداد العنف،سيحاول كل طرف بناء كيانه السياسي و العسكري الخاص به،باعتماد على العنصر القبلي و الجغرافي،بالإضافة إلى التدخل الأجنبي في دعم الأطراف،الأمر الذي يؤدي إلى نشوء أربع دويلات صغيرة قائمة على أساس الانتماء القبلي و الجغرافي و الولاء العسكري على الأقل.

أما على المستوى البيئة المتوسطية فستجد نفسها تتعامل مع أربع دويلات أو أكثر في تحقيق الأمن و الاستقرار،إذ ستحاول كل دولة إعادة بناء مؤسساتها داخليا و تحقيق الاستقرار الداخلي،أما البيئة المتوسطية ستشهد ارتفاع في موجات الهجرة غير شرعية،بسبب الانشغال ببناء الداخلي،و مهمة حفظ الأمن الخارجي من حيث مراقبة الحدود البحرية و إقامة الحواجز و الدوريات البحرية تترك لدول الشمال،و هو ما لا يمكن أن تتحمله الضفة المقابلة من حيث زيادة الأعباء المالية و التقنية،لذلك ستعرف البيئة الأمنية المتوسطية عدم الاستقرار،و تزايد التهديدات،لذلك كلما حدث تفكك جغرافي و قبلي و ظهور دويلات جديدة،كلما حدث تنصل لأدوار في تحقيق الأمن الخارجي،ما يؤدي إلى غياب الأمن و الاستقرار في البيئة المتوسطية.

خلاصة الفصل

نستنتج مما تم التعرض إليه في هذا الفصل أن ليبيا مثلت مسرحا للمنافسة بين مختلف القوى الدولية المتوسطية، و غير المتوسطية كالولايات المتحدة الأمريكية و روسيا،إذ حاول كل طرف كسب مكانة له في ظل الوضع الجديد،بالإضافة إلى كون ليبيا أصبحت مركز للصراع بين مختلف الدول الخليجية "قطر الإمارات"، بغية لعب دور استراتجي في الحراك من خلال تحريك مساره،و دعم طرف على حساب باقي الأطراف،الأمر الذي ساهم في تأجيج الوضع داخل ليبيا،و جعل مستقبل حل النزاع مرهون بمدى الاتفاق بين الأطراف،و هو ما سيكون له تداعيات على الاستقرار داخل ليبيا،و بالتالي الأمن في المنطقة المتوسطية إما إيجابا أو سلبا.

الخاتمة

الخاتمة

نستنتج في نهاية هذه الدراسة أن الحراك السياسي العربي لسنة 2010 م،حدث نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل و المتغيرات الداخلية و الخارجية التي تتعلق:

-انعدام الأسس الديمقراطية في تسيير و إدارة مؤسسات الدولة،و عجز مختلف الهياكل في أداء وظائفها لاسيما التنظيمية التوزيعية الاستخراجية.

- غياب التوزيع العادل للفرص و الإمكانات المتاحة،و انعدام المساواة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لكافة مكونات الوحدة السياسية من السكان و الإقليم،و فقدان الشرعية التي تعد أساس الاستمرار لأي نظام سياسي.

- العولمة و تداعياتها من التقسيم الدولي للعمل الذي أجحف في حق الدول النامية،و التي أنتجت وظيفة الاستهلاك دون الإنتاج،و تكبدها خسائر الأزمة الاقتصادية من خلال دفع ضريبة ارتفاع أسعار السلع الأساسية،و الفاعل الأهم في ذلك كله هو التطور التكنولوجي الذي غير ثقافة الشعوب،بفعل الاحتكاك مع الثقافات الأخرى،و كشف خبايا النخب الحاكمة و سياساتها.

كما أفرز الحراك السياسي العربي مجموعة من الدول على غرار سوريا ليبيا اليمن تتميز بأنها:

-دولا تغيب فيها مؤسسات الدولة الرسمية،الحكومة،الجيش،البرلمان،و غياب النخبة السياسية المحنكة التي لها صلاحية قيادة المرحلة الانتقالية،و تحقيق الاستقرار السياسي.

-انتشار العنف و الفوضى،و غياب الأمن الاستقرار،بفعل انتشار مجموعة من التنظيمات المسلحة التي تولت مهمة الأمن بدل المؤسسة الأمنية.

-تفجر مجموعة من النزاعات الداخلية ذات الطابع الاجتماعي،بسبب الاختلافات القبلية العرقية الجغرافية،و محاولة كل طرف حماية مكاسبه من الحراك بالعنف.

أما تداعيات الحراك السياسي العربي،و الليبي خاصة على البيئة الأمنية المتوسطية،فقد تمثلت في ثلاث تهديدات أساسية:

-الدولة الفاشلة إذ أصبحت مثلا ليبيا باعتبار محل الدراسة، مركز للجماعات الإرهابية من داخل و خارج الدولة التي وجدت المناخ المناسب لتكبر سواء من حيث توفر السلاح أو من حيث جدب المقاتلين الأجانب،فمن أوروبا فقط تم استقطاب ما عدده 3000 إلى 4000 ألاف مقاتل،بالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية الصحراوية التي ساهمت في تمركزها،و التي تصعب على القوى الدولية مواجهتها بسبب المناخ و الطبيعة القاسية.

-التهديدات الإرهابية التي ضربت استقرار العديد من دول الحراك تونس مصر سوريا و ليبيا،و التي طالت منطقة المتوسط الجزائر فرنسا بروكسل ألمانيا،و التي حتمت على دول المنطقة مضاعفة الجهود السياسية،الاقتصادية،الأمنية لمواجهة هذه الظاهرة.

-الهجرة غير الشرعية إذ ارتفعت معدلات الهجرة غير الشرعية 10 أضعاف،ما كانت عليه قبل الحراك السياسي،ففشل الدولة في سوريا و ليبيا و غيرهم من الدول أنهى الرقابة على الحدود و السواحل، أصبحت منطقة عبور سواء للقادمين من ليبيا جراء العنف،و سوق لاتجار بالبشر للقادمين عبرها نحو الضفة الشمالية،و الخطر الذي تحمله الهجرة من التطرف، الجريمة، الإرهاب،المخدرات،رغم التدابير و السياسات الأوروبية المتخذة سواء دولاتيا أو مؤسساتيا في مواجهة الظاهرة.

تعد هذه التهديدات الثلاث في صدارة الوثيقة الأمنية الإستراتجية الأوروبية المحددة لمصدر التهديد للأمن الأوروبي و زعزعة استقراره،بالإضافة إلى مجموعة أخرى من التهديدات التي أخلت بالأمن المتوسطي مثل انتشار السلاح في ليبيا الجريمة المنظمة.

صحيح أن الأمن في المتوسط لا يرتبط بكيان واحد،و لكن القرب الجغرافي و الحضاري لليبيا مثل عاملا رئيسيا لتأثير ليبيا على الأمن المتوسطي،ما أدى لزيادة الاهتمام المتوسطي الممثل في دول الجوار،أو الاتحاد الأوروبي،لإنهاء النزاع في ليبيا و منع انتقال المزيد من العنف إلى أراضيهم،و المساعدة

في إعادة بناء المؤسسات الليبية من أجل إدارة البلاد و ضبط الحدود و مراقبتها،إذ توجت المبادرات الإقليمية و الدولية بتوقيع الاتفاق السياسي،تحت رعاية البعثة الأممية في مدينة الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2015،رغم الاختلاف بين الأطراف السياسية حول بعض النقاط،إلا أنه يمثل الأساس لمستقبل الدولة الليبية،إذا ما تم تجاوز الاختلافات و النزاعات،كما أنه جوهر المبادرات التكميلية التي صاحبت الاتفاق من قبل بعض الدول:كالمبادرة التونسية و الفرنسية.

نستخلص في آخر هذه الدراسة أن الفرضيات التي تم عرضها في بداية البحث تتميز بالصحة في معظمها:

-كون الحراك السياسي الليبي بالفعل جاء نتيجة تداخل مجموعة من العوامل الداخلية السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،و الخارجية الإقليمية و الدولية،لذلك هناك تأثر و تأثير في النتائج بين البيئتين لاسيما على المستوى الأمني.

-استمرار الحراك السياسي الليبي على هذا المنوال أي العنف و الفوضى،تكون تداعياته سلبية على الأمن المتوسطي عبر زيادة التهديدات الإرهابية،بالإضافة إلى تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين،الأمر الذي يعقد عملية تحقيق الأمن و الاستقرار في منطقة المتوسط.

- لذلك كلما تم الإسراع في قيام دولة ليبية ذات مؤسسات و قوانين متفق عليها من طرف الأطراف الليبية المختلفة،كلما كان هناك احتواء للعنف و تحقيق لاستقرار،بالتالي تحقيق الأمن و الاستقرار في منطقة المتوسط.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ)باللغة العربية.

أولا:الكتب.

1)- البهلول اشتيوي،**ثمن الحرية ليبيا و السنوات العجاف**،ط1،بيروت،منتدى المعارف،2013.

2)-أبو عامود محمد سعد،**الرأي العام و التحول الديمقراطي**،ط1 ،الإسكندرية :دار الفكر الجامعي،2010.

3)- القناوي إدريس محمد علي،**ليبيا بعد القدافي الدروس و الأثار المستقبلية**،مؤسسة Rand،2014.

4)-الطيب مولود زايد،**علم الاجتماع السياسي**،ط1،ليبيا،جامعة السابع من أبريل،2007.

5)-الكنز علي،**المشروع الأورو متوسطي بين الواقع و الخيال**،**العلاقات العربية الأوروبية**،القاهرة:مركز البحوث العربية.

6)-الرويلي علي بن هلهول،**الأزمات تعريفها أبعادها أسبابها**،الجزء،الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2011.

7)-الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية،**الربيع العربي**،ط1،شرق الكتاب،2013.

8)-الشريفي نداء صادق،**تجليات العولمة على التنمية السياسية** ،عمان:دار جهينة،2007.

9)- الكيالي عبد الوهاب،**الموسوعة السياسية**،الجزء الأول،بيروت:المؤسسة العربية لدراسات و النشر،

10))-بلفور روزا،**نماذج جديدة للعلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب البحر المتوسط:إعادة النظر في المشروطية**،الكتاب السنوي للبحر المتوسط،عمان:دار الفضاءات لنشر و التوزيع،2012

11)- وهبة ربيع،**الحركات الاجتماعية تجارب و رؤى الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**،ط1،بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية،يناير2011.

12)-وهبان أحمد،**التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية**،**رؤية جديدة للواقع السياسي**،عمان:دار الجامعية،2003

13)-زايد أحمد،**الدولة بين نظريات التحديث و التبعية**،مصر:دار النهضة ،2008.

14)-طاشمة بومدين،**دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا و إشكاليات**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

15)-كاتب أحمد،**خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**،ط1،الجزائر:ابن النديم لنشر و التوزيع،2013

16)-مساعدية فاطمة،**الانتخابات و عملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**،عمان:دار الراية لنشر و التوزيع،2011.

17)-مصطفى نادية محمود،**الثورات العربية في النظام الدولي**،ط1 ،مصر:دار بشير لثقافة و العلوم،2014.

18)-ميهوبي فخر الدين،**إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي،دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**،ط1،الإسكندرية:دار الوفاء القانونية،2014.

19)-مطاوع أحمد،**الغرب و قضايا الشرق الأوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي الوقائع و التفسيرات** ، ط1،بيروت:مركز الدراسات للوحدة العربية،2014.

20)- مارتن غريفيش و تيري أوكلاهان ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،الإمارات العربية:مركز الخليج لأبحاث،2008.

21)-راشد باسم،**المصالح المتقاربة دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**،مصر:مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية،2013،ص 35.

22)-شاكير يوسف،**ليبيا ثلاث سنوات انتقالية دامية**،ط1،بيروت:دار العربية للعلوم،2015.

23)-عودة جهاد و آمنة يونس الباز،**التدخل الإيطالي في الصراع في ليبيا**،ط1،مصر:المكتب العربي للمعارف ، 2015.

ثانيا:الرسائل الجامعية.

1) بهلولي عبير،النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق،**مذكرة ماجستير:**جامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية و الإعلام،2003

2))-بوسكين سليم،تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري2010-2014،مذكرة ماجستر،جامعةبسكرة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2014-2015.

3)-حمزاوي جويدة،التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية أوروبية شاملة و هوية إستراتجية في المتوسط،**مذكرة ماجستير**،الجزائر:كلية العلوم السياسية و والعلاقات الدولية،2011.

4)-معمري خالد،التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر2001، **مذكرة ماجستير** :جامعة باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2007-2008.

5)-فلنتينا جودت حسن مناع،عشر سنوات على إعلان برشلونة تقييم نقدي للنتائج ،**مذكرة ماجستير**،فلسطين:جامعة برزيت،كلية الدراسات العليا،2005-2006

6)- مدوني علي،قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاساتها على الأمن و الاستقرار في إفريقيا،**رسالة دكتوراه**،جامعة بسكرة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2014.

7)-عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار،السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا و سوريا و أثرها على التحولات و التنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014**مذكرة ماجستير**،فلسطين:جامعة النجاح الوطنية،2015.

8)ظريف شاكر،البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات،**مذكر**ة **ماجستير**،جامعة باتنة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2010.

9)-شرايطية سميرة،تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي و التهديدات الأمنية الجديدة،**مذكرة ماجستير**:جامعة بسكرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2010.

ثالثا:المجلات العلمية.

1)-الزعبي علي،السياسات التنموية و تحديات الحراك السياسي في العالم العربي حالة الكويت،**سلسلة الإصدارات الخاصة**،العدد41،الكويت:مركز دراسات الخليج و الجزيرة العربية،ماي2015.

2)-احدرباش لوهاب،العوامل السياسية لثورات العربية ،**المجلة الجزائرية لدراسات السياسية**،العدد الرابع،ديسمبر2015.

3)-ادمام شهرزاد،الطبيعة اللا تماثلية لتهديدات الأمنية الجديدة،**مجلة ندوة لدراسات القانونية** ،العدد الأول،2013.

4)-إدارة البحوث و الدراسات،قراءات نظرية في الثورات السياسية-المفهوم و الأبعاد،المعهد المصري لدراسات السياسية و الاستراتجية،أفريل 2016

5)-النويني حافظ،أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي،**المستقبل العربي**،العدد422،أبريل 2014.

6)-أيوب خليل سامي،موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية،**الحوار المتمدن**،العدد 3564،2ديسمبر2011

7)-الحربي سليمان عبد الله،مفهوم الأمن مستوياته صيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر،**مجله العربية للعلوم السياسية**،العدد19،صيف 2008.

8)- دنيا اسماعيل،إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي،**الحوار المتمدن**،العدد 3061،12 جويلية، 2010،من موقع:www.ahewar.org

9)-يوسف محمد الصواني،الولايات المتحدة و ليبيا تناقضات التدخل و مستقبل الكيان الليبي،**مجلة المستقبل العربي.**

10)-أكمير عبد الواحد،الربيع العربي و الهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط،**مجلة المستقبل العربي.**

11)-بوقنور اسماعيل،التخلف السياسي في الدول العربية،**دفاتر السياسة و القانون**،العدد التاسع،جوان 2013.

12)-بدوي منير محمود،مفهوم الصراع:دراسة في الأصول النظرية لأسباب و الأنواع،**مجلة دراسات مستقبلية**،العدد الثالث،يوليو 1997.

13)-بوقارة حسين،الاستشراف في العلاقات الدولية:مقاربة منهجية،**مجلة العلوم الإنسانية**،العدد 21،جوان 2004.

14)-دياب أحمد،معضلة أوروبية جدوى الإقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية،**السياسة الدولية**،28 سبتمبر2015.

15)-جارش عادل،تأثير الظاهرة الإرهابية على الأمن الوطني الجزائري،**مجلة العلوم السياسية و القانون**،العدد الثالث،يوليو 2017.

16)-جليل هاشم نوار و زين العابدين طعمة،الموقف الروسي من الثورات العربية،**سياسات عربية**،العدد12،يناير 2015.

17)-حنفي علي خالد،ما بعد الهجوم الجوي إلى أين يتجه الدور المصري في الأزمة الليبية،**السياسة الدولية**،22 فيفري 2015.

18)-طويل نسيمة،سياسة الجوار الأوروبي و أثرها على دول جنوب المتوسط،**مجلة المفكر**،العدد الثامن.

19)-كربوسة عمراني،مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011م،**مجلة المفكر**،العدد 11،2011.

20)-كعسيس خلاصي خليدة ،الربيع العربي بين الثورة والفوضى،**المستقبل العربي**،العدد421،مركز الدراسات الوحدة العربية،مارس2014.

21)-سايل سعيد،العلاقات الأوروبية المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة في العالم العربي 2011-2015،**مجلة دراسات و أبحاث**،العدد 25،ديسمبر 2015.

22)-عبد اللطيف أحمد حلمي،اقتصاديات دول الربيع العربي الواقع و الأفاق،**المجلة**،29ديسمبر 2012.

23)-عدالة جعفر،تطور سياسات الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي،**مجلة العلوم الاجتماعية** ،العدد19، ديسمبر2014.

24)-عبيد منى حسين،أبعاد تغيير في النظام السياسي الليبي،**دراسات دولية**،العدد51.

25)-عبيد منى حسين،العلاقات الليبية-الأمريكية،1969-2011،**مجلة الأستاذ**،العدد 217،المجلد الثاني،2012.

26)-عقل زياد،جذور الأزمة الليبية و أفاق التسوية السياسية،**مركز الأهرام**،17 ماي 2015،العدد4276.

27)-فريحة أحمد و لدمية فريجة،الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة،**دفاتر السياسة و القانون**،العدد4،جانفي 2016.

28)-غازلي عبد الحليم،الإهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير و الممارسة،**مجلة الجزائرية لدراسات السياسية**،العدد الثاني،ديسمبر2014.

29)-رحالي حجيلة،التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري"المفهوم و النموذج"،**مجلة الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية**،العددالسابع،جوان 2010.

30)- فاطمة مساعدية،مستقبل الدور القطريفي ضوء الثورات العربية بين التراجع و التمدد،**دفاتر السياسة و القانون**،العدد 11،جوان 2014.

31)- رامي التلغ،التنافس في الولاء لدوحة و أنقرة،**المرصد**،15 نوفمبر 2018، العدد54.

32)-مريم الشوفي، تعريف النزاع،**الحوار المتمدن**،21جانفي2014،من موقع:http://m.ahewar.org/s.asp?aid=396917

33)-أحمد حلمي عبد اللطيف،اقتصاديات دول الربيع العربي الواقع و الأفاق،**المجلة**،29ديسمبر 2012.

34)-عادل زقاع،**إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجنمعي**،من موقع:boulemkahel.yolasite.com

35)-فخر الدين سلطاني و أخرون،**مستويات التحليل في العلاقات الدوليةو نظرية المركب الأمني الإقليمي**،ترجمة زين عابدين بولبنان ،من موقع::www.academia.edu

36)-محمد الهواري،**الإرهاب المفهوم و الأسباب و سبل المعالجة**،موقع سكينة ،من موقع:.
http://www.assakina.com/wp-content/uploads/2

37)-خالد السيد،**الإرهاب الدولي و الجهود المبذولة لمكافحته**،مركز الإعلام الأمني.من موقع:
https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/

38)-علي البيان، ألإرهاب: تعريفه، أسبابه، أطرافه، ووسائل معالجته،**شبكة البصيرة**،من موقع:
http://www.albasrah.net/ar_articles_2014/0614/bayan_170614

39)-أبو صهيب،**الهجرة غير الشرعية مفهومها أسبابها و طرق معالجتها**،7مارس 2012،من موقع:
http://education-dz.biz/vb/showthread.php?t=2103

40)-بن بوعزيز آسية، **سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية**،7 مارس 2015،من موقع:http://www.revue-dirassat.org :

41)-نورهان الشيخ،الموقف الروسي من الثورات العربية،**مجلة البيان**،التقرير الاستراتيجي التاسع ،من موقع:
http://www.albayan.co.uk/Fileslib/articleimages/takrir/4-9.pd

رابعا:التقارير.

1)- التير مصطفى عمر،ربيع ليبيا لا شيء تغير سوى الوجوه و الأسماء فقط،**التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية**،ط1،بيروت:مؤسسة الفكر العربي،2014.

2).)-أحمد مختار الجمال،الإتحاد من أجل المتوسط بداياته تطوره و مستقبله(،القاهرة،المركز الدولى للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية،ديسمبر2008)،من موقع
http://mokhtarelgammal.typepad.com/articles:

3)- الشرقية إبراهيم،إعادة إعمار ليبيا تحقيق الإستقرار من خلال المصالحة الوطنية،الدوحة:**مركز بروكنجز**،2013.

4)-الشلوي هشام،حوار غدامس و غياب القوى الليبية الفاعلة،قطر،**مركز الجزيرة لدراسات**،14 أكتوبر 2014.

5)- ،مسار الحوار الليبي الحالي و مستقبل الحل السياسي،قطر:**مركز الجزيرة لدراسات**،تموز 2015.

6)-**المركز العربي لأبحاث و دراسة السياسات**،ليبيا الصراع على الهلال النفطي و أثره في مسارات الأزمة مارس،2017.

7)-**المركز المصري للبحوث و الدراسات الأمنية** ،فجر ليبيا،رؤية تحليلية و استراتجية

8)- بيسكري السنوسي،الأزمة الليبية و دول الجوار مواقف و حسابات،**مركز الجزيرة لدراسات**،13 أفريل 2017.

9)-علاء فاروق،مصر و مشروع حفتر التطورات و المسارات،**المعهد المصري لدراسات السياسية و الإستراتجية**،9 أفريل 2017.

10)-**منظمة العفو الدولية**،الربيع العربي بعد مرور خمس سنوات،من موقع:https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/01/arab-spring-five-years-on/

11)-**منظمة العفو الدولية**،المعركة على ليبيا القتل و الاختفاء و التعذيب،2011.

12)-**بنك ووتش**،دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي و علاقتها بالمؤسسات المالية الدولية،من موقع:http://bankwatch.org/sites/default/files/ENI-guidebook-arabic.pdf

13)-رالف شامي،ليبيا بعد الثورة الفرص و التحديات،**صندوق النقد الدولي**:إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى،2012.

14)-مركز كارثر،المؤتمر الوطني العام الانتخابات في ليبيا،**تقرير حول الانتخابات**،7 يوليو 2012.

15)-مركز كارثر،انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا سنة 2014،**التقرير النهائي**.

16)-CRISIS GROUP،الإتفاق السياسي الليبي و ضرورة إعادة صياغته،**تقرير الشرق الأوسط** رقم4،170 نوفمبر 2016.

17) -تقرير الأمين العام عن بعثة لأمم المتحدة لدعم في ليبيا،**مجلس الأمن**،قرار 182،25 فيفري 2016.

18)-فريدريك ويري،إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا التوفيق بين السياسة و إعادة بناء الأمن،**مركز كارنغي للشرق الأوسط**،24 سبتمبر 2014.

19)-**مذكرة المفوضية الأوروبية**،استجابة الاتحاد الأوروبي لربيع العربي،16ديسمبر2011،من موقع:

http://www.euneighbours.eu/mainmed.php?id=297&id_type=3&lang_id=470

20)-المفوضية الأوروبية،**بيان إعلامي مشترك للمجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة المناطق، شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط**،8 مارس2011.

21)-مركز معلومات الجوار الأوروبي،**إستجابه الإتحاد الأوروبي لربيع العربي**،7أوت 2012،من موقع:

http://www.euneighbours.eu/mainmed.php?id=297&id_type=3&lang_id=470

22)-مركز الجوار الأوروبي،**برنامج دعم و الشراكة والإصلاح و النمو الشامل**،من موقع:http://www.euneighbours.eu/mainmed.php?id=398&id_type=10

23)-مركز الجوار الأوروبي،**آلية الجوار للمجتمع المدني**،من موقع:

http://www.euneighbours.eu/mainmed.php?id=396&id_type=10&lang_id=470

24)-مركز الجوار الأوروبي،**إطلاق آلية الجوار للمجتمع المدني رسميا في المغرب**،من موقع:

http://www.euneighbours.eu/mainmed.php?id=32690&id_type=1&lang_id=470

25)-مركز معلومات الجوار الأوروبي،**الآلية الأوروبية للجوار** من موقع:http://www.enpicbcmed.eu/ar/enicbcmed-2014-2020/the-european-neighbourhood-instrument

26)-مركز الجوار الأوروبي،**الآلية الأوروبية للجوار**2014-2020،من موقع:
http://www.enpi-info.eu

27)-ماجدة العربي،**الأثار الاجتماعية لإنقسام السياسي في ليبيا**،المنظمة الليبية لسياسات و الاستراتجيات،2015.

28)--منظمة فريدريش إيبرت،**الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية و تحدياتها**،2015.

29)-رباب شعبان مرسي و أخيرين،**السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة سوريا اليمن ليبيا**،المركز الديمقراطي العربي.

30)-مركز الدراسات الإستراتجية و الدبلوماسية،**الحوار الليبي الحل الدائم أو الفوضى و المجهول**،16 مارس 2015.

31)-آية عبد العزيز،الأزمة الليبيةعودة للدور الروسي في شمال إفريقيا،**مركز البديل لتخطيط و الدراسات الاستراتجية**،20يوليو 2017.

32)-ثروت عز الذين،الدور القطري في دعم الإرهاب في ليبيا،**المركز المصري للدراسات و الأبحاث الاستراتجية**،14 يونيو 2017.

33)-منشورات 30 غشت،حول إشكالية الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية بعض قضايا الإستراتجية الثورية،مارس 2016.

34)-تقرير منظمة الهجرة الدولية لسنة2002.

35)-دستور ليبيا سنة 2011م شاملا تعديلاته إلى غاية 2012.

خامسا:الملتقيات و المحاضرات.

1)-عاشور شوايل،تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا،واقع و رؤية،ورقة مقدمة لمؤتمر قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية،مركز كارنغي للشرق الأوسط،2014

2)-عاشور محمد،الثورة الليبية الأسباب و التداعيات و مسارات المستقبل،**عن المؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا و تداعياتها**،ايثيوبيا ،ماي 2011م.

3)-فتحي محمد أميمة،الفساد السياسي و الإداري كأحد أسباب الثورات العربية،**ورقة مقدمة لمؤتمر فلادليفيا السابع العشر** تحت عنوان: ثقافة التغيير : الأبعاد الفكرية ـ العوامل ـ التمثلات ،يوم6-8نوفمبر 2012.

سادسا:الجرائد و الصحف.

1)-الضبع أحمد،ترليونا دولار خسائر الدول العربية من العنف بعد الربيع العربي،**اليوم السابع** ،23 ديسمبر2015.

2)-العياري شمس،اتفاقية التبادل التجاري الحر مع الاتحاد الأوروبي،**جريدة الوسط التونسية**،6-02-2010.

3)-اوحيدة علي،الاتحاد الأوروبي يخطط لما بعد الحوار في ليبيا،**الوسط**،14مارس 2015.

4)-المرهون عبد الجليل زيد،الجيش الليبي و بنيته التنظيمية و التسليحية،**جريدة الرياض**،العدد 156،11 مارس 2011،من موقع:www.alriyadh.com

5)- أبو غزالة دليل،883بليون دولار خسائر المنطقة من الربيع العربي،جريدة الحياة،12ديسمبر2015.6)-دياب أحمد،فرص و إشكاليات أوروبية في مكافحة الهجرة عبر المتوسط،**الحياة**،من موقع: http://www.alhayat.com/Articles/9897918/%D9%81%D8%B

7)-جاستن موريس،ليبيا و سوريا مبدأ مسؤولية الحماية و ازدواجية المعايير،**جريدة العرب**،العدد7،9431جانفي 2014.

8)-محمد عبده حسنين،إيطاليا تلغي معاهدة الصداقة مع ليبيا و تعتبر أن القدافي ليس شريكا لها،**الشرق الأوسط**،من موقع:http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=610641&

9)-أحداث سورية مرونة في الموقف الروسي إيطاليا تستدعي سفيرها و بريطانيا ترحب بتوسيع العقوبات،**جريدة الرياض**،العدد3،15745أوت 2011.

10)-أهم حقول النفط في ليبيا،**جريدة الشرق الأوسط**،العدد19،12895مارس2014،من موقع: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&article=765280&issueno=12895#.VySKxjGXnMw

11)-أوباما يقر بفشل الولايات المتحدة في ليبيا،**ليبيا المستقبل**،من موقع:http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/93880

12)-**صحيفة العدالة** ،حكم المحكمة الدستورية القاضي بحل مجلس النواب،العدد 110،20 نوفمبر 2014،ص 3،من موقع:-http://aladel.gov.ly/home/wp-content/uploads/2014/12/110pdf.pdf

13)-الاضطراب النفسي نقمة ثورات الربيع العربي على شعوبها،**جريدة العرب**،27ديسمبر2014،.

14)-مركز الروابط لدراسات الاستراتجية،الصراع لسيطرة على الهلال النفطي في ليبيا بين داعش و حفتر،**صحيفة التقرير**، 2015.

15)-تسريح ألاف العمال في قطاع السياحة المصري،**العربي الجديد**،21 يناير 2016.

16)- عبد الله شريف،مصدر ليبي يكشف خفايا الدور الإماراتي في السيطرة على موارد النفط،**العربي الجديد**،28 يونيو 2018.

17)- جبريل العبيدي،السعودية و دورها في استقرار ليبيا،**الشرق الأوسط**،25 فبراير 2018،من موقع :aawsat.com

18)- لإمارات الدور المدمر في ليبيا،**جريدة الشرق**،3 أوت 2017،من موقع:www.alsharq.com/ar

19)-عمر خيري،السياسة المصرية و مستقبل العلاقة مع ليبيا،**العربي الجديد**،4 أكتوبر 2014.

20)- عمر خيري،ليبيا الكيانات السياسية و العسكرية في الصراع السياسي،**منتدى العلاقات العربية و الدولية**،2 أفريل 2014،و ثلاثة و عشرون كيانا مسلحا منتشرة في ليبيا أين ينتشرون و لمن يدينون بالولاء،**ساسة بوست**،18 فبراير 2015،من موقع:www.sasapost.com

سابعا:مواقع الانترنت.

1)-وفاء لطفي،الثورة و الربيع العربي إطلالة نظرية،من موقع:http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-21-05-2012.pdf

2)-مدونة المتخصص،الشراكة الأورو جزائرية و تأثيرها على المؤسسة الجزائرية،من موقع:-http://ecomedfot.blogspot.com/2015/02/La-cooperation-economique-et-financiere-dans-le-cadre-du-partenariat-euro-mediterraneen.html

3) -يوسف بوفجلين،كشف المستور حول ثروة القدافي و عائلته،قنطرة،25 فيفري2011،من موقع:
https://ar.qantara.de/content/mbrtwry-al-lqdhfy-lmly-kshf-lmstwr-hwl-thrwt-lqdhfy-wylth

4) -العربية نت،بينما يعيش ثلث الشعب تحت خط الفقر.. ثروة عائلة القذافي 130 مليار دولار،24 فيفري 2011،من موقع:http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/24/139061.html

5) -مونت كارلو الدولية،ثروة أسرة بن علي تقارب 13 مليار دولار منها 5 للرئيس المخلوع،23 فيفري 2016،من موقع:http://www.mc-doualiya.com/articles/20160223

6)-ثروة آل مبارك بالسعودية و الإمارات،من موقع:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/14/

7)-يوسف على خان،الربيع العربي و الأزمة الاقتصادية العالمية،من موقع: http// :saotaliassar.org/writer/yousef ali/arabish ruehling01/htm

8)-محمود معروف،بسبب الأزمة المالية تحويلات العمال المهاجرين المغاربة تتراجع،الدليل السويسري،18 ماي 2009،من موقع:www.swissinfo.ch/ara/7404226

9) -زايو سيتي،تحويلات مغاربة الخارج من الرخاء إلى الأزمة،3فيفري2014،من موقع/zaiocity.net/110786

10)-محمد الشيوخ،انعكاسات الثورات العربية على الإصلاح السياسي في الوطن العربي،تم الاطلاع يوم22 مارس2016 ،من موقع:http://www.middle-east-online.com/?id=147764

11)-تحديات الاقتصادية في تونس و مصر بعد الربيع العربي،29أكتوبر2015،من موقع:https://arabic.rt.com/news/798566-%D9%

12)-عبد الحافظ الصاوي،الخيارات الاقتصادية الصعبة لدول الربيع العربي،11جانفي2014،من موقع
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/1/11/:
موقع:https://basimtwissi.wordpress.com

13) -منذر سليمان،نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي و مرتكزاته،اللجنة العربية لحقوق الإنسان،من موقع : www.achr.eu/art381.htm

14)- عماد عنان،**خريطة القبائل الليبية و دورها الأساسي في الصراع**،6 مارس 2017،من موقع:raseef22.com

15)-مروان محمد حج محمد،الأمن في العلاقات الدولية،الموسوعة السياسية،6نوفمبر2016،من موقع:6political_encyclopedia.org/2016/11/0

16)- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان،وثيقة إعلان برشلونة،من موقع: http://anhri .net/doc/undocs/pdshtml.

17)- الإتحاد من أجل المتوسط،من موقع:http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2008/2008/7/13/

18)-"الإتحاد من أجل المتوسط"،موسوعة المقاتل،من موقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec0.1.doc_cvt.

19)-أحمد الدياب،خيارات إيطاليا الصعبة في مواجهة الأزمة الليبية،من موقع:http://www.alhayat.com/Articles/9197628/

20)-ليبيا قوات المجلس الانتقالي تعلن دخول سرت و كامرون و ساركوزي يتعهدان بدعم المجلس الانتقالي،15 سبتمبر2011،من موقع: www.bbc.com/Arabic/middleast/2011/09/110915

21)-حسين عبد الحسين،انقلاب جدري في موقف ألمانيا:تأييد التدخل العسكري في سورية،18فيفري 2016،من موقع:-http://www.alraimedia.com/ar/article/special reports/2016/02/18/658289/nr/nc

22)-دويتشه فليل،جدل حول موقف ألمانيا من الأزمة السورية،من موقع:http://www.aljazeera.net/news/international/2013/9/3/

23)-تسلسل زمني:الأصداء و ردود الفعل الدولية على أحداث مصر،11 فبراير 2011،من موقع: www.bbc.com/arabic/middeleast/2011/02/110203

24)-من موقع: http://www.jomhouria.com/art6527

25)- ردود الفعل الدولية على الثورة التونسية،من موقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D

26)-محمد نظمي،ثورة مصر في زعماء العالم،من موقع:http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/14.htm

27)-حفوة ربحي،الدعم الأوروبي للمجتمع المدني تحقيق في برنامج مثير للجدل،19أوت 2016من موقع:
http://nawaat.org/portail/2016/08/19/

28) -سفارة دولة ليبيا بالقاهرة،الموقع و المناخ و التضاريس،9 أغسطس 2015،من موقع:
Egypt.embassy.ly/aboutlibya/details/0/

29) -الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان،الدكتاتور المعمرليبيا40 عام تحت سيطرة العقيد،من موقع:
anhri.net/reports/Libya/

30)-جاسم حسين،أفاق الاقتصاد الليبي،27 أوت 2011،من موقع:
http://www.alarabiya.net/views/2011/08/27/164291.html

31)-هدى عيسى الغول،الاقتصاد الليبي و خمس سنوات عجاف،من موقع:-http://www.middle
east-online.com/?id=240214

32)-حسين يوسف القطروني،الوضع السياسي الليبي"2011-2016"،من شبكة ضياء للمؤتمرات،
http://diae.net .

33)-حسين خلف موسى،الثورة الليبية و سيناريوهات المستقبل،من موقع:
http://democraticac.de/?p=536

34)- بول سالم،مركز كارنغي،من موقع:-http://carnegie-mec.org/2012/06/14/ar-pub
48670

35)-أميرة البربري،مسارات الخروج من الأزمة الليبية الراهنة،من موقع:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/4887.aspx

36)-أبو صهيب،الهجرة غير الشرعية مفهومها أسبابها و طرق معالجتها،7مارس 2012،من موقع:
http://education-dz.biz/vb/showthread.php?t=2103

37)-محمد لعقاب،التحديات الإستراتجية لدول المصدرة و الدول المستقبلة للمهاجرين،من موقع:
http://aljazairalyoum.com/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8
38)-علي البيان، ألإرهاب: تعريفه، أسبابه، أطرافه، ووسائل معالجته،شبكة البصيرة،من موقع:
http://www.albasrah.net/ar_articles_2014/0614/bayan_170614
39)-فتيحة زماموش،الجيش الجزائري عين على ليبيا و أخرى على تونس،21 فبراير2016،من موقع : www.ultrasawt.com
40)- الجزائر تغلق الحدود مع ليبيا و تسحب عمال السوناطراك،19 مايو 2014،من موقع:alarabiya.net
41)-رباب شعبان مرسي و أخيرين،السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة سوريا اليمن ليبيا،المركز الديمقراطي العربي،من موقع:democraticac.de
42)-عبد الباسط غبارة،مصر تعاني خطر الإرهاب القادم من ليبيا،بوابة إفريقيا الإخبارية،23 أكتوبر2017،من موقع:www.afriganews.net
43)-العلاقات الاقتصادية الليبية الروسية،2008/10/31،من موقع الجزيرة:www.aljazeera.net
44)-يونس جابر،روسيا و ليبيا توقعات صفقة السلاح،2010/1/30،من موقع:www :aljazeera .net/new/international/2010
45)-حسين المسلاتي،العلاقات بين ليبيا الولايات المتحدة الأمريكية و ،من موقع:
http://alarabnews.com/alshaab/GIF/26-07-2002/a37.htm
46)-جيسون باك و باراك بارفي،في أعقاب الحرب الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد القدافي،معهد واشنطن،27 فبراير2012،من موقع: www.washingtoninstitute.org
47)-عبد الباسط غبارة،أمريكا على خط الأزمة الليبية وجود ميداني و غموض سياسي،25 مارس 2017،بوابة إفريقيا الإخبارية من موقع:http://www.afrigatenews.net/content/
48) -إياد عبد الرحمان،الاستراتجية الأمريكية في ليبيا لا مزيد من التدخلات،ن بوست،3 ديسمبر 2017،من موقع: www.noonpost.org
49)-مجلس النواب،من موقع:www.temehu.com/house of representative

50)- مركز الدراسات الإستراتجية و الدبلوماسية،الحوار الليبي الحل الدائم أو الفوضى و المجهول،16 مارس 2015،من موقع :http://www.csds-center.com/archives/8137

51)-ثلاثة و عشرون كيانا مسلحا منتشرة في ليبيا أين ينتشرون و لمن يدينون بالولاء،ساسة بوست،18 فبراير 2015،من موقع:www.sasapost.com

52) -عملية الكرامة في ليبيا،23 أوت 2014،من موقع:www.aljazeera.net

53)-الهلال النفطي بؤرة الثروة الليبية الملتهبة،18 سبتمبر2016،من موقع:www.aljazeera.net

54)-إيرادات ليبيا النفطية ترتفع بقوة في 2017 و عجز الموازنة ينخفض للنصف، عربي،15 جانفي 2018،من موقع:Arabic.sputniknews.com

55) -شريف زيتوني،الفوضى و الفساد يرفعان نسبة الفقر في ليبيا،3 جويلية 2017،بوابة إفريقيا الإخبارية،من موقع:http://www.afrigatenews.net

56)-قطر و الإمارات و التنافس الحساس في ليبيا،**إدراك لدراسات و الاستشارات القانونية**،14 جانفي 2016،من موقع:idraksy.net /1640-2/print=pdf

57)-الأمم المتحدة تتهم الإمارات بانتهاك حظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا و دعم قوات حفتر،10 جوان 2017،**فرانس** 24،من موقع:France 24.com

58)-حنان أبو الضياء،لماذا تعادي قطر ليبيا،15 يونيو 2017،**مبتدا**،من موقع:www.mobtada.com

59)--منية غانمي،بالوثائق و الأدلة..جرائم قطر في ليبيا،9 يونيو 2017،**العربية**،من موقع:www.alarabiya.com,

60)-لماذا تؤيد السعودية ثورة ليبيا و تتخوف من احتجاجات البحرين و اليمن،24 مارس 2011،شبكة D W،من موقع:M .DW.COM

ب)-المراجع باللغة الأجنبية.

أولا:المجلات العلمية.

1)-José Manuel puresa,***three deconstructions***, peace building and failed states some theoretical notes, oficina de C E S, N256.

2)-Jiepengren ,***are You not failing the fallacy of failingstate conception of the developingworl***d ,Lancaster university.

3)-Donald potter ,***state responsibility*** **sovereignty and failed states** ,Australasian political studies association conference,29 September 1october2004.
4)-David Carmen,***assessing state failure Implication for theory and policy*** ,third world quarterly ,vol24,no3,2003. .
5)-Four Main **Theories of Development: Modernization**, Dependency, Word-System, and Globalization, http://pendientedemigracion.ucm.es/info/nomadas/4/gereyes1.htm.

6)-Jeffrey Eisenberg, ***Dependency Theory: An Introduction*** **,**Vincent Ferraro, Mount Holyoke CollegeSouth Hadley, MAJuly 1996.
7)-Fredrik the Great ,“ **The nature of war and armed conflict**” http://www.raf.mod.uk/rafcms/mediafiles/374B4B80_1143_EC82_2E66FC5A92A09A90.pdf.
8)-International Alert “**A Theory of Protracted Social Conflict**.” http://conflict.care2share.wikispaces.net/file/view/Azar+-+Fact+Sheet.doc
9)-Cordula Reimann, Why are Violent, Intra-state Conflicts Protracted? Looking at Azar’s Model of Protracted Social Conflict from a Gender-sensitive Perspective,p10,http://www.bradford.ac.uk/social-sciences/peace-conflict-and-development/issue-2/Reimann.pdf
10)-Bertel heurlin and kristensen ,**international security** ,international relations, vol 2.
11) -Marianne stone**, security according to Buzan comprehensive security analysis**, security discussion papers , series 1,spring 2009.
12)-ROSA Balfour ,**EU conditionality after the ARABE spring**, papers IE med, the European institute of the Mediterranean ,June 2012.
13) - Frederic Wehrey, ***Why Libya’s transition to democracy failed***, The Washington Post,17 February2016, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/02/17/why-libyas-transition-failed

14)- Andrew Engel, ***Libya as a failed stats causes consequence options***, The Washington Institute for Near East Policy,2014.
15)-Alan kuperman ,obama s Libya debacle ,foreign affaire .march April.
16)-Libya unemployment rate 1991 2018, trading economics, trading economics.com.
17)-Philippe delivet ,l'union européenne et la lutte contre le terrorisme ,fondation robert Schuman, question d'Europe, n 386, 29 mars 2016.
18)- Colonel Michel Goya ,**les enseignements militaires de la guerre en Libye mars octobre 2011**,refixerions sur la crise libyenne, N27,2013, la direction de pierre rasoux.

ثانيا:التقارير.

1)-European commission ,Europe and the Mediterranean towards a closes partnership, Luxembourg office for official publication,2003.
2)-Visite de Catherine ashon en Tunisie lue face a la première révolution de printemps arabe ,14 février 2011 , www .ceuropeens.org/photorama/visite de Catherine asthon en Tunisie.
3)- Européen union ,joint statment by eu higt représentative Catherine ashton and commissionner Stefan full on the events on Tunisia, Brussels ,a 016/11,14 January 2011. mailto:COMM-SPP-HRVP-ASHTON@ec.europa.eu
4)- Conseil de union europeenne, conclusion de consiel sur Tunisie,3065 sesion,brussel,31 janvier 2011. mailto:press.office@consilium.eu.int
5)- Conseil de union europeenne ,Tunisie :le consiel impose un gel des avoirs ,6145 /11 rev1 , http://www.consilium.europa.eu/Newsroom
6)- Déclaration de m Catherine Ashton haut représentante de l union européenne…..concernant la nomination de nouveau premier ministre en Tunisie ,ip/11/233, Bruxelles ,27 février 2011.

7)- Commission européen, Tunisie observation par leu des élections de l'assemblée constituante, Bruxelles,21 septembre 2011. http://www.eueom.eu/tunisie2011
8)- Conseil de l'union européenne, Libye lue impose un embargo sur les armés ainsi que des sanction ciblée, 7081, presse 41,Bruxelles, 28 février 2011, mailto:press.office@consilium.europa.eu
9)-Conseil de l'union européenne ,Libye lue instaure des sanctions supplémentaires suite a l'adoption de la résolution 1973 de conseil sécurité de nation unies,8110,presse 79,bruxells,24 mars 2011 .
10)- Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité ,Libye UE, 18 mars 2016, www.grip.org /Fr/node/1741
11)- European union ,the un and the Arab spring ,European union centre of north Carolina , eu briefings ,June 2012.
12)-président de la république ,déclaration conjoine,Paris,27 juillet 2017,service de presse, www .elysse ,Fr
13)- Sénateur jacques LEGENDRE et Gaétan GORCE , rapport d information fait au nom de la commission des affaires étrangers de la défense et la forces armées sur la migrante, sénat, n795, 2016.
14-) Tamer z f Mohamed and tamer Elseyoufi, **terrorism and middle east implication on Egyptian travel and tourism** ,international journal of religious tourism and pilgrimage ,volume6,issue 3,2018.

ثالثا:المواقع الإلكترونية.

1)-matia t wal, do Russia in Libya:war or peace,28/08/2017,insblog.ethz.ch

2)-Stéphanie Darbot-Trupiano, Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite,2 2 2007,- https://espacepolitique.revues.org/844
3**)-**Evolution des prix du Baril de pétrole,2000watt .org, comprendre le business de l'énergie,12 avril2011,www .2000watts.org/index php/energytren.

4)- NATO, **opinion ;LECTURE** 5 **failed and failing states will they keep us busy in the next 20 year,**26 \01\2010**,**

https://www.nato.int/cps/en/natolive/opinions_84767

قائمة الجداول و الخرائط

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	الحصص المالية لدول جنوب المتوسط في إطار برنامج ميدا 1 و ميدا 2 للفترة 1995-2006	87
2	الحصص المالية في إطار آلية الجوار والشراكة الأوروبية للفترة2007- 2013	96
3	أهم المدن الليبية و دول الجوار الليبي	143
4	أهم القبائل في ليبيا.	149
5	التوزيع القبائلي داخل ليبيا.	151
6	الوزارات في ليبيا في ظل الحكومة المؤقتة	173
7	أهم الأرقام حول انتخابات اللجنة التأسيسية	256
8	يمثل أهم الأرقام حول انتخابات مجلس النواب	257
9	أهم حقول و مراكز إنتاج النفط في منطقة الهلال النفطي	265

10	**إنتاج النفط اليومي في منطقة الهلال النفطي.**	266
11	**إنتاج ليبيا من النفط خلال الفترة"2011-2017.**	267

الفهرس

الفهرس

الفصل الأول:التأصيل المفاهيمي و النظري لدراسة.....14

المبحث الأول:الحراك السياسي العربي-تعريفه-أسبابه –تطوراته.....14

المطلب الأول:تعريف الحراك السياسي العربي.....14

الفرع الأول:تحديد المصطلحات المشابهة للحراك السياسي.....15

الفرع الثاني:تعريف الحراك السياسي.....22

الفرع الثالث:واقع الحراك السياسي العربي.....24

المطلب الثاني:أسباب الحراك السياسي"فشل الدولة في أداء وظيفتها".....27

الفرع الأول:التعريف بمفهوم الدولة الفاشلة.....28

الفرع الثاني: نظرية فشل الدولة.....35

الفرع الثالث:أسباب فشل دول الحراك السياسي العربي.....38

المطلب الثالث:تطورات الحراك السياسي العربي.....49

الفرع الأول:الإصلاحات السياسية.....49

الفرع الثاني:تفجر النزاعات الاجتماعية.....51

الفرع الثالث:التراجع الاقتصادي.....53

الفرع الرابع:التدهور النفسي.....55

المبحث الثاني:الأمن:مفهومه-تهديداته.....56

المطلب الأول:مفهوم الأمن.....56
الفرع الأول:تعريف الأمن.....56
الفرع الثاني:خصائص الأمن.....59.
الفرع الثالث:مستويات تحليل الأمن.....60.
المطلب الثاني:النظرية الأمنية لتحليل الحراك السياسي العربي.....63
المطلب الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية للحراك السياسي العربي.....66
الفرع الأول:الدولة الفاشلة. 66
الفرع الثاني:التهديدات الإرهابية.....68
الفرع الثالث:الهجرة غير الشرعية.....74
خلاصة الفصل.....80
الفصل الثاني:العلاقات المتوسطية قبل و بعد الحراك السياسي العربي.....82
المبحث الأول:العلاقات المتوسطية قبل الحراك السياسي.....82
المطلب الأول:مسار برشلونة1995م.....83
المطلب الثاني:سياسة الجوار الأوروبية.....92
المطلب الثالث:الإتحاد من أجل المتوسط.....96
المبحث الثاني:المواقف الأوروبية تجاه الحراك السياسي العربي.....102
المطلب الأول:موقف الإتحاد الأوروبي من الحراك السياسي العربي.....102
المطلب الثاني:موقف بعض الدول الأوروبية من الحراك السياسي العربي.....107

الفرع الأول:الحراك السياسي في تونس.....108
الفرع الثاني:الحراك السياسي في مصر.....110
الفرع الثالث:الحراك السياسي في ليبيا.....112
الفرع الرابع:الحراك السياسي في سوريا.....116
المبحث الثالث:العلاقات المتوسطية منذ الحراك السياسي العربي.....119
المطلب الأول:الآليات الدبلوماسية و الأمنية الأوروبية تجاه الحراك السياسي العربي.....120
الفرع الأول:الآليات الدبلوماسية الأوروبية تجاه الحراك السياسي العربي.....120
الفرع الثاني:الآليات العسكرية الأوروبية تجاه الحراك السياسي العربي.....123
المطلب الثاني:الآليات الاقتصادية و الاجتماعية الأوروبية تجاه الحراك السياسي.....126
الفرع الأول: الشراكة من أجل الديمقراطية و الازدهار المشترك.....127
الفرع الثاني:آلية الجوار الأوروبية.....133
خلاصة الفصل.....138
الفصل الثالث:الحراك السياسي العربي الليبي.....142
المبحث الأول:الواقع الليبي قبل الحراك السياسي.....142
المطلب الأول:طبيعة النظام السياسي في ليبيا.....143
المطلب الثاني:التنظيم الاجتماعي في ليبيا.....148
المطلب الثالث:النظام الاقتصادي.....152
المطلب الرابع:التنظيم الأمني. 154

المبحث الثاني:الحراك السياسي في ليبيا: أسبابه-تطوراته.....157

المطلب الأول:أسباب الحراك السياسي في ليبيا.....157

الفرع الأول:الأسباب الداخلية للحراك السياسي الليبي.....158

الفرع الثاني:الأسباب الخارجية للحراك السياسي الليبي.....163

المطلب الثاني:مظاهر الحراك السياسي في ليبيا.....167

المطلب الثالث:تطورات الحراك السياسي الليبي.....170

الفرع الأول:التطورات السياسية.....170

الفرع الثاني:التطورات الاقتصادية.....177

الفرع الثالث:التطورات الأمنية.....179

المبحث الثالث:تداعيات الحراك السياسي الليبي على الوضع الداخلي.....180

المطلب الأول:فشل الدولة في ليبيا منذ الحراك السياسي.....181

الفرع الأول:متغيرات البيئة الداخلية.....181

الفرع الثاني:متغيرات البيئة الخارجية.....184

المطلب الثاني:مظاهر فشل الدولة الليبية منذ الحراك السياسي.....185

خلاصة الفصل.....189

الفصل الرابع:الاستراتجيات الأمنية المتوسطية و مبادرات احتواء تبعات الحراك الليبي. 192

المبحث الأول:الاستراتجيات الأوروبية الأمنية تجاه الحراك الليبي.....192

المطلب الأول:الاستراتجيات الأمنية الأوروبية في مكافحة الإرهاب منذ الحراك الليبي.....192

الفرع الأول:الإستراتجيات الاقتصادية و الاجتماعية.....194

الفرع الثاني:الإستراتجيات الأمنية و السياسية.....194

المطلب الثاني:الاستراتجيات الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية منذ الحراك الليبي.....197

الفرع الأول:الإستراتجيات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية قبل الحراك الليبي.....198

الفرع الثاني:الإستراتجيات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية منذ الحراك الليبي.....200

المبحث الثاني:الإستراتجيات الأمنية لبعض دول الجوار الليبي الجزائر-مصر.....205

المطلب الأول:الاستراتجيات الأمنية الجزائرية تجاه ليبيا.....206

الفرع الأول:الإستراتجيات السياسية.....207

الفرع الثاني:الإستراتجيات الأمنية.....209

المطلب الثاني:الاستراتجيات الأمنية المصرية تجاه ليبيا.....210

الفرع الأول:الإستراتجيات الأمنية.....211

الفرع الثاني:الإستراتجيات السياسية.....211

المبحث الثالث:مبادرات التسوية لاحتواء الأزمة الليبية.....213

المطلب الأول:المبادرات الأممية –الاتفاق السياسي-.....213

المطلب الثاني المبادرات الأوروبية-الاتفاق الفرنسي-.....221

المطلب الثالث:المبادرات العربية –الاتفاق التونسي-.....223

خلاصة الفصل.....226

الفصل الخامس:موقف القوى غير المتوسطية من الحراك السياسي الليبي و استشراف لمستقبل الدولة الليبية.....229

المبحث الأول:موقف القوى غير المتوسطية من الحراك السياسي الليبي.....229

المطلب الأول:الموقف الروسي تجاه الحراك الليبي.....229

الفرع الأول:العلاقات الروسية-الليبية قبل الحراك السياسي.....229

الفرع الثاني:موقف روسيا من الحراك الليبي.....233

الفرع الثالث:الدور الروسي في ليبيا منذ الحراك.....235

المطلب الثاني:موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحراك السياسي الليبي.....238

الفرع الأول:العلاقات الأمريكية-الليبية قبل الحراك السياسي.....238

الفرع الثاني:الموقف الأمريكي من الحراك الليبي.....242

الفرع الثالث:الدور الأمريكي في ليبيا منذ الحراك.....244

المطلب الثالث:موقف بعض الدول العربية- الخليجية- من الحراك السياسي في ليبيا.....249

الفرع الأول:موقف الإمارات العربية المتحدة.....249

الفرع الثاني:موقف قطر.....252

الفرع الثالث:موقف المملكة العربية السعودية.....254

المبحث الثاني:مستقبل الدولة الليبية و تأثيره على الأمن في المتوسط.....255

المطلب الأول:الأوضاع الليبية منذ سنة 2014.....256

الفرع الأول:الأوضاع السياسية.....256

الفرع الثاني:الأوضاع الأمنية.....258

الفرع الثالث:الأوضاع الاقتصادية.....264

الفرع الرابع:الأوضاع الاجتماعية.....268

المطلب الثاني:مستقبل الدولة الليبية و تأثيره على الأمن في المتوسط.....269

الفرع الأول:مفهوم السيناريو تعريفه-أنواعه.....269

الفرع الثاني:سيناريوهات مستقبل الدولة الليبية وتأثيره على الأمن في المتوسط.....271

خلاصة الفصل.....275

الخاتمة.....277

قائمة المراجع.....281

قائمة الجداول و الخرائط.....301

الفهرس.....303

الملخص

تم التعرض لموضوع الحراك السياسي العربي و أثره على الأمن في المتوسط،أين تم أخد الحالة الليبية،و هي تدرس مشكلة كيف يؤثر الحراك السياسي العربي لاسيما في ليبيا على الأمن و الاستقرار في منطقة المتوسط،و يعد فشل الدول،الإرهاب الدولي،الهجرة غر الشرعية ،من بين أهم تداعيات الحراك السياسي في ليبيا و المتوسط،ما جعل العديد من الفواعل في منطقة المتوسط تعمل على إنهاء النزاع في ليبيا،و إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة تداعيات الحراك،بهدف تحقيق الأمن و الاستقرار في ليبيا و المتوسط.

الكلمات المفتاحية:الحراك السياسي،ليبيا،الدولة الفاشلة،الأمن في المتوسط،الهجرة غير الشرعية،الإرهاب الدولي.

Abstract

Exposure to the subject of Arab political movement and its impact on security in the Mediterranean region, where were the heed the Libyan case,and is studying the problem of how the Arab political movement, especially in Libya on the security and stability of the Mediterranean region, and is the failure of States, international terrorism, immigration legitimate, among the most important consequences of the political movement in Libya and the Mediterranean, making many actors in the Mediterranean region to end the conflict in Libya, and find appropriate solutions to face the consequences of mobility, with a view to achieving security and stability in Libya and the Mediterranean.

Key words; political movement, Libya, illegal migration,international terrorism, security.

Résumé :

L'exposition à l'objet de mouvement politique arabe et son impact sur la sécurité en la région de Méditerranée, où étaient les entendre l'affaire libyenne, et étudie le problème de la façon dont le mouvement politique arabe, notamment en Libye sur la sécurité et la stabilité de la région méditerranéenne, et c'est l'échec des États, le terrorisme international, l'immigration illégale Parmi les conséquences les plus importantes du mouvement politique en Libye et la Méditerranée, faisant de nombreux acteurs de la région méditerranéenne afin de mettre fin au conflit en Libye, et trouver des solutions appropriées pour faire face aux conséquences de la mobilité, en vue d'assurer la sécurité et la stabilité en Libye et la Méditerranée.

Mots clés ; mouvement politique, la Libye, l'immigration illégale, le terrorisme international, la sécurité.